





المذكرة التفصيلية للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي حول اجتماعات الجمعية العامة الـ 147، والدورة الـ 212، للمجلس الحاكم واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي لواندا، أنغولا، 23–27 تشرين الأول/أكتوبر 2023

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

المذكرة التفصيلية للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، حول اجتماعات الجمعية العامة الد 147، والدورة الد 2023، للمجلس الحاكم، واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي، واللجان الدائمة 2023 تشرين الأول/أكتوبر 2023

مقدمة:

بدعوة من الجمعية الوطنية في انغولا، ستعقد الجمعية العامة الـ 147 اجتماعات الجمعية العامة السابعة والأربعين بعد المئة للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة الـ 212 للمجلس الحاكم للاتحاد والاجتماعات ذات الصلة في الجمعية الوطنية في انغولا من 23 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وستجتمع في هذه الجمعية العامة جميع الهيئات التشريعية للاتحاد البرلماني الدولي بما في ذلك المجلس الحاكم، واللجنة التنفيذية واللجنة اللائمة، واللجنة الفرعية للتمويل، والفريق العامل المعني بالشفافية والمساءلة والانفتاح، ومجموعة الشراكة بين الرجال والنساء، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، والفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ولجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، والفريق الاستشاري المعني بالحسحة، وفريق العمل التابع للاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا، ومجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا بالإضافة إلى منتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلماني للدعم الشباب. وستوفر المناقشة العامة منبراً للمندوبين للتشاور، وتبادل الآراء، والسعي إلى تحفيز العمل البرلماني للدعم الديمقراطية وتعزيزها حول العالم.

وستعتمد الجمعية العامة قرارات بشأن البند الطارئ، والموضوع الذي تناولته اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان بعنوان الاتجار بالأيتام: " دور البرلمانات في الحد من الضرر". ومن المتوقع أن تختتم الجمعية العامة باعتماد وثيقة ختامية حول الموضوع العام للمناقشة العامة بعنوان: " العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة) ".

ويحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب، ممثلو العديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الله مم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، والبنك الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي، والاتحاد البرلماني الإفريقي، واتحاد برلمانات أمريكا اللاتينية، والبرلمان الأوروبي ... وغيرها.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، أن تقدم للأخوة أعضاء الوفود البرلمانية العربية، المشاركين في المتماعات الدورة، هذه المذكرة التفصيلية التي تلقي الضوء على أهم القضايا التي سيتم تداولها في هذه الاجتماعات، وأهم الأنشطة التي ستقوم بها هيئات الاتحاد المختلفة، إضافة إلى لمحة عن الاتحاد.

وتأمل الأمانة العامة أن تكون هذه المذكرة، عوناً لهم في نشاطهم لتأدية مهامهم على أكمل وجه.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد، أن تتلقى أية ملاحظات أو اقتراحات على أسلوب إعداد هذه المذكرة ومضمونها، ليتسنى لها أخذها بعين الاعتبار عند إعداد أية مذكرات مستقبلية، تعميماً للفائدة ووصولاً إلى الأهداف المرجوة.

* * *

ملاحظة هامة: تحتوي هذه المذكرة على كافة الوثائق التي أصدرتها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، إضافةً إلى الوثائق المعدلة التي نشرت على موقع الاتحاد البرلماني الدولي لغاية تاريخ 2023/10/11، وسيتم إعلام البرلمانات والمجالس العربية الموقرة، بالوثائق الجديدة التي نشرت بعد تاريخ 2023/10/11 وكذلك أية وثائق أخرى قبل موعد بدء انعقاد الجمعية العامة والمجلس الحاكم.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
01	ترحيب من الجمعية الوطنية في انغولا
02	لمحة عامة عن الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي
39-03	لمحة عن الاتحاد البرلماني الدولي
42-40	اللائحة الداخلية للمجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي
65-43	كتيب جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي
77–66	برنامج العمل
162–78	اجتماعات الدورة الـ 212 للمجلس الحاكم
209–163	اجتماعات الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي
210	الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة
214–211	اجتماعات اللجان الدائمة
216–215	اللجنة الدائمة الأولى : لجنة السلم والأمن الدوليين
218–217	اللجنة الدائمة الثانية: لجنة التنمية المستدامة
227-218	اللجنة الدائمة الثالثة : لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان
229-228	اللجنة الدائمة الرابعة: اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة
234-230	منتدى النساء البرلمانيات
243–235	منتدى البرلمانيين الشباب
244	اجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي
269–245	جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية
318-270	ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد
321-319	الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية
322	الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية
330-323	الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية
331	الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية
347-332	فعاليات أخرى
398-348	معلومات تنظيمية
399	الخاتمة

أولاً - ترحيب من الجمعية الوطنية في انغولا



أهلاً بكم في أنغولا!



https://ipu147.ao/

ثانياً - لمحة عامة عن الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي

بدعوة من الجمعية الوطنية في أنغولا، ستنعقد الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة في لواندا، أنغولا، من الإثنين 23 إلى الجمعة 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وستجتمع في هذه الجمعية العامة جميع الهيئات التشريعية للاتحاد البرلماني الدولي بما في ذلك المجلس الحاكم، واللجان الدائمة، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، بالإضافة إلى منتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب. وسيدعى المجلس الحاكم إلى انتخاب رئيس جديد للاتحاد البرلماني الدولي في دورته في لواندا.

وستركز المناقشة العامة على الموضوع العام العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة)، وتوفر منبراً للمندوبين للتداول وتبادل الآراء وحشد العمل البرلماني في هذا المجال. وستعتمد الجمعية العامة قرارات بشأن البند الطارئ وبشأن البند الموضوع الذي تناولته اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان بعنوان الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الضرر. ومن المتوقع أن تختتم الجمعية العامة باعتماد وثيقة ختامية بشأن الموضوع العام للمناقشة العامة.

ثالثاً - لمحة عن الاتحاد البرلماني الدولي



الاتحاد البرلماني الدولي هو منظمة عالمية للبرلمانات الوطنية.

بدأ في عام 1889 كمجموعة صغيرة من البرلمانيين، مكرسين لتعزيز السلم من خلال الدبلوماسية البرلمانية والحوار، تطور منذ ذلك الحين إلى منظمة عالمية حقيقية من البرلمانات الوطنية. اليوم، تقترب عضويتنا أكثر لتكون عالمية، حيث يوجد 179 برلماناً عضواً و13 عضواً منتسباً وأعداد متزايدة من البرلمانيين من جميع أنحاء العالم يشاركون في عملنا.

شعارنا هو "من أجل الديمقراطية. للجميع".

رؤيتنا هي "نريد عالماً يكون فيه كل صوت مهماً، حيث تكون الديمقراطية والبرلمانات في خدمة الشعب من أجل السلم والتنمية".

رسالتنا هي "الاتحاد البرلماني الدولي هو منظمة عالمية للبرلمانات الوطنية. نحن نعزز الحوكمة الديمقراطية والمؤسسات والقيم، ونعمل مع البرلمانات والبرلمانيين للتعبير عن احتياجات وتطلعات الشعب والاستجابة لها. نحن نعمل من أجل السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين الشباب والتنمية المستدامة من خلال الحوار السياسي والتعاون والعمل البرلماني".

يتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا من الأموال العامة. مقرنا الرئيسي في جنيف، سويسرا. لدينا أيضاً مكتب في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

1. نبذة تاريخية:



ويليام راندال كريمير 1822 - 1912



فريدريك باسي 1828 – 1912

بمبادرة من رجلي السلام البرلمانيين، ويليام راندال كريمير (المملكة المتحدة)، وفريدريك باسي (فرنسا)، تم إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي في عام 1889، ليشكل أول منتدى دائم للمفاوضات السياسية متعددة الأطراف.

تمّ إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي في عام 1889، في عصر لم تكن موجودة فيه وسائل راسخة للحكومات أو البرلمانات للعمل معاً على المستوى الدولي.

لقد تطلب الأمر رجلين من أصحاب الرؤية في القرن الـ19- الإنجليزي ويليام راندال كريمر والفرنسي فريديريك باسي- لوضع الأسس لكل ما تبع ذلك. لقد أنشأوا جمعية للبرلمانيين تحولت إلى منظمة عالمية مزدهرة اليوم.

كان الرجلان من خلفيات اجتماعية مختلفة إلى حد كبير، لكنهما متحدان في إيمانهما بحل النزاعات الدولية من خلال التحكيم السلمي. واصل الناشطون الدؤوبان مدى الحياة من أجل السلام، الفوز بجائزة نوبل للسلام جنباً إلى جنب مع العديد من الشخصيات الأخرى في الاتحاد البرلماني الدولي.

لقد أدى عملهما إلى إنشاء أول منظمة سياسية دولية دائمة في العالم ووفر أسس التعاون المتعدد الأطراف بين الدول اليوم. كان للاتحاد البرلماني الدولي دور فعال في إنشاء محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي عام 1899، وساعدت دعواته لإنشاء مؤسسة دولية تربط الحكومات في إرساء الأسس لإنشاء عصبة الأمم في عام 1919. والأمم المتحدة عام 1945.

كانت فكرة الجمع بين برلمانيين من دول مختلفة تكتسب زخماً بين دعاة السلام في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، ولكن حتى عام 1889 لم يكن أحد قد أخذ زمام المبادرة لتحويل الفكرة إلى حقيقة واقعة.

وُلد كريمر وسط الفقر في إنجلترا، وعمل نجاراً وزعيماً نقابياً قبل أن يصبح نائباً في البرلمان عام 1885. كان باسي من عائلة فرنسية ثرية ومؤثرة، وكان خبيراً اقتصادياً محترماً. كانا يعملان بشكل منفصل في بلدانهم لتعزيز التحكيم بين الدول، قبل توحيد القوى عبر الانقسامات الاجتماعية والوطنية التي تفصل بينهما.

أقنع كريمر 234 من زملائه في البرلمان بالتوقيع على وثيقة تقترح معاهدة تحكيم مع الولايات المتحدة. ترأس وفداً عبر الأطلسي وقدمه إلى الرئيس الأمريكي جروفر كليفلاند.

لم تتم الموافقة على المعاهدة من قبل الكونجرس، لكن الزيارة أثارت وابلاً من الدعم لمفهوم التحكيم، وفي يونيو 1888 تبنى مجلس الشيوخ الأمريكي اقتراحاً للدخول في التحكيم بشأن النزاعات مع الحكومات الأخرى كلما أمكن ذلك.

في نفس الوقت تقريباً، قدم باسي اقتراحاً يدعو حكومته إلى اغتنام كل فرصة لتسوية النزاعات الدولية عن طريق الوساطة والتحكيم.

سمع كريمر عن تصرفات الرجل الفرنسي، وكتب له يقترح عليهما التقاء لتبادل الآراء. وقال كريمر إنه يمكنه إحضار 200 نائب برلماني بريطاني إلى باريس إذا تمت دعوتهم لحضور اجتماع.

أول لقاء تاريخي

أصدر باسي الدعوة، وأخبر كريمر أنه إذا أحضر ستة نواب فقط فسيكون ذلك حدثاً رائعاً. تم تنظيم الاجتماع التاريخي في فندق جراند هوتيل في باريس في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1888.

في هذه الفعالية، عبر 9 نواب بريطانيون فقط القناة وانضموا إلى 25 من نظرائهم الفرنسيين في الاجتماع. افتتح باسى الإجراءات وانتخب رئيساً، بينما أصبح كريمر والسير جورج كامبل نائبين للرئيس.

وخلص الاجتماع إلى أن معاهدة تحكيم بين فرنسا والولايات المتحدة من المرجح أن تنجح أكثر بكثير من معاهدة بين بريطانيا والولايات المتحدة، بسبب الخلافات حول أيرلندا وكندا.

حرصاً على مواصلة عملهم وبعيداً عن الإحباط بسبب قلة الحضور، رتب النواب للقاء في العام التالي.

بشكل حاسم، قرروا دعوة برلمانيين متعاطفين مع قضية التحكيم من البرلمانات حول العالم، وفتحوا الأبواب أمام مؤتمرات دولية جادة لأول مرة. تم تشكيل لجنة لتنظيم مؤتمر في باريس يومي 29 و 30 حزيران/ يونيو 1889، بالتزامن مع المعرض العالمي.

عندما زار كريمر القاعة المتواضعة التي تم اختيارها كمكان قبل أيام قليلة من بدء المؤتمر، شعر بالذهول وشعر أنها كانت مباراة سيئة لعظمة المناسبة. هرع إلى الخارج وحجز فندق كونتيننتال- مكان إحدى أجمل القاعات في باريس.

الحضور الدولي

حضر الاجتماع هذه المرة 55 نائبا برلمانياً فرنسياً و28 بريطانياً، بالإضافة إلى 5 إيطاليين وممثل واحد عن كل من برلمانات بلجيكا والدنمارك والمجر وليبيريا وإسبانيا والولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن العدد العالمي كان صغيراً، فقد كان كافياً لإضفاء طابع دولي على المؤتمر. في اليوم الثاني، قرر النواب أن الاجتماع يجب أن يعقد كل عام.

كان المؤتمر البرلماني الدولي- الذي سمي فيما بعد الاتحاد البرلماني الدولي- قد وُلد رسمياً في 30 حزيران/ يونيو .1889. انتُخب باسي رئيساً وكريمر نائباً للرئيس.

بعد ثلاث سنوات، أنشأت المجموعة مقرها، المكتب البرلماني الدولي، في برن في سويسرا، مع ألبرت غوبات (الذي فاز بجائزة نوبل للسلام الثانية) بصفته أميناً عاماً متطوعاً حتى عام 1909.

كان كريمر هو الذي بدأ العملية التي أصبح بها كريستيان لانج أول أمين عام محترف، من عام 1909 حتى عام 1933، ووضع أندرو كارنيجي المنظمة على أسس أكثر ثباتاً من الناحية المالية.

اعتمدت المنظمة اسمها الحالي- الاتحاد البرلماني الدولي- في عام 1899.

ومنذ ذلك الوقت، وبالرغم من نشوب حربين عالميتين، والاتحاد يواصل أنشطته، موسعاً بالتدرّج مجال عمله ومكيفاً وسائله مع الظروف المتغيرة، وناضل في سبيل إنشاء المؤسسات النظيرة على المستوى الحكومي الدولي، والتي برزت في نحاية المطاف إلى حيز الوجود باسم الأمم المتحدة. وكان للاتحاد البرلماني الدولي أيضاً دور فعال في إنشاء ما يعرف الآن بالمحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي.

وعلى مرّ السنين، نال كبار الشخصيات في الاتحاد البرلماني الدولي ثماني جوائز نوبل للسلام، وهم:

- 1901: فريدريك باسى (فرنسا)
 - 1902: ألبرت غوبا (سويسرا)
- 1903: ويليام راندال كريمر (المملكة المتحدة)
 - 1908: فريدريك باجير (الدنمارك)
 - 1909: أوغست بيرنايرت (بلجيكا)
 - 1913: هنري لافونتين (بلجيكا)
 - 1921: كريستيان لانج (النرويج)

■ 1927: فرديناند بويسون (فرنسا)

وقد أصبح الاتحاد البرلماني الدولي، منبراً دولياً هاماً لعرض القضايا السياسية ومناقشتها، خاصة ما يتعلق منها بتحقيق السلم والأمن الدوليين وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة، بالإضافة إلى القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهم سائر شعوب العالم.

1 - التأسيس والعضوية:

- تأسس الاتحاد في عام 1889.
 - مقر الاتحاد في جنيف.
- يجوز لكل برلمان تَشكَّل بموجب قوانين دولة ذات سيادة ويمثل سكانها ويعمل على أراضيها، أن يطلب الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ويمكن لشُعبة وطنية تمثّل مثل هذا البرلمان وتكون منضمة فعلياً للاتحاد عند إقرار هذه المادة أن تختار البقاء عضواً في الاتحاد.
- يجوز لأي برلمان تَشكَّل بموجب القانون الأساسي لكيان إقليمي تقرّ الأمم المتحدة بتطلّعاته، وحقّه في إقامة دولة، ويتمتع بصفة مراقب دائم في الأمم المتحدة ذي حقوق وامتيازات إضافية عديدة، أن يصبح عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي.
- في الدول الفيدرالية، يجوز للبرلمان الفيدرالي فقط، أن يتقدم بطلب الانضمام ليصبح عضواً في الاتحاد.
 - يتعيَّن على كل برلمان عضو في الاتحاد، أن يتقيّد بمبادئ الاتحاد ويلتزم بنظامه الأساسي.
- يجوز للمجلس الحاكم، أن يقبل في عضوية الاتحاد الجمعيات البرلمانية الدولية، التي تأسست بموجب القانون الدولي من قِبَل دول مُثَلَة في الاتحاد، كأعضاء منتسبين وذلك بناءً على طلبها، وبعد إجراء المشاورات مع الأعضاء المعنيين في الاتحاد.
- يتولى الأمين العام إحالة طلب برلمان بالانضمام أو إعادة الانضمام إلى المجلس الحاكم، ويتخذ المجلس الحاكم قراراً بقبول الطلب أو بإعادة عرضه، بناءً على رأي اللّجنة التنفيذيّة التي تنظر فيما إذا كانت الشروط المنصوص عليها في المادة الثالثة قد استوفيت، وأن ترفع تقريراً حول ذلك عنها.
- عندما يتوقف عضو في الاتحاد البرلماني الدولي عن العمل بهذه الصفة، تنظر اللجنة التنفيذية في الحالة وتبدي رأيها للمجلس الحاكم. ويتخذ المجلس الحاكم قراراً بشأن تعليق عضوية ذلك العضو في الاتحاد.
- يُقدّم كل عضو وعضو منتسب في الاتحاد مساهمة سنوية في نفقات الاتحاد وفقاً لجدول يقرّه المجلس الحاكم (اللائحة المالية، القاعدة 5).
- لا يجوز لأيّ عضو في الاتحاد، تأخّر في سداد مساهمته المالية للمنظمة، المشاركة في التصويت في أجهزة الاتحاد، إذا كان مقدار المتأخرات مساوياً أو متجاوزاً لمقدار المساهمات المستحقة عليه عن

السنتين السابقتين بكاملهما. ومع ذلك، يجوز للمجلس الحاكم أن يسمح لهذا العضو، بالتصويت إذا اقتنع بأنّ العجز عن السداد نتج عن ظروف خارجة عن إرادة العضو. ويجوز أن يتلقى المجلس الحاكم قبل النظر في هذه المسألة، تفسيراً خطياً يتقدم به العضو المعني، ومع ذلك، فإنّ أحكام الفقرة 2 من المادة 10 من النظام الأساسي لا تسمح بأن يُمثّل مثل هذا العضو بأكثر من مندوبين اثنين في اجتماعات الاتحاد.

ولا يجوز لأيّ عضو منتسب، تأخّر في سداد مساهمته المالية، أن يكون مُمثّلاً بأكثر من مندوب واحد في اجتماعات الاتحاد، إذا كان مقدار المتأخرات مساوياً أو متجاوزاً لمقدار المساهمات المستحقة عليه عن السنتين السابقتين بكاملهما.

- عندما يتأخر العضو أو العضو المنتسب في الاتحاد عن سداد مساهماته المستحقة لمدة ثلاث سنوات، تنظر اللجنة التنفيذية في الموضوع، على أساس كل حالة على حدة وبالتشاور الوثيق مع العضو أو العضو المنتسب المعني، وترفع رأيها إلى المجلس الحاكم. يتخذ المجلس الحاكم القرار حول تعليق حقوق هذا البرلمان أو العضو المنتسب.
- يكون لجميع الأعضاء أو الأعضاء المنتسبين في الاتحاد قواعد خاصة بهم تنظم مشاركتهم في أعمال الاتحاد، ويتعين عليهم اتخاذ جميع الأحكام الهيكلية والإدارية والمالية اللازمة لضمان تمثيلهم الفعلي في الاتحاد، وتنفيذ القرارات الصادرة عنه، والحفاظ على العلاقات مع أمانة الاتحاد، التي سيقدمون إليها تقريراً سنوياً حول أنشطتهم، يتضمن أسماء موظفيهم وقائمة بأعضائهم أو عددهم الإجمالي.
 - لكل عضو في الاتحاد، حقّه المطلق في تقرير كيفية تنظيم مشاركته في الاتحاد.

ومن واجب أعضاء الاتحاد أن يقدموا قرارات الاتحاد داخل برلمانهم، في أنسب شكل؛ وإبلاغها إلى الحكومة؛ وحثّها على تنفيذها، وإبلاغ أمانة الاتحاد بذلك، بصورة منتظمة وكاملة بقدر الإمكان، لا سيما في تقاريرها السنوية، بما تمّ اتخاذه في هذا الشأن، وما تحقَّق من نتائج، (لائحة الجمعية، القاعدة 39 الفقرة 2). وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي على جميع رؤساء الوفود المشاركة في جمعيات الاتحاد أن يقدموا، وفقاً لقوانينهم الوطنية، تقريراً إلى برلماناتهم الوطنية مع إرسال نسخة من هذا التقرير إلى الأمين العام للاتحاد في أقرب وقت ممكن بعد اختتام الجمعية.

2. الأهداف:

• يعمل الاتحاد البرلماني الدولي، باعتباره المنبر الرئيسي للحوار البرلماني في جميع أنحاء العالم منذ عام 1889، من أجل تحقيق السلام والتعاون بين الشعوب وتأسيس مؤسسات تمثيلية متينة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يقوم بما يلى:

أ) يشجع الاتصالات بين البرلمانات، والبرلمانيين، في جميع البلدان، والتنسيق وتبادل الخبرات فيما

- ب) ينظر في المسائل ذات الاهتمام الدولي، ويُبدي رأيه في هذه القضايا بُغية تشجيع البرلمانات، وأعضائها على التقدم بمبادرات؛
- ج) يساهم في الدفاع عن حقوق الإنسان، والنهوض بها نظراً لما لها من أهمية عالمية، ولأنّ احترامها يُعدّ عاملاً أساسياً لإرساء الديمقراطية البرلمانية والتنمية؛
 - د) يساهم في معرفة أفضل، لعمل المؤسسات النيابية ولتعزيز وتنمية أساليب عملها.
- يشارك الاتحاد الأمم المتحدة في أهدافها، ويؤيد جهود هذه المنظمة ويعمل بالتعاون الوثيق معها، كما يتعاون مع المنظمات البرلمانية الإقليمية، والمنظمات الدولية، والمنظمات الحكومية، وغير الحكومية التي تستلهم المثل نفسها.
- يتمتع الاتحاد البرلماني الدولي بشخصية قانونية ولديه صلاحية الدخول في الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقيات التعاون مع المبرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية، وكذلك مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

3. أجهزة الاتحاد:

أ. الجمعية العامة:

- يجتمع الاتحاد البرلماني الدولي، في شكل جمعية عامة مرتين سنوياً.
- يحدد المجلس الحاكم، مكان كل دورة وتاريخها، (لائحة الجمعية، المادة 4 الفقرة 2).
- يجوز للمجلس الحاكم، في ظروف استثنائية، أن يقرر تغيير مكان وتاريخ انعقاد الجمعية أو عدم انعقادها. وفي الأحوال الطارئة، يجوز لرئيس الاتحاد، أن يتخذ مثل هذا القرار بموافقة اللجنة التنفيذية.
- تتألف الجمعية العامة من برلمانيين تعينهم البرلمانات الأعضاء في الاتحاد كمندوبين. على أن يتضمن الوفد برلمانيين من الرجال والنساء، وأن يسعى جاهداً إلى ضمان تمثيل متساو للجنسين.
- لا يجوز بأي حال من الأحوال، أن يتجاوز عدد البرلمانيين الذين يتم تعيينهم كمندوبين إلى الجمعية من قبل عضو الاتحاد ثمانية بالنسبة لبرلمانات البلدان التي يقل عدد سكانها عن 100 مليون نسمة، أو عشرة في برلمانات البلدان التي يبلغ عدد سكانها 100 مليون نسمة أو أكثر.
- يسجل البرلمان العضو مندوباً إضافياً واحداً إذا كان يتضمن الوفد برلمانياً شاباً واحداً على الأقل، شرط أن يتألف الوفد من الجنسين وألا يكون العضو متأخراً عن سداد مساهماته المستحقة.
- ينقص تلقائياً عضو واحد، من عدد أعضاء أي وفد يتشكل من برلمانيين من جنس واحد خلال دورتين متعاقبتين للجمعية العامة.

- يفتتح الجمعية رئيس الاتحاد البرلماني، وفي حال غيابه /غيابها يفتتحها نائب رئيس اللجنة التنفيذية، المعيَّن طبقاً للفقرة 2 من القاعدة 5، من لائحة اللجنة التنفيذية.
 - تختار الجمعية العامة رئيسها، ونواب الرئيس وفارزي الأصوات.
 - يكون عدد نواب الرئيس، مساوياً لعدد البرلمانات الأعضاء الممثَّلة في الجمعية العامة.
 - يكون عدد نواب الرئيس مساوياً لنواب أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الممثلة في الجمعية.
- تُناقش الجمعية العامة المسائل التي تُعدّ ـ بموجب المادة الأولى من النظام الأساسي ـ ضمن نطاق اختصاص الاتحاد، وتُصدر توصيات تُعبِّر عن وجهات نظر المنظمة بشأن هذه المسائل.
- يساعد الجمعية في أداء مهماتها لجان دائمة، يُحدد المجلس الحاكم عددها ومجال اختصاصها (المادة 1 الفقرة (هـ)).
- تتولى اللجان الدائمة عادةً إعداد تقارير و/أو مشاريع قرارات لعرضها على الجمعية، وتقوم بمهمات أخرى وفقاً لما ورد في اللائحة (اللجان الدائمة، القاعدة 6 الفقرة 5).
- يجوز للمجلس الحاكم كذلك، أن يكلّف اللجان الدائمة بدراسة بند مُدرج على جدول أعماله ورفع تقرير إليه.
 - تضع الجمعية جدول أعمال دورتما التالية، (الائحة الجمعية، القاعدة 10).
 - يجوز للجمعية إدراج بند طارئ واحد على جدول أعمالها، (لائحة الجمعية، القاعدة 11).
 - يقتصر حقّ التصويت على المندوبين الحاضرين شخصياً.
 - يُحتسب عدد الأصوات المتاحة لكل برلمان عضو في الاتحاد، طبقاً للقواعد التالية: أ) لكل برلمان عشرة أصوات كحبّ أدني؛
- ب) يكون لكل برلمان عدد من الأصوات الإضافية، تُحسب وفقاً لعدد سكان بلاده، وذلك على النحو التالي:

عدد الأصوات	عدد السكان
صوت واحد	من 1 إلى 5 ملايين نسمة
صوتان	أكثر من 5 إلى 10 ملايين نسمة
3 أصوات	أكثر من 10 إلى 20 مليون نسمة
4 أصوات	أكثر من 20 إلى 30 مليون نسمة
5 أصوات	أكثر من 30 إلى 40 مليون نسمة
6 أصوات	أكثر من 40 إلى 50 مليون نسمة
7 أصوات	أكثر من 50 إلى 60 مليون نسمة
8 أصوات	أكثر من 60 إلى 80 مليون نسمة
9 أصوات	أكثر من 80 إلى 100 مليون نسمة
10 أصوات	أكثر من 100 إلى 150 مليون نسمة
11 صوتاً	أكثر من 150 إلى 200 مليون نسمة
12 صوتاً	أكثر من 200 إلى 300 مليون نسمة
13 صوتاً	أكثر من 300 مليون نسمة

- عند إجراء تصويت في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، يكون لكل وفد يقتصر تشكيله على برلمانيين من جنس واحد، خلال دورتين متتاليتين للجمعية، ثمانية أصوات كحد أدنى (بدلاً من عشرة للوفود المشكلة من رجال ونساء). وفيما يتعلق بالوفود التي يحق لها عدد من الأصوات الإضافية، يتم الحساب الكلى على أساس ثمانية أصوات بدلاً من عشرة.
- يجوز للوفد تجزئة أصواته، بحيث تُعبِّر عن مختلف وجهات نظر أعضائه، ولا يجوز لموفد واحد أن يسجل أكثر من عشرة أصوات.
- يُجرى التصويت في الجمعية بالمناداة على الأسماء إلا في الأحوال التي لا يواجه فيها القرار المعروض على الجمعية أي معارضة.
- ويُجرى التصويت لانتخاب أعضاء المكاتب، بالاقتراع السري إذا طلب ذلك عشرون عضواً على الأقل.

ب. المجلس الحاكم:

- يعقد المجلس الحاكم عادةً دورتين سنوياً، (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 5).
- يُدعى المجلس لدورة استثنائية من قبل رئيسه، إذا رأى الرئيس أو اللجنة التنفيذية ذلك ضرورياً، أو بناءً على طلب ربع أعضاء المجلس الحاكم على الأقل.
- يتألف المجلس الحاكم من ثلاثة ممثلين عن كل برلمان عضو في الاتحاد، (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 1 الفقرة 2). وتستمر عضوية المجلس، من الجمعية إلى الجمعية التي تليها.
 - يتعيَّن أن يكون أعضاء المجلس الحاكم كافة، أعضاءً حاليين في برلماناتهم.
- في حال وفاة مندوب، أو استقالته، أو عدم قدرته على الحضور، يعيِّن البرلمان المعني من يحلِّ محلَّه.
- ينتخب المجلس الحاكم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، لفترة ثلاث سنوات، (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 6 و 7 و 8). ويعتبر هو القيادة السياسية للمنظمة ويرأس المجلس الحاكم بحكم منصبه.
- لا يجوز إعادة انتخاب الرئيس، الذي انتهت ولايته في الرئاسة، قبل مضي ثلاث سنوات أخرى، ويتعيَّن أن يحل محله شخص ينتمي إلى برلمان آخر، ويراعى ضمان التناوب المنتظم بين مختلف المجموعات الجيوسياسية.
- يجري انتخاب الرئيس خلال انعقاد الدورة الثانية للجمعية من السنة، ومع ذلك، يجوز للمجلس إجراء الانتخاب إذا تعذّر انعقاد الجمعية لأسباب استثنائية.
- في حال استقالة الرئيس، أو فقدانه العضوية البرلمانية أو وفاته، يمارس مهامه نائب رئيس اللجنة التنفيذية، الذي تعيّنه اللجنة التنفيذية حتى ينتخب المجلس الحاكم رئيساً جديداً. وتُطبَّق الأحكام ذاتها في حال تعليق عضوية البرلمان، العضو في الاتحاد الذي ينتمى إليه رئيس الاتحاد.
- يساعد الرئيس في أداء مهماته، بين الدورات النظامية، مجموعة تتكون من ستة نواب للرئيس، يمثل كل واحد منهم إحدى المجموعات الجيوسياسية، ويعيّنون من بين أعضاء اللجنة التنفيذية، لفترة عام واحد قابل للتجديد.
- يحدد المجلس الحاكم، ويوجِّه نشاطات الاتحاد ويراقب تنفيذها بما يتماشى مع الأهداف المحدَّدة في النظام الأساسى.
- يُقرر المجلس الحاكم جدول أعماله، وتضع اللجنة التنفيذية جدول أعمال مؤقت، (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 12 الفقرة 2). ويجوز لأيّ عضو في المجلس، أن يقدّم اقتراحات إضافية على جدول الأعمال المؤقت، (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 13).
 - يضطّلع المجلس الحاكم، في الاتحاد البرلماني الدولي، بالمهمات التالية على وجه الخصوص:

- أ) يقرر انضمام، أو إعادة انضمام، البرلمانات الأعضاء، كما يقرر تعليق حقوقها أو عضويتها، طبقاً للمادة 4، والمادة 5 الفقرة 3 من النظام الأساسي؛
- ب) يقرر مكان، وتاريخ، انعقاد الجمعية، (المادة 9 الفقرة 2 من هذه اللائحة، والقاعدة 4 الفقرة 2 من لائحة الجمعية)؛
- ج) يقرر تنظيم الاتحاد للاجتماعات البرلمانية الدولية الأخرى، كافة بما في ذلك إنشاء لجان خاصة لدراسة مشاكل معينة، ويحدد كيفية عملها، ويبدى رأيه في استنتاجاتها؛
 - د) يحدد عدد اللجان الدائمة للجمعية ومجالات اختصاصها، (المادة 13 الفقرة 1).
- ه) يشكّل لجاناً خاصة، ومجموعات عمل، لمساعدته في أداء مهماته، على أن يُراعى عند تشكيلها التوازن الجيوسياسي والجغرافي، (إقليمي، وإقليمي فرعي)، كما يرُاعى التوازن بين عدد الرجال والنساء.
- و) يحدد فئات المراقبين في اجتماعات الاتحاد وحقوقهم، ومسؤولياتهم، ويقرر المنظمات الدولية، والهيئات الأخرى، التي تتمتع بصفة المراقب المنتظم في اجتماعات الاتحاد، (لائحة الجمعية، القاعدة 2؛ لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 4؛ لائحة اللجان الدائمة، القاعدة 3 الفقرة 1)، كما يدعو فضلاً عن ذلك وبصفة عارضة مراقبين بإمكانهم المساهمة في دراسة بند معين مدرج في جدول أعمال الجمعية؛
- ز) يقرّ سنوياً برنامج عمل الاتحاد، وميزانيته، ويحدد جدول المساهمات، (اللائحة المالية، القاعدة 3 الفقرة 1، والقاعدة 5 الفقرة 2).
- ح) يوافق سنوياً على حسابات السنة المالية السابقة، بناءً على توصية مدقّقِي الحسابات، اللذين يعينهما من بين أعضائه، (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 41؛ اللائحة المالية، القاعدة 13 الفقرة 3؛ لائحة الأمانة، القاعدة 12).
 - ط) يأذن بقبول الهبات والوصايا، (اللائحة المالية، القاعدة 7 الفقرة 1).
 - ي) ينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية، (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 37 و38 و39).
- ك) يعيِّن الأمين العام للاتحاد، (النظام الأساسي، المادة 28 الفقرة 1، ولائحة الأمانة، القاعدة 3 الفقرة 1).
- ل) يضع لائحته، ويُعرب عن رأيه بشأن الاقتراحات المقدَّمة لتعديل النظام الأساسي، (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 45 الفقرة 1).
- يجتمع منتدى النساء البرلمانيات، خلال الدورتين السنويتين للجمعية، ويرفع تقريراً بأعماله إلى المجلس الحاكم، ويوافق المجلس الحاكم على اللائحة التي يضعها المنتدى. ويعاون المنتدى مكتب يوافق المنتدى على لائحته، ويعقد المكتب اجتماعاته خلال الدورتين السنويتين للجمعية.

- تعقد لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، اجتماعها خلال الدورتين السنويتين للجمعية، ويجوز لها أن تعقد اجتماعات إضافية، وتنظّم بعثات كلما دعت الحاجة. وترفع اللجنة تقريراً بأعمالها إلى المجلس الحاكم. يوافق المجلس الحاكم على اللائحة التي تضعها اللجنة.
- يعقد منتدى البرلمانيين الشباب، اجتماعه خلال الدورتين السنويتين للجمعية، ويرفع تقريراً بأعماله إلى المجلس الحاكم. ويوافق المجلس الحاكم على اللائحة التي يضعها المنتدى.

ج. اللجنة التنفيذية:

- تتكون اللجنة التنفيذية من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وخمسة عشر عضواً ينتمون إلى برلمانات مختلفة، ومن رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، ورئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي.
- يرأس رئيس الاتحاد البرلماني الدولي اللجنة التنفيذية بحكم منصبه. وينتخب المجلس الحاكم خمسة عشر عضواً؛ منهم اثنا عشر عضواً على الأقل من أعضاء المجلس الحاكم، تستمر عضويتهم فيه طيلة مدة ولايتهم. ويكون تمثيل كل جنس بنسبة لا تقل عن ثلث الأعضاء المنتخبين.
- يراعى في انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية، مساهمة المرشح وبرلمانه في أعمال الاتحاد. وتقتصر عضوية اللجنة التنفيذية، على برلمانيي الدول التي تتمتع فيها النساء، بحقوق الاقتراع، والترشيح، في الانتخابات.
- تخصَّص المقاعد الخمسة عشر، التي يُنتخب أعضاؤها، للمجموعات الجيوسياسية، وذلك بتطبيق النظام الانتخابي «سانت لاغيه» (Sainte Laguë) على العدد الإجمالي للأصوات التي يحق لأعضائها الإدلاء بما في الجمعية. وفي حال تعديل عدد مقاعد إحدى المجموعات الجيوسياسية في اللجنة التنفيذية، فإنه لا يُعاد شغل أيّ من هذه المقاعد إلا عند انتهاء تفويض العضو الذي يشغله.
- تكون مدة عضوية الأعضاء المنتخبين في اللجنة التنفيذية أربع سنوات، ويخرج اثنان على الأقل بالتناوب كل عام، ولا يجوز إعادة انتخاب العضو الذي تنتهي ولايته قبل مضي سنتين، ويحل محلّه عضو ينتمي إلى برلمان آخر. ويجوز لرئيسة مكتب النساء البرلمانيات أن تعمل لفترة سنتين، يمكن تجديدها لمرة واحدة (منتدى البرلمانيات، المادة 33 الفقرة 4). ويعمل رئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب فترة سنتين لا يمكن تجديدها (مجلس منتدى البرلمانيين الشباب، المادة 5 الفقرة 7).
- في حال وفاة أحد أعضاء اللجنة التنفيذية، أو استقالته، أو انتهت ولايته في برلمان بلاده، يعيّن عضو الاتحاد المعني بديلاً عنه يزاول مهماته، حتى دورة انعقاد المجلس الحاكم التالية التي يتمّ خلالها إجراء الانتخابات. وإذا كان العضو الجديد الذي تمّ انتخابه ينتمي إلى برلمان مختلف عن برلمان العضو السابق، فإنه يقضي فترة تفويض كاملة. أمّا إذا كان ينتمي إلى البرلمان نفسه فإنه يستكمل فترة سلفه. وإذا توفيت رئيسة مكتب النساء البرلمانيات أو استقالت أو لم تعد عضواً برلمانياً، فإن النائب الأول للرئيس أو النائب الثاني للرئيس، حسب الحالة، ستكمل فترة ولاية سلفها. ويحل

- أصغر عضو حاضر في مجلس منتدى البرلمانيين الشباب محل رئيس المجلس في حال غيابه عنابه غيابها. (مجلس منتدى البرلمانيين الشباب، القاعدة 5.9).
- إذا كانت رئيس المكتب عضواً في اللجنة التنفيذية، أو تنتمي إلى برلمان ينتمي إليه أحد الأعضاء الخمسة عشر، تحل محلّها النائب الأول لرئيس المكتب أو النائب الثاني إذا كانت النائب الأول عضواً بالفعل في اللجنة التنفيذية، أو تنتمي إلى البرلمان نفسه لأحد الأعضاء الخمسة عشر.
- في حال انتخاب أحد أعضاء اللجنة التنفيذية رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي، ينتخب المجلس الحاكم عضواً ليشغل المقعد الشاغر، وفي هذه الحالة يُدرج الموضوع تلقائياً في جدول أعمال المجلس، وتكون فترة عضوية العضو الجديد أربع سنوات.
- لا يجوز لأعضاء اللجنة التنفيذية، أن يشغلوا في الوقت نفسه مناصب أعضاء في مكتب في اللجان الدائمة.
 - اللجنة التنفيذية، هي الجهاز الإداري للاتحاد البرلماني الدولي.
 - تضطلع اللجنة التنفيذية بالمهام الآتية:
- أ) إذا تقدَّم برلمان بطلب للانضمام، أو لإعادة، الانضمام إلى الاتحاد، تنظر اللجنة فيما إذا كانت الشروط الواردة في المادة 3 من النظام الأساسي مستوفاة، وتبلّغ المجلس الحاكم بالنتائج التي توصلت إليها، (المادة 4)؛
 - ب) تدعو المجلس الحاكم، للانعقاد في الأحوال الطارئة، (المادة 17 الفقرة 2)؛
 - ج) تحدد تاريخ، ومكان انعقاد، دورات المجلس الحاكم، وتضع جداول أعمالها المؤقتة؛
 - د) إبداء رأي بشأن إدراج بنود تكميلية في جدول أعمال مجلس الإدارة؛
- ه) تقترح على المجلس الحاكم، استراتيجية الخمس سنوات للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج العمل السنوي وميزانية الاتحاد (اللائحة المالية، القاعدة 3 الفقرة 4)؛ تقيّم التقدم المحرز بما يتماشى مع أهداف الاتحاد البرلماني الدولي، كما نصت عليها المادة 1 من الأنظمة.
- و) دراسة سياسات المنظمة بشأن الشفافية والمساءلة وتقديمها إلى المجلس الحاكم للموافقة عليها. بالإضافة إلى استراتيجية الاتصالات بما يتماشى مع استراتيجية الخمس سنوات للاتحاد البرلماني الدولى؛
- ز) إبلاغ المجلس خلال دوراته بأنشطة اللجنة التنفيذية، وذلك من خلال تقرير يقدمه رئيسها؛ ح) الإشراف على إدارة أمانة الاتحاد البرلماني الدولي وكذلك أنشطتها في تنفيذ القرارات التي تتخذها الجمعية العامة أو المجلس الحاكم، وتتلقى لهذا الغرض جميع التقارير والمعلومات اللازمة؛ ط) تدرس الترشيحات لمنصب الأمين العام، بُغية تقديم اقتراحها إلى المجلس، كما تحدد فترة ولاية الأمين العام الذي يعينه المجلس؛

- ي) تطلب من المجلس الحاكم، منح اعتمادات إضافية إذا تبيَّن أنّ اعتمادات الموازنة التي وافق عليها المجلس، غير كافية لتغطية النفقات المطلوبة لإدارة الاتحاد وتنفيذ برامجه. ويجوز للّجنة ـ في الأحوال العاجلة ـ أن تمنح هذه الاعتمادات، شريطة إبلاغ المجلس بهذا الإجراء في أقرب دورة له؟
- ك) تعيِّن مدقق حسابات خارجي، تعهد إليه تدقيق حسابات الاتحاد، (اللائحة المالية، القاعدة 13 الفقرة 1)؛
- ل) تحدد جداول رواتب موظفي الأمانة العامة، وبدلاتهم، (النظام الأساسي للعاملين، والقسم الرابع)؛
 - م) تضع لائحتها؛
 - ن) تتولى المهام جميعها التي يكلفها بها المجلس الحاكم، طبقاً للنظام الأساسي واللوائح.
- ينتخب المجلس الأعضاء لملء المقاعد الشاغرة في اللجنة التنفيذية، طبقاً لأحكام المادة 21 (ي)، من النظام الأساسي. والتي تنص على الآتي: " ي) ينتخب أعضاء اللجنة التنفيذية، (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 37 و38 و39)".
- تبلَّغ الترشيحات لانتخابات اللجنة التنفيذية، . فيما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة 25 الفقرة 7 من النظام الأساسي، . خطياً إلى الأمين العام، قبل أربع وعشرين ساعة على الأقل من الاجتماع الذي يعقده المجلس الحاكم لهذا الغرض.
- ينتخب المجلس المرشحين الذين حصلوا على الأغلبية المطلقة للأصوات المشاركة في التصويت، وإذا لم يتمّ انتخاب العدد المطلوب من المرشحين في الجولة الأولى للتصويت، تُعقد جولات أخرى حتى يتمّ إشغال جميع المقاعد الشاغرة، وعند حساب الأغلبية تُحسب البطاقات المستوفاة جزئياً.

د. المجموعات الجيوسياسية:

- يجوز لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي أن يشكلوا مجموعات جيوسياسية (المجموعة الإفريقية، والمجموعة العربية، ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة أوراسيا، ومجموعة أميركا اللاتينية والكاريبي ومجموعة 12+). وتَبُتّ كل مجموعة في أساليب العمل التي تناسب مشاركتها في أنشطة المنظمة على أفضل وجه. وتُبلغ الأمانة بتكوينها، وبأسماء أعضاء مكتبها وبقواعدها الإجرائية.
- يُبلغ الأعضاء الذين ينتمون لأكثر من مجموعة جيوسياسية، الأمين العام بالمجموعة التي يمثلونها، لأغراض التقدم بترشيحات لمناصب في الاتحاد.
- يجوز للّجنة التنفيذية، أن تدعو رؤساء المجموعات الجيوسياسية، للمشاركة في مناقشاتها بصفة استشارية.

ه. الأمانة العامة:

- المادة 28
- تتكون الأمانة العامة للاتحاد، من مجموع العاملين في المنظمة تحت إشراف الأمين العام للاتحاد، (لائحة الأمانة العامة، القاعدة 2)، الذي يعيّنه المجلس الحاكم، (النظام الأساسي المادة 21 (ل)).
 - تضطّلع الأمانة العامة بالمهام الآتية:
 - أ) تضمن مقراً دائماً للاتحاد؛
- ب) تحفظ السجلات الخاصة بأعضاء الاتحاد، وتسعى إلى تشجيع التقدم بطلبات انضمام جديدة؛
- ج) تؤيد أنشطة أعضاء الاتحاد، وتشجعها وتساهم ـ على المستوى الفني ـ في تحقيق التوافق بين هذه الأنشطة؛
- د) تعُدّ المسائل التي يتعيَّن النظر فيها في الاجتماعات البرلمانية، وتوزع الوثائق اللازمة في الوقت المناسب؛
 - ه) كفالة تنفيذ مقررات مجلس الإدارة والجمعية؟
 - و) تعمل على تنفيذ قرارات المجلس الحاكم، والجمعية؛
- ز) تُعدّ مقترحات لمشروع استراتيجية الخمس سنوات برنامج العمل السنوي والموازنة، لتقديمها إلى اللجنة التنفيذية، (اللائحة المالية، القاعدة 3 الفقرات 2 و 3 و 7)؛
- ح) تعد التقارير والسياسات حول الشفافية والمساءلة، وتقدمها إلى اللجنة التنفيذية للنظر فيها، لتتم الموافقة عليها من قبل المجلس الحاكم؛
 - ط) تجمع معلومات عن هياكل، ومهمات، المؤسسات، النيابية وتنشرها؟
- ي) تكفل الاتصال بين الاتحاد، والمنظمات الدولية، الأخرى وتكفل ـ بشكل عام ـ تمثيله في المؤتمرات الدولية؛
 - ك) تحفظ أرشيف الاتحاد البرلماني الدولي.

و. اللجان الدائمة المتخصصة:

- وفقاً للمادة 13، الفقرة 1، والمادة 21 الفقرة (ه)، من النظام الأساسي، يحدد المجلس الحاكم عدد اللجان الدائمة، واختصاصها، بما يُمكّنها من تناول مجمل القضايا التي تدخل في اختصاص الاتحاد البرلماني الدولي.
 - يتم تمثيل أعضاء الاتحاد، في كل لجنة دائمة بعضو أساسي، وعضو بديل.
- يتمتع العضو البديل، بحقوق الكلام نفسها التي يتمتّع بما العضو الأساسي، وليس له حق التصويت الا في حال غياب العضو الأساسي، (القاعدة 34 الفقرة 1).

- يجوز للمجلس الحاكم، دعوة ممثلي المنظمات الدولية أو الخبراء، إلى متابعة أعمال اللجان الدائمة، بصفة مراقبين، كما يجوز للمجلس الحاكم، أن يدعو كمراقبين ممثلين عن الهيئات الأخرى، ممن منحتهم الجمعية العامة للأمم المتحدة صفة المراقب، (النظام الأساسي، المادة 21 الفقرة (ز)).
 - لا يجوز للمراقبين الكلام إلا بإذن من الرئيس.
- يجوز لأعضاء الاتحاد، تعيين برلمانيين سابقين بوصفهم أعضاء شرفٍ في وفودهم لمتابعة أعمال اللجان الدائمة.
- يقوم الأمين العام، بإعداد الدعوة إلى عقد اللجان الدائمة، وذلك بالتشاور مع رئيس كل لجنة، تنفيذاً للقرارات الصادرة في هذا الشأن عن المجلس الحاكم والجمعية.
- تجتمع اللجان الدائمة، خلال كل دورة انعقاد للجمعية العامة، وتناقش عادةً، وتعدُّ تقريراً ومشروع قرار سنوياً حول موضوع النقاش المدرج على جدول أعمال الجمعية (لائحة الجمعية العامة، القاعدة 15 الفقرة 2). ويجب أن يأخذ مشروع القرار بالاعتبار آراء مختلف الأعضاء.
 - يوضع نظام للتناوب بين اللجان الدائمة، لتحديد الترتيب الذي تُعدُّ القرارات وِفْقه.
- يجوز للمجلس الحاكم أيضاً، أن يكلف اللجان بدراسة بند مُدرج على جدول أعماله ورفع تقرير عنه.
- يجب على اللجان الدائمة، وضع خطط عملها وجداول أعمالها، من دون الإخلال ببنود القاعدة 6 الفقرة 1 والفقرة 2.
- يمكن للجان الدائمة، إضافةً إلى النظر في المذكرات التفسيرية ومشاريع القرارات التي أعدّها المقررون حول موضوع النقاش المدرج، على جدول أعمال اللجنة (الجمعية العامة، القاعدة 10 الفقرة 1، والقاعدة 15 الفقرة 2؛ ولائحة اللجان الدائمة، القاعدة 13 الفقرات 1 و2)، أن تطلب من ضمن جملة أمور، إجراء بحوث، ومناقشة تقارير حول الممارسات الجيدة، ومراجعة تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي السابقة ومتابعتها، وتنظيم بعثات ميدانية، وعقد جلسات استماع حول مواضيع ذات صلة بمجال اختصاصها، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الرسمية، كلماكان ذلك ممكناً.
- تنتخب كل لجنة دائمة، مكتباً مؤلفاً من ثلاثة ممثلين عن كلِّ مجموعة من المجموعات الجيوسياسية القائمة، والتي ترشح لكل مكتب، ما لا يزيد عن مرشحين اثنين من الجنس نفسه. إن رئيسة مكتب النساء البرلمانيات ورئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب يجب أن يكونا أعضاء بحكم منصبهما في كل مكتب. وينبغي أن تُبذل الجهود كافة، لإدراج أسماء البرلمانيين الشباب، وتشجيع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، الجدد على الترشح، إضافة إلى أعضاء الاتحاد، الذين لا يشغلون مناصب أخرى في الاتحاد البرلماني الدولي.

- تقدم المجموعة الجيوسياسية المعنية الترشيحات للمكتب، (النظام الأساسي، المادة 27 الفقرة 2)، ويجب أن يتمتع المرشحون بالخبرة والاختصاص، قدر الإمكان، في مجال عمل اللجنة الدائمة المعنية.
- يتمّ دعم أعضاء المكتب المنتحّبين، من قبل برلماناتهم في القيام بواجباتهم كأعضاء في المكتب. ويجب بذل كل جهد لتأمين مشاركتهم، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، طوال فترة ولايتهم في المكتب.
- يُنتحَبُ أعضاء مكتب اللجنة، أو يُعاد انتخابهم بالأغلبية المطلقة للأصوات المشاركة في التصويت.
- تنتخب اللجان الدائمة رئيساً ونائباً للرئيس من بين أعضاء مكتبها. وعادة ما يملأ منصبي: الرئيس ونائب الرئيس في جولة انتخابية واحدة. وتُنسق المجموعات الجيوسياسية فيما بينها لضمان التوزيع العادل، ما أمكن، لمنصبي الرئيس ونائبه في اللجان الدائمة.
- يجري تصويت منفصل بالاقتراع السري كلما كان هناك أكثر من مرشح واحد لمنصب واحد،
 ولحساب الأغلبية المطلقة، تُحسب بطاقات الاقتراع المستوفاة بصورة جزئية.
 - يُنتخب أعضاء المكتب، لمدة سنتين، ويُمكن إعادة انتخابهم لمدة سنتين إضافيتين.
- إذا شغل أحد أعضاء المكتب، مقعده لأربع سنوات متتالية، فلا يجوز انتخاب ذلك الشخص مرة أخرى للمكتب نفسه، إلا بعد انقضاء سنتين.
- ضماناً للتوزيع العادل لهذه المناصب بين أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي قدر الإماكن، لا يجوز لممثلي الأعضاء أن يشغلوا في الوقت نفسه أكثر من منصب واحد كرئيس أو نائب رئيس للجان الدائمة، (القاعدة 7 الفقرة 5 من هذه اللائحة)، أو شغل وظيفة في الهيئة نفسها لأكثر من أربع سنوات متتالية، (القاعدة 8 الفقرة 2 من هذه اللائحة).
- لا يجوز لأعضاء اللجنة التنفيذية، أن يشغلوا في الوقت نفسه، منصب عضو في اللجان الدائمة،
 (النظام الأساسي، القاعدة 25 الفقرة 9، ولائحة اللجان الدائمة، القاعدة 11 الفقرة 2).
- لا يجوز لأي برلمانٍ، عُضوٍ ممثلاً في اللجنة التنفيذية، أن يقترح مرشحاً عنه لمركز رئيس، أو نائب رئيس، إحدى اللجان الدائمة.
- يجوز أن يحلّ محل أعضاء المكتب الذين لا يتمكنون من المشاركة في دورة ما، ممثلون آخرون مفوضون حسب الأصول، من قبل الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي ذاته، خلال تلك الدورة فحسب. يجوز أن يحلّ محل أعضاء المكتب بحكم منصبهم الذين لا يتمكنون من المشاركة في دورة ما، ممثلون آخرون مفوضون حسب الأصول، من الجهة المعنية بالاتحاد البرلماني الدولي التي يمثلوها خلال تلك الدورة فحسب.
- قد يفقد أعضاء المكتب، الذين يتغيبون عن دورتين متتاليتين، من دون تقديم أي عذر مقبول، مقاعدَهم بقرار من اللجنة المعنية. وفي مثل هذه الحالة، تُحرى انتخابات جديدة في الجلسة التالية للجنة الدائمة لملء المقاعد الشاغرة.

- يجتمع مكتب كل لجنة دائمةٍ، عادةً خلال دورتي الانعقاد السنويتين للجمعية، لإعداد خطط عمل اللجنة، واستعراض تنفيذها، والنظر في المقترحات المتعلقة بالبنود التي ستناقش في الجمعيات المقبلة.
- يجوز لمكتب اللجنة الدائمة أن يجتمع ويجري مداولات بغض النظر عن عدد أعضاء المكتب الحاضرين، إلا أنه لا يمكن إجراء تصويت، إلا في حال حضور ما لا يقل عن نصف أعضاء المكتب، أو من ينوب عنهم حسب الأصول.
 - في حال غياب رئيس إحدى اللجان الدائمة، يتولى مهمّاته نائبُ الرئيس.
- في حال استقالة رئيس اللجنة، أو فقدانه عضويته البرلمانية، أو وفاته، أو إذا عُلِقت حقوق أو عضوية برلمانه في الاتحاد، يقوم نائب الرئيس بممارسة مهام الرئاسة، إلى حين موعد إجراء الانتخابات التالية، وتُتبع الإجراءات نفسها عندما يُنتخب رئيس لجنة دائمة لعضوية اللجنة التنفيذية، أو لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، (القاعدة 9 الفقرة 2).
- يفتتح الرئيس، الجلسات ويعلقها، ويرفعها، ويتولى إدارة أعمال اللجنة الدائمة، ويكفل مراعاة اللوائح، ويُعطي الكلمة للأعضاء، ويطرح المسائل للتصويت، ويُعلن نتائج التصويت، كما يُعلن اختتام أعمال الدورة. وتكون قراراته في هذه المسائل نمائيةً وغير قابلة للنقاش.
- يَفْصِل الرئيس في الموضوعات كافةً، التي لم يِرِد بشأنها نصّ في هذه اللائحة، بعد أخذ مشورة المكتب ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، إذا لزم الأمر.
- تعيّن الجمعية مُقرّرِين، لكل موضوع نقاشٍ تقترحه لجنةٌ دائمة، يقومون بإعداد مشروع قرار مقتضب وعمليّ المنحى، مرفقاً بمذكرة تفسيرية، حول البند المدرج على جدول أعمال لجنتهم. ويجوز للبرلمانات الأعضاء الإسهام في عملية الصياغة، بتقديم مقترحات، وملاحظات، موجزة مكتوبة بإحدى اللغات الرسمية للاتحاد، (لائحة الجمعية، القاعدة 37 الفقرة 1). وتتضمن الدعوة إلى انعقاد الجمعية، الإجراءات التي تنظم تقديم هذه المقترحات، والملاحظات، إلا أن المذكرة التفسيرية، تبقى مسؤولية واضعيها، (لائحة الجمعية، القاعدة 13).
- تتولى أمانة الاتحاد البرلماني الدولي، إرسال مشروع القرار والمذكرة التفسيرية إلى الأعضاء قبل انعقاد الدورة. ويجوز للأعضاء اقتراح إدخال تعديلات على مشروع القرار، وذلك في موعد أقصاه خمسة عشر يوماً قبل افتتاح الجمعية. وبالمقابل يُسمَح لمنتدى النساء البرلمانيات، تقديم تعديلات تدمج المنظور الجندري في مشاريع القرارات، في أي وقت حتى اختتام الجلسة الأولى للجنة الدائمة المختصة. وتقوم اللجنة بصياغة مشروع القرار في صورته النهائية وتقدمه إلى الجمعية لإقراره، (لائحة الجمعية، المادة 17 الفقرة 4).
- يُراعى عند تعيين المقررين مبدأي المساواة بين الجنسين، والتوزيع الجغرافي العادل، ويجب أن تبذل الجهود لجعل البرلمانيين الشباب ضمن المقررين.

- في حال لم يتم تعيين مقرر واحد، على الأقل قبل انتهاء دورة الجمعية، التي تسبق تلك التي سيناقش فيها الموضوع، يُعهد إلى رئيس الاتحاد متابعة المشاورات بمدف تعيين مقررين في أقرب فرصة ممكنة.
- يُرسل الأمين العام، جدول أعمال اللجان الدائمة إلى أعضاء الاتحاد كافةً تننفيذاً لقرارات المجلس الحاكم والجمعية، (النظام الأساسي، المادة 13 الفقرتان 2 و 3، ولائحة الجمعية، القاعدة 10 الفقرة 1، والقاعدة 15 الفقرة 2).
- يجوز للجنة الدائمة، التي تكلفها الجمعية، أو المجلس الحاكم، إجراء دراسة مبدئية للموضوع، أن تضع، بناءً على اقتراح رئيسها، أو أحد أعضائها، الترتيبات الإجرائية الضرورية، لضمان التنظيم الفعّال للمناقشة، مع الأخذ بعين الاعتبار الوقت المتاح.
- تصيغ اللجان الدائمة، عادةً القرارات بصورتها النهائية، ويجوز للجنة الدائمة، أن تشكل ـ عند الضرورة ـ لجنة صياغة مؤلفة من أعضاء يتمتعون بالكفاءة والتخصص، في الموضوع قيد الدراسة.
- لا يجوز أن يزيد عدد أعضاء لجنة الصياغة، في الأحوال العادية عن أحد عشر عضواً. ويُراعى في تشكيلها التوزيع الجغرافي العادل، والتمثيل السياسي المتوازن، كما يُراعى ضمان المساواة، في عدد الرجال والنساء. ويشارك المقررون الذين أعدّوا التقرير ومشروع القرار المدرج في جدول أعمال اللجنة، في لجنة الصياغة بصفتهم أعضاء أو مستشارين.
- يقتصر حق الكلام، في لجنة الصياغة على أعضائها، وبدلائهم في حال غيابهم لمدة طويلة، ويُمنح هذا الحق أيضاً للمقررين.
 - تعيِّن كل لجنة دائمة أحد أعضائها، لعرض نتائج أعمالها على الجمعية.
 - رئيس اللجنة، هو مقررها أمام المجلس الحاكم، (لائحة المجلس، القاعدة 3 الفقرة 2).
- يقدم المقررون، عرضاً موضوعياً لأعمال اللجنة، آخذين في الاعتبار آراء الأغلبية، والأقلية، ويقدمون أي مشاريع قرارات تقترحها اللجنة الدائمة.
- يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي، اقتراح موضوع كي تتم مناقشته من قبل لجنة دائمة في اجتماع مستقبلي للجمعية العامة. ويتم إيداع هذه المقترحات لدى أمانة الاتحاد البرلماني الدولي قبل يوم واحد من اجتماع مكتب اللجنة الدائمة المعنى.
- تبت اللجنة الدائمة في البند الموضوع المقترح مناقشته في الجمعية العامة التالية، (لائحة الجمعية، القاعدة 15 الفقرة 2) بعد الاستماع لتوصيات مكتبها.
- عندما يُطلب إلى اللجنة أن تتخذ قراراً حول موضوع سيكون مقترحاً للنقاش، خلال الجمعية العامة التالية، فإن المقترحات الوحيدة التي يجب تقديمها، عدا تلك الواردة في توصيات مكتبها، هي المقترحات السابقة المقدمة ضمن المهل القانونية، (القاعدة 18 من هذه اللائحة)، ولكن لم يقبلها المكتب.

- إذا تلقت لجنة دائمة، طلباً من أحد أعضاء الاتحاد للنظر في اقتراح لم يقبله المكتب، تقرر اللجنة الدائمة أولاً، ما إذا كانت ستنظر في مثل هذا الطلب.
- ينظر المكتب، في جميع المقترحات المقدمة ـ حسب الأصول المنصوص عليها ـ كمواضيع ستتم مناقشتها في جمعيات عامة مستقبلية، ويصيغ توصيته إلى اللجنة الدائمة.
 - تتم دعوة مقدمي المقترحات، (القاعدة 18 من هذه اللائحة) لعرضها على المكتب.
 - لا يجوز لعضو في المكتب تقديم اقتراح بالإنابة عن وفد.
- عند النظر في المقترحات المتعلقة بالمواضيع التي ستتم مناقشتها في الجمعيات العامة المقبلة، يجوز للمكتب أن يوصي بمقترح يجمع بين اثنين أو أكثر من الموضوعات التي تتناول الموضوع نفسه أو المواضيع ذات الصلة في بند واحد، أو يقدم موضوعاً آخر، أو يقرر تقديم أكثر من مقترح واحد إلى اللجنة الدائمة.
- يجوز لمكتب لجنة دائمة، أن ينقل إلى مكتب لجنة دائمة أخرى مقترحاته حول مواضيع لتتم مناقشتها من قبل تلك اللجنة في اجتماعات الجمعية العامة المستقبلية.
- يجوز لأي عضو في إحدى اللجان أن يقدم تعديلات على مشروع قرار أو اقتراح، الذي تنظر فيه تلك اللجنة، كما يجوز له أن يقدم تعديلات فرعية، (لائحة الجمعية، القاعدة 17 الفقرة 1).
- يتعيَّن أن تتصل التعديلات، والتعديلات الفرعية مباشرة بالنصّ الذي تنصبّ عليه، ويجب أن تقتصر على طلب إجراء إضافة، أو حذف على المشروع الأصلي، من دون أن تؤدي إلى تغيير طبيعته أو نطاقه.
- في الظروف الاستثنائية، يجوز للجنة النظر في إدراج تعديل، إذا كان يتضمن عنصراً ذا دلالة أو تمّ تسليط الضوء عليه مؤخراً أثناء مناقشات اللجنة، بشرط حصوله على قبول أعضاء اللجنة.
 - يقرر الرئيس ما إذا كانت التعديلات أو التعديلات الفرعية صحيحة أم لا.
 - تُناقَش التعديلات قبل النص المتعلق بها، ويُجرى بالتالي التصويت عليها قبل النصّ نفسه.
- تُناقَش التعديلات الفرعية، في الوقت نفسه الذي تُناقَش فيه التعديلات المتعلقة بها، ويُجرى التصويت عليها قبل التعديلات الأساسية المعنية .
- إذا كان هناك تعديلان أو أكثر ينطبقان على العبارة الواردة نفسها في مشروع قرار، تكون الأولوية لأبعدها عن النص المطروح، ويُجرى أولاً التصويت عليه.
- إذا تعارض تعديلان، أو أكثر، فإن اعتماد التعديل الأول ينطوي على رفض التعديل (التعديلات) الآخر، التي تنصب على العبارات نفسها. وإذا رُفض التعديل الأول يُطرح للتصويت التعديل التالي له حسب ترتيب الأولوية، وتُطبق الإجراءات ذاتما على كل تعديل من التعديلات التالية.
 - وفي حال حدوث لَبْس في شأن الأولوية، يفصل الرئيس في الأمر.

- عند مناقشة تعديل، لا يُسمح بالكلام إلا لصاحب التعديل، ومندوب له رأي مخالف، أو لمقرر اللجنة الدائمة إذا اقتضى الأمر، ما لم يقرر الرئيس خلاف ذلك، (لائحة الجمعية، القاعدة 20).
 - لا يجوز لعضو اللجنة الدائمة، الكلام إلا بإذن من الرئيس.
 - يتكلّم الأعضاء، حسب ترتيب تسجيل أسمائهم إلا إذا قرر الرئيس خلاف ذلك.
- لا تجوز لأعضاء آخرين مقاطعة المتكلّمين، إلا عند إثارة نقطة نظام، ومع ذلك يجوز للمتكلّمين ـ بإذن من الرئيس ـ التوقف عن الكلام، كي يتاح للأعضاء الآخرين، طلب تقديم إيضاحات.
 - يفصل الرئيس، على الفور ومن دون مناقشة، في جميع نقاط النظام.
- يجوز للجنة الدائمة، بناءً على اقتراح من الرئيس، أو بناءً على طلب أحد أعضائها، أن تقرر تحديد فترة الكلام المسموح بما لكل وفد و/أو عدد المرات التي يسمح بما لكل مندوب أثناء الكلام مناقشة بند معيّن مُدرَج في جدول الأعمال.
- للرئيس أن يدعو أحد المتكلّمين إلى مراعاة النظام إذا خرج عن موضوع النقاش، أو أخلّ بالمناقشة باستخدام لغة مسيئة، وله عند الضرورة أن يسحب منه الكلمة، وأن يشطب الكلام المعترض عليه من المحضر.
- يتعامل الرئيس فوراً مع أي حادث قد ينشأ أثناء الجلسة. ويتخذ الرئيس، إذا لزم الأمر، جميع التدابير
 اللازمة لاستعادة سير أعمال اللجنة إلى مساره الطبيعي.
 - تُعطى الأولوية في الكلام، للأعضاء الراغبين في اقتراح ما يلي:
 - (أ) تأجيل النقاش إلى أجل غير مُسمّى؛
 - (ب) إرجاء المناقشة؛
 - (ج) إقفال قائمة المتكلّمين؛
 - (د) اختتام الجلسة أو رفعها؛ أو
 - (ه) أي اقتراح آخر، يتعلق بسير الاجتماع.
- تكون لهذه الاقتراحات الإجرائية أولوية، على الموضوعات الأساسية، حيث يتم تعليق مناقشة هذه الأخيرة حتى الانتهاء من النظر في الاقتراحات الإجرائية.
 - يقدم صاحب هذا الاقتراح، عرضاً موجزاً بشأنه من دون تناول جوهر الموضوع الأساسي.
- لا يسمح بالكلام أثناء مناقشة الاقتراحات الإجرائية، إلا لمقدم الاقتراح، وعضو آخر يحمل رأياً
 مخالفاً، ثم تتخذ اللجنة قرارها.
- اقتراح التأجيل إلى أجل غير مسمّى، غير مسموح به بالنسبة إلى المسائل التي تكون اللجنة قد كُلِّفت بدراستها ورفع تقرير بشأنها، إلى الجمعية أو المجلس الحاكم، (لائحة الجمعية، القاعدة 6 الفقرتان 1 و3).

- مناقشات اللجان الدائمة علنية، ولا يجوز أن تكون مغلقة إلا إذا قررت اللجنة ذلك، بأغلبية الأصوات المشاركة في التصويت.
- يمارس الحق في التصويت الأعضاء المعينون، أو في حالة غيابهم، بدلائلهم (لائحة اللجان الدائمة، القاعدة 2 الفقرة 2).
- لا تُخوّل الرئاسة من يتولاها صوتاً إضافياً أو صوتاً مرجّحاً. وعلى الرغم من أحكام الفقرة الثانية من القاعدة الثانية من هذه اللائحة، فإن حق الرئيس في التصويت، ينتقل إلى عضو اللجنة الذي ينوب عنه، إلا أنه يجوز للرئيس التصويت، إذا لم يكن العضو الذي ينوب عنه، حاضراً في قاعة الاجتماعات.
- تُتخذ قرارات اللجان الدائمة ومكاتبها برفع الأيدي أو بنداء الأسماء، باستثناء الانتخابات التي تُحرى بموجب أحكام القاعدة 7، من هذه اللائحة.
 - يتخذ الرئيس في كل حالة قراراً بشأن طريقة التصويت الواجب اتباعها.
- تعيّن اللجنة، بناءً على اقتراح الرئيس، اثنين من فارزي الأصوات، للتأكد من نتائج التصويت،
 بالاقتراع السري.
- مع مراعاة الأحكام الخاصة المتعلقة بالتعديلات، (لائحة اللجان الدائمة، القاعدة 24)، والاقتراحات الإجرائية، (لائحة اللجان الدائمة، القاعدة 32)، تصوت اللجنة على الاقتراحات حسب أسبقية تقديمها، وتقرر اللجنة بعد كل عملية تصويت، ما إذا كانت ستنتقل للتصويت على الاقتراح التالي أم لا.
- يجوز لأي عضو، أن يطلب طرح أجزاء من النص المقدّم إلى اللجنة أو كل فقرة على التصويت ، كلّ على حدة.
- يجوز لأيّ مندوب أن يطلب طرح جزء من النص المقدم إلى الجمعية أو كل فقرة على التصويت،
 كل على حدة.
 - إذا أثير أي اعتراض، على طلب التجزئة، يُجرى التصويت على هذا الطلب من دون مناقشة.
- إذا تمت الموافقة على طلب التجزئة، تُطرح مختلف أجزاء النص أو فقراته بعد تجزئته، للتصويت عليها كل على حدة. وبعد ذلك يُطرح النص الكامل للتصويت عليه بعد استبعاد الأجزاء، أو الفقرات، التي تم رفضها، حيث أنّه إذا رفضت جميع أجزاء النص وفقراته، فإن النص يُعتبر مرفوضاً في مجمله.
- لا يجوز لأحد مقاطعة عملية التصويت، بعد بدئها إلا بقصد الحصول على استيضاح، بشأن الطريقة التي يجري بها التصويت.
 - يجوز للأعضاء ـ بموافقة الرئيس ـ شرح أسباب تصويتهم، بإيجاز بعد انتهاء عملية التصويت.
 - لا يُسمح بشرح أسباب التصويت، على التعديلات أو الاقتراحات الإجرائية.

- يجوز للجنة الدائمة، أن تجتمع مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين. غير أنه لا يجوز إجراء التصويت، ومع ذلك، لا يجوز التصويت إلا إذا كان نصف أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي المشاركين في الجمعية ممثلين في اللجنة الدائمة. ويحدد النصاب القانوني على أساس عدد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الموجودين في الجمعية عند افتتاحها.
- يُعتبر النصاب القانوني محققاً، ويكون التصويت الذي تجريه اللجنة صحيحاً، أياً كان عدد الأعضاء الحاضرين، أو المشاركين فيه، وذلك إذا لم يطلب أحد أعضاء اللجنة الدائمة من الرئيس، قبل التصويت، التحقق من توافر النصاب القانوني.
- تتخذ القرارات في اللجان الدائمة ومكاتبها بأغلبية الأصوات المشاركة في الاقتراع، فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في الفقرة 4، من القاعدة 7، من هذه اللائحة.
- في حساب الأصوات المشاركة، لا يُؤخذ بعين الاعتبار سوى الأصوات الموافقة، والأصوات المعارضة.
 - عند تساوي الأصوات، يُعتبر الاقتراع الذي جرت المداولة بشأنه مرفوضاً.

ز. اجتماعات الهيئات واللجان الأخرى:

1 - منتدى النساء البرلمانيات:

- يُعقد منتدى النساء البرلمانيات، سنوياً خلال دورتي انعقاد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، ويرفع تقريراً عن أعماله إلى المجلس الحاكم.
 - يهدف منتدى النساء البرلمانيات إلى:

تشجيع إجراء الاتصالات والتنسيق بين النساء البرلمانيات في جميع المواضيع ذات الاهتمام المشترك؛ تشجيع الديمقراطية، من خلال النهوض بالمساواة، والشراكة بين الرجل والمرأة في المجالات كلّها، لا سيما في الحياة السياسية، وتشجيع نشاط الاتحاد البرلماني الدولي، في هذا الصدد ودعمه؛

ومن هذا المنطلق تشجيع، وتسهيل مشاركة النساء البرلمانيات، في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي، وتسهيل تمثيلهن على مستويات المسؤولية جميعها داخل المنظمة تمثيلاً عادلاً؛

إجراء دراسة تمهيدية، لبعض المسائل التي تبحثها الجمعية، أو المجلس الحاكم، وإعداد توصيات بشأن هذه الموضوعات حسب الاقتضاء؛

وضع آليات لإيصال المعلومات، المتعلقة بأعمال الاتحاد البرلماني الدولي، إلى النساء البرلمانيات والسياسيات اللواتي لا يشاركن في اجتماعاته؛

توعية الرجال على مسألة المساواة بين الجنسين، عبر حقِّهم على المشاركة في جلسات منتدى النساء البرلمانيات.

- تشارك في أعمال منتدى النساء البرلمانيات، النساء الأعضاء في البرلمانات الوطنية كافة، ممن تم اختيارهن ضمن الوفود المشاركة في الاجتماعات الدورية، التي يعقدها الاتحاد البرلماني الدولي، طبقاً لأحكام المادة 10، من النظام الأساسي.
- يجوز أن تشارك كذلك في أعمال منتدى النساء البرلمانيات، ممثلات الجمعيات البرلمانية الدولية، التي لها صفة عضو منتسب في الاتحاد البرلماني الدولي. وتخضع مشاركتهن للقواعد التي تحكم مشاركة الأعضاء، المنتسبين في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي.
 - يجوز للبرلمانيين من الرجال الإسهام في أعمال منتدى النساء البرلمانيات.
- يجوز لممثلي، أو ممثلات المنظمات الدولية، وغيرها من الكيانات، التي تتمتع بصفة المراقب، متابعة أعمال منتدى النساء البرلمانيات. وتخضع مشاركتهم للقواعد التي تنظم مشاركة المراقبين في اجتماعات، الاتحاد البرلماني الدولي.
 - ينعقد منتدى النساء البرلمانيات، سنوياً، خلال دورتي انعقاد الجمعية العامة.
- ينعقد منتدى النساء البرلمانيات في اليوم السابق على افتتاح أعمال الجمعية. ويجوز تنظيم جلسة إضافية ـ إذا لزم الأمر ـ خصوصاً لإتاحة الفرصة لانتخاب ممثلات إقليميات جُدد في المكتب.
- توجه الدعوة إلى انعقاد منتدى النساء البرلمانيات، مرفقاً بما جدول الأعمال المؤقت، إلى جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين في الاتحاد، قبل الموعد المحدد لافتتاح المنتدى بشهر واحد على الأقل.
- ينتخب منتدى النساء البرلمانيات رئيسة الدورة، من بين النساء أعضاء البرلمان المضيف. وإذا كان البرلمان المضيف، لا يضمُّ سيدة من بين أعضائه، تتولى رئيسة المكتب رئاسة الدورة. وفي حال غياب هذه الأخيرة تتولى رئاسة الدورة النائب الأول أو النائب الثاني لرئيسة المكتب. وتطبق القاعدة ذاتها، على دورات الاتحاد البرلماني الدولى التي تعقد في جنيف.
- يفتتح منتدى النساء البرلمانيات من قبل رئيسة المكتب، والتي ستتولى إدارة ـ حسب الاقتضاء ـ انتخاب رئيسة دورة المنتدى، وفي حال غياب رئيسة المكتب، سيتم افتتاح المنتدى من قبل نائبها الأول أو نائبها الثاني.
- إذا اضطرت رئيسة المنتدى إلى التغيّب عن جزء من الدورة، تتولى إدارة الجلسة بصفة مؤقتة رئيسة المكتب أو ـ في حال غيابما ـ إحدى نوابما.
- تدير الرئيسة أعمال المنتدى، وتعلق الجلسات وترفعها، وتكفل مراعاة اللوائح، وتعطي الكلمة للأعضاء، وتطرح المسائل للتصويت، وتعلن نتائج التصويت واختتام أعمال الدورة. وتكون قراراتها في هذه المسائل نمائية، وينبغي أن تُقبل من دون مناقشة.
- تُفصِّل الرئيسة في الموضوعات، التي لم يرد بشأنها نصّ في هذه اللوائح كافة، بعد أخذ رأي المكتب إذا رأت ذلك ضرورياً.
 - يقرّ منتدى النساء البرلمانيات جدول أعماله.

- يضع المكتب جدول الأعمال المؤقت، في ضوء أعمال واقتراحات المنتدى السابق للنساء البرلمانيات.
- يتضمن جدول الأعمال موضوعاً رئيسياً، وبحدٍ أقصى موضوعين رئيسيين، للنقاش قد يدخلان في نطاق اختصاص الجمعية. وقد يؤدي النظر في مثل هذه البنود إلى تقديم تعديلات، أو تعديلات فرعية، على مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية، (القاعدة 22 من هذه اللائحة). كما يتضمن، إضافة إلى ذلك، بنوداً تتعلق بأنشطة منتدى النساء البرلمانيات، وبسير العمل فيه، وبنوداً ذات الأهمية المحتملة للسياسة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وسير العمل فيه وبرنامجه. وقد تؤدي دراسة هذه البنود، إلى توجيه توصيات إلى المجلس الحاكم.
- يُرسل جدول الأعمال المؤقت إلى جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي وأعضائه المنتسبين، مصحوباً بالدعوة إلى انعقاد المنتدى، قبل افتتاحه بشهر على الأقل. كما يرسل إليهم جدول أعمال تفصيلي قبل افتتاح المنتدى، مشفوعاً بجميع الوثائق اللازمة.
- يُصدر منتدى النساء البرلمانيات، قراره بشأن جدول الأعمال المؤقت، بأغلبية الأصوات المشاركة في التصويت، (القاعدة 23 من هذه اللائحة).
 - يجوز لكل مشاركة، طلب إدراج بنود إضافية، في جدول أعمال منتدى النساء البرلمانيات.
- بعد الاستماع إلى رأي رئيسة المكتب، أو رأي إحدى نائبي الرئيسة، في حال غيابها، يصدر منتدى النساء البرلمانيات، قراره بشأن مثل هذا الطلب بأغلبية الأصوات المشاركة، (القاعدة 23 من هذه اللائحة).
 - لا يجوز لأي مشاركة، ولا لأي مراقب، أن يتكلّم إلا بإذن من رئيسة الاجتماع.
- لدى دراسة الموضوعات المطروحة للمناقشة، تبدي المشاركات، والمراقبون، رغبتهم في أخذ الكلمة، عن طريق ملء استمارة تسجيل، تُرسل أثناء الجلسة إلى أمين/أمينة المنتدى.
- كمبدأ عام، تُعطى الكلمة، للمشاركات، والمراقبين وفقاً لترتيب طلبهم الكلام. مع ذلك، يجوز للرئيسة تعديل هذا الترتيب بغرض تسهيل الحوار، ولا يتم إعداد ولا توزيع قائمة بالمتحدثات.
- بغية التشجيع على إجراء مناقشة حية، تمتنع المشاركات عن قراءة بيانات أعدت مسبقاً، وعن عرض تقارير عن الأوضاع المحلية. وكذلك يمتنع المراقبون عن استعراض النشاط العام للمنظمة، أو المؤسسة التي يمثلونها، ما لم يُطلب منهم ذلك صراحة.
 - مدة المداخلات محددة بثلاث دقائق، ما لم يُقرر منتدى النساء البرلمانيات خلاف ذلك.
- لا تجوز مقاطعة المتكلمين، إلا عند إثارة نقطة نظام، ومع ذلك يجوز للمتكلمين ـ بإذن من الرئيسة ـ التوقف عن الكلام، كي يتاح للأعضاء الآخرين طلب تقديم إيضاحات.
- يجوز أن يقرر منتدى النساء البرلمانيات، بناءً على اقتراح الرئيسة، أو طلب إحدى المشاركات، تعديل الوقت المحدد للكلمة، بالنسبة إلى مناقشة بند خاص من بنود جدول الأعمال.

- يُصدر منتدى النساء البرلمانيات، قراره بشأن مثل هذا الطلب بأغلبية بسيطة للأصوات المشاركة، (القاعدة 23 من هذه اللائحة).
- للرئيسة أن تلفت انتباه المتكلم، إلى مراعاة النظام، إذا ما خرج عن موضوع النقاش، أو أخل بالمناقشة باستخدام لغة مسيئة. وللرئيسة ـ إذا لزم الأمر ـ أن تسحب منه الإذن بالكلام، وأن تشطب الكلام، المعترض عليه من محضر المناقشات.
- على الرغم من أحكام الفقرة 1 المذكورة أعلاه، يجوز للرئيسة منح حق الرد بإيجاز في نهاية الجلسة،
 لوفد يرغب في ممارسة حقه في الرد.
- تتعامل الرئيسة فوراً مع أي حادث قد ينشأ أثناء الجلسة. وتتخذ الرئيسة، إذا لزم الأمر، التدابير
 اللازمة جميعها لاستعادة سير أعمال اللجنة إلى مساره الطبيعي.
 - تبتّ الرئيسة، على الفور، ومن دون نقاش، في نقاط النظام جميعها.
 - القاعدة 19
 - تُعطى أولوية الكلام للمشاركات اللواتي يرغبن في اقتراح ما يلي:
 - (أ) تأجيل المناقشة، إلى أجل غير مسمّى؛
 - (ب) تأجيل المناقشة؛
 - (ج) إقفال قائمة المتكلّمين؛
 - (د) رفع الجلسة أو تعليقها؛
 - (ه) أي اقتراح آخر يتعلق بسير الجلسة.
- يكون لهذه الاقتراحات الإجرائية المذكورة الأولوية على الموضوعات الأساسية، وتُعلَّق مناقشة الأخيرة، أثناء النظر في الأولى.
- يقوم مقدم الاقتراح، بعرض موجز لاقتراحه، من دون الخوض في صلب الموضوع الأساسي المعروض للنقاش.
- لا يُسمح بالكلام أثناء مناقشة الاقتراحات الإجرائية، إلا لمقدمة الاقتراح، ومتحدثة أخرى تحمل رأياً مخالفاً، وعندئذ يُصدر منتدى النساء البرلمانيات قراراً بأغلبية الأصوات المشاركة.
- لا يجوز قبول أي اقتراح بالتأجيل، إلى أجل غير مُسمّى، بشأن مسألة تُحيلها الجمعية، أو المجلس الحاكم، إلى منتدى النساء البرلمانيات، لإعداد تقرير له بشأنها.
- تكون مناقشات منتدى النساء البرلمانيات علنية. ومع ذلك، يجوز للمنتدى أن يقرر بأغلبية ثلثي الأصوات المشاركة عقد جلسة مغلقة.
- يجوز لأي ممثلة لأحد أعضاء الاتحاد، تقديم اقتراح، أو مشروع توصية لمنتدى النساء البرلمانيات، يوجّه إلى المجلس الحاكم، حول إحدى القضايا المدرجة في جدول أعماله. ويجوز تقديم مثل الاقتراح أو مشروع التوصية شفوياً، أو خطياً.

- يجوز لأي ممثلة لأحد أعضاء الاتحاد، تقديم تعديلات على مثل هذا الاقتراح، أو مشروع التوصية هذا. ويتعبَّن أن تتعلق التعديلات ـ التي تقدم شفوياً أو خطياً ـ مباشرةً بالاقتراح، أو مشروع التوصية الذي تستهدفه. ولا يجوز أن يكون الغرض منها سوى إجراء إضافة، أو إلغاء، أو تعديل على المشروع الأولي، من دون أن يؤدي ذلك، إلى تغيير في طبيعة هذا الاقتراح أو نطاقه.
- تفصل رئيسة منتدى النساء البرلمانيات، في جواز قبول، أي اقتراح، أو مشروع توصية، وفي جواز قبول أي تعديل، أو تعديل فرعي، تقدمه إحدى المشاركات للمنتدى. وفي حال وجود لَبْس، بشأن جواز القبول يجوز لرئيسة منتدى النساء البرلمانيات، استشارة رئيسة المكتب ونوابها.
- تُناقَش التعديلات، وتُطرح للتصويت عليها، قبل الاقتراح، أو مشروع التوصية الذي تتناوله. وتُناقش التعديلات الفرعية، في الوقت نفسه الذي تُناقَش فيه التعديلات المتعلقة بها، ويُجرى التصويت عليها قبل التعديلات الأساسية المعنية.
- إذا كان هناك تعديلان أو أكثر ينطبقان على العبارة الواردة نفسها في اقتراح، أو مشروع توصية، تكون الأولوية لأبعدها عن النص المطروح، ومن ثمّ يُجرى التصويت عليه قبل غيره من التعديلات. وإذا تعارض تعديلان، أو أكثر، فإن اعتماد التعديل الأول ينطوي على رفض التعديل (التعديلات) الآخر، الذي ينصب على العبارات نفسها. وإذا رُفض التعديل الأول يُطرح للتصويت التعديل التالي له بحسب ترتيب الأولوية، وتُطبق الإجراءات ذاتما على كل تعديل من التعديلات التالية. وتعامل التعديلات الفرعية وفقاً للإجراء نفسه.
- عند مناقشة تعديل أو تعديل فرعي، لا يُعطى حق الكلام إلا للبرلمانية صاحبة التعديل، أو التعديل الفرعى، ولمتحدّثة لها رأي مخالف، ما لم تقرر الرئيسة خلاف ذلك.
- يُصدر منتدى النساء البرلمانيات، قراره بشأن الاقتراحات، أو مشاريع التوصيات، بأغلبية الأصوات المشاركة، (القاعدة 23 من هذه اللائحة).
- حتى يتسنى للجمعية العامة أن تستفيد من المناقشات والمداخلات المحددة التي يقدمها منتدى النساء البرلمانيات، يجوز للمنتدى أن يقرر بالأغلبية البسيطة (القاعدة 23 من هذه اللائحة) بأن يعهد إلى عدد محدود من المشاركات بتلخيص الأفكار التي طُرحت خلال إحدى المناقشات الرئيسية، وإعداد تعديلات بشأن هذا الموضوع، لعرضها على اللجنة الدائمة المختصة.
- تستند مثل هذه التعديلات إلى موجز الأفكار الذي يُقدّم، عقب المناقشة الرئيسية ويقره الاجتماع. وينبغي أن يعمل الأشخاص المكلفون، بإعداد التعديلات بالتشاور مع رئيسة دورة المنتدى، ورئيسة المكتب ونوابحا..
- يجوز لمنتدى النساء البرلمانيات أن يقرر ـ عند الضرورة ـ إجراء اقتراع سري لانتخاب ممثلات إقليميات للمكتب، وانتخاب رئيسة هذا المكتب ونوابها.

- تقوم اثنتان من فارزات الأصوات، يعينهما منتدى النساء البرلمانيات، بناء على اقتراح رئيسة الاجتماع أو المكتب، بالتأكد من نتيجة التصويت بالاقتراع السري.
- لا يجوز لأحد مقاطعة عملية التصويت بعد بدئها، إلا بقصد الحصول على استيضاح بشأن الطريقة التي يجري بما التصويت.
- يجوز للرئيسة أن تأذن للمشاركات الراغبات في شرح أسباب تصويتهن بإيجاز، أن يفعلن ذلك عقب إجراء عملية التصويت.
 - لا يُقبل أي شرح لأسباب التصويت، بشأن التعديلات والاقتراحات الإجرائية.
 - يعاون منتدى النساء البرلمانيات، مكتب، ويقرّ المنتدى اللائحة الخاصة بالمكتب.
 - يتمثل دور مكتب منتدى النساء البرلمانيات فيما يلى:
- (أ) التحضير لدور انعقاد منتدى النساء البرلمانيات، وتيسير عمله وفقاً للنظام الأساسي وهذه اللائحة؛
 - (ب) ضمان استمرار العمل، والتنسيق بين مبادرات النساء البرلمانيات؛
- (ج) ضمان التنسيق بين منتدى النساء البرلمانيات، لا سيما من خلال مكتبه، مع غيره من الأجهزة الأخرى في الاتحاد البرلماني الدولي.
 - يجتمع المكتب سنوياً، أثناء انعقاد دورتي الجمعية.
- خلال انعقاد الجمعية السنوية الأولى، يعقد المكتب جلسة أولى قبل افتتاح منتدى النساء البرلمانيات، وجلسة ثانية خلال الأيام التالية للافتتاح؛ ويجوز تنظيم جلسة إضافية ـ إذا لزم الأمر ـ أثناء انعقاد اجتماعات الجمعية.
 - يتكون المكتب من الشخصيات التالية:
- (أ) السيدات الأعضاء في اللجنة التنفيذية، وهن يشغلن عضويتهن بحكم منصبهن، طوال فترة عضويتهن في اللجنة التنفيذية؛
- (ب) الرئيسات السابقات، لدورات منتدى النساء البرلمانيات، وهن يشغلن عضويتهن بحكم منصبهن، لمدة عامين اعتباراً من تاريخ توقفهن عن رئاسة دورات المنتدى؛
- (ج) أربع ممثلات عن كل مجموعة من المجموعات الجيوسياسية، التي تلتقي خلال اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، وينتخب منتدى النساء البرلمانيات المُمَثِلات ـ بصفتهن الشخصية، لولاية مدتما أربع سنوات، ولا يجوز إعادة انتخاب السيدة العضو التي تنتهي ولايتها، قبل مضي سنتين، وتستبدل بممثلة تنتمي إلى برلمان آخر عضو في الاتحاد؛
- (د) إذا توفيت ممثلة إقليمية، أو ممثلة إقليمية بديلة، أو استقالت، أو فقدت مقعدها في برلمانها الوطني، ينتخب منتدى النساء البرلمانيات، بديلة عنها من المجموعة الجيوسياسية، نفسها لتمارس مهام هذا المنصب، خلال الفترة المتبقية من مدة العضوية؛

- (ه) لا يجوز للسيدات أعضاء المكتب أن يتمتعن بالعضوية بصفة مزدوجة، باعتبارهن أعضاء بحكم منصبهن، وباعتبارهن ممثلات إقليميات. فإذا كانت هناك سيدة عضو تشغل هذين المنصبين، فإنها تفقد عضويتها، كممثلة إقليمية في المكتب وتحل محلها في هذا المنصب سيدة أخرى، وفقاً لأحكام الفقرة 1 (د)، من القاعدة 31.
- ينتخب المنتدى المُمثِلات الإقليميات، بناءً على اقتراح من النساء البرلمانيات، اللواتي ينتمين إلى المجموعة الجيوسياسية نفسها، واللواتي يتعيَّن عليهن تقديم ترشيحات، بقدر ما يكون هناك من مقاعد شاغرة. وتجرى انتخابات المكتب مرة كل سنتين، لتجديد نصف عدد أعضاء المكتب اللواتي، انتهت فترة عضويتهن التي تبلغ أربع سنوات، وبالتالي، يتم انتخاب سيدتين كأعضاء جدد من كل مجموعة سياسية كل سنتين.
- تحظى السيدات المنتخبات لعضوية المكتب، بدعم برلماناتهن الوطنية، لممارسة مهماتهن كأعضاء في المكتب، وتُبذل كل الجهود الممكنة لضمان مشاركتهن في الجمعية العامة للاتحاد، طوال فترة عضويتهن في المكتب.
- يجوز أن يحلّ محل السيدات، أعضاء المكتب اللواتي لا يتمكّن من المشاركة في دورة ما، ممثلات مفوضات حسب الأصول، من قبل نفس العضو في الاتحاد البرلماني الدولي، خلال تلك الدورة فقط.
- قد تفقد السيدات أعضاء المكتب، اللواتي يتغيّبن مدة دورتين متتاليتين من دون تقديم أي عذر مقبول، مقاعدهن بقرار من منتدى النساء البرلمانيات، بناء على توصيات المكتب. وفي هذه الحالة، بُخرى انتخابات جديدة في الدورة التالية، للمنتدى لملء المقاعد الشاغرة.
- بعد كل تحديد لنصف الممثلات الإقليميات، كل سنتين، يقوم منتدى النساء البرلمانيات، بناء على اقتراح المكتب، بانتخاب رئيسة مكتب، ونوابحا الأولى والثاني من بين برلمانيات، ينتمين إلى مناطق مختلفة. ويجوز انتخاب أي برلمانية، عضو في اللجنة، لشغل أحد هذه المناصب الثلاثة.
- إذا أصدر منتدى النساء البرلمانيات، قراراً بشأن اقتراحات المكتب، يجوز له أن يجري ـ إذا لزم الأمر
 اقتراعاً سرياً وفقاً لأحكام القاعدة 25، من هذه اللائحة.
- وفقاً لأحكام المادة 25، الفقرة 1، من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، والمادة 7 من لائحة اللجان الدائمة، فإن رئيسة المكتب تصبح عضواً، بحكم منصبها في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي وفي مكاتب اللجان الدائمة.
 - تشغل رئيسة المكتب ونوابها مناصبهن لمدة سنتين، حتى التجديد التالي لنصف أعضاء المكتب.
- إذا توفيت الرئيسة، أو استقالت، أو فقدت مقعدها، في برلمانها الوطني، تقوم النائب الأول بممارسة مهام الرئيسة خلال الفترة المتبقية من المدة.

- إذا توفيت إحدى نواب الرئيسة، أو استقالت، أو فقدت مقعدها في برلمانها الوطني، أو أصبحت رئيسة للمكتب، يقدم المكتب إلى منتدى النساء البرلمانيات مرشحةً لممارسة المهام خلال الفترة المتبقية من المدة، وتتولى البرلمانية المنتخبة منصب نائب الرئيسة خلال الفترة المتبقية من المدة.
- يُعيِّن المكتب، وفقاً لأحكام لائحته، وبمناسبة كل دور من أدوار انعقاد اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي الدورية، سيدةً من بين أعضائه، لرفع تقرير إلى منتدى النساء البرلمانيات، حول أعماله خلال آخر جلستين له.

2 - منتدى البرلمانيين الشباب:

- يُمثِّل منتدى البرلمانيين الشباب، أحد الأجهزة الدائمة في الاتحاد البرلماني الدولي، ويختصّ بتعزيز المشاركة الكمية والنوعية، للشباب في البرلمانات، وفي الاتحاد البرلماني الدولي.
 - تتمثل أهداف منتدى البرلمانيين الشباب فيما يلى:
- أ-توسيع أطر التنوع، والشمولية، عبر زيادة حضور البرلمانيين الشباب، في دورات انعقاد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعاته؛
- ب-تعزيز القيمة المضافة للشباب، في الاتحاد البرلماني الدولي، من خلال إدماج منظور الشباب في جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي وعمله، وبناء جسور بين الاتحاد ومنظمات الشباب؛
- ج. جعل البرلمانات، أفضل والديمقراطيات، أقوى عبر تعزيز مشاركة الشباب في البرلمانات، والتواصل مع المشاركين في العملية السياسية منهم؛
- د. تأمين متابعة، وتنفيذ أفضل للقرارات، والتوصيات، الواردة في قرار الاتحاد البرلماني الدولي، حول "مشاركة البرلمانيين الشباب في العملية الديمقراطية"، الذي أُقرّ في الجمعية العامة 122، في بانكوك.
 - ه . يساهم المنتدى، من خلال عمله في تحقيق أهداف الاتحاد البرلماني الدولي.
- يجتمع منتدى البرلمانيين الشباب، خلال كلّ دورة انعقاد للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، (النظام الأساسي، المادة 24).
- يناقش المنتدى، المواضيع المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة، من منظور الشباب، ويقدم توصياته إلى اللجان، والمجموعات، والمجلس الحاكم.
- يناقش منتدى البرلمانيين الشباب، كذلك القضايا المتعلقة بالشباب، ويرفع تقريراً عنها، إلى المجلس الحاكم.
- يتم تمثيل أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، في اجتماعات منتدى البرلمانيين الشباب، بموفدين لا تزيد أعمارهم عن 45 عاماً.
- يجوز للأعضاء الآخرين، المهتمين بالقضايا المتعلقة بالشباب، حضور اجتماعات منتدى البرلمانيين الشباب، بصفة مراقب.

- يمثل مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب المنتدى مجلس منتخب، يعرف باسم "مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب"، ويقوم بأعماله.
- يوجِّه مجلس الإدارة، الدعوات إلى حضور منتدى البرلمانيين الشباب، بالتشاور مع الأمين العام الذي ينفذ القرارات ذات الصلة التي يتخذها المجلس الحاكم، والجمعية العامة.
 - يتكون مجلس الإدارة، من ممثلين اثنين، رجل، وامرأة، عن كلّ من، المجموعات الجيوسياسية.
 - يُنتخب مجلس الإدارة مرة كلّ عامين.
- يتم انتخاب أعضاء المكتب أو يعاد انتخابهم في الدورة السنوية الأولى لمنتدى البرلمانيين الشباب بأغلبية مطلقة من الأصوات المشاركة في الاقتراع.
 - رئيس المجلس يكون عضواً في المجلس. ويتم انتخابه/ها من قبل أعضاء المجلس.
- يُنتخب الرئيس مرة كلّ عامين. لا يمكن للرئيس نفسه أن يشغل المنصب لولايتين متتاليتين. ويُعدُّ التناوب الجنسوي، والجيوسياسي إجبارياً، عند كلّ انتخاب للرئيس. ويُجرى اقتراع سري عند ترشح أكثر من شخص، من الجنس نفسه، والمجموعة الجيوسياسية ذاتها، لمنصب رئيس مجلس الإدارة.
- يكون رئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب عضواً بحكم منصبه في اللجنة التنفيذية ومكاتب اللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي، وذلك وفقاً لأحكام المادة 25 الفقرة 1 والقاعدة 7 من لائحة اللجان الدائمة من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي.
 - يحلّ أصغر أعضاء مجلس الإدارة، محل الرئيس عند غيابه.
- يفتتح الرئيس الجلسات، ويعلقها، ويرفعها، ويتولى إدارة أعمال منتدى البرلمانين الشباب، ويكفل مراعاة اللوائح، ويعطي الكلمة للأعضاء، ويعرض الموضوعات المطروحة للتصويت، ويعلن نتائج التصويت، ويعلن اختتام الدورة.
 - يقدم الرئيس تقريراً حول أعمال مجلس الإدارة إلى منتدى البرلمانيين الشباب.
- يُعيِّن منتدى البرلمانيين الشباب، مُقرِّرين لإعداد «تقارير عامة عن الشباب»، حول مواضيع النقاش المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة. تشتمل هذه التقارير، على توصيات من منظور الشباب حول مواضيع النقاش المدرجة على جدول أعمال اللجان، و/أو المجموعات. ويجوز لجميع أعضاء منتدى البرلمانيين الشباب، المساهمة في هذه التقارير، عن طريق مناقشة وتقديم اقتراحاتهم وتعليقاتهم إلى المقررين. وتُناقش التقارير في اجتماعات منتدى البرلمانيين الشباب وتستخدم أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتظل مسؤولية التقارير النهائية على من قام بإعدادها.
 - يحضر المقررون، اجتماعات اللجان، والمجموعات، لتقديم تقاريرهم وتوصياتهم.
- يقدم المقررون سرداً موضوعياً حول أعمال منتدى البرلمانيين الشباب، آخذين في الاعتبار، وجهات نظر الأغلبية، والأقلية.

- يُخطِر الأمين العام، أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي كافةً، بجدول أعمال منتدى البرلمانيين الشباب، ويفعّل القرارات التي يتخذها المجلس الحاكم، والجمعية العامة.
- يعرض رئيس مجلس الإدارة، نتائج اجتماعات مجلس الإدارة، ومنتدى البرلمانيين الشباب، على المجلس الحاكم، والجمعية العامة.
- تُنجز الأمانة العامة أعمال المنتدى، خلال دورات الجمعية النظامية، في إطار الترتيبات العملية، والموارد البشرية القائمة.

3 - لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين:

- تتكون لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، (يُشار إليها فيما يلي باللجنة)، من 10 أعضاء من البرلمانات، الأعضاء في الاتجاد البرلماني الدولي، ينتخبهم المجلس الحاكم، بصفة شخصية على أساس الكفاءة، والالتزام بحقوق الإنسان، وقدرتهم، على تولي المنصب، ويجب أن يجيد العضو على الأقل إحدى اللغتين الرسميتين، في الاتحاد البرلماني الدولي: الإنجليزية أو الفرنسية. ويتحقق الأمين العام من أن المرشحين للانتخاب، والمجموعات الجيوسياسية، وأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مدركون تماماً للمتطلبات آنفة الذّكر.
- ينتخب أعضاء اللجنة، لفترة واحدة مدّها خمس سنوات. وفي حالة الاستقالة، أو فقدان الأهلية البرلمانية، أو الوفاة، أو تعليق حقوق أو انتساب البرلمان، الذي ينتمي إليه العضو، تنتهي فترة ولايته/ولايتها تلقائياً. وقد يفقد الأعضاء الذين يغيبون عن دورتين متتاليتين دون سبب وجيه مقعدهم بقرار من المجلس الحاكم بناء على توصية من اللجنة. وعند فقدان عضوية اللجنة، يتمّ انتخاب شخص آخر، من المجموعة الجيوسياسية نفسها، لفترة ولاية جديدة كاملة مدتها خمس سنوات جديدة.
 - يجب أن يعكس تكوين اللجنة، توزيعاً عادلاً، للمقاعد على المجموعات الجيوسياسية.
- يجب أن تكون اللجنة ككل متوازنة بين الجنسين، وأن تضم، من حيث المبدأ، خمسة رجال، وخمس نساء. وفي كلّ الأحوال، يجب ألا يقل عدد الأعضاء من أي من الجنسين عن أربعة أعضاء.
- تدافع اللجنة عن حقوق الإنسان، للأعضاء الحاليين وفي بعض الظّروف للأعضاء السّابقين للبرلمانات الوطنيّة، عندما تكون حقوقهم معرّضة للخطر، أو تراءى لهم أنّه قدّ تمّ خرقها.
 - تهدف اللجنة إلى:
 - أ. منع الانتهاكات المحتملة؛
 - ب. وضع حدّ للانتهاكات القائمة؛ و/ أو
 - ج. تشجيع الدّول على اتخاذ إجراءات إصلاح فعّالة للانتهاكات.

- تقوم اللجنة، بناءً على إجراءات تفصيلية، (من الملحق الأول إلى الملحق الرابع)، بدراسة الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات المزعومة، التي تردها عن طريق مصدر مؤهّل.
- تستخدم اللجنة، كلّ السبل الممكنة لتسليط الضوء على عملها في الدّفاع، عن حقوق الإنسان للبرلمانيين، ويجب ألا يعيق غيابُ الشكاوى، جهودَ اللجنة في الدّفاع عن احترام حقوق الإنسان للبرلمانيين، وزيادة الوعى حول الانتهاكات، والمخاطر، التي يتعرّض لها البرلمانيون.
- تطبق اللجنة، لدى اضطّلاعها بولايتها، المعايير الدولية والإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان، فضلاً عن التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مؤسسات الأمم المتحدة والإقليمية والوطنية ذات الصلة.
- تسعى اللجنة جاهدة إلى الأخذ في الاعتبار قضايا، المساواة بين الجنسين، في أساليب عملها، وعملياتها، وأهدافها.
- يجوز للجنة أن تقترح، وجوب تقديم المساعدة في بناء القدرات للبرلمان، ومؤسسات الدولة الأخرى، التي وقعت فيها الانتهاكات المزعومة، من أجل معالجة، المخاوف الكامنة وراءها، والمؤدّية إلى تقديم الشّكوى.
- يجوز للجنة، أن تطلب من الأمين العام للاتّحاد البرلماني الدّولي، تنظيم فعاليات، أو إجراء دراسات، لمعالجة مخاوف موضوعية، أو إقليميّة، تظهر في إجمالي عدد حالاتها، وتتسم بتداعيات أوسع، على حقوق البرلمانيين و/أو، عمل البرلمانات. ويجوز للجنة أيضاً تقديم مقترحات محدّدة إلى أجهزة الاتّحاد البرلماني الدّولي الأخرى.

4 - اللجنة الفرعية للمالية:

- تعمل اللجنة الفرعية للمالية كهيئة استشارية للّجنة التنفيذية، فهي تستعرض التوصيات وتقدّمها إلى اللّجنة التنفيذية، حول المسائل المالية أو أيّ أمور أخرى، تحيلها إليها اللجنة التنفيذية.
 - تقرّ اللجنة التنفيذية، صلاحيات اللجنة الفرعية للمالية وتعدّلها.
- تتكون اللجنة الفرعية للمالية، من ممثل عن كل مجموعة جيوسياسية، يتمّ اختيارهم من بين أعضاء اللجنة التنفيذية.
- تنتخب اللجنة التنفيذية، أعضاء اللجنة الفرعية للمالية ـ بصفتهم الشخصية ـ لفترة عامين قابلة للتجديد مرة واحدة، ما داموا أعضاء في اللجنة التنفيذية.

5 - جمعية الأمناء العامين للبرلمانات:

• جمعية الأمناء العامين للبرلمانات هي جهاز استشاري للاتحاد البرلماني الدولي.

- تتكامل نشاطات كل من جمعية الأمناء العامين، وأجهزة الاتحاد البرلماني الدولي، المختصة بدراسة المؤسسات البرلمانية، ويتم التنسيق فيما بينها عن طريق المشاورات، والتعاون الوثيق، في مراحل إعداد المشروعات وتنفيذها.
- تُدار جمعية الأمناء العامين بصورة مستقلة، ويقدّم الاتحاد مساهمة سنوية في موازنة الجمعية، ويقرّ المجلس الحاكم اللوائح التي تضعها.

ح. اللائحة الخاصة لإجراءات تنظيم سير الجلسات الافتراضية:

- يجب أن يستمر تطبيق قواعد المجلس الحاكم بالكامل، إلا في حالة تعارضها مع هذه اللائحة الخاصة الخاصة للإجراءات، وفي هذه الحالة يكون قرار المجلس الحاكم باعتماد هذه اللائحة الخاصة للإجراءات قراراً بتعليق القواعد ذات الصلة بالمجلس الحاكم بالقدر اللازم وفقاً للقاعدة 45.3 من قواعد المجلس الحاكم.
 - قواعد المجلس الحاكم التي سيتم تعليقها هي:
 - القاعدة 2 فيما يتعلق بالأعضاء البديلون
 - القاعدة 3 فيما يتعلق بمشاركة الأعضاء المنتسبين،
 - القاعدة 4 فيما يتعلق بمشاركة المراقبين
 - القاعدة 7 فيما يتعلق بالموعد النهائي لإبلاغ الترشيحات لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي
 - القاعدة 13 فيما يتعلق بطلبات بنود جدول الأعمال التكميلية
- القواعد 14-20 فيما يتعلق بتقديم المقترحات ومشاريع القرارات والتعديلات والتعديلات الفرعية
 - القاعدة 23 فيما يتعلق بقرارات تحديد وقت التحدث
 - القاعدة 28 فيما يتعلق بتصويت الأعضاء البديلون
 - القاعدة 29 فيما يتعلق بالتصويت برفع الأيدي أو بالوقوف
 - القاعدة 32 فيما يتعلق بطلبات تجزئة المقترحات
 - القاعدة 34 فيما يتعلق بإقرار النصاب القانوبي
- تحدد اللجنة التنفيذية جدول الأعمال المؤقت للدورة الافتراضية للمجلس الحاكم ويقتصر على البنود الأساسية لإدارة المنظمة وبرنامج عملها.
- لا يمكن لأعضاء المجلس الحاكم اقتراح بنود إضافية عملاً بالقاعدة 13 من قواعد المجلس الحاكم.
- يجب أن يكون حضور الأعضاء من خلال الوصول الآمن إلى مؤتمر الفيديو أو أي وسيلة إلكترونية أخرى تسمح للممثلين بالاستماع إلى المشاركين الآخرين ومخاطبة الاجتماع عن بُعد حسب الاقتضاء.

- لأغراض الحضور والتصويت، سيتم تقييم الشمولية الجندرية لوفود الأعضاء بموجب القاعدة 1 من قواعد المجلس الحاكم على أساس القائمة التي يقدمها كل عضو لغرض التسجيل بحلول الموعد النهائي المبين أدناه.
- تقتصر مشاركة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في المجلس الحاكم على الأعضاء الفخريين. لن يكون من الممكن تعيين أعضاء بديلون بموجب القاعدتين 2 و 28 من قواعد المجلس الحاكم إلا في حالة القوة القاهرة التي تمنع العضو الفخري من حضور الجلسة. يجب أن يكون مثل هذا الموقف مصدقاً عليه من قبل رئيس البرلمان أو رئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية من خلال رسالة خطية إلى الأمين العام.
- سيتم التسجيل من خلال نظام إلكتروني عبر الإنترنت وفقاً للممارسات المتبعة. سيقوم كل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي يشارك في الجلسة بالإبلاغ عن الاسم والجندر وتفاصيل الاتصال بممثليه بالإضافة إلى نسخة خطاب رسمي من رئيس البرلمان أو رئيس مجموعة الاتحاد البرلماني الدولي.
- يجب أن يكون الموعد النهائي للتسجيل 15 يوماً قبل افتتاح الدورة. ولن يكون من الممكن إجراء أية تغييرات أخرى على تشكيل الوفود بعد ذلك التاريخ، مع مراعاة القاعدة 2.3 من هذه اللائحة الخاصة للإجراءات.
- عدد الأعضاء المسجلين في المجلس الحاكم عند الموعد النهائي للتسجيل المشار إليه بموجب القاعدة 3.2 من هذه اللائحة الخاصة للإجراءات يجب استخدامه لتحديد النصاب القانوني.
- الأعضاء مدعوون إلى تقديم بيانات خطية إما بالإنجليزية أو بالفرنسية (اللغات الرسمية للمنظمة) مع الإشارة إلى بند جدول الأعمال الذي يشيرون إليه، قبل افتتاح دورة المجلس الحاكم. يجب أن تكون البيانات الخطية البديل للتدخلات الحية. يتم نشرها على صفحة ويب مخصصة وتشكل جزءاً من السجلات الرسمية للدورة.
- يجوز للأعضاء أيضاً تقديم بيانات فيديو مسجلة مسبقاً مع الإشارة إلى بند جدول الأعمال الذي يشيرون إليه، قبل افتتاح الدورة.
 - خلال الجلسة الافتراضية، يجب أن تقتصر مدة بيانات الأعضاء على دقيقتين.
- أي عضو يرغب في أخذ الكلمة يجب أن يبدي رغبته في الكلام. يجب على العضو الذي يرغب في إثارة نقطة نظام فيما يتعلق ببيان تمّ الإدلاء به خلال الجلسة أن يبدي عزمه على القيام بذلك. سيبتّ الرئيس في نقطة النظام وفقاً للقاعدة 22 من قواعد المجلس الحاكم.
- جميع الاجتماعات الافتراضية للمجلس الحاكم تكون مفتوحة فقط للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي. يجب إجراء جميع الأعمال خلال الجلسة الافتراضية في جلسات عامة.
- يجوز تقديم مقترحات أو مشاريع قرارات وفقاً للقاعدة 14 وسوف تخضع للقاعدة 15 من قواعد المجلس الحاكم. ينبغي على الأعضاء بذل قصارى جهدهم للتوصل إلى مقترح متفق عليه من

- خلال المشاورات غير الرسمية. في ضوء القيود التي تفرضها الدورة الافتراضية، تم تعليق القواعد 20-16 من قواعد المجلس الحاكم.
- تُعتمد جميع قرارات المجلس الحاكم المتخذة في جلسة افتراضية، بقدر الإمكان، بتوافق الآراء. بالنظر إلى الطبيعة الافتراضية للجلسة والقيود الفنية، إذا كان التصويت مطلوباً في مسائل أخرى غير انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية، يجب أن يتم التصويت بنداء الأسماء وفقاً للممارسة المعتادة. في حالة التصويت بنداء الأسماء، إذا فشل أي عضو في الإدلاء بصوته لأي سبب أثناء نداء الأسماء، يجب استدعاء ذلك العضو مرة ثانية بعد انتهاء النداء الأولي للأسماء. إذا فشل العضو في التصويت في النداء الثاني للأسماء، يسجل العضو غائباً.
- سيتم تطبيق إجراء الموافقة الضمنية الخطية المعنية فيما يتعلق بأي مقترح يقرر الرئيس أو اللجنة التنفيذية، بعد المشاورات غير الرسمية، أنه مناسب لاعتماده دون مزيد من المناقشة من قبل المجلس الحاكم ولكن لا يمكن اعتماده أثناء الجلسة الافتراضية بسبب ضيق الوقت أو لأي سبب آخر يحدده الرئيس أو اللجنة التنفيذية.
- بناءً على طلب الرئيس أو اللجنة التنفيذية، سيرسل الأمين العام إلى الأعضاء أي مقترح من هذا القبيل للنظر فيه بموجب إجراء الموافقة الضمنية الخطية هذا.
- ستتضمن المراسلة نص المقترح (المقترحات) الذي سيتم النظر فيه بموجب إجراء الموافقة الضمنية الخطية هذا وسيحدد تاريخاً لاستلام أي اعتراض. يجب إرسال أي اعتراض بشكل خطي، بما في ذلك عن طريق البريد الإلكتروني، وموجه إلى الأمين العام. يجب أن يكون الاعتراض قد تم استلامه في غضون 15 يوماً من تاريخ إرسال المراسلة.
- في حالة عدم استلام اعتراضات خطية من ثلث الأعضاء أو أكثر، بحلول الموعد النهائي المحدد برائد المعنى معتمداً بشكل صحيح من قبل المجلس الحاكم.
- سيبلغ الأمين العام نتيجة إجراء الموافقة الضمنية الخطية إلى جميع الأعضاء في أقرب وقت ممكن بعد الموعد النهائي المحدد المشار إليه أعلاه. في حالة وجود مقترح تم اعتماده وفقاً لإجراء الموافقة الضمنية الخطية، سيكون تاريخ مراسلة الأمين العام بهذا الخصوص هو تاريخ اعتماد المقترح.
- دون الإخلال بما ورد أعلاه، يجوز للعضو شرح موقفه فيما يتعلق بمقترح يخضع لإجراء الموافقة الضمنية الخطية من خلال تقديم بيان خطي يتعلق بذلك، لنشره على موقع الاتحاد البرلماني الدولي. يجب أن يتم استلام البيانات الخطية من قبل الأمين العام بحلول التاريخ المحدد لتلقي الاعتراضات. سيتم توفير البيانات الخطية على موقع الاتحاد البرلماني الدولي لأغراض إعلامية فقط. ستظهر كما تم إرسالها وبلغة (لغات) الإرسال. لا يعتبر تقديم بيان خطى وفقاً لهذه الفقرة اعتراضاً.

- يُنتخب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وفقاً للقواعد 6-8 من قواعد المجلس الحاكم باستثناء ما هو منصوص عليه في هذه اللائحة الخاصة للإجراءات. يعلن الأمين العام النصاب القانوني قبل بدء التصويت وفقاً للقاعدة 34 من قواعد المجلس الحاكم.
- قبل بدء عملية التصويت، ستتم دعوة المرشحين المسجلين على النحو الواجب لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي للتحدث بإيجاز أمام المجلس الحاكم، لعرض أنفسهم ورؤيتهم للمنظمة. كما سيتم تنظيم جلسات استماع مفتوحة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مع المرشحين في الأسبوعين اللذين يسبقان الانتخابات.
- يكون الموعد النهائي لإبلاغ الترشيحات لرئاسة الاتحاد قبل 15 يوماً من افتتاح دورة المجلس الحاكم.
- يجب إجراء الانتخابات بالاقتراع السري باستخدام نظام إلكتروني آمن تم التحقق منه من قبل الأمين العام لضمان الخصوصية والأمان وبساطة الاستخدام. سيتم توفير طريقة تصويت احتياطية آمنة تحترم سرية الاقتراع للأعضاء غير القادرين على استخدام طريقة التصويت الأساسية.
- يوزع الأمين العام على أعضاء المجلس الحاكم بطاقة اقتراع بأسماء المرشحين. يجب أن يكون الاقتراع متاحاً للأعضاء فقط من خلال نظام المصادقة الشخصية باتباع التعليمات التي سيقدمها الأمين العام. يجب على الأعضاء تقديم بطاقات الاقتراع الخاصة بهم عبر الإنترنت أو وفقاً لما نصح به الأمين العام.
- يتاح للأعضاء 24 ساعة من إعلان الرئيس بدء التصويت للإدلاء بأصواتهم. سيذكّر الرئيس الأعضاء باقتراب الموعد النهائي. لا تؤدي فترة التصويت إلى تعليق سير أعمال الجلسة.
- بمجرد إقفال فترة التصويت، يتم التحقق من نتائج التصويت بواسطة اثنين من محصي أصوات المقترعين يعينهما المجلس الحاكم عملاً بالقاعدة 30 من قواعد المجلس الحاكم وبمساعدة الأمانة. يقوم مدقق مستقل بتزويد محصى الأصوات بتقييم فني لعملية التصويت ونتائجها.
- يعلن الرئيس نتيجة الاقتراع السري في جلسة علنية. ويقوم بتعليق أعمال الجلسة لهذا الغرض إذا لزم الأمر. إذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة من الأصوات التي تم الإدلاء بها في أول اقتراع سري وفقاً للقاعدة 35 من قواعد المجلس الحاكم، يتم إجراء اقتراع سري ثان بين المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع السابق. وفقاً للإجراء نفسه الموضح أعلاه. إذا حصل المرشحان على نفس عدد الأصوات، يتم إجراء اقتراع إضافي وفقاً للإجراء نفسه حتى يحصل مرشح على الأغلبية المطلقة.
 - الموعد النهائي لإبلاغ الترشيحات إلى اللجنة التنفيذية هو 15 يوماً قبل افتتاح الدورة.
- إذا كان عدد المرشحين أكثر من الوظائف المتاحة في اللجنة التنفيذية، يتم إجراء اقتراع سري بعد إجراء التغييرات اللازمة لانتخاب الرئيس.

رابعاً - اللائحة الداخلية للمجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي:

أصدر الاتحاد البرلماني العربي اللائحة الداخلية للمجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي التي تنص على الآتي (تم إقرار هذه اللائحة بصيغتها المعدلة في المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في القاهرة 10-10 نيسان / أبريل 2016):

اللائحة الداخلية للمجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي

المادة (1)

يُنشئ الاتحاد البرلماني العربي «المجموعة البرلمانية». وتتكون المجموعة من وفود البرلمانات العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي.

المادة (2)

تهدف المجموعة العربية إلى تنسيق مواقف البرلمانات العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي تجاه القضايا والموضوعات المطروحة على جدول أعمال اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي.

المادة (3)

تختص المجموعة العربية بالآتي:

- 1. إقرار جدول أعمال الاجتماع.
- 2. إقرار الترشيحات العربية للمناصب الشاغرة في أجهزة الاتحاد.
 - 3. إقرار المقترحات العربية المقدمة إلى أجهزة الاتحاد.
- 4. إقرار البنود الطارئة المقدمة من الجانب العربي على جدول أعمال الاتحاد.
 - 5. دعم طلبات البرلمانات العربية للانضمام لعضوية الاتحاد البرلماني الدولي.
- 6. الموافقة على تعديل نظام المجموعة العربية وفقاً للمادة -10- من هذه اللائحة.

المادة (4)

للمجموعة هيئة استشارية تتكون من:

- 1. رئيس الاتحاد البرلماني العربي، أو من ينوب عنه.
- 2. ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.
- 3. ممثلي المجموعة العربية في مكاتب اللجان الدائمة في الاتحاد البرلماني الدولي.
 - 4. ممثلي المجموعة العربية في الهيئات الأخرى.
 - 5. الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، بحكم منصبه سكرتيراً عاماً للهيئة.

المادة (5)

تختص الهيئة الاستشارية بالآتى:

- 1. إعداد جدول أعمال اجتماع المجموعة العربية.
- 2. اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنسيق المواقف البرلمانية العربية تجاه القضايا والموضوعات المدرجة على جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي، كذلك تجاه المناصب الشاغرة في الاتحاد البرلماني الدولي، والبنود الطارئة، ومتابعة ما تمّ عليه الاتفاق في تلك الاجتماعات.
- 3. عقد اجتماعات تنسيقية مع ممثلي المجموعات الجيوسياسية الأخرى لنقل وجهة النظر العربية إلى تلك المجموعات، وتنسيق المواقف معها للتوصل إلى رؤية مشتركة معها والحصول على تأييدها لوجهة النظر العربية، وإبلاغ المجموعة العربية بنتائج الاتصالات.
 - 4. دراسة مقترحات تعديل نظام المجموعة العربية، ورفع تقرير عنها للمجموعة العربية.

المادة (6)

تعقد المجموعة العربية اجتماعين بالتزامن مع دورتي الجمعية العامة ومجلس الاتحاد البرلماني الدولي، وللمجموعة أن تعقد اجتماعات أخرى. ويشترط لصحة الاجتماع حضور أغلبية أعضاء المجموعة.

المادة (7)

على ممثلي المجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي تقديم تقارير دورية عن أنشطتهم وأعمالهم إلى المجموعة العربية.

المادة (8)

لكل شعبة وطنية صوت واحد، ويكون التصويت برفع الأيدي ما لم يتعلق الأمر بترشيحات المناصب فيكون سرياً.

المادة (9)

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي هي - بحكم اختصاصها - الأمانة العامة للمجموعة العربية وتتولى الاختصاصات التالية:

- 1. التحضير والإعداد الفني لاجتماعات المجموعة العربية.
- 2. إبلاغ المجموعة البرلمانية العربية بنتائج اتصالات الهيئة الاستشارية مع المجموعات الجيوسياسية الأخرى.
- 3. تعميم النتائج وما تم التوصل إليه من اتفاقات بشأن تنسيق المواقف والقضايا المدرجة على جدول أعمال الاتحاد إلى الشُّعب الأعضاء في الاتحاد.
- 4. تنفيذ التكليفات الصادرة من الهيئة الاستشارية للمجموعة سواء في إطار الاتصال بالدول الأعضاء أو غيرها من المجموعات الجيوسياسية الأخرى.
- 5. رصد مواقف المجموعات الجيوسياسية الأخرى تجاه القضايا، المناصب الشاغرة، البنود الطارئة المدرجة على جدول أعمال اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، وتلقى مواقف الدول العربية الأعضاء بشأنها.
- 6. إبلاغ الدول الأعضاء بجدول أعمال المجموعة العربية الذي انتهى إليه اجتماع الهيئة الاستشارية للمجموعة العربية.
- 7. تقديم الدعم اللازم لممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية لنقل وجهة النظر العربية في اجتماعات اللجنة التنفيذية والإجابة على استفساراته إذا طلب ذلك.
 - 8. إصدار نشرة إعلامية عن اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، وإبلاغها لوسائل الإعلام.

مادة (10)

يعدّل هذا النظام باقتراح من 3 شعب أعضاء على الأقل، ويعد المقترح نافذاً إذا وافق عليه ثلثا أعضاء المجموعة.

خامساً - كتيب جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي:





شاركة	- المش
• أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي	
• الأعضاء المنتسبون	
• المراقبون الدائمون	
• حجم الوفود	
كل جمعية الاتحاد البرلماني الدولي	– هيا
• الهيئات الرئيسية	
• المناقشة العامة	
• البند الطارئ	
• الشواغر	
• الاجتماعات الأخرى (الاجتماعات الثنائية والزا	
جان الدائمة للجمعية	– الك
• التشكيل	
• دورة القرارات	
• تعديل مشروعات القرارات التي يقدمها المقرران	
رارات والمقررات وغيرها من الوثائق الختامية	– القر
الجمعية	
• قرار البند الطارئ	
• قرارات اللجان الدائمة وتقاريرها	
• الوثيقة الختامية للمناقشة العامة	
المجلس الحاكم	
• استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي	
• قرارات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين	
• تقارير المنتديات واللجان والهيئات الأخرى	
راءات التصويت	- إجر
القواعد الأساسية	
آليات التصويت	

6- حقوق المندوبين
 الحق في أخذ الكلمة واقتراح التعديلات والتصويت
• تعليق الحق في التصويت
7- الاقتراحات، ونقاط النظام، واللغة غير اللائقة، وحق الرد
8- المجموعات الجغرافية السياسية ووظائفها
9- تطبيق الجمعية
10 – متابعة الجمعية

يُشار كلما لزم الأمر إلى الأحكام المعنية من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي ولوائحه. ولأغراض هذه الوثيقة، تشير عبارة «عضو في الاتحاد البرلماني الدولي» إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي.

1- المشاركة

أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي

يجوز لكل برلمان تشكَّل بموجب قوانين دولة ذات سيادة ويمثل سكانها ويعمل على أراضيها أن يطلب الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي.

→ المرجع: المادة 3 (1) من النظام الأساسي

الأعضاء المنتسبون

يجوز للمجلس الحاكم أن يقبل بصفة أعضاء منتسبين في الاتحاد البرلماني الدولي الجمعيات البرلمانية الدولية التي أسستها - بموجب اتفاق دولي - دولٌ ممثلة فيه، بناءً على طلب هذه الجمعيات وبعد التشاور مع الأعضاء المعنيين في الاتحاد البرلماني الدولي.

◄ المرجع المادة 3 (5) من النظام الأساسي

المراقبون الدائمون

مُنحت صفة مراقب دائم لنحو 70 منظمة بما يمكنها من حضور جمعياتنا، التي تعقد مرتين في السنة، والمشاركة فيها بفعالية. وفئات المراقبين الدائمين كما يلى:

- أ) المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛
- ب) المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية؛
- ج) الجمعيات أو الرابطات البرلمانية الإقليمية أو الجغرافية السياسية؛
 - د) المنظمات غير الحكومية العالمية؛
 - ه) الاتحادات الدولية للأحزاب السياسية؛
- و) المنظمات التي أقام معها الاتحاد البرلماني الدولي علاقات عمل متبادلة النفع.

حجم الوفود

عدد المندوبين * حق التصويت وأخذ الكلمة)

۸ (أقل من ۱۰۰ مليون نسمة) أو ۱۰ (أكثر من ۱۰۰ مليون) + برلماني شاب واحد ما لم يغيَّر ذلك الحق – انظر أدناه	أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي
۸ (دون حق في التصويت)* ما لم يغيَّر ذلك الحق – انظر أدناه	الأعضاء المنتسبون
٢ (دون حق في التصويت)	المراقبون الدائمون

المرجع: المادة 5(2) من النظام الأساسي. في حال وجود متأخرات في الاشتراكات (سنتان من المستحقات)، يكون عدد المندوبين الذين يجوز لهم المشاركة في الجمعية محدوداً كما يلي:

مندوبان برلمانیان	أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي
مندوب وا حد	الأعضاء المنتسبون

وفقاً للتعديلات الجديدة في النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي ولوائحه، متى تأخر عضو عن سداد اشتراكاته في ميزانية الاتحاد البرلماني الدولي لأكثر من ٣ سنوات، أصبح ذلك العضو عضواً غير مشارك في المنظمة (مع تعليق حقوقه بما فيها حق المشاركة في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي).

2- هيكل جمعية الاتحاد البرلماني الدولي

الجمعية هي الهيئة السياسية الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي. وتحتمع مرتين في السنة ويشمل جدول أعمالها ما يلي:

- مناقشة عامة؛
- والنظر في الاقتراحات واعتماد بند طارئ؛
- واعتماد قرارات اللجان الدائمة وتقاريرها.

* في ظل جائحة كوفيد-١٩، يوصى بأن يقتصر عدد المندوبين الرسميين على 5 و7 برلمانيين على التوالي.

_

- وعلى مدى أسبوع الجمعية، تحتمع أيضاً كل الهيئات الرئيسية التالية للاتحاد البرلماني الدولي:
- اللجنة التنفيذية وهي تشرف على إدارة الاتحاد البرلماني الدولي وتوجه توصياتها إلى المجلس الحاكم.
- المجلس الحاكم وهو يتولى إدارة الاتحاد البرلماني الدولي ورسم سياساته. ويبت في انضمام الأعضاء وإعادة انضمامهم وتعليق عضويتهم. ويعتمد استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي وميزانيته وبرنامج عمله، ويحدد مهام واختصاصات اللجان الدائمة والهيئات الفرعية للمجلس الحاكم، ويوافق على تعديلات النظام الأساسي واللوائح.
- اللجان الدائمة الأربع وهي تركز على السلام والأمن؛ والتنمية المستدامة؛ والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وشؤون الأمم المتحدة، وتناقش مسائل مهمة وتعتمد قرارات بشأنها (باستثناء اللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة التي لا تعتمد قرارات).
- منتدى البرلمانيات وهو يقود عمل الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تحقيق التوازن بين الجنسين في التمثيل السياسي داخل البرلمانات الوطنية وهيئات الاتحاد البرلماني الدولي وجمعياته. ويقدم تعديلات تراعي المنظور الجنساني في أعمال اللجان الدائمة.
- منتدى البرلمانيين الشباب وهو يناقش بنود الجمعية من منظور الشباب ويوجّه توصياته إلى الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي.
- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين وهي تنظر في انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين وتقترح سبلاً لإنصافهم.
 - اللجنة المعنية بشؤون الشرق الأوسط وهي تشجّع الحوار بين البرلمانيين الإسرائيليين والفلسطينيين.
- مجموعة ميستري الحوار بشأن قبرص وهي تجتمع مرة في السنة إبّان الجمعية وتشمل ممثلين من الأحزاب السياسية المنتمية إلى جماعتي الجزيرة على أساس المساواة السياسية.
- اللجنة المعنية بإزكاء الاحترام للقانون الدولي الإنساني وهي تدافع عن حماية المدنيين والمقاتلين في حالات النزاع حول العالم عن طريق اعتماد قوانين ومعاهدات مهمة والتصديق عليها.
- الفريق الاستشاري الرفيع المستوى والمعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وهو يوجّه ويراقب خطة العمل التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي في هذا المجال من أجل البرلمانات ويهدف إلى سد الثغرات في تنفيذ القرارات المعنية الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.
 - الفريق الاستشاري المعنية بالصحة وهو يقود عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجال الصحة.
- الفريق العامل المعني بالعلوم والتكنولوجيا وهو يؤدي دور جهة التنسيق البرلمانية فيما يخص مسائل العلوم والتكنولوجيا.

وتنظّم الجمعية أيضاً عدة أحداث جانبية، منها حلقات عمل ومناقشات جماعية.

المناقشة العامة

تنظّم مناقشة عامة عن موضوع شامل في الجلسة العامة من كل جمعية للاتحاد البرلماني الدولي.

ويجوز لكل وفد برلماني أن يسجّل ثلاثة متحدثين على الأكثر، إذا كان المتحدث الثالث من البرلمانيين الشباب (دون سن الخامسة والأربعين).

التسجيل وترتيب المتحدثين

يجب على المندوبين التسجيل من أجل أخذ الكلمة، إما بإرسال استمارة التسجيل المسبق المتاحة على صفحة وثائق الجمعية وإما بالتوجُّه إلى مكتب تسجيل المتحدثين (خارج قاعة الجلسة العامة). ويفتح باب التسجيل قبل على عند المناقشة العامة ويظل مفتوحاً حتى اليوم الثاني من الجمعية.

ويحدد ترتيب المتحدثين بالقرعة العامة في عشية الجلسة الأولى للجمعية.

رئيس الجمعية ونوابه

متى اجتمع الاتحاد البرلماني الدولي خارج جنيف، جرت العادة على انتخاب رئيس البرلمان المضيف رئيساً للجمعية. أما في جنيف، فيؤدي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ذلك الدور. ويجوز لكل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي تعيين أحد مندوبيه نائباً لرئيس الجمعية (المادة 7 (3) من لائحة الجمعية). ويحل النائب محل رئيس الجمعية في أي جلسة أو جزء منها عند الاقتضاء.

مدة أخذ الكلمة في المناقشة العامة

يجوز للجنة التوجيهية للجمعية (وهي مكوّنة من رئيس الجمعية، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ونائب رئيس اللجنة التنفيذية، ورؤساء اللجان الدائمة) أن تعدِّل مدة أخذ الكلمة لضمان سلاسة المناقشات. ومن ثم، فإن المدد التالية مقدَّمة على سبيل الإرشاد فقط.

الوقت الإجمالي لكل وفد	عدد المتحدثين	
 الجزء الرفيع المستوى (رؤساء البرلمانات): دقائق متحدث واحد غير رئيس برلمان): دقائق متحدثان: حتى ۷ دقائق البرلماني الشاب: دقيقتان إضافيتان 	۲ + برلماني شاب وا حد	أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والأعضاء المنتسبون إليه
• ۳ دقائق	٨	المراقبون الدائمون

البند الطارئ

يجوز لأي برلمان عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. وينبغي أن يتناول ذلك الطلب حدثاً دولياً مهماً وحديثاً يتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة بشأنه.

وبعد اعتماد البند الطارئ، تُنظَّم مناقشة إبَّان اليوم التالي في إطار الجلسة العامة (لمزيد من المعلومات، انظر قسم «القرارات والمقررات وغيرها من الوثائق الختامية»).

المرجع: المادة 14 (2) من النظام الأساسي والمادة 11 من لائحة الجمعية.

الشواغر

يجوز للبرلمانات الأعضاء تقديم ترشيحات إلى اللجان والهيئات الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي بمجرد نشر إشعار المقاعد الشاغرة على صفحة الجمعية على الإنترنت، مع مراعاة متطلبات التوازن بين الجنسين في الهيئات المعنية، على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي ولوائحه. ويجب أن يتمتع المرشحون، قدر الإمكان، بالخبرة في مجالات عمل الهيئات المعنية وينبغي أن تدعمهم برلماناتهم في أداء مهامهم بوصفهم موظفين

مسؤولين في الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك في الحضور المنتظم لجمعيات الاتحاد البرلماني الدولي. ويشجع الأعضاء الجدد في الاتحاد البرلماني الدولي والأعضاء الذين لا يشغلون حالياً أي منصب في الاتحاد البرلماني الدولي على تقديم ترشيحاتهم.

الاجتماعات الأخرى

إلى جانب الاجتماعات النظامية المذكورة آنفاً، يمكن للوفود أن تنظم اجتماعات ثنائية (للمزيد من التفاصيل، يرجى التواصل معنا على conf.services@ipu.org).

وتنظم زيارات ميدانية متعلقة بموضوعات الجمعية بالتعاون مع شركاء محليين عندما يجتمع الاتحاد البرلماني الدولي في الخارج. ويجوز للمشاركين التسجيل للمشاركة في الزيارة الميدانية (الأماكن محدودة) عن طريق مرفق تقديم الوثائق والتحقق منها التابع للاتحاد البرلماني الدولي.

وتنظُّم أيضاً إبان الجمعية أحداث جانبية عن موضوعات تمم المجتمع البرلماني بوجه خاص.

3 - اللجان الدائمة للجمعية

في الجمعية أربع لجان دائمة. وجزء رئيسي من عملها تحضير القرارات التي تعتمدها الجمعية وتصبح البيانات السياسية للاتحاد البرلماني الدولي.

ويركز عمل اللجان الدائمة على المحاور التالية:

- 1- السلام والأمن الدولي؟
- 2- التنمية المستدامة والشؤون المالية والتجارة؛
 - 3- الديمقراطية وحقوق الإنسان؟
- 4- شؤون الأمم المتحدة (لا تعتمد اللجنة المعنية قرارات).

المكتب الأعضاء الرئيس ثلاثة ممثلن لكل مجموعة جغرافية سياسية تنتخبه اللجنة من بين عضو أصلى تنتخبهم اللجنة لولاية أعضاء المكتب وعضو بديل مدتها سنتين (قابلة للتجديد مرة أخرى) المؤهلون ترشيح من المجموعات الجغرافية السياسية دعم من برلمانات تلك المجموعات خبرة في مجال عمل اللجنة مراعاة التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي السياسي

التشكيل

مراحل تحضير قرارات اللجان الدائمة (دورة لمدة سنة على مدى ثلاث جمعيات)

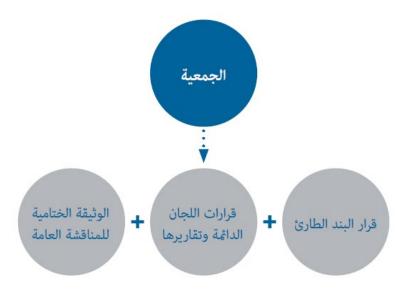
بداية الدورة: اختيار الموضوع الذي ستعتمده اللجنة الدائمة بعد اثني عشر شهراً + تعيين المقررَين	الشهر صفر (الجمعية)
جلسات استماع الخبراء بشأن موضوع البند المختار مناقشة تمهيدية عن القرار	الشهر ٦ (الجمعية)
الموعد النهائي ليقدِّم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مساهماتهم الكتابية في القرار	الشهر ۷
تقديم المقررَين مشروع القرار والمذكرة التوضيحية إلى أمانة الاتحاد البرلماني الدولي	الشهر ۹
توزيع أمانة الاتحاد البرلماني الدولي مشروع القرار والمذكرة التوضيحية على أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي	الشهر ۱۰
الموعد النهائي ليقدِّم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي تعديلاتهم على مشروع القرار	الشهر ۱۱
إعداد اللجنة الدائمة الصيغة النهائية لمشروع القرار اعتماد الجمعية للقرار	الشهر ۱۲ (الجمعية)

تعديل مشروعات القرارات التي يقدمها المقرران



- → المرجع: المادة 17 من لائحة الجمعية.
- يقدم منتدى البرلمانيات تعديلات (في عشية الجلسة الأولى للجنة الدائمة) تنطوي على منظور جنساني.

4 – القرارات والمقررات وغيرها من الوثائق الختامية



قرار البند الطارئ

يجوز لأي برلمان عضو بالاتحاد أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويتعيّن أن يكون هذا الطلب مصحوباً بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يتضمنه الطلب. وتجري الجمعية تصويتاً بنداء الأسماء في اليوم الأول من أجل البت في البند المقترح الذي سيُدرج في جدول الأعمال. وقبل القبول، يجب أن يحصل الطلب على ثلثى الأصوات المدلى بها.

ويُناقش البند الطارئ عادةً في صباح اليوم الثاني من الجمعية. وتجتمع لجنة الصياغة (وتكون كل مجموعة جغرافية سياسية ممثلة فيها) لتحضير مشروع القرار الذي سيقدّم إلى الجمعية لتعتمده في يومها الأخير.

→ المرجع: المادة 11 من لائحة الجمعية

قرارات اللجان الدائمة وتقاريرها

القرار هو بيان رسمي تدلي به جمعية الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مسألة سياسية وهو ثمار عملية تشاور وتناقش وتداول وتفاوض. وتحتوي القرارات على توصيات عملية تخص البرلمانات في المقام الأول ولكنها قد تكون موجهة أيضاً إلى الحكومات أو الأمم المتحدة أو هيئات أخرى. وتصوّت الجمعية على النصوص التي تقترحها اللجان الدائمة من دون مناقشة جوهرها.

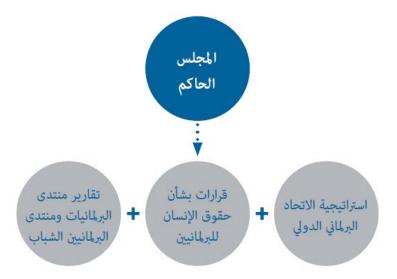
وتحيط الجمعية علماً بتقارير اللجان الدائمة في ختام عملها.

الوثيقة الختامية للمناقشة العامة

الوثيقة الختامية هي إعلان رسمي لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي بشأن موضوعها الشامل. وهي ثمار المداولات والمناقشات التي أجريت إبّان الجمعية. وهي خارطة الطريق لعمل المجتمع البرلماني العالمي.

ويتعهد جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بتحويلها إلى سياسات وتشريعات فعلية على المستوى الوطني.

أمثلة لتقارير وقرارات ونصوص أخرى اعتمدها المجلس الحاكم



استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي

تُعدّ الاستراتيجية بتوجيه من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي. وتحدّد رؤية المنظمة ومهمتها وأهدافها. وتبيّن العمل الواجب على مجتمع الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تنفيذ برنامجه وتحقيق هدفيه العامين أي بناء برلمانات ديمقراطية قوية، وتعبئة جهودها حول برنامج التنمية العالمية. وفي عام 2021، وافق المجلس الحاكم على الاستراتيجية الحالية للاتحاد البرلماني الدولي (2022 - 2022).

قرارات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين هي هيئة فريدة تدافع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين كلما تعرضت تلك الحقوق للخطر. وتنظر في الشكاوى المرفوعة بشأن البرلمانيين الذين تعرّضوا للقتل أو الاعتداء أو الترهيب أو السجن بسبب آرائهم السياسية في أثناء فترة عملهم. وفي أثناء الجمعيات، يرجع إلى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي أن يوافقوا جماعة، عن طريق المجلس الحاكم، على قرارات اللجنة وأن يؤيدوا آراءها، وهو ما يبرز أهمية التضامن البرلماني للانتفاع بالحماية وسبل الانتصاف. ولا تستسلم اللجنة ولا أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي أبداً وإنما يواصلون الإجهار بمواقفهم بشأن القضايا حتى الوصول إلى حل مرض.

تقارير المنتديات واللجان والهيئات الأخرى

يحيط المجلس الحاكم علماً، في جلسته الأخيرة، بتقارير منتدى البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب فضلاً عن تقارير لجانه والهيئات الأخرى.

اللجان الدائمة	المجلس الحاكم	الجمعية (النظام المرجَّح)	
صوات واحد (عضو أصلي أو بديل)	٣ أصوات (وفد من الجنسين) صوت واحد (جنس واحد)	 ١٠ أصوات * إضافية (بحسب حجم التعداد السكاني الوطني) 	أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي

5- اجراءات التصويت القواعد الأساسية

آليات التصويت

النصاب القانوبي

يُحدّد النصاب القانوني للمجلس الحاكم والجمعية إبان الجلسة الأولى لكل منهما ويُعلن في نهاية تلك الجلسة. ومن ثم، ينبغي لكل أعضاء المجلس الحاكم أن يحضروا الجلسة الأولى بأكملها. وبالنسبة للجمعية، ينبغي لكل برلمان يحق له 10 أصوات أن يضمن وجود برلماني واحد في القاعة: وللأصوات ما بين 10 أصوات و 19 صوتاً، يلزم حضور برلمانيين اثنين (بغض النظر عن جنسهما)؛ واعتباراً من 20 صوتاً، يتعين وجود 3 برلمانيين في الجلسة العامة.

^{*} ينخفض هذا العدد إلى ثمانية للبرلمانات التي تشكلت وفودها من جنس واحد فقط لدورتين متتاليتين.

الجمعية

للاتحاد البرلماني الدولي إجراءات تصويت فريدة بوصفها منظمة سياسية. فينظّم التصويت في الجمعية بنداء علني للأسماء.

وتستخدم الجمعية نظام تصويت مرجح بحسب حجم سكان البلد وتكوين وفده (التوازن بين الجنسين). ومن خصائص الاتحاد البرلماني الدولي أنه يشجّع الوفود الوطنية على ضم برلمانيين من أحزاب سياسية مختلفة. ويتيح نظام التصويت المرجّع لكل وفد إمكانية تقسيم أصواته للإعراب عن الآراء المختلفة لمندوبيه.

→ المرجع: المادة 15 (3) من النظام الأساسي

ولكل وفد 10 أصوات كحد أدنى مع أصوات إضافية بحسب التعداد السكاني الوطني. فعلى سبيل المثال، إذا كان تعداد السكان في بلد ما يتراوح بين مليون و 5 ملايين نسمة، فيحق لذلك البلد الحصول على صوت إضافي، وتحصل البلدان التي يتجاوز تعدادها السكاني 300 مليون نسمة على 13 صوتاً إضافياً.

→ المرجع: المادة 15 (3) من النظام الأساسي

ويكون عدد الأصوات الممنوح للوفود المكونة من نائب واحد فقط 10 أصوات لأنه لا يجوز لأي مندوب أن يدلي بأكثر من 10 أصوات. ويقتصر حق التصويت على المندوبين الحاضرين شخصياً في موعد التصويت.

ويكون لكل وفد يقتصر تشكيله على برلمانيين من جنس واحد في دورتين متتاليتين للجمعية ثمانية أصوات كحد أدبى في الجمعية (بدلاً من 10 للوفود المشكّلة من رجال ونساء). وبالنسبة إلى الوفود التي يحق لها الحصول على أصوات إضافية، يكون أساس الحساب ثمانية أصوات وليس عشرة.

المرجع: المادتان 15 (1) و15 (2) (ج) من النظام الأساسي.

وتؤخذ قرارات الجمعية بأغلبية الأصوات المدلى بها، باستثناء التصويت على البند الطارئ حيث يجب الحصول على ثلثي الأصوات المدلى بها. وعندما يتطلب الأمر أغلبية محددة، يجب أن يكون عدد الأصوات الموافقة مساوية على الأقل لثلث إجمالي عدد الأصوات المتاحة للوفود المشاركة في الجمعية.

◄ المرجع: المواد 11 (2) و 28 و 34 من الائحة الجمعية.

ويتولى رئيس الجمعية إعلان نتائج التصويت.

المجلس الحاكم

لكل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي، بغض النظر عن حجمه أو مستوى تنميته الاقتصادية، ثلاثة أصوات في المجلس الحاكم على أن يتشكل وفده من رجال ونساء يكونوا حاضرين في القاعة وقت التصويت. وأما الوفود التي يقتصر تشكيلها على جنس واحد، فتكون ممثلة بعضو واحد فقط بما يعادل صوت واحد فقط.

→ المرجع: المادة 1 من لائحة المجلس الحاكم.

ويكون التصويت في المجلس الحاكم عادةً برفع الأيدي أو بالوقوف والجلوس، باستثناء في انتخابات رئيس الاتحاد البرلماني، والأمين العام، وأعضاء اللجنة التنفيذية حيث يكون التصويت بالاقتراع السري.

→ المرجع: المادة 30 من لائحة المجلس الحاكم.

وتتخذ القرارات عادةً بأغلبية الأصوات المدلى بها. وفي بعض الحالات مثل طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال المجلس الحاكم، يتعين الحصول إما على أغلبية الأصوات المدلى بها وإما على أغلبية ثلثي الأصوات المدلى بها (بحسب وقت تقديم الطلب). ويُنتخب رئيس للاتحاد البرلماني الدولي بالأغلبية المطلقة للأصوات.

◄ المرجع: المواد 8 و12 و 13 و 35 و 95 و 45 من لائحة المجلس الحاكم.

ويتولى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي إعلان نتائج التصويت.

اللجان الدائمة

يمارس العضو الأصلي في اللجنة الدائمة (التي تتشكل من ممثل واحد لكل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي) حق التصويت، وفي حالة غيابه، يُمنح ذلك الحق لبديله. وتُتخذ القرارات بالتصويت عليها إما برفع الأيدي وإما بنداء الأسماء، ويقرر رئيس اللجنة طريقة التصويت المتبعة في كل حالة. وتعيّن اللجنة، بناءً على اقتراح الرئيس، فارزين اثنين للأصوات من أجل التأكد من نتائج أي تصويت يُجرى بالاقتراع السري.

وتُناقش مشروعات القرارات ويصوت عليها برفع الأيدي. وتناقش التعديلات الفرعية في وقت واحد مع التعديلات المتعلقة بما، ويُجرى التصويت عليها قبل تلك التعديلات.

ولا يجوز إيقاف عملية التصويت بعد بدئها إلا لالتماس توضيح بشأن طريقة التصويت. ويجوز للأعضاء الراغبين في تبرير تصويتهم أن يقوموا بذلك بإيجاز إذا أذن لهم الرئيس بذلك بعد الانتهاء من عملية التصويت. ونتخذ القرارات عادة بأغلبية الأصوات المدلى بها.

→ المرجع: المواد 2 و 24 و 25 و 34 إلى 40 من لائحة المجلس الحاكم.

الحق في التصويت	الحق في اقتراح التعديلات	الحق في أخذ الكلمة	
نعم ما لم تكن الحقوق معلَّقة	نعم	نعم	أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي
ע	نعم	نعم	الأعضاء المنتسبون
ע	ע	نعم	المراقبون الدائمون

6 – حقوق المندوبين

المرجع: المادة 15 من النظام الأساسي، والمواد 2 و21 و22 من لائحة الجمعية.

تعليق الحق في التصويت (التأخر عن سداد الاشتراكات)

يفقد كل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي يتأخر عن سداد الاشتراكات المالية المستحقة عليه (بما يساوي أو يتجاوز سنتين من المستحقات) الحق في التصويت. ومع ذلك، يجوز للمجلس الحاكم أن يسمح لذلك العضو بالتصويت - على سبيل الاستثناء - إذا رأى أن العجز عن السداد كان نتيجة لظروف خارجة عن إرادة ذلك العضو.

المرجع: المادة 5 (2) من النظام الأساسي.

7 - الاقتراحات، ونقاط النظام، واللغة غير اللائقة، وحق الرد

الاقتراحات

يجوز أن تخص الاقتراحات ما يلي:

- تأجيل المناقشة إلى أجل غير مسمى؛
 - تأجيل المناقشة؛
 - إقفال قائمة المتحدثين؛
 - تعليق الجلسة أو رفعها؟
 - أي اقتراح آخر يتعلق بسير الجلسة.

وتحظى الاقتراحات الإجرائية بالأولوية على المسائل الموضوعية. وتعلّق مناقشة المسائل الموضوعية في أثناء مناقشة الاقتراحات الإجرائية.

الإجراء

يقدّم صاحب الاقتراح عرضاً موجزاً لاقتراحه من دون الخوض في صلب الموضوع الأصلي المطروح للنقاش. ولا يُسمح بأخذ الكلمة في أثناء مناقشة الاقتراحات الإجرائية إلا لمقدّم الاقتراح ومتحدث آخر معارض له لمدة لا تتجاوز ثلاث دقائق لكل منهما، وبعد ذلك تبت الجمعية في الاقتراح.

→ المرجع: المادة 26 من لائحة الجمعية.

نقاط النظام

لا يجوز لأعضاء الوفود مقاطعة المتحدثين إلا لإثارة نقطة نظام أي للفت انتباه الرئيس إلى إخلال بالمادة 24 من الائحة الجمعية (الخروج عن موضوع المناقشة أو استعمال لغة غير لائقة).

ويفصل الرئيس فوراً ومن دون مناقشة في كل نقاط النظام.

→ المرجع: الفقرتان 3 و 4 من المادة 23 من لائحة الجمعية.

اللغة غير اللائقة

وفقاً للائحة الجمعية، ينبغي أن يكون سلوك الوفود قائماً على الاحترام المتبادل، والقيم والمبادئ التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي في نظامه الأساسي ولوائحه، وأن يحترم كرامة كل الناس. وفضلاً عن ذلك، ينبغي لسلوك الوفود ألا يخل بالسير السلس للأعمال.

وفي أثناء المناقشات المعقودة في إطار اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، لا ينبغي للمتحدثين استخدام أي لغة خطاب تنم عن تشهير أو عدم تسامح أو تعصب أو عنصرية أو كره للأجانب.

ولرئيس الجلسة أن يلفت نظر أي متحدث يخل بالسير السلس لأعمال الجلسة. وفي حال التمادي في استخدام لغة الخطاب المعترض عليها، يلفت الرئيس نظر المتحدث مرة ثانية ويسجّل ذلك في محضر الجلسة.

وفي حال عدم امتثال المتحدث لتلك القواعد، يجوز للرئيس أن يسحب الكلمة منه وأن يطلب شطب العبارات محل الاعتراض من محضر الجلسة (الورقى والرقمى).

→ المرجع: المادة 24 من لائحة الجمعية.

حق الرد

يجوز للرئيس منح أحد الوفود حق الرد بإيجاز في نهاية الجلسة.

المرجع: المادة 22 (2) من لائحة الجمعية.

وعلى الوفود الراغبة في ممارسة حقها في الرد أن تخطر الرئيس بذلك عن طريق الأمانة. ويجوز لأعضاء الوفود ممارسة حقهم في الرد في نهاية الجلسة بالتحدث من مقاعدهم. وينبغي أن يتناول حق الرد نقطة أو نقاط محددة من خطاب ما وجده المتحدث مسيئاً أو غير دقيق. ولا يوجد حق في الرد على حق الرد.

8 - المجموعات الجغرافية السياسية

المجموعة الأفريقية مجموعة الدول العربية مجموعة آسيا والمحيط الهادئ المجموعة الأوروبية الآسيوية مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي مجموعة الاثنى عشر زائداً

المجموعات الجغرافية السياسية

تنسيق مواقف المجموعات بشأن قضايا رئيسية استعراض الوظائف الشاغرة، واستشارة الأعضاء واقتراح مرشحين بهدف ضمان تمثيل جميع أنحاء العالم تمثيلاً عادلاً في كل هيئات الاتحاد البرلماني الدولي

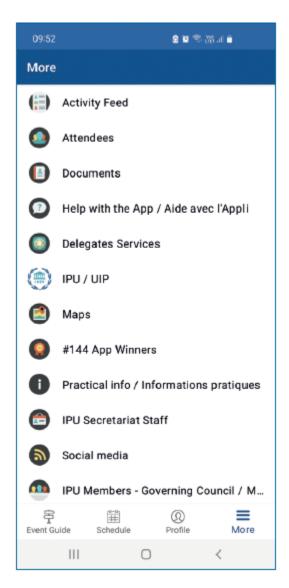
تيسير المشاورات بشأن اقتراحات المناقشات والقرارات الخاصة بالبند الطارئ

رسم سياسات التنفيذ الرئيسية واستعراضها

الوظائف

→ المرجع: المادة 27 من النظام الأساسي.

9 - تطبيق الجمعية



إن تطبيق الجمعية متاح إبان كل جمعية للاتحاد البرلماني الدولي.

وييسر التطبيق المشاورات والاطلاع على وثائق الاتحاد البرلماني الدولي عبر الإنترنت (سياسة الاتحاد البرلماني الدولي لتوفير الورق). ويعزز مشاركة الوفود في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي ويتيح التواصل بينها. ويمكن الاطلاع على البرنامج اليومي عبر التطبيق والحصول على أحدث التحديثات عبر الإشعارات الفورية.

ويمكن تنزيل التطبيق عبر متجر Play Store (نظام أندرويد). أو متجر Play Store (نظام أندرويد). فابحثوا عن تطبيق «IPU Events». وبعد تنزيل التطبيق، ينبغي فتحه وإدخال رقم دورة الجمعية المنشودة وقبلها «IPU #IPU # مثل . «#IPU # ويمكن أيضاً لأمانة الاتحاد البرلماني الدولي أن ترسل إليكم دعوة عبر البريد الإلكتروني (conf.services@jpu.org).

والتطبيق متاح باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والبرتغالية والإسبانية. وكل المحتويات متاحة باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

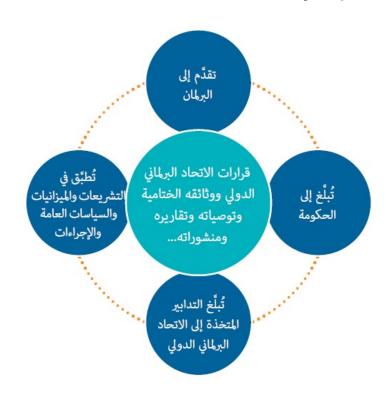
10 - متابعة الجمعية

لا تنتهي جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي بجلساتها الختامية.

وإنما يكون كل أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي ملزمين باتخاذ كل الإجراءات الهيكلية والإدارية والمالية اللازمة لتنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي.

→ المرجع: المادتان 6 و7 من النظام الأساسي.

ويُنتظر من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي ضمان أن:



ملاحظات:

سادساً - برنامج العمل:

تجري اجتماعات الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعات الدورة 212 للمجلس الحاكم، وكذلك اجتماعات اللجان الدائمة، وجميع الأنشطة المرتبطة بما في المجلس الحاكم، وكذلك اجتماعات اللجان الدائمة، وجميع الأنشطة المرتبطة بما في الغولا، وفق برنامج العمل التالي:

نوع الجلسة	مكان الانعقاد	الفعالية	انتهاء الجلسة	بدء الجلسة	التاريخ	اليوم
		بداية التسجيل	18:00	09:00	2023/10/21	السبت
مغلقة	تيندا 1 (Tenda 1)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	اللجنة التنفيذية	13:00	10:00		
	في أنغولا)					
مغلقة	تيندا 1 (Tenda 1)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	اللجنة التنفيذية	18:00	15:00		
	في أنغولا)					
مغلقة	تيندا 1 (Tenda 1)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)	10:00	09:00	2023/10/22	الأحد
	في أنغولا)					
مغلقة	صالة Sala 1.07) (1.07)، الطابق الأول (الجمعية	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	13:00	09:30		
	الوطنية في أنغولا)					
مغلقة	تيندا 1 (Tenda 1)، الطابق الأرضي (الجمعية	اللجنة التنفيذية	13:00	10:00		
	الوطنية في أنغولا)					

نوع الجلسة	مكان الانعقاد	الفعالية	انتهاء الجلسة	بدء الجلسة	التاريخ	اليوم
مغلقة	صالة 1.07 (Sala 1.07)، الطابق الأول (الجمعية	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	18:00	14:30	2023/10/22	الأحد
	الوطنية في أنغولا)					
	ماركي 2 (Marquee 2)، (الجمعية الوطنية في أنغولا)	الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية	19:00	17:00		
	صالة متعددة الأغراض 2 (Sala Multiusos 2)،	الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية	20:00	17:00		
	الطابق الثاني (الجمعية الوطنية في أنغولا)					
مغلقة	تيندا 1 (Tenda 1)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	مكتب النساء البرلمانيات	10:00	09:00	2023/10/23	الإثنين
	في أنغولا)					
	صالة متعددة الأغراض 2 (Sala Multiusos 2)،	اجتماع مستشاري وأمناء سر الوفود	10:30	09:30		
	الطابق الثاني (الجمعية الوطنية في أنغولا)					
	القاعة الكبرى (Sala Nobre)، الطابق الأرضي	منتدى النساء البرلمانيات	13:00	10:30		
	(الجمعية الوطنية في أنغولا)					
مغلقة	تيندا 1 (Tenda 1)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	اجتماع مشترك بين رؤساء المجموعات الجيوسياسية	13:00	11:00		
	في أنغولا)	ورؤساء اللجان الدائمة				
	قاعة ماركي 1 (Marquee 1)، (الجمعية الوطنية في	الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية	13:00	11:00		
	أنغولا)					
مغلقة	تيندا 1 (Tenda 1)، الطابق الأرضي (الجمعية	لجنة شؤون الشرق الأوسط	17:00	14:00		
	الوطنية في أنغولا)					
	القاعة الكبرى (Sala Nobre)، الطابق الأرضي	منتدى النساء البرلمانيات	17:30	14:30		
	(الجمعية الوطنية في أنغولا)					

نوع الجلسة	مكان الانعقاد	الفعالية	انتهاء الجلسة	بدء الجلسة	التاريخ	اليوم
مغلقة	صالة 1.07 (Sala 1.07)، الطابق الأول (الجمعية	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	18:00	14:30	2023/10/23	الإثنين
	الوطنية في أنغولا)					
	ماركي 2 (Marquee 2)، (الجمعية الوطنية في أنغولا)	الاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية	17:00	15:00		
	تيندا بايا لواندا (Tenda Baía Luanda) (الجمعية	الحفل الافتتاحي	20:00	19:00		
	الوطنية في أنغولا)	-				
مغلقة	صالة Sala 1.02) 1.02)، الطابق الأول (الجمعية	اللجنة التوجيهية (لجنة التسيير) للجمعية العامة	09:00	08:00	2023/10/24	الثلاثاء
	الوطنية في أنغولا)					
مغلقة	تيندا 1 (Tenda 1)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب	10:30	09:00		
	في أنغولا)					
	قاعة الجلسات العامة، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	المجلس الحاكم	11:00	09:00		
	في أنغولا)					
مغلقة	صالة 1.07 (Sala 1.07)، الطابق الأول (الجمعية	الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة	11:00	09:00		
	الوطنية في أنغولا)	الإرهاب والتطرف العنيف				
	تيندا 2 (Tenda 2)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان	13:00	09:00		
	في أنغولا)	مناقشة حول مشروع القرار بشأن <i>الاتجار بالأيتام: دور</i>				
		البرلمانات في الحد من الأضرار				

نوع الجلسة	مكان الانعقاد	الفعالية	انتهاء الجلسة	بدء الجلسة	التاريخ	اليوم
	القاعة الكبرى (Sala Nobre)، الطابق الأرضي	اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين	13:00	09:00	2023/10/24	الثلاثاء
	(الجمعية الوطنية في أنغولا)	- جلسة استماع للخبراء بشأن الموضوع <i>معالجة الأثر</i>				
		الاجتماعي والإنساني لمنظومات الأسلحة المستقلة				
		والذكاء الاصطناعي				
		- حلقة نقاش حول موضوع <i>قائمة بالأدوات للأعضاء</i>				
		البرلمانيين للمشاركة في الحوار، والتشريع، والرقابة،				
		والمنع في السعي لتحقيق السلام				
	صالة متعددة الأغراض 2 (Sala Multiusos 2)،	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	12:30	11:00		
	الطابق الثاني (الجمعية الوطنية في أنغولا)					
	قاعة الجلسات العامة، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	الجمعية العامة: بدء المناقشة العامة بشأن	13:00	11:00		
	في أنغولا)	الموضوع العمل البرلماني من أجل السلام والعدل				
		والمؤسسات القوية (الهدف رقم 16 من أهداف				
		التنمية المستادامة)				
مغلقة	تيندا 1 (Tenda 1)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنسابي	13:00	11:00		
	في أنغولا)					
	صالة Sala 1.07) (1.07)، الطابق الأول (الجمعية	ورشة عمل مشتركة للاتحاد البرلماني الدولي	13:30	12:00		
	الوطنية في أنغولا)	واليونيسيف بشأن <i>دور البرلمانات في تأمين</i>				
		الإنفاق العام الفعال على حقوق الطفل				

نوع الجلسة	مكان الانعقاد	الفعالية	انتهاء الجلسة	بدء الجلسة	التاريخ	اليوم
مغلقة	تيندا 1 (Tenda 1)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا	16:30	14:30	2023/10/24	الثلاثاء
	في أنغولا)					
	قاعة الجلسات العامة، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	الجمعية العامة: المناقشة العامة	17:00	14:30		
	في أنغولا)					
مغلقة	صالة Sala 1.08) (1.08)، الطابق الأول (الجمعية	الفريق الاستشاري المعني بالصحة (باللغة	17:30	14:30		
	الوطنية في أنغولا)	الإنجليزية فحسب)				
	صالة متعددة الأغراض 2 (Sala Multiusos 2)،	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	17:30	14:30		
	الطابق الثاني (الجمعية الوطنية في أنغولا)	_				
	القاعة الكبرى (Sala Nobre)، الطابق الأرضي	منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي	17:30	14:30		
	(الجمعية الوطنية في أنغولا)					
مغلقة	صالة 1.07 (Sala 1.07)، الطابق الأول (الجمعية	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	18:00	14:30		
	الوطنية في أنغولا)					
	تيندا 2 (Tenda 2)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان	18:00	15:00		
	في أنغولا)	صياغة مشروع القرار في جلسة عامة				
	قاعة الجلسات العامة، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	الجمعية العامة	18:30	17:00		
	في أنغولا)	قرار بشأن البند الطارئ				
مغلقة	تيندا 1 (Tenda 1)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة	10:30	09:00	2023/10/25	الأربعاء
	في أنغولا)					-

نوع الجلسة	مكان الانعقاد	الفعالية	انتهاء الجلسة	بدء الجلسة	التاريخ	اليوم
	القاعة الكبرى (Sala Nobre)، الطابق الأرضي	مناقشة متكافئة الفرص	10:30	09:00	2023/10/25	الأربعاء
	(الجمعية الوطنية في أنغولا)					
	قاعة الجلسات العامة، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	الجمعية العامة	13:00	09:00		
	في أنغولا)	 مناقشة البند الطارئ 	10:00	09:00		
		– مواصلة المناقشة العامة	13:00	10:00		
	تيندا 2 (Tenda 2) ، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان	12:30	09:30		
	في أنغولا)	إتمام صياغة مشروع القرار في جلسة عامة				
مغلقة	صالة 1.07 (Sala 1.07)، الطابق الأول (الجمعية	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	13:00	09:30		
	الوطنية في أنغولا)					
	صالة متعددة الأغراض 2 (Sala Multiusos 2)،	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	12:30	10:00		
	الطابق الثاني (الجمعية الوطنية في أنغولا)					
مغلقة	تيندا 1 (Tenda 1)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين	12:30	11:00		
	في أنغولا)					
	القاعة الكبرى (Sala Nobre)، الطابق الأرضي	اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة	13:00	11:00		
	(الجمعية الوطنية في أنغولا)	- مناقشة بشأن <i>الوجود الميداني للأمم المتحدة لدعم</i>				
		التنمية الوطنية: حالة أنغولا				
		- مناقشة بشأن تحقيق المساواة بين الرجال والنساء				
		(الجندرية) في الجمعية العامة للأمم المتحدة				

نوع الجلسة	مكان الانعقاد	الفعالية	انتهاء الجلسة	بدء الجلسة	التاريخ	اليوم
	تيندا 2 (Tenda 2) ، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	القمة البرلمانية العالمية الثانية بشأن مكافحة الإرهاب	18:30	14:00	2023/10/25	الأربعاء
	في أنغولا)	ومنع التطرف العنيف: الاستجابة العالمية للدعوة إلى				
		إنقاذ منطقة الساحل				
	صالة متعددة الأغراض 2 (Sala Multiusos 2)،	ورشة عمل منظمة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي	16:00	14:30		
	الطابق الثاني (الجمعية الوطنية في أنغولا)	بالشراكة مع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية				
		التحول الرقمي للبرلمانات				
مغلقة	تيندا 1 (Tenda 1)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي	17:30	14:30		
	في أنغولا)	للحرب في أوكرانيا				
	القاعة الكبرى (Sala Nobre)، الطابق الأرضي	اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة	18:30	14:30		
	(الجمعية الوطنية في أنغولا)	- مناقشة حول موضوع القرار القادم، <i>الشراكات من</i>				
		أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة				
		للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار، والمسؤولية،				
		والإنصاف				
		- الأعمال التحضيرية <i>للاجتماع البرلماني في مؤتمر</i>				
		الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (الدورة الـ28 لمؤتمر				
		الأطراف) في دولة الإمارات العربية المتحدة				
	قاعة الجلسات العامة، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	الجمعية العامة	18:30	14:30		
	في أنغولا)	مواصلة المناقشة العامة				
مغلقة	صالة 1.07 (Sala 1.07)، الطابق الأول (الجمعية	لجنة الصياغة المحتملة بشأن البند الطارئ	18:30	14:30		
	الوطنية في أنغولا)					

نوع الجلسة	مكان الانعقاد	الفعالية	انتهاء الجلسة	بدء الجلسة	التاريخ	اليوم
	صالة متعددة الأغراض 2 (Sala Multiusos 2)،	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	17:30	16:00	2023/10/25	الأربعاء
	الطابق الثاني (الجمعية الوطنية في أنغولا)					
مغلقة	تيندا 1 (Tenda 1)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)	10:00	09:00	2023/10/26	الخميس
	في أنغولا)					
مغلقة	صالة 1.07 (Sala 1.07)، الطابق الأول (الجمعية	مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة	10:30	09:00		
	الوطنية في أنغولا)					
	القاعة الكبرى (Sala Nobre)، الطابق الأرضي	اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة	11:00	09:00		
	(الجمعية الوطنية في أنغولا)	- جلسة استماع للخبراء حول موضوع <i>ضمان</i>				
		الأمن الغذائي العالمي				
		- الانتخابات				
	قاعة الجلسات العامة، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	الجمعية العامة	13:00	09:00		
	في أنغولا)	مواصلة المناقشة العامة				
	تيندا 2 (Tenda 2) ، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	ورشة عمل منظمة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي	11:00	09:30		
	في أنغولا)	بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية بشأن تحليل				
		اتفاق الجائحة				
	صالة متعددة الأغراض 2 (Sala Multiusos 2)،	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	12:30	10:00		
	الطابق الثاني (الجمعية الوطنية في أنغولا)					
مغلقة	تيندا 1 (Tenda 1)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	اللجنة التنفيذية	13:00	10:00		
	في أنغولا)					

نوع الجلسة	مكان الانعقاد	الفعالية	انتهاء الجلسة	بدء الجلسة	التاريخ	اليوم
مغلقة	صالة 1.07 (Sala 1.07)، الطابق الأول (الجمعية	مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان	13:00	11:00	2023/10/26	الخميس
	الوطنية في أنغولا)					
	تيندا 2 (Tenda 2)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	جلسة مفتوحة للجنة تعزيز احترام القانون الدولي	13:00	11:30		
	في أنغولا)	الإنساني بشأن موضوع <i>دور البرلمانات في معالجة</i>				
		الآثار الإنسانية للتشرد المتعلق بالمناخ				
	القاعة الكبرى (Sala Nobre)، الطابق الأرضي	اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة	13:00	11:30		
	(الجمعية الوطنية في أنغولا)	- مناقشة بشأن <i>إصلاح مجلس الأمن من أجل</i>				
		نظام متعدد الأطراف أقوى				
		– انتخابات				
مغلقة	تيندا 1 (Tenda 1)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا	16:30	14:30		
	في أنغولا)	,				
	القاعة الكبرى (Sala Nobre)، الطابق الأرضي	اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين	16:30	14:30		
	(الجمعية الوطنية في أنغولا)	- حلقة نقاش حول موضوع <i>دور البرلمانات في</i>				
		تعزيز ثقافة الشفافية، ومكافحة الفساد، ومشاركة				
		المواطن لإعادة الثقة في المؤسسات الوطنية				
		والدولية، وتعزيز السلام				
		– انتخابات				
	صالة متعددة الأغراض 2 (Sala Multiusos 2)،	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	17:30	14:30		
	الطابق الثاني (الجمعية الوطنية في أنغولا)					

نوع الجلسة	مكان الانعقاد	الفعالية	انتهاء الجلسة	بدء الجلسة	التاريخ	اليوم
مغلقة	صالة Sala 1.07) (1.07)، الطابق الأول (الجمعية	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	18:00	14:30	2023/10/26	الخميس
	الوطنية في أنغولا)					
	قاعة الجلسات العامة، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	الجمعية العامة	18:30	14:30		
	في أنغولا)	-اعتماد قرار بشأن البند الطارئ،				
		- الجزء الخاص بالمساءلة بشأن تنفيذ قرارات				
		الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى				
		– اختتام المناقشة العامة				
مغلقة	تيندا 1 (Tenda 1)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	اللجنة الدائمة لشؤون الشرق الأوسط	18:30	17:00		
	في أنغولا)					
	تيندا 2 (Tenda 2)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان	18:30	17:00		
	في أنغولا)	اعتماد مشروع القرار				
	القاعة الكبرى (Sala Nobre)، الطابق الأرضي	جلسة استماع مع المرشحين لرئيس الاتحاد	18:30	17:00		
	(الجمعية الوطنية في أنغولا)	البرلماني الدولي				
	قاعة الجلسات العامة، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	المجلس الحاكم	13:00	09:00	2023/10/27	الجمعة
	في أنغولا)	- انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي				
		- القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان للبرلمانيين				
		- تقارير الاجتماعات المتخصصة				

نوع الجلسة	مكان الانعقاد	الفعالية	انتهاء الجلسة	بدء الجلسة	التاريخ	اليوم
مغلقة	تيندا 1 (Tenda 1)، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	مكتب النساء البرلمانيات	13:00	11:00		
	في أنغولا)					
	قاعة الجلسات العامة، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	المجلس الحاكم	_	14:30		
	في أنغولا)	'				
	قاعة الجلسات العامة، الطابق الأرضي (الجمعية الوطنية	الجمعية العامة	الحاكم	عند نھاية المجلس		
	في أنغولا)	 منح جائزة كريمر – باسي الثانية 				
		– اعتماد القرارات				
		- تقارير اللجان الدائمة				
		 الوثيقة الختامية للمناقشة العامة 				
		الجلسة الختامية				

إعداد مشاريع القرارات واختيار بنود جدول الأعمال

في ما يلي المواعيد النهائية المتعلقة بإعداد قرار اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان على الشكل التالى:

الموعد النهائي للمقررين لتقديم مشروع القرار، والمذكرة التفسيرية إلى	30 حزيران/يونيو 2023
الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي.	
الموعد النهائي ليقدم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي المقترحات للتعديلات	08 تشرين الأول/أكتوبر 2023
على مشروع القرار.	
الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي	27-23 تشرين الأول/أكتوبر 2023
وضع الصيغة النهائية للقرار واعتماده.	

ووفقاً لقواعد اللجان الدائمة، ينبغي تقديم مقترحات بشأن البنود الموضوعة – تماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي ومجالات التركيز المحددة من قبل اللجنة الدائمة – قبل يوم واحد من اجتماع مكتب اللجنة الدائمة المعنية. وعلى هذا النحو، ينبغي على الأعضاء الذين يرغبون بذلك، أن يقدموا إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مقترحاتهم بشأن البند الموضوع القادم التي ستنظر فيها اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان في موعد أقصاه 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كحد أقصى. وستكون هذه المقترحات الأساس للمشاورات التي يجريها مكتب اللجنة الدائمة المعنية قبل اتخاذ قرار فيل اللجنة الدائمة.

سابعاً - اجتماعات الدورة 212 للمجلس الحاكم:

سينعقد المجلس الحاكم يومي 24 25 تشرين الأول / أكتوبر وسينظر في مجموعة من القضايا المتعلقة بعمل الاتحاد البرلماني الدولي وأنشطته، ويتخذ قرارات بشأنها.

يتألف المجلس الحاكم من ثلاثة أعضاء من كل برلمان ممثلاً في الاتحاد البرلماني الدولي. ويجب أن يشمل تمثيل كل برلمان في المجلس الحاكم كلاً من الرجال والنساء. وستقتصر الوفود المؤلفة من جندر واحد على عضو واحد فحسب (المجلس الحاكم القاعدة 1.2).

ووفقاً للقاعدة 13 من قواعد المجلس الحاكم، يجوز لأعضاء المجلس أن يطلبوا إدراج بنود إضافية في جدول الأعمال. ويجب أن تندرج هذه البنود ضمن ولاية المجلس التي تحدد وتوجّه، وفقاً للمادة 20 من النظام الأساسي، أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي وتراقب تنفيذها.

وستُحيل الأمانة على الفور جميع طلبات إدراج بنود إضافية إلى جميع أعضاء المجلس. وبعد الاستماع إلى رأي اللجنة التنفيذية، يبتّ المجلس في هذا الطلب بأغلبية الأصوات المدلى بما في حال تلقت الأمانة ذلك الطلب قبل افتتاح الدورة بخمسة عشر يوماً على الأقل؛ وإلا بأغلبية الثلثين.

جدول الأعمال المؤقت للدورة 212 للمجلس الحاكم:

فيما يلي جدول الأعمال المؤقت للدورة:

- 1. إقرار جدول الأعمال
- 2. الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة الـ211 للمجلس الحاكم
 - 3. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ147
 - 4. تقرير الرئيس
 - (أ) بشأن أنشطته منذ الدورة الـ211 للمجلس الحاكم
 - (ب) بشأن أنشطة اللجنة التنفيذية

5. التقرير المرحلي للأمين العام بشأن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ الدورة الـ 211 للمجلس الحاكم سيطلع الأمين العام المجلس على أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي منذ دورته السابقة ويقدم لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026.

6. النتائج المالية للعام 2022

ستتم إحاطة المجلس الحاكم بالنتائج المالية المدققة للعام 2022 ودعوته إلى الموافقة على الحسابات وكذلك الإدارة المالية للأمين العام، المرجأة من الدورة الـ211 للمجلس الحاكم.

- 7. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي
 - 8. الموازنة الموحدة للعام 2024

ستتم دعوة المجلس الحاكم إلى اعتماد الموازنة الموحدة للعام 2024.

9. المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي

سيتلقى المجلس الحاكم تحديثاً عن آخر التطورات بشأن إنشاء مكاتب إقليمية في الأوروغواي وجمهورية مصر العربية.

- 10. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب
 - (أ) حالة عضوية الاتحاد البرلماني الدولي
- (ب) النظر في الطلبات الخاصة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي وصفة المراقب
 - (ج) حالة برلمانات معينة

سيحصل المجلس الحاكم على تحديث عن حالة بعض البرلمانات.

11. فريق العمل المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا سيتم اطلاع المجلس الحاكم على أنشطة فريق العمل.

12. سياسة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التحرش

سيتم إطلاع المجلس الحاكم على نتيجة المشاورات مع مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) في ما يتعلق بإعداد سياسة لمكافحة التحرش لاجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، وفعالياته.

13. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

سُيدعى المجلس الحاكم إلى الموافقة على قائمة الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة، على النحو الذي أوصت به اللجنة التنفيذية.

14. تقديم تقارير من الأعضاء عن الأنشطة المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي

سيستمع المجلس الحاكم إلى تقرير بناء على الردود التي وردت من الأعضاء حول متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، والمقررات الأخرى.

15. أنشطة اللجان والهيئات الأخرى

سيستعرض المجلس الحاكم في تقارير الهيئات واللجان التالية وسيجري انتخابات لملء أي مناصب شاغرة:

- (أ) منتدى النساء البرلمانيات
- (ب) منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي
 - (ج) لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين
 - (د) لجنة شؤون الشرق الأوسط
 - (ه) لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني
 - (و) مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)
 - (ز) الفريق الاستشاري المعني بالصحة
- (ح) الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعنى بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف
 - (ط) مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا
 - 16. تعيين اثنين من المدققين الداخليين للعام 2024

(راجع القاعدة 41 من قواعد المجلس الحاكم)

17. انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

(المادة 19 من النظام الأساسي، والقواعد 6، 7، و8 من قواعد المجلس الحاكم)

سينتخب المجلس الحاكم رئيساً جديداً ليحل محل معالي السيد دوارتي باتشيكو (البرتغال)، الذي تنتهي فترة ولا يته في الدورة الـ212.

18. انتخابات اللجنة التنفيذية

(راجع المادة 21 (ي) من النظام الأساسي، والقواعد 37 و38 و39 من قواعد المجلس الحاكم)

سينتخب المجلس الحاكم سبعة أعضاء من اللجنة التنفيذية ليحلوا محل السيدة ب. كرايريكش (تايلاند)، والسيد أ. سيدوف (أوزبكستان)، والسيد ي. فلوريس غارسيا (تشيلي)، والسيد ر. رباني (باكستان)، والسيدة و. أنياكون (أوغندا)، والسيد ج. ف. ن. مودندا (زيمبابوي)، والسيدة ج. ألم إربكسون (السويد) الذين تنتهي ولايتهم في الدورة الـ212 للمجلس الحاكم.

19. جائزة كريمر -باسي

سيتم تقديم جائزة كريمر - باسي للعام 2023.

20. تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

21. ما يستجد من أعمال

البند 17 من جدول الأعمال المؤقت: انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي (المادة 19 من النظام الأساسي، والقواعد 6، 7، و 8 من قواعد المجلس الحاكم)

إن رئيس الاتحاد البرلماني الدولي هو الرئيس السياسي للمنظمة. ويرأس الرئيس المجلس الحاكم واللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، اللذين يقومان بدورهما بتوجيه جميع جوانب عمل الاتحاد البرلماني الدولي، ورصدها. ويرأس الرئيس الاجتماعات النظامية للاتحاد البرلماني الدولي ويمثل المنظمة في الفعاليات العالمية. وسينتخب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي المقبل في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي لولاية ثلاث سنوات.

مذكرة بشأن انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

تتضمن هذه المذكرة معلومات، بما في ذلك المعلومات الواردة في النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، عن طبيعة وعملية انتخاب الرئيس.

يعتبر رئيس الاتحاد البرلماني الدولي هو الرئيس السياسي للمنظمة. ويرأس الرئيس المجلس الحاكم واللجنة التنفيذية، اللذين يقومان بدورهما بتوجيه جميع جوانب عمل الاتحاد البرلماني الدولي، ورصدها. ويرأس الرئيس الاجتماعات النظامية للاتحاد البرلماني الدولي ويمثل المنظمة في المناسبات العالمية.

وينتخب المجلس الحاكم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي لفترة ثلاث سنوات في الجمعية العامة الثانية من العام. ووفقاً للنظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، "لا يجوز إعادة انتخاب الرئيس، الذي انتهت ولايته في الرئاسة، قبل مضي ثلاث سنوات أخرى، ويتعيَّن أن يحل محله شخص ينتمي إلى برلمان آخر، ويراعى ضمان التناوب المنتظم بين مختلف المجموعات الجيوسياسية".

وترد الأحكام المتعلقة بالرئيس في المادة 19 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي والقواعد 6 إلى 11 من قواعد المجلس الحاكم. وهي مكملة بالممارسة كما تطورت على مر السنين. يجب أن يكون رئيس الاتحاد البرلماني الدولي عضواً في البرلمان طوال فترة ولايته/ا.

ويراعى عموماً مبدأ التناوب الإقليمي. على مدى السنوات العشرين الماضية، تولى رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي برلمانيون بارزون من جمهورية مصر العربية (المجموعة العربية، 1994–1997)،

وإسبانيا (مجموعة 12+، 1997–1999)، والهند (مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، 1999–2002)، وتشيلي (مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2002–2005)، وإيطاليا (مجموعة 12+، 2005–2006)، وناميبيا (المجموعة الإفريقية، 2008–2011)، والمملكة المغربية (المجموعة العربية، 2011–2014)، وبنغلاديش (مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، 2014–2014)، والمرتغال (مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2017–2020)، والبرتغال (مجموعة 12+، 2020–2020).

ولا ترد متطلبات رسمية لمرشحي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، بخلاف كونه/ما عضواً في البرلمان يتوقع أن يبقى/تبقى برلمانياً/برلمانية طوال فترة رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي (في هذه الحالة، من العام 2023). ومن الناحية التاريخية، كان رؤساء الاتحاد البرلماني الدولي قادة سياسيين بارزين، يحظون باحترام كبير على الصعيدين الوطني والدولي، وملتزمين التزاماً راسخاً بالقيم والمبادئ الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي – ولا سيما تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوار من أجل السلام وسيادة القانون – وقادرين على استثمار قدر كبير من الوقت والطاقة في الاضطلاع بفعالية بالمنصب الرفيع لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

وبما أن الاتحاد البرلماني الدولي يضطلع بدور متزايد الأهمية في الحوار والتفاهم السياسيين داخل الدول وفي ما بينها، فمن المتوقع أن يكون رئيس الاتحاد البرلماني الدولي وسيطاً ومنشئاً للجسور، ويمارس اللباقة والمصداقية واحترام عضوية الاتحاد البرلماني الدولي بكل تنوعه. وهو/هي مدعو(ة) إلى التفاعل بانتظام مع رؤساء الدول والحكومات ورؤساء البرلمانات والأمين العام للأمم المتحدة وغيرهم من المسؤولين الرفيعي المستوى. وينبغي من الناحية المثالية أن يكون لديه/ا إتقان جيد لإحدى اللغات الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي على الأقل: الإنجليزية أو الفرنسية. والاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه منظمة تراعي الفوارق بين الرجال والنساء، يولي أيضاً أهمية كبيرة على المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والتمكين السياسي للنساء على جميع المستويات.

https://www.ipu.org/about على القائمة الكاملة لرؤساء الاتحاد البرلماني الدولي على الرابط الالكتروني التالي: https://www.ipu.org/about.ipu/structure-and-governance/president

ويُعلن رسمياً عن انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي في الدعوة إلى جلسة المجلس الحاكم التي ستجري فيها الانتخابات. ويبلغ به قبل افتتاح الدورة العادية للمجلس بأربعة أشهر على الأقل (في هذه الحالة، في منتصف حزيران/يونيو 2023).

ومن المتوقع أن يعرب المرشحون عن اهتمامهم بالترشح لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي من خلال رسالة رسمية موجهة إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. وينبغي أن تؤكد الرسالة المهارات والكفاءات الرئيسية للمرشح ورؤيته لتعزيز الخطة الاستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي، وينبغي أن تكون مصحوبة بسيرة ذاتية موجزة. ويجوز تقديم الترشيحات من قبل المرشح مباشرة، أو من قبل برلمان عضو أو مجموعة من البرلمانات، أو من قبل واحدة أو أكثر من المجموعات الجيوسياسية. ولا يرد موعد نهائي رسمي لتقديم الترشيحات، وإن كان من المهم عملياً أن تقدم هذه الترشيحات في الوقت المناسب، للتمكن من ترجمتها وتوزيعها.

ومن المعتاد أن ينشر الاتحاد البرلماني الدولي الطلبات الرسمية للترشيحات على موقعه الإلكتروني وأن يعمم المعلومات على كامل أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي. أثناء الحملات الانتخابية، لا يُسمح للمرشحين باستخدام شعار الاتحاد البرلماني الدولي والعلامة الخاصة به. بدلاً من ذلك، قد يرغبون في استخدام علامة برلمانهم أو إنشاء علامتهم الخاصة بهم.

ومن المتوقع عملياً أن يعتمد المرشحون لمنصب الرئيس على الدعم المالي والمادي من برلمانهم في ممارسة رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي.

وسيقدم المرشحون أنفسهم إلى عضوية الاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا، أنغولا، في الفترة من 23 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وكممارسة معتادة، ستتم دعوتهم من المجموعات الجيوسياسية ومنتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي إلى عقد جلسات استماع.

ويجري انتخاب الرئيس في الجلسة الأخيرة للمجلس. يجرى التصويت بالاقتراع السري. ويمكن لثلاثة مندوبين من كل برلمان عضو أن يدلوا بأصواتهم، شريطة تمثيل كلا الجنسين بينهم؛ وإذا لم يكن الأمر كذلك، يمكن لمندوب واحد فقط أن يصوت. وسيجري التصويت هذا العام في 27 تشرين الأول/أكتوبر.

وينتخب الرئيس المرشح الذي يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات المدلى بها. إذا لم يحصل أي مرشح على هذه الأغلبية خلال الجولة الأولى من التصويت، فسيتم استبعاد المرشح الذي حصل على أقل عدد من الأصوات، وستتم جولات إضافية حتى يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة.

انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي (المادة 19 من النظام الأساسي والقواعد 6 و7 و8 من قواعد المجلس الحاكم)

ترشیح السیدة أدجی دیارا میرغان کانوتی (السنغال)

تلقى الأمين العام في 10 حزيران/يونيو 2023، مراسلة من رئيس الجمعية الوطنية للسنغال، يقدم فيها ترشيح السيدة أدجي ديارا ميرغان كانوتي لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، المقرر ملؤه في الدورة الـ 212 للمجلس الحاكم.

ويمكن الاطلاع على نص هذه المراسلة، والمعلومات الإضافية المرفقة التي وردت دعماً لهذا الترشيح.

مراسلة موجهة إلى الأمين العام من رئيس الجمعية الوطنية في السنغال

داكار، 9 حزيران/يونيو 2023

سعادة السيد الأمين العام،

بعد أن وجهت إليكم أحر تحياتي، أود أن أعرب عن سروري بجودة تعاوننا القائم على قيم السلام والتضامن والديمقراطية والحرية.

وفي هذا الصدد، وكما تعلمون، تعمل برلماناتنا بلا كلل لتنشيط هذه القيم لصالح التطلعات العميقة لشعوبنا.

والاتحاد البرلماني الدولي هو أيضاً جزء من هذه الدينامية، من خلال مهامه النبيلة لتعزيز الدبلوماسية البرلمانية والسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد التزامنا القوي واستعدادنا للعمل معكم لتحقيق هذه الأهداف الجديرة بالثناء.

وبهذه الروح قررت أن أقدم ترشيح البرلمانية سعادة السيدة أدجي ديارا ميرغان كانوتي لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني اللولي، في الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2023، في لواندا.

وإن سعادة البرلمانية، التي تجدون سيرتما الذاتية مرفقة، هي نائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي السابقة. انتهت فترة ولايتها في الوقت نفسه الذي انتهت فيه ولاية نائب رئيس اللجنة التنفيذية، في ختام الجمعية العامة الأخيرة التي عقدت في مملكة البحرين في آذار/مارس من هذا العام. وهي تشغل حالياً منصب نائب رئيس مجموعة الأغلبية في الجمعية الوطنية، وهي معروفة بمسارها الوظيفي الثري، والتزامها السياسي، وإسهامها الملحوظ في عمل الجمعية البرلمانية، والتزامها الكامل بالاتحاد البرلماني الدولي بروح من الانفتاح والكرم والتضامن، وهو انعكاس حقيقي لصفاتها الإنسانية الجديرة بالثناء.

وفي ضوء ملفها الشخصي الممتاز، أقدم طلب ترشيحها رسمياً.

أرجو أن تتفضلوا، سعادة الأمين العام، بقبول أسمى آيات التقدير.

(التوقيع)

أمادو مامي ديوب رئيس الجمعية الوطنية في السنغال



أدجي ديارا ميرغان كانوتي: رئاسة لصالح تأثير الاتحاد البرلماني الدولي

حضرة الزملاء،

من العام 2019 إلى العام 2023، كنت عضوةً في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، والتي كنت نائباً للرئيس فيها من العام 2021 إلى العام 2023. بالإضافة إلى اللجنة التنفيذية، كنت عضوةً في لجنة التمويل ومكتب النساء للاتحاد البرلماني الدولي منذ العام 2019. يكفي أن أقول إنه بكل تواضع، أتيحت لي الفرصة لمعرفة المؤسسة التي أطمح للمشاركة فيها في القيادة كرئيسة منذ أن كنت أتردد عليها بانتظام وعلى مختلف المستويات منذ العام 2017. في مواقفي المختلفة، أظهرت دائماً التزاماً ثابتاً بالمهام الموكلة إلي وبنجاح منظمتنا، العزيزة جداً على الحياة البرلمانية في العالم.

وانتخبت نائباً في بلدي السنغال منذ العام 2017، وأنا في ولايتي الثانية على التوالي بعد إعادة انتخابي في العام 2022. بصفتي امرأة كانت نائب رئيس مجموعة الأغلبية الرئاسية منذ ما يقارب السبع سنوات، أؤدي دوراً ديناميكياً في عمل كياننا السياسي. بالنسبة لي، السياسة منطقية فحسب إذا كان التزامي يمكن أن يكون له تأثير. هذه هي العقيدة التي أحملها في جميع الظروف.

وبصفتي نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي منذ العام 2020، فقد عملت بتصميم وولاء إلى جانب رئيسها لضمان انتصار مُثُل المنظمة ومبادئها.

وإذا كنت أسعى للحصول على ثقتكم، بدعم من أعلى السلطات في بلدي، لتولي منصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي الذي سيعيّن في الجمعية العامة الـ147 في تشرين الأول/أكتوبر المقبل في لواندا، وذلك لأنني مقتنعة بأن لدينا بين أيدينا أداة رائعة ورثها الآباء المؤسسون لنا منذ العام 1889.

وإنني على ثقة بأن هذه الأداة يمكن أن تساهم بقدر أكبر في انتصار المثل العليا النبيلة للسلام، والديمقراطية، والازدهار في عالم أكثر عدلاً وإنصافاً ولكن أيضاً في فعالية عملنا بصفتنا برلمانيين في بلداننا، وإشراك النساء والشباب في مواجهة تحديات عصرنا، ولا سيما تغير المناخ.

ولهذا السبب، أطلب بتواضع، من حضرتكم، زملائي البرلمانيين، دعمكم لترشيحي لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وأعدكم بجعل ولايتي حقاً التزاماً بتعزيز منظمتنا وانتصار قضاياها.

" وحدنا، نسير بشكل أسرع. معاً، نسير إلى أبعد من ذلك! "كما يقول المثل الإفريقي. دعونا نسير معاً!"



السيرة الذاتية للسيدة أدجي ديارا ميرغان كانوتي مرشحة لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي

كانت السيدة أدجي ديارا ميرغان كانوتي عضوة في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي من العام 2019 و2023، إلى العام 2021 وعضوة في مكتب النساء البرلمانيات واللجنة الفرعية للتمويل. بين العامين 2021 و2023، كانت نائب رئيس اللجنة التنفيذية، ونائب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، وعضوة في مكتب النساء البرلمانيات وعضوة في اللجنة الفرعية للتمويل ونائب رئيس مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية). تم تعيينها نائب لرئيس مجموعة الأغلبية الرئاسية بصفتها عضوة في الجمعية الوطنية في السنغال.

ولدت السيدة كانوتي في 14 آب/أغسطس 1972 في منطقة كولاك، في وسط السنغال.

التعليم

بدأت دراستها الجامعية في جامعة الشيخ أنتا ديوب في داكار، حيث حصلت، بعد دراسة الأدب الحديث، على درجة الماجستير في الاتصال التجاري، وإجازة في الدراسات المتخصصة في إدارة التسويق من معهد المدرسة العليا للتجارة SUPEDCO في داكار. أكملت تدريبها بشهادة في الرصد والتقييم في إدارة المشاريع في "المعهد الأعلى للهندسة الإقليمية الإفريقية."

وإن السيدة أدجي ديارا ميرغان كانوتي حاصلة أيضاً على العديد من الشهادات والتصديقات، بما في ذلك شهادة المهارات حول "الاتصال وديناميكية العلاقات العامة" التي منحها مركز التدريب PRIORITE في الدار البيضاء، في المملكة المغربية في العام 2012، وشهادة تدريبية حصلت عليها في العام 2012 حول "وجهات نظر محددة جندرياً بشأن مراقبة الانتخابات في السنغال" من قبل تحالف المنظمات غير الحكومية للهجرة والقيادة والتنمية.

المهنة

بدأت السيدة أدجي ديارا ميرغان كانوتي حياتها المهنية في القطاع الخاص، وشغلت مناصب مسؤولية (مديرة تسويق، ومديرة مبيعات، ومستشارة فنية) في كل من المنظمات الخاصة والعامة، بما في ذلك ميناء داكار المستقل.

وبدأت تجربتها البرلمانية بولايتها الأولى في العام 2017. حصلت على جائزة "أفضل برلماني للعام 2022" في السنغال و "جائزة عكريمها في الجمعية كنموذج سياسي نسائي"، في العام 2017. تم تكريمها في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس 2023، "للمساهمة القيمة التي قدمتها في عمل ومهمة الاتحاد البرلماني الدولي في دورها كعضوة (2021–2023)، ونائب رئيس اللجنة التنفيذية (2021–2023).

الالتزام

إن حياتها المجتمعية غنية بالقدر نفسه مثل خبرتها. ويتضح ذلك من المسؤوليات المختلفة التي اضطلعت بها في إطار "لجنة الشفافية في الانتخابات" بصفتها مقررة عامة، وضمن "منصة الاستجابة لكوفيد-19 النساء على استعداد"، بصفتها أمينة تنفيذية.

وإن السيدة أدجي ديارا ميرغان كانوتي هي رئيسة جمعية "حماية الأطفال Taxawu Xaleyi"، التي تكافح الاغتصاب، والاعتداء الجنسي، وجميع أشكال العنف ضد الأطفال.

انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي (المادة 19 من النظام الأساسي والقواعد 6 و 7 و 8 من قواعد المجلس الحاكم)

<u>ترشيح</u> السيدة كاثرين غوتاني هارا (مالاوي)

تلقى الأمين العام في 15 حزيران/يونيو 2023، مراسلة من رئيسة الجمعية الوطنية في ملاوي، معالى السيدة كاثرين غوتاني هارا، تقدم فيها ترشيحها لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، المقرر ملؤه في الدورة الـ212 للمجلس الحاكم.

ويمكن الاطلاع على نص هذه المراسلة والمعلومات الإضافية المرفقة التي وردت دعماً لهذا الترشيح.

مراسلة موجهة إلى الأمين العام من معالي رئيسة الجمعية الوطنية في ملاوي

ليلونغوي، 12 حزيران/يونيو 2023

حضرة السيد،

من المتوقع أن ينتخب الاتحاد البرلماني الدولي رئيساً جديداً للاتحاد البرلماني الدولي للسنوات الثلاث المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، في الجمعية العامة الـ147 التي ستعقد في لواندا، أنغولا.

وأود أن أوصي مكتبكم وأعلمه باعتزامي التنافس على منصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي.

وأشغل حالياً منصب رئيسة برلمان ملاوي حتى العام 2026/2025، حيث ستجري ملاوي انتخابات برلمانية. لدي أكثر من 15 عاماً من الخبرة في العمل في المشهد السياسي منذ العام 2009 عندما تم انتخابي لأول مرة كعضوة في البرلمان عن دائرتي الانتخابية.

وفي العام 2019، تم انتخابي كأول رئيسة للبرلمان على الإطلاق. كانت إحدى المعالم البارزة خلال فترة ولايتي كرئيسة برلمان، عندما قدت المجلس بنجاح خلال إحدى أكثر الأوقات صعوبة من الناحية السياسية في بلدنا في 2020/2019.

وإنني ملتزمة، سعادتكم، بمجرد انتخابي لهذا المنصب، بخدمة المواطنين الممثلين في جميع البلدان في الاتحاد البرلماني الدولي والمساهمة في نمو المنظمة والازدهار والتعايش السلمي بين بلدان جميع البرلمانات الأعضاء.

وأكتب إليكم، سعادتكم، هي لأخذ العلم، ولطلب دعمكم ودعم الاتحاد البرلماني الدولي برمته.

وتجدون مرفق طيه نسخ من ملفي الشخصي، وسيرتي الذاتية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

(التوقيع) كاثرين غوتاني هارا رئيسة برلمان ملاوي المرشحة لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي



معالي السيدة كاثرين غوتاني هارا، عضوة في البرلمان مالاوي جعل النظام البرلماني العالمي ذي أهمية محلية



معالي السيدة كاثرين غوتاني هارا، عضوة في البرلمان رئيسة برلمان ملاوي

تعزيز التنسيق بين برلمانات الاتحاد البرلماني الدولي



تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتمكين الشباب، واستدامة السلام، والديمقراطية، والتصدي لتغير المناخ



تم انتخاب معالي السيدة كاثرين غوتاني هارا، عضوة في البرلمان، أول امرأة تتولى رئاسة الجمعية الوطنية في ملاوي في العام 2019.

وبصفتها سياسية بارعة وملهمة وشجاعة، كانت في طليعة السياسة الملاوية، واتخذت مواقف جريئة في فترات حرجة مختلفة في التاريخ السياسي للأمة وقادت بنجاح أحد أكثر البرلمانات التاريخية وتحدياً في التاريخ الديمقراطي.

وخلال السنوات الثلاث التي أمضتها في المنصب، وجهت البرلمان لتنفيذ الأحكام القضائية الصعبة سياسياً التي ألغت الانتخابات الرئاسية للعام 2020، والتشريعات الناجحة للقوانين التمكينية المرتبطة بما.

وتعمل في واحدة من أكثر الديمقراطيات حيوية وفعالية في القارة الإفريقية، وهي تحرز تقدماً في مهمة الاتحاد البرلماني الدولي من خلال تمكين برلمان ملاوي من خلال الدفاع عن المزيد من الاستقلالية عن السلطة التنفيذية وضمانها من خلال قانون.

وأنشأت مكتب الموازنة لتعزيز الدور الرقابي للبرلمان، والإشراف على إعداد البرلمان الإلكتروني، وإحراز تقدم في خطة البرلمان الرقمي، واتخاذ خطوات ملحوظة نحو مشاركة المواطنين من خلال تنويع الاتصالات البرلمانية بما في ذلك إنشاء التلفزيون البرلماني.

وقبل ذلك، شغلت معالي السيدة كاثرين غوراتي هارا مناصب وزارية رئيسية في مجال الصحة، والبيئة، والجندر، وتنمية المجتمع، والنقل، والأشغال العامة.

وعملت سابقاً في وزارة التنمية الدولية حيث كانت مسؤولة عن برامج نقاط الضعف التابعة لوزارة التنمية الدولية في ملاوي وموزمبيق.

وهي أيضاً رائدة أعمال ماهرة ومبتكرة قامت على مر السنين بتأسيس شركات ناجحة في الأعمال التجارية الزراعية والطاقة وتجارة التجزئة والحلويات والنقل. من خلال هذه المبادرات، وفرت أكثر من 200 فرصة عمل لبعض الملاويين الأكثر ضعفاً.

وإن تنوع تجربتها هو شهادة على عمق واتساع خبرتها التي تتجاوز مجال خبرتها المهنية، وتزودها برؤية ثاقبة في المسائل العالمية الرئيسية مثل تغير المناخ، والصحة، وسبل العيش الريفية، وتسليم البنية التحتية.

وتحظى باحترام كبير لقيادتها كما يتضح من الجوائز المحلية والدولية، ومجموعة المنظمات الدولية التي تعمل معها في دعم المبادرات المختلفة ومضاعفة الدعم المالي المباشر من شركاء التنمية للجمعية الوطنية.



رؤيتي

أود أن ألهم إعادة تسمية الاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة عالمية قوية يُنظر إليها على أنما وثيقة الصلة محلياً وقادرة على حل التحديات العالمية. لذلك، ستتطلب عولمة هوية الاتحاد البرلماني الدولي وإضفاء الطابع المحلي عليها ثقافة داخلية قوية موجهة نحو النتائج، بالإضافة إلى إنشاء سرد خارجي قوي حول عمله وإنجازاته.

وبالعمل يداً بيد مع الأمانة العامة، سأقوم بما يلي:

- استخدام مهاراتي القيادية الإقليمية لرسم طرق جديدة للعمل البرلماني الدولي الذي يمكن أن يسهل الحوار الفعال محلياً، والمتجاوب والشامل، مع الاستجابة بحزم للتحديات العالمية.
- مراجعة السبل التي يمكن من خلالها تقديم المزيد من الدعم للبرلمانات العالمية لتسريع وتيرة تحقيق أهداف الاتحاد البرلماني الدولي ومهمته؛

- إعادة تحديد دور الاتحاد البرلماني الدولي وإبلاغه بقوة في دعم تطوير حلول للتهديدات القائمة والجديدة حولها؛ والجغرافيا السياسية، والأمن العالمي، والبيئة، وعدم المساواة، والاقتصاد الاجتماعي؛
 - تحديد طرق زيادة الرؤية الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي، وإحساس الناس بمكانة الاتحاد؛
- جعل الاتحاد البرلماني الدولي نموذجاً يحتذى به للشمولية المؤسسية العالمية، من خلال الدعوة المستمرة لتمكين الشباب والنساء، ولا سيما الطرق الجديدة لدعم البرلمانات من خلال زيادة تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- تعزيز النفوذ العالمي للاتحاد البرلماني الدولي من خلال تعزيز الشراكات القائمة وإنشاء قنوات دبلوماسية وإعداد آليات جديدة لتبادل المعرفة مع الكيانات العالمية والجيوسياسية والإقليمية الأخرى؛
- تحديد نماذج الاتصال المؤثرة التي يمكن أن تنقل مهمة الاتحاد البرلماني الدولي وأهميته لكل من الحيّزات المحلية .



مدافعة فعالة عن الشمولية، والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتمكين الشباب



معالي السيدة كاثرين غواتاني هارا، عضوة في البرلمان، رئيسة برلمان ملاوي ترتدي زيّاً مدرسياً أخضر مدافعة عن تمكين الشباب على المستوى الشعبي

أنا مدافعة فعالة للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتمكين الشباب بدءاً من قيادة مجوب برلمانية نشطة للنساء والشباب تقدم حملات برلمانية رفيعة المستوى للفتيات والشباب، لتولي أدوار السفراء وأنصار لمبادرات مختلفة من قبل المثال:

- سفيرة الخطة الدولية لتعزيز تعليم الفتيات
- دعم مبادرة الأمم المتحدة في ملاوي لتسليط الضوء القوانين المرتبطة بالجندر
 - مناصرة لرابطة النساء في الإعلام التحدث علناً ضد العنف الجنسي
- نصيرة منظمة أوكسفام/ مؤسسة الشواغل العالمية Concern Worldwide/ منظمة أكشن ايد Action / منظمة أكشن ايد Action / منظمة أكشن ايد العنف القائم على الجندر
 - سفيرة لمنظمة الرؤية العالمية حملة لإنهاء زواج الأطفال
 - سفيرة لمنظمة الرؤية العالمية منتدى مشاركة الطفل (برلمان الشباب).

ولقد تم تحقيق بعض الخطوات في مجال تمثيل الشباب، ولكن يرد المزيد مما يجب القيام به. ومع ذلك، فإنني أدرك أن الفئات المهمشة الأخرى مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، يتم استبعادهم بشكل منهجي تقريباً من الوصول إلى أبعد من الاتحاد البرلماني الدولي بسبب العوائق داخل البلدان التي تحول دون مشاركتهم، ورؤيتي هي القيام بخطوات أكبر في دعم البلدان لاتخاذ مبادرات لإزالة تلك العوائق.

وأخطط أيضاً لمراجعة الكيفية التي يمكن بها للاتحاد البرلماني الدولي أن يدعم بشكل أفضل المبادرات داخل البلد ليس فحسب لزيادة انتخاب النساء والشباب، ولكن أيضاً لدعمهم من خلال إعادة انتخابهم مع التوصل إلى طرق جديدة لتحفيز التغييرات التي قد تدعم المزيد من الناس ذوي الإعاقة.



العمل المناخي والتنمية المستدامة

بصفتي وزيرة سابقة للبيئة والموارد الطبيعية، فأنا على دراية جيدة بالتحدي العالمي المتمثل في تغير المناخ. لا تتعمق العديد من المبادرات في جميع أنحاء العالم بما يكفى للتخفيف من الآثار.

يعزز إعصار فريدي الأخير في ملاوي وموزامبيق تصميمي على إحداث تغيير في جدول الأعمال هذا.

وأنا أؤيد مبادرة البرلمانات الأخيرة من أجل الكوكب التي أطلقها الاتحاد البرلماني الدولي وأخطط لدعم اعتمادها وتنفيذها على نطاق أوسع عبر عضوية الاتحاد البرلماني الدولي.







لقد كان إعصار فريدي مدمراً للعديد من الملاويين وسيظل تأثيره مشعوراً به في ملاوي وموزمبيق لفترة طويلة.

على أقصى اليسار، معالي السيدة كاثرين غوتاني هارا، رئيسة برلمان مالاوي.

لماذا يجب أن تصوتوا لي؟



يزودني اتساع قيادتي وعمقها، وتنوعها، وخبرتي بقدرة فريدة على أن أكون نصيرة من العرق الحولى للاتحاد البرلماني الدولي.

ولقد حقق الاتحاد البرلماني الدولي الكثير في تاريخه البالغ 134 عاماً، ولكن في تلك الفترة، شهد العالم أيضاً تغيرات وتحديات سريعة مثل جائحة كوفيد-19 وغيرها قبلها، وعمق النزاعات الجيوسياسية القائمة والجديدة، وتغير المناخ، وزيادة عدم المساواة، وأزمة تكلفة المعيشة.

وتسلّط كل هذه المسائل الضوء على الحاجة الملحة لقيادة أكثر وضوحاً من الاتحاد البرلماني الدولي أكثر تعبيراً، والدعوة إلى أساليب موحدة وتوافقية للتعامل مع التحديات. لا يمكن معالجة هذه المسائل بشكل فعال إلا من قبل قادة استثنائيين يتمتعون بالدافع والفكر والمهارات الدبلوماسية الاستثنائية والخبرة الواسعة خارج مناطقهم المهنية والبصيرة والتصميم والتشوق لإحداث فرق إيجابي.

وفي الوقت نفسه، لا يزال القادة من أكثر البلدان "شحاً في الموارد" في العالم يساهمون بشكل كافٍ برؤيتهم وأسلوب قيادتهم في معظم المؤسسات السياسية والأنظمة العالمية.

ومع ذلك، تتطلب القيادة في هذه الأوضاع مستويات أعلى من المرونة والدبلوماسية والقيادة والإبداع والكاريزما والأمل والشجاعة. أنا تلك القائدة، وأعتقد أن الاتحاد البرلماني الدولي سيكون أكثر ثراءً من تجربتي في القيادة الناجحة في مثل هذه السياقات.

صوتوا لي!



بصفتى رائدة أعمال ديناميكية ومبتكرة،

طورت أيضاً مشاريع ناجحة للغاية

ووفرت أكثر من 200 وظيفة، أكثر من

نصفها كان لبعض أفقر النساء في ملاوي

في القطاعات التالية:

2. المخابز والحلويات

3. تربية الدواجن

4. إنتاج الذرة

5. تربية الماشية

1. إمدادات النفط والطاقة

معالي السيدة كاثرين غوتايي هارا، عضوة في البرلمان (مالاوي) لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي



ملخص:

هي قائدة ذات رؤية، موجهة نحو الناس، دبلوماسية وموجهة نحو تحقيق النتائج، لقد أمضت السنوات الـ 15 الماضية في الصدارة السياسية لإحدى أكثر الديمقراطيات ديناميكية وحيوية في القارة الإفريقية. كما أنحا رائدة نشطة في النظام البيئي البرلماني الدولي.

المهارات:

- 1. حلّ النزاعات
- 2. العلاقات الدبلوماسية
 - 3. التفاوض
- 4. تطوير الاستراتيجيات
- 5. حشد التأييد والدفاع
 - 6. التنفيذ والإنجاز

الجوائز:

- 1 .سفيرة ملاوي الدولية لتعزيز تعليم الفتيات
- 2 .جائزة نساء الجوهر Women Substance للعام
 - 2023 الخطة الدولية
- 3. النساء الـ 100 الأكثر نفوذاً في وسائل الإعلام الإفريقية
 - 4. النساء الـ 100 الأكثر إلهاماً في ثروة ملاوي- ثروة
 - النساء

الإنجازات:

- 1. أول رئيسة امرأة في الجمعية الوطنية في ملاوي
- مدافعة عن زيادة تعزيز الاستقلال البرلماني عن السلطة التنفيذية من خلال قانون صادر عن البرلمان
- 3. إنشاء مكتب الموازنة التابع للبرلمان لتعزيز الدور الرقابي
 - 4. مضاعفة الدعم المباشر للبرلمان في سنتين
 - 5. إنشاء برلمان لا يستخدم الوثائق المطبوعة
 - 6. التقدم نحو الرقمنة الكاملة للبرلمان
- 7. المساهمة في العمليات المبكرة لتطوير قانون الطلاق في إطار الزواج والعلاقات الأسرية تغيير المواقف تجاه زواج الأطفال وحماية الفتيات
 - 8. المساهمة في وضع قانون حماية الطفل والعدالة

2009-2014: حقائب وزارية

- قد شغلت العديد من الحقائب الوزارية في الحكومة واكتسبت نظرة ثاقبة في مجالات العمل الاستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي وبعض التحديات العالمية والمحلية مثل: تغير المناخ، وحقوق الإنسان، وتمكين النساء،
 - والصحة العامة وتطوير البنية التحتية.
 - 1. وزيرة البيئة والموارد الطبيعية
 - 2. وزيرة الصحة
 - نائب وزير الشؤون الجندرية والتنمية المجتمعية
 - 4. نائب وزير النقل والأشغال العامة

2019 حتى الوقت الحاضر:

- 1. رئيسة الجمعية الوطنية لمالاوي
 - 2. عضوة في البرلمان
 - دائرة مزيمبا الشمالية الشرقية
 - 3. رئيسة لجنة الدائرة البرلمانية
 - 4. رئيسة لجنة الأعمال
- 5. رئيسة رؤساء اللجان البرلمانية
 - 2018 حتى الآن
- نائب الأمين العام لأقدم حزب سياسي في ملاوي، حزب الكونغرس المالاوي

قيادة النظام السياسي الدولي حتى الآن

- 1. رئيسة جلسة في الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي
- 2. رئيسة جلسة في الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي
 - 3. رئيسة الرابطة البرلمانية الحالية للكومنولث، منطقة إفريقيا
- 4. استضافة المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي للعام 2022
- رئيسة وزراء التعاون الإنمائي للجنوب الإفريقي في لجنة الصحة للفترة 2013-
 - 2014

لتعليم:

خريجة مدرسة قواعد أكاديمية الكاموزو المرموقة، انتقلت إلى كلية المستشار في جامعة ملاوي، حيث حصلت على إجازة في العلوم السياسية والإدارة العامة. وتلقت في ما بعد مزيداً من التدريب المهني في مجال التنمية الدولية في برايتون في المملكة المتحدة.





انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي (المادة 19 من النظام الأساسي والقواعد 6 و7 و8 من قواعد المجلس الحاكم)

ترشيح

السيدة توليا أكسون (جمهورية تنزانيا الاتحادية)

تلقى الأمين العام في 16 حزيران/يونيو 2023، مراسلة من رئيسة الجمعية الوطنية في جمهورية تنزانيا الاتحادية، معالي السيدة توليا أكسون، تقدم فيها ترشيحها لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، المقرر ملؤه في الدورة الدين المجلس الحاكم.

ويمكن الاطلاع على نص هذه المراسلة والمعلومات الإضافية المرفقة التي وردت دعماً لهذا الترشيح.

مراسلة موجهة إلى الأمين العام من رئيسة الجمعية الوطنية في جمهورية تنزانيا الاتحادية

الموضوع: تقديم ترشيحي لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

دودوما، 16 حزيران/يونيو 2023

إن الموضوع مذكور أعلاه.

سعادة الأمين العام، كما تعلمون جيداً، ستنتهي فترة ولاية الرئيس الحالي للاتحاد البرلماني الدولي في الجمعية العامة اله 147 للاتحاد البرلماني الدولي، المقرر عقدها في لواندا، أنغولا، في الفترة من 23 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ولذلك، يسرني أن أقدم رسمياً ترشيحي لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي للفترة من 2023 إلى 2026 وفقاً للمادة 19 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، فضلاً عن القواعد 6 إلى 11 من قواعد المجلس الحاكم.

وأقر بأن برلماني وحكومة جمهورية تنزانيا الاتحادية تؤيدان ترشيحي لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي. وأؤكد أيضاً أنني سأكون على استعداد للعمل بدوام كامل في الاتحاد البرلماني الدولي إذا انتخبت لهذا المنصب.

ولقد أرفقت ملفي الشخصي الموجز مع تفسيرات توّضح سبب اعتقادي أنني مؤهلة لهذا المنصب.

وتفضلوا، سعادة الأمين العام، بقبول أسمى آيات التقدير.

(التوقيع)

توليا أكسون

رئيسة الجمعية الوطنية في جمهورية تنزانيا الاتحادية



أعتقد أن وضع استراتيجيات جديدة ومبتكرة أمر أساسي لحل تحديات الاتحاد البرلماني الدولي في سعيه إلى تحقيق سلام هادف وازدهار عالمي مستدام.

معالي الدكتورة توليا أكسون

رؤيتي

يواجه العالم تطورات معقدة، وتختبرها تحديات متعددة الأوجه لم يسبق لها مثيل، تتراوح بين آثار تغير المناخ، والتحديات الاجتماعية – الاقتصادية، والنزاعات بين الدول، والتهديدات للسلم والأمن، التي لها تداعيات واسعة النطاق على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويجمع الاتحاد البرلماني الدولي، وهو منظمة عالمية ذات عضوية عالمية تقريباً، البرلمانيين الوطنيين للتداول وتقديم الحلول، لعدد لا يحصى من هذه التحديات، من خلال الحوار بين البرلمانيين. وكعضو مخلص في خلال الحوار بين البرلمانيين. وكعضو مخلص في الاتحاد البرلماني الدولي منذ العام 1984، تتعاون جمهورية تنزانيا الاتحادية مع أعضاء آخرين لتحقيق السلام والعدالة والتسامح والاحترام والتضامن.





لقد تشرفت بالمشاركة في الأنشطة منذ أن أصبحت عضوة في برلمان جمهورية تنزانيا الاتحادية في العام 2015، بما في ذلك اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، واكتسبت تفهماً لرؤيته ورسالته، والدور الذي يؤديه في العالم. وبصفتي الرئيسة الحالية للمجموعة الجيوسياسية الإفريقية في الاتحاد البرلماني الدولي، تمكنت من المساهمة في عمل الاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما في سعيه للتصدي للتحديات التي تواجه العالم، ولضمان التنمية المستدامة في العالم. مع المعرفة والخبرة والمهارات القيادية التي اكتسبتها على مر السنين، أنا مقتنعة بأنني مرشحة مثالية لمنصب الرئيس.

إذا تم انتخابي، سأعمل مع زملائي الأعضاء لتحقيق ما يلي:

- تحسين فعالية الاتحاد البرلماني الدولي وشفافيته ومساءلته
- الإصلاحات الرائدة في الاتحاد البرلماني الدولي من أجل التعايش السلمي والازدهار العالمي
- ضمان المشاركة والتمثيل الفعالين للمجموعات الجيوسياسية في أجهزة الاتحاد البرلماني الدولي
 - الدعوة إلى زيادة تمثيل النساء في البرلمانات الوطنية
 - ضمان تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته
- تعزيز تعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة والمنظمات البرلمانية الإقليمية والجهات المعنية الأخرى
 - ضمان إجراء مشاورات منتظمة داخل المجموعات الجيوسياسية للاتحاد البرلماني الدولي وفي ما بينها

وإذا تم انتخابي، سأكون أول رئيسة للاتحاد البرلماني الدولي من القارة الإفريقية، وأول رئيسة على الإطلاق من شرق إفريقيا. وبصفتي رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، سأعمل بجد ودون كلل للتصدي لعدد لا يحصى من التحديات التي تواجه العالم، وسأسعى جاهدةً لتحقيق أهداف الاتحاد البرلماني الدولي وتطلعاته. ولذلك فإنني أعتمد بتواضع على دعمكم لترشيحي، وتأييده.



معالي الدكتورة توليا أكسون

إن معالي الدكتورة توليا أكسون هي شخص ديناميكي وملتزم، وسياسية مميزة، ومحامية رائعة، وأكاديمية متميزة، أظهرت تعثر مهارات القيادة طوال حياتما المهنية. وقبل أن تصبح رئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية تنزانيا الاتحادية في شباط/فبراير 2022، المنصب الذي تشغله حتى الآن، شغلت معالي الدكتورة توليا منصب نائب رئيس البرلمان وكانت عضوة في البرلمان من العام 2015 إلى 2022. كما شغلت منصب نائب المدعي العام لجمهورية تنزانيا الاتحادية لفترة وجيزة في العام 2015. جاء تعيينها نائب للمدعي العام لجمهورية تنزانيا الاتحادية بعد مساهمتها البارزة كعضوة عينها الرئيس في الجمعية الدستورية في تنزانيا.

وبصفتها رئيسة وعضوة في البرلمان عن الدائرة الحضرية مبيا، شاركت معالي الدكتورة توليا في العديد من اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر من الجمعية العامة الـ 144 إلى الجمعية العامة الـ 146 إلى الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي، وجلسة الجمعية الـ 51 للمنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، والمؤتمر البرلماني الـ 65 للكومنولث والعديد من الجمعيات البرلمانية في الاتحاد الأوروبي وبلدان إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وهي تشغل حالياً منصب رئيسة المجموعة الجيوسياسية الإفريقية في الاتحاد البرلماني الدولي، ورئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية تنزانيا الاتحادية، وعضوة في البرلمان عن الدائرة الانتخابية الحضرية مبيا، ورئيسة مجلس الاستثمار في الرابطة البرلمانية للكومنولث في المنطقة الإفريقية.

الخبرة المهنية

- رئيسة برلمان جمهورية تنزانيا الاتحادية، شباط/فبراير 2022 حتى الآن
- عضوة في البرلمان من الدائرة الحضرية مبيا، تشرين الأول/أكتوبر 2020 حتى الآن
- نائب رئيس برلمان جمهورية تنزانيا الاتحادية من تشرين الثاني/نوفمبر 2015 إلى شباط/فبراير 2022
- نائب المدعى العام لجمهورية تنزانيا الاتحادية (أيلول/سبتمبر 2015 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2015)
- عميدة مشاركة، كلية الحقوق في جامعة دار السلام، تنزانيا (تموز/يوليو 2012 إلى كانون الأول/ديسمبر 2014)
 - محاضرة بارزة، كلية الحقوق في جامعة دار السلام، تنزانيا (تموز/يوليو 2011 إلى العام 2015)
 - محاضرة، كلية الحقوق في جامعة دار السلام، (من العام 2007 إلى حزيران/يونيو 2011)
- محاضرة مساعدة، كلية الحقوق في جامعة دار السلام، (من العام 2004 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2007)

العضوية والأدوار القيادية الأخرى

- رئيسة المجموعة الجيوسياسية الإفريقية في الاتحاد البرلماني الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2022 حتى الآن
 - رئيسة لجنة الخدمة البرلمانية للجمعية الوطنية في تنزانيا، شباط/فبراير 2022 حتى الآن
- رئيسة مجلس الاستثمار في الرابطة البرلمانية للكومنولث في المنطقة الإفريقية، شباط/فبراير 2022 حتى الآن
 - عضوة في مؤتمر رؤساء برلمانات ورؤساء الكومنولث شباط/فبراير 2022 حتى الآن
 - محامية المحكمة العليا في تنزانيا وعضوة في جمعية القانون في تنجانيقا

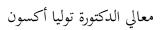
الدراسة

- دكتوراه في الفلسفة، جامعة كيب تاون (2007)
- ماجستير في القانون، جامعة دار السلام (2003)
 - إجازة في الحقوق، جامعة دار السلام (2001)

اللغات

- الكيسواحيلية بطلاقة
 - الإنجليزية بطلاقة
- الفرنسية بشكل متوسط

أعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لقيادة الإصلاحات في الاتحاد البرلماني الدولي التي تجعله أكثر المؤسسات العالمية فعالية في تعزيز التعايش السلمي والازدهار العالمي.





انتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي (المادة 19 من النظام الأساسي والقواعد 6 و7 و8 من قواعد المجلس الحاكم)

ترشيح

السيدة مروة عبدباشير حاجى (جمهورية الصومال الفيدرالية)

تلقى الأمين العام في 18 آب/أغسطس 2023، مراسلة من السيدة مروة عبدباشير حاجي، عضو مجلس الشعب في جمهورية الصومال الفيدرالية، تقدم فيها ترشيحها لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، المقرر ملؤه في الدورة الد212 للمجلس الحاكم.

ويمكن الاطلاع على نص هذه المراسلة والمعلومات الإضافية المرفقة التي وردت دعماً لهذا الترشيح.

مراسلة موجهة إلى الأمين العام من السيدة مروة عبدباشير حاجي، عضو مجلس الشعب في جمهورية الصومال الفيدرالية

المرجع: GKHDB/GSH/B11/0016/23

15 آب/أغسطس 2023

سعادة الأمين العام،

آمل أن تكونوا بصحة جيدة ومعنويات عالية. أود أن أغتنم هذه اللحظة لأعرب عن خالص امتناني لجهودكم المتواصلة وعملكم القيم بالنيابة عن جمهورية الصومال الفيديرالية. إن تفانيكم في تقدم أمتنا لم يمر مرور الكرام، ونحن ممتنون حقًا لدعمكم الثابت.

أراسلكم لأعلن رسمياً ترشيحي لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي. وبينما أخطو في هذا الدور، فإنني مدفوعة بالالتزام بالوحدة والتعاون. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن قوة الاتحاد البرلماني الدولي تكمن في الجهد الجماعي الذي يبذله أعضاؤه، وعملهم معاً من أجل تحقيق أهداف مشتركة. ستكون أولويتي القصوى هي تعزيز بيئة من الشمولية، حيث يكون كل صوت مسموع، وتؤدي كل أمة دوراً نشطاً في تشكيل مستقبلنا العالمي.

وفي عالم يبدو في كثير من الأحيان منقسماً، فإنني على اقتناع عميق بأهمية السلام والاحترام المتبادل. بغض النظر عن الجندر أو الدين أو أي اختلافات، من الضروري أن نعترف بإنسانيتنا المشتركة ونعمل من أجل ترك إرث من الوئام. وكما تعلمون جيداً، واجهت جمهورية الصومال الفيدرالية تحديات في ما يتعلق بحقوق الإنسان، وهو دافع رئيسي لترشيحي. وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي إدانة العنف ضد أي جندر إدانة عالمية، وأتعهد بالدعوة إلى حقوق وسلامة جميع الأفراد، بمن فيهم الأفراد الموجودون في بلدي.

يمثل تغير المناخ أحد أكثر التحديات إلحاحاً في عصرنا. وبصفتي رئيسةً للاتحاد البرلماني الدولي، فإنني ملتزمة بمعالجة هذه المسألة العالمية بإلحاح وتصميم. بالإضافة إلى ذلك، سأدعم بكل إخلاص المبادرات التي تحدف إلى التخفيف من أزمة اللاجئين، وسأعمل بلاكلل للتصدي للاستغلال الذي يقوض رفاهية المجتمعات.

وأعتقد أن رؤيتنا المشتركة لعالم أفضل يمكن أن تحدث تغييراً حقيقياً، مقترنة بقيادتكم وروح التعاون التي يتحلى بها أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي. إن دعمكم لا يقدر بثمن بالنسبة لي، وأطلب بتواضع موافقتكم على ترشيحي.

وأرجو أن تتقبلوا، سعادة الأمين العام، أسمى آيات التقدير.

(التوقيع)

سعادة السيدة مروة عبدباشير حاجي

نائب رئيس لجنة الموارد

البرلمان الاتحادي في جمهورية الصومال الفيدرالية (مجلس الشعب)

مرشحة لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

رسالة ترشيح ودعم من النائب الأول لرئيس مجلس الشعب

المرجع: DS/B-11/23 المرجع:

13 آب/أغسطس 2023

سعادة الأمين العام،

آمل أن تكونوا بصحة ومعنويات جيدة. يشرفني أن أراسلكم بشأن ترشيح سعادة السيدة مروة عبدباشير حاجي لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي المرموق.

وأعرب عن أقصى درجات الاحترام والتقدير لدوركم المحوري في تشكيل الشؤون البرلمانية والتعاون الدولي. وإذ أرشح سعادة السيدة مروة عبدباشير حاجي للمنصب المتميز، رئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، يشرفني كثيراً أن أتواصل معكم في هذا الشأن.

وإقراراً بعرض جمهورية الصومال الفيدرالية لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي، أقر بالتحديات التي واجهتها أمتنا داخل المجتمع الإفريقي. وتؤكد ندوب النزاع وتعقيدات التعافي عزمنا على استعادة مكانتنا في المجتمع العالمي. ويوفر الاتحاد البرلماني الدولي منبراً استثنائياً لهذا الغرض.

إن تفاني سعادة السيدة حاجي في الخدمة الحكومية جدير بالثناء. يمتد التزامها على مدى الحياة من الجهود الدؤوبة لإحداث تغيير إيجابي. لقد انخرطت مع المجتمعات الإفريقية ورفعتها، لتصبح أول عضو في البرلمان منتخب في برلمان جمهورية الصومال الفيدرالية الحالي، وهي شهادة على قيادتها.

تعكس رحلة سعادة السيدة حاجي القدرة على الصمود والتفاني. بصفتها صومالية كندية عائدة إلى جمهورية الصومال الفيدرالية، واجهت التحديات وجهاً لوجه. إن شجاعتها والتزامها في مواجهة الشدائد جديران بالثناء ويعكسان شخصيتها. مع احترامي الكبير لتوجيهاتكم الموقرة وحكمة زملائكم، أطلب بجدية تأييدكم ودعمكم لسعادة السيدة حاجى. تمثل الانتخابات المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر، التي ستجرى في لواندا، أنغولا، لحظة محورية للاتحاد البرلماني

الدولي والدول الممثلة له. وأعتقد أن تأييدكم سيعزز صوت جمهورية الصومال الفيدرالية ويؤكد من جديد التزامنا المشترك بعالم أكثر ترابطاً.

أتوقع دعمكم ودعم أقرانكم المحترمين. يمكننا معاً تعزيز التفاهم المتبادل والتعاون والتقدم. نرجو الاطلاع على ترشيحنا بقلب مفتوح ورؤية تتماشى مع مبادئ الاتحاد البرلماني الدولي.

أشكركم على وقتكم ودراستكم العميقة وتفانيكم في الديمقراطية البرلمانية والتعاون الدولي.

وتفضلوا بقبول أسمى آيات التقدير.

(التوقيع)

السيدة سعدية ياسين حاجي سمتر

النائب الأول لرئيس مجلس الشعب

البرلمان الاتحادي في جمهورية الصومال الفيدرالية

بيان مشترك للتأييد بالإجماع

من مجلس الشعب ومجلس الشيوخ

المرجع: 642/BJFS/2023

11 أيلول/سبتمبر 2023

يشرفنا أن نصدر هذا البيان المشترك بالنيابة عن مجلسي جمهورية الصومال الفيدرالية. إنه لمن دواعي سرورنا وفخرنا أن نعلن أننا ندعم بشكل كامل سعادة السيدة مروة عبدباشير حاجي كمرشحة لمنصب محوري. والأهم من ذلك، أن ترشيحها لم يواجه أي اعتراضات من أي عضو برلماني في مجلس الشعب أو مجلس الشيوخ، مما يعكس الدعم الثابت لدورها المحتمل. ويؤكد هذا التأييد بالإجماع التزامنا الثابت بالنهوض بحقوق النساء داخل أمتنا.

ويحمل ترشيح السيدة حاجي وعداً كبيراً لنساء الصومال، اللواتي يعتبرنها بحماس تجسيداً لآمالهن وتطلعاتهن. إن تأييدها كمرشحة هو بمثابة تأكيد جماعي على تفانينا في تعزيز السلام في جميع أنحاء بلدنا والعالم.

ولنا ثقة مطلقة في قدرة السيدة حاجي على القيادة بفعالية في منصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. إن رؤيتها واضحة بشكلٍ ملحوظ، وتشمل التزاماً ثابتاً بمعالجة المسائل الملحة، بما في ذلك حقوق الإنسان والديمقراطية وتغير المناخ. إن التزام السيدة حاجي الثابت بالاستماع إلى وجهات نظر متنوعة وتفانيها الحازم في العمل الهادف يجعلها مرشحة مثالية لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي.

عند اختيار السيدة حاجي، اتخذنا، جنباً إلى جنب مع برلمانيينا ورئيس مجلس الشيوخ، قراراً واعياً بترشيح عضو برلماني سيحدد الأولويات ويقود بجدارة جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي. ونحن ندرك الدور المحوري والرئيسي الذي يضطلع به رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، باعتباره محوراً للجهود التعاونية التي تتجاوز الحدود الوطنية.

معالي السيد عبدي حاشي عبدالله رئيس مجلس الشيوخ البرلمان الفدرالي لجمهوريّة الصّومال الفيدرالية معالي الشيخ آدم محمد نور (مدويي) (التوقيع) رئيس مجلس الشعب البرلمان الفدرالي لجمهوريّة الصّومال الفيدرالية السيرة الذاتية



سعادة السيدة مروة عبدباشير حاجي

الهدف

تأمين منصب "رئيس الاتحاد البرلماني الدولي"

الملف المهني

مع أكثر من 15 عاماً من الخبرة المهنية في العمل مع حكومة جمهورية الصومال الفيدرالية، اكتسبت فهماً استثنائياً لقوانين الأعمال في جمهورية الصومال الفيدرالية والممارسات التجارية الوطنية والدولية. أنا أتحدث بالصومالية والإنجليزية والعربية بطلاقة. وتكمن خبرتي في تخطيط وتنسيق الإجراءات بكفاءة لضمان نجاح المساعي البرلمانية. لقد نجحت في تطوير وتعزيز التعاون مع الجهات المعنية الحكومية ولجان التسيير وشركاء المشروع، بما يتماشى مع دليل تنفيذ المشروع. إنني ماهرة في إعداد تقارير شاملة عن حالة المشاريع ليقيمها البنك الدولي ولجنة تسيير المشروع. تشمل خبرتي دعم الاستشاريين المحليين والدوليين، ورصد أنشطة المشاريع، وإجراء تقييمات لسلسلة القيمة، وتقديم التدريب والمساعدة التقنية. ان مهاراتي الشخصية والتواصل قوية، مما يمكنني من التفوق تحت الضغط والوفاء بالمواعيد النهائية الضيقة. لقد اضطلعت بمسؤوليات مختلفة، بما في ذلك مساعدة لجنة تسيير المشروع وترتيب اجتماعات مع الاهتمام الدقيق بالتفاصيل.

التعليم والمؤهلات

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنتجات مايكروسوفت حزم المكاتب التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2010
 - درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال
 كلية/جامعة ألغونكوين، أوتاوا، كندا، 1997-2000
 - شهادة في إدارة المكاتب
 كلية/جامعة ألغونكوين، أوتاوا، كندا، 1996-1997

ملخص مهني

- 2022 حتى الوقت الحاضر: عضو في البرلمان ونائب رئيس لجان الموارد، جمهورية الصومال الفيدرالية
 - 2018 حزيران/يونيو 2020: مشروع البنك الدولي: مشروع المساعدة التقنية للنفط الصومالي (SOPTAP)
- المنصب: منسقة مشروع وزارة موارد النفط والمعادن، جمهورية الصومال الفيدرالية، مقديشو، جمهورية الصومال الفيدرالية
 - تنظيم برنامج عمل مرحلي لتنسيق التنفيذ الناجح لبرنامج مشروع المساعدة التقنية للنفط الصومالي
 - دعم الوزارة في إدارة عقود استراتيجية الاتصالات الوطنية وتكليفات سلطة النفط في جمهورية الصومال الفيدرالية.
 - تعزيز التعاون بين وزارة النفط والموارد المعدنية وفريق البنك الدولي والاستشاريين والدول الأعضاء الفيدرالية.
 - تقديم خدمات السكرتارية إلى لجان تسيير المشاريع
 - إدارة موازنات الخبراء الاستشاريين المدارة والضريبة المحسوبة على المدفوعات
 - تقاسم وإدارة عائدات النفط المرتبة بين الدول الأعضاء الفيدرالية

- إقامة تعاون قوي مع الجهات المعنية الحكومية ولجان التسيير للمشاريع والشركاء الإنمائيين والكيانات الأخرى لتيسير دعم برنامج مشروع المساعدة التقنية للنفط الصومالي
 - تعزيز القدرات داخل المؤسسات الرئيسية للحكومة الاتحادية والدول الأعضاء الاتحادية المشاركة في تنمية قطاع النفط وإدارته
 - المساعدة في وضع استراتيجية وطنية للبلاغات وفي تنفيذ سلطة النفط الصومالية
 - تقديم المشورة والدعم في إنشاء وحدة تنفيذ المشاريع وتزويدها بالموظفين
 - الإشراف على موظفى دعم وحدة تنفيذ المشاريع (أخصائيو المشتريات والإدارة المالية)
 - قيادة إعداد دليل تنفيذ المشاريع وكفالة الالتزام بأحكامه
 - إجراء مراجعة حسابات المشاريع وأنشطة التقييم والإبلاغ المرحلي على أساس ربع سنوي
 - وضع وتنسيق خطط عمل سنوية للوكالات المنفذة تستند إلى أشكال موحدة
- إدارة وتنسيق تنفيذ خطة المشتريات الخاصة بالمشروع، والالتزام بالمبادئ التوجيهية للمشتريات وبأحكام اتفاق المنح
 - عقد اجتماعات مع وزير النفط والموارد المعدنية
 - تنظيم ورشات عمل للدول الأعضاء الفيدرالية، مع التأكيد على أهمية البلاغات الوطنية الصومالية في قطاع التنقيب.

2003-2012 :قسم المالية، شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك للتكرير) أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

- تقييم مقترحات الاستثمار لاستكشاف/تطوير النفط ووضع نماذج اقتصادية لتحليلها.
- تقديم خبرة في تقييمات الشركات والأصول، بما في ذلك تحليل الإيرادات، والقضايا الصحيحة، والدراسات المالية المصرفية.
 - رصد الإجراءات المحاسبية وتحديد المدفوعات ومسائل تجهيز الإيرادات المتصلة بالنفط والغاز
 - تحسين جهود تحليل القرارات من خلال تطوير الأدوات والعمليات
 - إجراء تقييمات اقتصادية عالمية لمناطق وآفاق النفط والغاز
 - إعداد وتقديم تقارير مالية منتظمة

2012-2012 : شعبة دعم المشتريات، شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك للتكرير) أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

- إدارة عملية طلب الشراء
- جمع عروض أسعار البائعين ومقارنتها، واختيار أفضل الخيارات
 - إعداد تقارير شاملة لصنع القرار في الإدارة العليا

2014-2014 :قسم استراتيجية الاتصالات، شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك للتكرير) أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

- تقييم المعلومات من الشركات الجديدة الراغبة في العمل مع المصفاة
 - التعاون مع المنظمات ذات الصلة لتعزيز صورة الشركة
 - المساهمة في مواد دعائية مختلفة والمشاركة في فعاليات

2017-2015 :مستشارة شؤون الاتحاد الأوروبي، وزارة التجارة والصناعة

- إسداء المشورة بشأن المسائل المتصلة بالاستثمار المحلى والأجنبي
 - تعزيز تفويض الوزارة
 - إدارة أنشطة العلاقات الدولية والعامة
 - تيسير التواصل بين الأطراف المعنية والوزارة

متزوجة ولديها ثلاثة أطفال

اللغات: الصومالية والإنجليزية والعربية

سعادة السيدة مروة عبدباشير حاجي

الاتحاد البرلماني الدولي الرئيس الرئيسس 2023

لواندا أنغولا تشرين الأول/أكتوبر 2023

كلمة واحدة "الوحدة"



- سأدافع عن أصواتكم ومخاوفكم وأفكاركم المبتكرة. سنعمل معاً على إنشاء منابر الإجراء حوار ذي مغزى يعزز التفاهم وتوافق الآراء بشأن القضايا العالمية.
- إنني ملتزمة التزاماً عميقاً بالتمسك بالمبادئ الديمقراطية والنهوض بها داخل برلماناتنا وخارجها. وسوف أؤيد المبادرات التي تعزز الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين، بما يكفل سماع صوت كل فرد واحترامه.
- من تغير المناخ إلى أزمات الصحة العامة، نواجه تحديات تتجاوز الحدود. أتعهد بقيادة الاتحاد البرلماني الدولي في تيسير الجهود التعاونية لإيجاد حلول مستدامة تحمي كوكبنا وسكاننا. ورفاه سكاننا.
- إنني أؤمن بقدرة الحوار على سد الفجوات وتعزيز السلام. وسأدعو بلا كلل إلى اتباع نهج دبلوماسية إزاء النزاعات وتعزيز التفاهم بين الأمم والثقافات.
- المساواة هي حجر الأساس في المجتمع العادل. وسأكفل أن تعزز سياساتنا ومبادراتنا المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والشمولية وحماية أكثر الفئات ضعفاً في مجتمعاتنا.
- في العصر الرقمي، يمكن أن تكون التكنولوجيا أداة للتقدم. وسأسخر إمكاناتها لتيسير الاتصال والتعاون بين البرلمانات، وجعل تعاوننا أكثر كفاءة وتأثيراً.
- عندما تفكرون في تصويتكم، أطلب منكم أن تتخيلوا مستقبلاً تعمل فيه برلماناتنا يداً بيد، حيث يتردد صدى أصواتنا بقوة، وحيث ترشدنا قيمنا المشتركة إلى غد أكثر إشراقاً. يمكننا مع تصويتكم جعل هذا المستقبل حقيقة واقعة.

أشكركم جميعاً



المملكة المغربية "البرلمان"

المؤتمر البرلماني بشأن الحوار بين الأديان: العمل معاً من أجل مستقبلنا المشترك

قصر المؤتمرات (Palais des Congrès)، مراكش، المملكة المغربية 15–13 حزيران/يونيو 2023



التقرير

المؤتمر البرلماني بشأن الحوار بين الأديان

مراكش، 13–15 حزيران/يونيو 2023



جدول المحتويات

الحفل الافتتاحي

المناقشة العامة

حلقة نقاش رفيعة المستوى - المسار 1: العمل معاً من أجل تعزيز سيادة القانون: الممارسات الجيدة والتحديات

حلقة نقاش رفيعة المستوى - المسار 2: تعزيز السلام الإقليمي والعالمي من خلال الحوار بين الأديان

حلقة نقاش - المسار 1: الدين والمعتقد في أنظمة علمانية مختلفة: أمثلة من جميع أنحاء العالم

حلقة نقاش - المسار 2: كيف يمكن للبرلمانيين التعاون مع الجماعات الدينية والمنظمات الدينية لحشد المجتمع لمزيد من الاعتدال والتضامن والإدماج؟

حلقة نقاش - المسار 3: توضيح العلاقة بين سيادة القانون وحرية الدين أو المعتقد للحفاظ على الدولة والمواطنة

حلقة نقاش - المسار 4: صلاحيات مختلفة وأهداف مشتركة: الجهات الدينية الفاعلة والبرلمانيون باعتبارهم حلفاء لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، ومشاركة الشباب

حلقة نقاش – المسار 5: تعزيز الثقة والاعتراف المتبادل: مساهمات الجهات الدينية الفاعلة والبرلمانيين لمواجهة خطاب الكراهية والتحريض على العنف والتحديات الرقمية للديمقراطية

حلقة نقاش - المسار 6: المشرعون والقادة الدينيون باعتبارهم بناة الجسور: تعزيز الحقوق والحريات الأساسية لمجتمعات أكثر عدلاً وتماسكاً

الجلسة الختامية

ملحق - بيان مراكش

الحفل الافتتاحي



من اليسار إلى اليمين: الأخت أغاثا أوغوشوكو تشيكيلو (رئيسة لجنة التنسيق النسائية الدولية لمؤسسة أديان من أجل السلام)، معالي السيد دوارتي باتشيكو (رئيس الاتحاد البرلماني الدولي)، معالي السيد رشيد الطالبي العلمي (رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية)، معالي السيد النعم ميارة (رئيس مجلس المستشارين في المملكة المغربية)، سعادة السيد مارتن تشونغونغ (الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي)

أقيم حفل افتتاح المؤتمر البرلماني الأول بشأن الحوار بين الأديان في قاعة الوزراء في قصر المؤتمرات (Palais des أقيم حفل افتتاح المؤتمرات (1302 كالمحاكة المغربية، في 13 حزيران/يونيو 2023.

وتلا معالي السيد رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب، رسالة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية، أشار فيها إلى أن المؤتمر يجمع لأول مرة برلمانيين وقادة دينيين وعلماء وخبراء لتبادل وجهات النظر حول القضية الهامة المتمثلة في حوار الأديان. فالإنسانية لا تواجه نزع الأديان أو الحضارات بقدر ما تواجه "نزاع الجهل". ويجب على المؤتمر أن يحوّل الأقوال إلى أفعال، وأن يعيد النظر في مفهوم الحوار بين الأديان، وأن يحسن الوعي الجماعي بأهمية التعايش السلمي وبالأخطار التي يمثلها التعصب والانطواء. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن ينشئ آلية لجعل الحوار بين الأديان هدفاً مشتركاً للمجتمع الدولي بأسره.

واستناداً إلى تاريخها الطويل من التنوع والتعددية الدينية والثقافية، فإن المملكة المغربية حريصة على أن تبقى دولة نموذجية يمكن فيها لأتباع الديانات المختلفة أن يتعايشوا في بيئة من الأخوّة والأمن. ويأتي إيمانها بأهمية التعايش والحوار في المرتبة الثانية بعد التزامها بالاعتدال والتسامح، ورفض كافة أشكال التحيز والكراهية والتطرّف. ورحبت بالمندوبين القادمين إلى المملكة المغربية وتمنت لهم كل النجاح في مداولاتهم.

وتم عرض مقطع فيديو قصير، يسلط الضوء على احتفاء المملكة المغربية بالتنوع يومياً، ويشجع المشاركين في المؤتمر على كسر الحواجز وبناء الجسور بين الشعوب من خلال الحوار بين الأديان من أجل التقدم بشكل جماعي نحو مستقبل أفضل.

وقال معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، إن العالم يواجه العديد من النزاعات ويعاني من أزمة التضامن. وكان للبرلمانيين والقادة الدينيين ولايات مختلفة ولكنهم يشتركون في الهدف المشترك المتمثل في خدمة مجتمعاتهم وتعزيز الرفاهية والعمل من أجل العدالة الاجتماعية والسلام. وقد جمع المؤتمر مجموعة متنوعة من الناس للمشاركة في حوار هادف، يرتكز على احترام حقوق الإنسان والرغبة في إنشاء عالم لا يغفل فيه أحد.

وقال سعادة السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، إن لدى الاتحاد البرلماني الدولي تاريخ طويل في تعزيز الحوار وحل النزاعات، باستخدام الدبلوماسية البرلمانية للعمل من أجل تحقيق المزيد من السلام والتسامح ومجتمعات ديمقراطية ذات مؤسسات وقيم قوية. وعرض الجزء الأول من التقرير البرلماني حول الدين والمعتقد، ودعا الحاضرين إلى تبادل تجاريم الخاصة، والتي سيتم تضمينها في الجزء الثاني من التقرير المقرر نشره في العام 2024. مشدداً على أن الحوار بين الأديان يمكن أن يكون عاملاً تمكينياً مهماً للسلام، وشجع المندوبين على البناء على ما لديهم من قواسم مشتركة، أي الإيمان المشترك بالكرامة الإنسانية، من أجل تأمين مستقبل سلمي وشامل وعادل للجيل القادم.

وقالت الأخت أغاثا أوغوشوكو تشيكيلو، رئيسة لجنة التنسيق النسائية الدولية لهيئة أديان من أجل السلام، إن العالم يمر بنقطة تحول، بعد أن شهد العواقب المأساوية للإخفاقات الجماعية في منع انتهاكات حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون. وتتحمل إفريقيا العبء الأكبر من نقاط الضعف الاجتماعية في العالم وتحتاج إلى اهتمام عالمي من أجل تحقيق المصلحة العامة للبشرية. أقرت منظمة الأديان من أجل السلام بالحاجة إلى العمل مع الشركاء، ولا سيما الحكومات والبرلمانات، على النحو المبين في العنوان الفرعي للمؤتمر — العمل معاً من أجل مستقبلنا المشترك. ويتعين على المندوبين

ضمان استمرار الحوار لصالح احترام التنوع والشمول والثقة والتماسك والسلام والعدالة داخل جميع المجتمعات وفي ما بينها.

ألقى السيد إيلديفونس نيوكيندي، المسؤول عن بناء السلام العالمي في منظمة تيرفند بوروندي (Tearfund)، أول كلمتين من منظور الشباب، وتحدث عن فقدان والدته بسبب النزاع في بلده، بوروندي، وكيف ألهمه ذلك ليصبح من بناة السلام. وأشار إلى أنه على الرغم من أن الديانات المختلفة تشترك في الكثير من الأسس المشتركة، إلا أن الاختلافات بينها تؤدي إلى الغيرة وعدم الثقة. ويتمتع القادة الدينيون بنفوذ كبير في مجتمعاتهم المحلية ومن المهم للغاية أن يتعامل القادة السياسيون معهم. ودعا كلا المجموعتين إلى استخدام نفوذهما بشكل إيجابي والاستجابة لتوقعات السكان من أجل عالم أكثر سلاماً. يحتاج الناس إلى تثقيفهم بشأن السلام والحوار منذ سن مبكرة، ويجب الاستماع إلى أصوات الشباب في عملية صنع القرار.

ألقت السيدة هيلا يون، المؤسسة والمديرة التنفيذية لمنظمة سفراء الشباب الأفغان من أجل السلام، الكلمة الثانية من منظور الشباب، وذكّرت المندوبين بأنه قد مضى ما يقرب من عامين منذ أن أغلق نظام طالبان أبواب المدارس والجامعات أمام الفتيات في بلدها. فقد قُتل ملايين الأشخاص في أفغانستان أو فروا نتيجة لعقود من النزاع. وقد تمكنت منظمتها

من دعم العديد من الأسر من خلال التعامل مع جميع الجهات المعنية في المجتمعات المحلية في البلد وتشجيع التسامح والإصغاء. ويتعين على القادة الدينيين والسياسيين الحاضرين في المؤتمر توفير المزيد من المساحات للحوار وزيادة مشاركة الشباب.

رحب معالي السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين، بالمشاركين في مراكش وأعلن رسمياً افتتاح المؤتمر.



السيد إيلديفونس نيوكيندي (مسؤول عن بناء السلام العالمي، تيرفند بوروندي) والسيدة هيلا يون (المؤسسة والمديرة التنفيذي لمنظمة سفراء الشباب الأفغان من أجل السلام)

المناقشة العامة

في 14 حزيران/يونيو 2023، شارك البرلمانيون وممثلو المنظمات الدينية والعقائدية في مناقشة عامة بعنوان البرلمانات والقادة الدينيون: تعزيز الحوار والعمل معاً من أجل مستقبلنا المشترك.

الدكتورة نازيلا غانيا (المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحرية الدين أو المعتقد)

أ. المنافع العامة للحوار الديني - البرلماني

ورد توافق واسع النطاق في الآراء على أن للحوار في ما بين المنظمات الدينية والبرلمانية والممارسين قيمة كبيرة، وأنه يمكن أن يسهم بفوائد كبيرة لفئات ومجتمعات معينة، وللمجتمع ككل. وغالباً ما دعا المشاركون إلى ممارسة هذا الحوار وتعزيزه من قبل المؤسسات الدولية والبرلمانات الوطنية والحكومات والكيانات دون الوطنية والمجتمع المدني والمواطنين الأفراد.

to the tracks one reference to the

وفي ما يتعلق بالمنافع، أشار عدة متحدثين إلى الدور المحوري الذي تؤديه المنظمات الدينية أو العقائدية في عمليات المصالحة، بدءاً بإعادة العلاقات الجيدة بين الأفراد أو المنظمات، وانتهاء بمنع نشوب النزاعات الواسعة النطاق أو الطويلة الأمد وحلها.

وبالمثل، افترض العديد من المتحدثين أن الحوار الديني – البرلماني والأنواع المماثلة من الحوار تساهم في زيادة مستويات الاحترام والتسامح وفهم وجهات نظر الآخرين داخل المجتمع. ورأى المشاركون بدورهم أن مثل هذه الظروف تميل إلى أن تسفر عن مجتمعات أكثر مرونة وسلاماً وأمناً وازدهاراً، يمكن فيها للأغلبية الدينية وغيرها والأقليات أن تتعايش بشكل متماسك، وحيث يمكن تطوير الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الحقوق وتحسينها للجميع.

جادل البعض بأن المبادرات المحددة التي يقودها الأفراد أو المنظمات تولد إحساساً بالمسؤولية ساعد في منع المجتمعات التي تعيش في عزلة عن بعضها البعض (بما في ذلك العزلة عن القطاعات الفرعية للمجتمع) والتي شجعت على تبادل الأفكار وتكييفها بين مختلف أجزاء المجتمع.

سلط عدد قليل من المشاركين الضوء على قيمة أنواع مختلفة من التأمل والصلاة عبر أنظمة المعتقدات المختلفة. كما وصف القادة الدينيون والتقليديون بأنهم قادرون على توفير وجهات نظر مفيدة على المدى الطويل خلال المناقشات الدينية والعلمانية المتعلقة بالقيم والمعتقدات.

ب. مقترحات العمل

دعا العديد من المشاركين إلى اتخاذ إجراءات محددة يمكن أن تعزز الحوار الديني - البرلماني وتستمد بعض الفوائد الموصوفة أعلاه.

1 . تسخير المزايا الاجتماعية للمنظمات الدينية أو العقائدية

ينبغي للبرلمانيين والمنظمات الدينية أو العقائدية أن يشتركوا في إذكاء الوعي بالمزايا التي تجلبها هذه المنظمات للمجتمعات وتسخيرها والاستفادة منها استفادة كاملة، بما في ذلك ما يلي: غزن لرؤى روحية أوسع نطاقاً بشأن المفاهيم الأساسية والتقاليد القديمة العهد؛ وشبكات الخبرة والتجربة المتخصصة؛ طريق للوصول إلى الفئات المهمشة في المجتمع وفهم احتياجاتها؛ واللحاة إلى التغيير الاجتماعي بمجموعة من وجهات النظر التي ينبغي النظر فيها بصورة مجدية في المراحل التشاورية لصنع السياسات والعمل التشريعي؛ مقلمو الخلمات الاستباقيون للمجتمع الأوسع، بما في ذلك في مجالات التعليم، ورعاية المسنين والضعفاء، والعمل الإنساني؛ الشركاء الذين هم على استعداد لتقاسم الأعباء والتصدي للتحديات الشاملة، مثل تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2 . تمكين الناس من التمتع بحقوقهم في مجتمع متسامح

ينبغي أن يعمل البرلمانيون والمنظمات الدينية أو العقائدية بالشراكة حتى يتمكن المواطنون من ممارسة حقوقهم العالمية والأساسية، مثل الحق في حرية التعبير الديني أو العقائدي، والكرامة الإنسانية، والحياة في ظل سيادة القانون. وينبغي لهذه الشراكة أيضاً أن تتيح للمواطنين العيش في مجتمع متعدد الثقافات وشامل للجميع ومتنوع ومتسامح، حيث يتم تمثيل جميع الأعضاء والاستماع إليهم، بما في ذلك الأقليات أو الفئات المهمشة. لتحقيق هذه الشراكات، يجب على البرلمانيين والمنظمات الدينية أو العقائدية الجمع بين نقاط قوتهم، بما في ذلك السلطات التشريعية والرقابية، والتوجيه الأخلاقي، وفرصة الاجتماع وإيجاد أسس مشتركة بين أولئك الذين

لديهم آراء متعارضة. ورأى بعض المتحدثين أن الوضع العالمي يتطلب استمرار توفير الموارد السخية للأنشطة التشريعية لتعزيز حرية الدين ومنع خطاب الكراهية المناهض للدين. وينبغي أن يتضمن هذا التشريع أحكاماً تثني أي دين عن التمييز ضد الآخر أو تمميشه، فضلاً عن ضمانات للأقليات الدينية لكي تتمكن من العيش في سلام، بما في ذلك في البلدان التي تضم أغلبيات دينية كبيرة.

3 . تنفيذ الخطط القائمة؛ ابتكار وتنفيذ مشاريع جديدة

لترجمة البيانات العامة إلى إجراءات ملموسة، يجب على البرلمانيين والمنظمات الدينية أو العقائدية وضع خرائط طريق فردية وجماعية لبدء وتنفيذ الخطط الحالية المتعلقة بالحوار الديني – البرلماني والأنواع المماثلة من الحوار. وينبغي أن تحدد هذه الخرائط كيفية تحقيق قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرات مجموعة العشرين (مثل مؤتمر بولونيا 2022)، وإعلانات مجلس أوروبا، وتوصيات المؤتمرات الأخرى المشتركة بين الأديان، سواء أكانت دولية أو محلية.

4. إنشاء هياكل دائمة ومتابعة منتظمة

أ. ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن ينشئ آلية مؤسسية ترصد تنفيذ نتائج مؤتمر مراكش وتصبح في نهاية المطاف جزءاً من برنامج العمل العادي للاتحاد البرلماني الدولي. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أيضاً أن يكفل القيام بما يلي: رسم خرائط لأفضل الممارسات البرلمانية بشأن الحوار الديني – البرلماني والأنواع المماثلة من الحوار؛ وضع توجيهات بشأن هذا الحوار؛ دعم إنشاء شبكات برلمانية إقليمية مصممة للدعوة إلى حرية الدين ومنع خطاب الكراهية المناهض للدين، من خلال عقد اجتماعات وتبادل المعارف وبناء القدرات في ما بين أعضاء الشبكة.



عضو من الوفد الفلسطيني يشاهد المناقشة العامة

ب. بهدف زيادة اتساق الحوار الديني - البرلماني وأنواع الحوار المماثلة مع مرور الوقت، ينبغي إنشاء هيئات أو مبادرات يمكن أن: تعزز التعايش السلمي بين مختلف الفئات الاجتماعية؛ وتيسير التشاور والتنسيق المنتظمين عبر المجتمع من خلال الحوار الديني - البرلماني والأنواع المماثلة من الحوار؛ وتمكين المبادرات المشتركة وبناء القدرات

وتقاسم الموارد. اقترح بعض المتحدثين هياكل البرلمانيين فقط، مثل اللجان البرلمانية أو المؤتمرات الحزبية، أو تعديل مسؤوليات البرلمانيين بموجب مدونات السلوك الداخلية الخاصة بحم لتشمل الواجبات المتعلقة على وجه التحديد بالحوار الديني – البرلماني وأنواع الحوار المماثلة. ودعت وفود أخرى إلى إنشاء هيئات مختلطة تضم برلمانيين وممثلين عن منظمات دينية أو عقائدية، يمكن التشاور معها أثناء وضع السياسات أو التشريعات أو أنشطة التنفيذ ذات الصلة. كما اعتبرت الدبلوماسية البرلمانية الجارية أداة قوية في هذا الصدد.

5. التثقيف والتوعية

ينبغي التوعية باستمرار بالتنوع الديني والعقائدي والثقافي. وينبغي أن يبدأ هذا العمل في السنوات الأولى من التعليم الرسمي وأن يستمر في جميع مراحل التعليم المستمر للكبار، وكذلك من خلال حملات الاتصالات العامة التي تقوم بها السلطات المحلية والوطنية.



السيدة ديبيكا سينغ (الأمينة العامة المشتركة، أديان من أجل السلام) والأخت أغاثا أوغوشوكو تشيكيلو (رئيسة لجنة التنسيق النسائية الدولية لمؤسسة أديان من أجل السلام)

ج. التكامل

بينما قدم العديد من المتحدثين المقترحات الواردة في القسم ب، ناقشوا أيضاً الطبيعة التكميلية لعمل البرلمانيين والمنظمات الدينية أو العقائدية. وأشاروا إلى أنه تتوقف قوة البلد الإضافية والرفاهية التي يمكن أن تستمد من الاتصالات الجيدة بين البرلمانيين والمنظمات الدينية أو العقائدية أولاً فهم نقاط القوة

والقيود لدى بعضهم البعض. يجب عليهم بعد ذلك استخدام هذا الفهم لتوحيد قواهم بأكثر الطرق فعالية. ونتيجة لذلك، يمكن أن يترتب تحالف قوي للمساعدة المتبادلة، مع القدرة على تعزيز التفاهم والتعاون والشعور بالإنسانية المشتركة.

ولتجسيد هذه النقاط، أشار بعض المتحدثين إلى "وصول البرلمانيين إلى أدوات السلطة الوطنية، أو تركيز البرلمانيين على الرفاه العملي والمادي لناخبيهم، بالإضافة الى الجوانب المتكاملة للمنظمات الدينية أو العقائدية، والتي تضمنت: القرب من الحياة الشخصية والخاصة لأتباعهم؛ والخبرة الطويلة في الاهتمام بشواغلهم الأخلاقية والروحية؛ والقدرة على توحيد وحشد المجتمعات المحلية حول هدف معين من خلال الشعور بالهوية والقيم المشتركة.

وحدة أكثر من الاختلاف

افترض متحدثون آخرون أنه على الرغم من ارتفاع مستويات الاختلاف الخارجي بين الجماعات الدينية والبرلمانية في بعض الأحيان، فإن أهدافها الأساسية تميل إلى أن تكون متشابحة. على سبيل المثال، اقترح المشاركون أن تحدف كلتا المجموعتين، أو ينبغي أن تحدف، إلى منع الكراهية، ورفض التعصب، وتعزيز التسامح والمؤسسات الشاملة في ظل سيادة القانون، وتطوير التماسك المجتمعي، ودعم السلام على جميع المستويات، من بين أمور أخرى.

ورأى عدد من المشاركين الآخرين أن حجم التحديات التي تواجه العديد من البلدان وطبيعتها المعولمة يعنيان أن العمل التكميلي والشراكات الوثيقة بين المؤسسات الدينية والبرلمانية والأفراد ليست أقل من متطلبات الحياة المعاصرة. ولذلك فمن الهام التشاور مع المنظمات الدينية أو العقائدية إلى جانب أجزاء أخرى من المجتمع المدني أثناء عمليات وضع السياسات والقوانين.

د. تبادل الممارسات الجيدة

بالإضافة إلى الدعوة إلى إجراءات محددة وتكميلية مثل تلك المذكورة أعلاه، شرح العديد من المشاركين الممارسات الجيدة للدهم في تعزيز الحوار الديني والبرلماني وأنواع الحوار المماثلة. وقد أتاح ذلك للزملاء المشاركين النظر في إمكانية تكييف هذه الممارسات مع احتياجاتهم وسياقهم.

1. الهيئات والتمثيل



سمو السيد داه كوشورو بالوغون (رئيس، مجلس فودو الوطني في بنين)

وصف المتحدثون مجموعة من الهيئات الحكومية والبرلمانية المكلفة بتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات في بلدانهم. وتشمل هذه: وزارة الشؤون الدينية؛ واللجان البرلمانية المكلفة بتعزيز الحوار الديني – البرلماني وأنواع الحوار المماثلة؛ وإنشاء عدد من المجالس المشتركة بين الأديان خارج البرلمان، ولكن بمشاركة برلمانية.

وأشار مشاركون آخرون إلى أن مقاعد مختلف الهيئات التشريعية أو الاستشارية في بلدانهم مخصصة على وجه التحديد لممثلي بعض الأديان.

2 الحقوق والحريات الدستورية والقانونية والمعترف بما

أشار المتحدثون إلى الحقوق التي يتمتع بها مواطنو بلدانهم في حرية التعبير الديني، بما في ذلك الحق في حرية العبادة، وإنشاء منظمات دينية أو عقائدية، وتوفير التعليم الديني. وهذه الحقوق مكرسة على نحو مختلف في الدساتير الوطنية، التي يكفلها القانون الوطني أو دون الوطني، أو التي يعترف بها الإعلان أو الاتفاقية.

وأشار مشاركون آخرون إلى قوانين بلدانهم التي تفصل الدولة عن أي دين أو عقيدة، والتي تساعد على ضمان المعاملة المتساوية لجميع المنظمات الدينية أو العقائدية.

3 . الإعلانات والاتفاقات الوطنية والدولية

قدم المندوبون اتفاقيات وإعلانات تثيرها حكومات بلدانهم حول تعزيز التنوع الديني أو الثقافي، أو حول معالجة التمييز الديني أو العقائدي.

4 . المؤتمرات والاجتماعات والإجراءات والمبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأديان

وصف المشاركون مجموعة من هذه الأعمال في بلدانهم، بما في ذلك: بناء مراكز امتياز دينية ومرافق بحثية؛ الحفاظ على المعالم الدينية والآثار ذات الصلة؛ الدعوة إلى إدخال تغييرات سياسية أو قانونية على مجالات السياسة العامة الدينية أو

العقائدية؛ التكليف بنشر البحوث ذات الصلة، واستطلاعات الرأي، ومجموعات الأدوات المؤلفة من خبراء أو نظراء لدعم الحوار الديني – البرلماني والأنواع المماثلة من الحوار؛ تنظيم حملات توعية عامة، غالباً بالاقتران مع أعياد دينية أو أيام وطنية للاحتفال؛ تكليف المنظمات الدينية أو العقائدية بتقديم خدمات التوعية إلى طوائف الأقليات، وتقديم الدعم الإنساني المحلي والدولي؛ التزمت الحكومات بإشراك المنظمات الدينية أو العقائدية في المشاورات العامة وغيرها من عناصر صنع القرار على الصعيد الوطني.

ودعا عدد قليل من المشاركين المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات رداً على الانتهاكات المزعومة للحقوق والحريات العالمية التي تحدث في بلدانهُم وفي بلدان أخرى.



فعالية جانبية بشأن "مستقبلنا المشترك" نظمته الرابطة المحمدية للعلماء.

حلقة نقاش رفيعة المستوى – المسار 1: العمل معاً من أجل تعزيز سيادة القانون: الممارسات الجيدة والتحديات



من اليسار إلى اليمين: الدكتور فادي ضو (مدير تنفيذي، Globethics)، السيدة فرناندا سان مارتن كاراسكو (مديرة، الفريق الدولي للبرلمانيين من أجل حرية الدين أو المعتقد)، السيد مايكل ج. ستوت (كبير مراجعي الاتحاد البرلماني الدولي)، اللكتورة نازيلا غانيا (المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحرية الدين أو المعتقد)، السيدة ميريتكسيل باتت (رئيسة مجلس نواب إسبانيا)، السيد باحوبا نوريرت تانكوانو (الأمين التنفيذي، اللجنة البرلمانية لمجموعة دول الساحل الخمس)، الحاخام موشيه ديفيد هاكوهين والإمام صلاح الدين بركات (المؤسسان المشاركان لمركز أمانه Amanah – السويد)

تناولت حلقة النقاش الأولى الرفيعة المستوى، التي أدارتها الدكتورة نازيلا غانيا (المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحرية الدين أو المعتقد، موضوع العمل معاً من أجل تعزيز سيادة القانون: الممارسات الجيدة والتحديات. واتفق المشاركون في حلقة النقاش على أن سيادة القانون تتعارض مع أي ممارسة تعسفية للسلطة، وتدعو إلى مساءلة جميع المؤسسات والأفراد والجماعات بنفس المعيار. وتفترض سيادة القانون أيضاً التقيد بالقانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان.

وقال المحاور الأول، الدكتور توماس شيرماشير، الأمين العام للاتحاد الإنجيلي العالمي، إن الأديان والمعتقدات تؤدي دوراً أساسياً في وضع المعايير الأخلاقية إلى جانب سيادة القانون. كما سلط الضوء على التحديات التي تواجه النجاح في سن تشريعات تسمح بحرية الدين أو المعتقد. ثانياً، قال الدكتور فادي ضو، المدير التنفيذي لمنظمة Globethics، إن سيادة القانون هي أساس المجتمعات السلمية ولكنها ليست كافية في حد ذاتها. فالعالم يواجه أزمة انعدام الثقة والتحدي الذي يواجه القادة الدينين والسياسيين على السواء هو إعادة بناء سلطتهم الأخلاقية. ويمكن للقوانين أن تحمي حرية الدين أو المعتقد ولكن على المجتمعات أن تؤمن بقيمتها المضافة من أجل المصلحة العامة.

وبعد ذلك، أوضحت السيدة فرناندا سان مارتن كاراسكو، مديرة الفريق الدولي للبرلمانيين من أجل حرية الدين أو المعتقد والعضوة البرلمانية السابقة في بوليفيا، أن منظمتها تدعم البرلمانيين في مبادراتهم الخاصة لتعزيز حق الإنسان في حرية الدين أو المعتقد. وأشارت إلى أن بناء الديمقراطية هو مهمة مشتركة بين السياسيين والمجتمع المدني، وأنه من الحيوي تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة من مختلف الأديان والمعتقدات في جميع أنحاء العالم.

قالت السيدة ميريتكسيل باتت، رئيسة مجلس نواب إسبانيا، إن سيادة القانون تتيح السلام والتعايش في المجتمعات المحلية. والدولة مسؤولة عن حماية المجتمع وتحتاج إلى العمل مع الأديان أو المعتقدات للقيام بذلك، مع الحفاظ على حيادها. كما يحتاج القانون إلى حماية الحرية الدينية، وإعطاء الناس مساحة للنمو والازدهار، ومواجهة خطابات الكراهية والتمييز.

وتحدث السيد باحوبا نوربرت تانكوانو، الأمين التنفيذي للجنة البرلمانية لمجموعة دول الساحل الخمس، عن الكيفية التي توفر بحا سيادة القانون إطاراً يعامل فيه الجميع على قدم المساواة. وللبرلمانات دور هام تؤديه في تعزيز سيادة القانون والحفاظ عليها، ولا سيما في خضم الأزمات الأمنية كما هو الحال في منطقة الساحل. ويمكن للحوار بين الأديان وداخل الأديان أن يعزز التنمية على نطاق عالمي.

وكان المشاركان الأخيران في حلقة النقاش هما الإمام صلاح الدين بركات الحاخام موشيه ديفيد هاكوهين، المؤسسان المشاركان لمركز أمانه Amanah في السويد، الذي يعمل على مكافحة معاداة السامية وكراهية الإسلام. تحدثا عن حرق القرآن الأخير في بلادهم. وكانت منظمتهما تعمل مع برلمان السويد لإيجاد حلول مناسبة ومنصفة لهذا التعبير عن الكراهية، داعية إلى خطوط عمل متعددة لا تقتصر على الاستجابات القانونية فقط.

ثم افتتحت المناقشة وتحدث المشاركون عن تمثيل مختلف الأديان والمعتقدات في برلماناتهم أو دولهم، وعن أوجه النجاح في بناء مجتمعات يعيش فيها الناس من أديان ومعتقدات كثيرة في وئام، وعن دور الهيئات العالمية كمنتديات للحوار بين الأديان، وعن أهمية التعليم الديني. كما سلط المشاركون الضوء على الممارسات الجيدة في ما يتعلق بقضايا الشباب،

والاستجابات لازدراء الدين، وبركات التنوع وأعبائه، وضرورة إشراك غير المؤمنين وغير المواطنين في الحوار، والاعتراف بالطوائف الدينية والعقائدية وتسجيلها. واتفق جميع المشاركين على أن البرلمانيين يتحملون مسؤولية دعم سيادة القانون وأن تعاون البرلمانات مع القادة الدينيين والمجتمع المدني مفيد.



السيد باحوبا نوربرت تانكوانو، الحاخام موشيه ديفيد هاكوهين، والإمام صلاح الدين بركات

حلقة نقاش رفيعة المستوى – المسار 2: تعزيز السلام الإقليمي والعالمي من خلال الحوار بين الأديان



من اليسار إلى اليمين: السيد حيدر الخوئي (مدير معهد الخوئي)، السيناتور غاريت أهيران (عضو برلمان إيرلندا)، الدكتورة سارة ماركيفيتش (مستشارة مشتركة بين الأديان، الاتحاد البرلماني الدولي)، الدكتور أحمد عبادي (الأمين العام، الرابطة المحمدية للعلماء)، السيدة توليا أكسون (رئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية تنزلنيا المتحدة)، السيدة ليجيا ماتاموروس (عضوة في المجلس الأسقفي الكاثوليكي لأمريكا اللاتينية)، السيناتور فاروق حميد نابك (عضو في برلمان باكستان)

تناولت حلقة النقاش الثانية الرفيعة المستوى، التي أدارها الدكتور أحمد عبادي، الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، موضوع تعزيز السلام الإقليمي والعالمي من خلال الحوار بين الأديان. وكنقطة انطلاق، اتفق المشاركون في حلقة النقاش على أن النصوص الدينية هي، من ناحية، مورد قيّم لتوجيه الاستجابات للتحديات الرئيسية التي تواجه العالم، ولكن من ناحية أخرى يمكن تفسيرها بطرق ضارة وسامة، مما يؤدي إلى توترات داخل الأديان والمعتقدات. ويمثل الحوار بين الأديان فرصة لبناء جسور داخل الأديان والمعتقدات لمواجهة هذه التفسيرات المتطرفة.

تحدثت السيدة توليا أكسون، رئيسة برلمان جمهورية تنزانيا المتحدة عن التناقض بين الآراء التقليدية والنظرة الفضولية لجيل الشباب داخل بعض الأديان والمعتقدات. وقد أنشأت جمهورية تنزانيا المتحدة لجاناً مشتركة بين الأديان على الصعيدين الوطني والمحلي، ولكنها تعمل أيضاً كمنتديات للحوار بين الأديان. وأشارت أيضاً إلى أن المجتمعات ليست متجانسة، وينبغي الحرص على فهم أن غير المؤمنين لهم أيضاً تأثير على الخطاب المتعلق بالمسائل الدينية.

وضمت اللجنة أيضاً السناتور غاريت أهيران من إيرلندا، الذي أوضح كيف كان الحوار بين الأديان مفتاحاً لعملية السلام في إيرلندا الشمالية. وقد رفض القادة الدينيون رفضاً قاطعاً الفكرة القائلة بأن الديانات المختلفة تمثل تسلسلاً هرمياً للبشرية، مما أوجد أساساً للمناقشات السياسية. وعقد برلمان إيرلندا فعاليات منتظمة لممثلي جميع الأديان والكنائس للتشاور بشأن السياسة العامة. ولدى إيرلندا أيضاً سياسات لتشجيع المهاجرين إلى البلد على الاندماج في المجتمع دون التخلى عن هويتهم الثقافية.

تحدث السيناتور الباكستاني فاروق حميد نايك عن كيفية استخدام الحوار بين الأديان والأديان كوسيلة للسلام الإقليمي والعالمي، وسلط الضوء على كيف قدم هذا الحوار في كثير من الأحيان حلولاً للنزاعات التي لم تكن هي نفسها ناجمة عن الانقسامات الدينية. وينبغي للقادة الدينيين أن يعترفوا بدورهم كأوصياء على القيم المشتركة لجميع الأديان وأن يمتنعوا عن نشر رسائل التعصب. ويشكل التعاون بين البرلمانيين والجهات الدينية الفاعلة طريقاً ذا اتجاهين ويتيح فرصاً لوضع السياسات بشأن منع العنف.

وأشار المحاور الرابع، السيد حيدر الخوئي، مدير معهد الخوئي في جمهورية العراق، إلى أن الطائفية قديمة قدم الإسلام نفسه. وشجع القادة الدينيين والعقائديين على إعادة تقييم تقاليدهم باستمرار بمدف جعل من الصعب على المتطرفين اختطاف الانقسامات من أجل أهدافهم الخاصة. كان الحوار بين الأديان فرصة للتواصل مع الآخرين وفهم مخاوفهم وآمالهم ومظالمهم المشروعة. بدأ الحوار في جمهورية العراق بين السنة والشيعة كتبادل للاتمامات الغاضبة لكنه ازدهر في الصداقة.

وشددت المتحدثة الأخيرة، السيدة ليجيا ماتاموروس، وهي ناشطة شبابية من كوستاريكا، على ضرورة التضامن داخل الأديان والمعتقدات لمكافحة المظالم الأوسع نطاقاً. فالناس في الطوائف الدينية هم في أفضل وضع لمعرفة احتياجاتهم الخاصة، وهناك في أمريكا اللاتينية أمثلة لا حصر لها على المجتمعات الدينية التي تعمل على معالجة مواضيع متنوعة مثل المسائل البيئية واحتياجات الرعاية الصحية. وينبغي للطوائف الدينية أن تركز عملها على الفئات الضعيفة من السكان، عن فيهم النساء والشباب والفقراء.

ثم افتتح باب المناقشة وتحدث المشاركون عن: مبادرات في برلماناتهم ومنظماتهم لتشجيع الحوار بين الأديان وداخل الأديان؛ وأهمية الاعتراف بالاختلاف وقبوله؛ والسلطة الفريدة للبرلمانات والحكومات في عقد الاجتماعات؛ والشراكات بين الجهات العلمانية والدينية الفاعلة؛ والحاجة إلى تغيير العقليات وليس مجرد التركيز على التشريعات؛ وقيمة الاتفاقات

والإعلانات الدولية لبناء الأخوة الإنسانية؛ والأثر السلبي للضرر الذي يلحق بالمصنوعات اليدوية والتراث الثقافي. واتفق المشاركون على أنه يمكن تحقيق السلام عن طريق الحوار؛ وأن الانسجام داخل الأديان شرط أساسي للعلاقات الجيدة بين الأديان؛ وأن التعليم الديني الواسع النطاق منذ سن مبكرة ضروري لتحسين الفهم. والحوار بين الأديان الذي يشارك فيه البرلمانيون والقادة الدينيون والمجتمع المدني، ولا سيما الشباب، ضروري لاستقرار الأديان والمعتقدات على المدى الطويل. ومن الضروري اتباع نهج هادئ ومنفتح في الحوار لتحديد حلول واضحة الرؤية. فالأمن والاستقرار أمران حاسمان لرفاه الجميع.



حلقة نقاش - المسار 1: الدين والمعتقد في أنظمة علمانية مختلفة: أمثلة من جميع أنحاء العالم

ركزت حلقة النقاش على معنى العلمانية في مختلف أنحاء العالم، ونوقشت العلاقة بين الدول والبرلمانات والمؤسسات الدينية، وحرية الدين والمعتقد على الصعيدين الوطني والدولي، ومجالات التوتر المحتملة.



الأخت ليليانا فرانكو (رئيسة، اتحاد النساء والرجال المتدينين في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية) والسيد حبيبو باكو (مسؤول سياساتي، المبادرة المشتركة للعمل الديني الاستراتيجي)

كانت النقاط الرئيسية حول الأمثلة المختلفة للعلمانية في جميع أنحاء العالم هي:

- ساعدت العلمانية في النمسا على ضمان حماية مجتمعات المهاجرين ومعاملتهم على قدم المساواة بغض النظر
 عن انتمائهم الديني أو غير الديني.
 - تقدر أذربيجان التنوع من خلال تمويل بناء المساجد والمعابد والكنائس.
- في الأرجنتين، يصف الدستور الروابط بين الدين والدولة بأنها إيجابية وتعاونية بينما يميز أيضاً بين الاثنين . وتعني العلمانية في الأرجنتين أيضاً الاعتراف على نطاق واسع بالدين فرادى وفي المجتمعات المحلية، والاعتراف بالحكم الذاتي للطوائف الدينية، واستقلال الأديان عن الدولة.

• في مالي، العلمانية مكرسة في الدستور، لكن الحوار بين الأديان والوكالة والشمول ضروري للحد من سوء التفسير وتحقيق السلام وتعزيز التسامح.

وحددت المناقشة أيضاً التحديات المقبلة والعمل الجماعي المحتمل المطلوب للتصدي لها:

- معاداة السامية والقومية وخطاب الكراهية التي تهدد الأمن والسلام. ويمكن للبرلمانات أن تتخذ تدابير ملموسة لمكافحة هذه التحديات عن طريق تعزيز وتنفيذ التشريعات التي تحمي حقوق الأقليات الدينية.
- النزاعات الدينية كتهديد للأمن العالمي. وتحتاج البرلمانات إلى زيادة الاحترام المتبادل والفهم بين الأديان لمنع هذه النزاعات.
- يجب أن يُنظر إلى الدين على أنه قوة إيجابية تقدم العديد من المساهمات للعالم. التنوع هدية ويجب أن تكون الوحدة أولوية.
- يكتسي الحوار والتشاور بين الأديان مع مختلف الجهات الفاعلة، ولا سيما الشباب، أهمية حاسمة لتحقيق السلام.

واختتمت المناقشة بالتأكيد مجدداً على أن الهدف ينبغي أن يكون تجاوز ما هو مكرس في القوانين الأساسية والدساتير الوطنية. ويجب على البرلمانات أن تعمل على إيجاد إطار يمكن فيه لمختلف الطوائف أن تعيش معاً في سلام وأن تستفيد من تنوع الطوائف الدينية المختلفة لتحقيق التماسك الاجتماعي والاحترام والتقدير.



شارك الوفد الإيراني بنشاط في جلسات المؤتمر.

حلقة نقاش – المسار 2: كيف يمكن للبرلمانيين التعاون مع الجماعات الدينية والمنظمات الدينية لخشد المجتمع لمزيد من الاعتدال والتضامن والإدماج؟

وفرت حلقة النقاش مساحة لمناقشة غنية بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والبرلمانيين والقادة الدينيين والممارسين، حول كيفية جعل العالم مكاناً أفضل. تم تقديم العديد من المشاريع من جميع أنحاء العالم، والتي تشترك جميعها في هدف محاربة الخوف من الآخر والجهل، وشاركت فيها المنظمات الدينية والسياسيين. ناقشت اللجنة أيضاً كيف يمكن للمنظمات الدينية والقادة الدينيين والسياسيين، كممثلين للشعب، أن يكملوا عمل بعضهم البعض والسياسيين، كممثلين للشعب، أن يكملوا عمل بعضهم البعض لصالح الجميع، مع أمثلة على الإجراءات المشتركة حيث يمكن للمنظمات الدينية مساعدة الحكومة لإعانة الفئات الأكثر ضعفاً والوصول إلى أبعد المناطق.



سعادة السيدة فيونا بروس (المبعوثة الخاصة لرئيس الوزراء البريطاني لحرية الدين أو المعتقد، عضوة برلمانية – المملكة المتحدة)

كانت النقاط الرئيسية من حلقة النقاش التالية:

- الثقة هي المبدأ الرئيسي الذي يوجه الحوار ولا يمكن إجراء أي مناقشة أو تعاون ذي مغزى وبناء بدونه.
- من أجل بناء الثقة، ترد حاجة إلى تهيئة بيئة من الاحترام المتبادل، حيث يتم تشجيع ودعم قيم ومبادئ المساواة والشمول والتفاهم المتبادل والتضامن.

سعت حلقة النقاش جاهدةً لوضع النقطة الثانية من تلك النقاط موضع التنفيذ. قرر جميع أعضاء حلقة النقاش الجلوس بين المشاركين، بدلاً من المنصة. وبذلك أبدوا استعدادهم للدخول في حوار والبدء على قدم المساواة ومراعاة جميع الأصوات.



وأشار المشاركون إلى أنه ينبغي، في حوار بين البرلمانيين والطوائف الدينية أو المنظمات الدينية، أن يعامل الجميع بإنصاف وبالطريقة نفسها وليس بأقل من غيرهم. وجميع المساهمات مهمة وينبغي الاستماع إليها، بغض النظر عما إذا كانت تأتي من المجال السياسي أو الديني.

الحاخام السيادة تامار إيلاد-أبيلبوم (مؤسسة مشتركة وماديرة تعليم، بيت ماراش للحاخامت الإسرائيليين)

وأخيراً، شدد المشاركون أيضاً على أهمية التفاهم والتضامن المتبادلين. ويتقاسم البرلمانيون والجهات الدينية الفاعلة تحديات وأهدافاً مشتركة، ولكن نهجهم مختلف. ومن الضروري مشاهدة عمل كل منهما وفهمه والتحدث عنه للتعلم منه وتبادل الممارسات الجيدة.

حلقة نقاش – المسار 3: توضيح العلاقة بين سيادة القانون وحرية الدين أو المعتقد للحفاظ على الدولة والمواطنة



من اليسار إلى اليمين: السيد حاتم الهادي (ممثل المجتمع الدولي البهائي)، السيناتور سيلفيا-مونيكا دينيتشا (عضو برلمان رومانيا)، الدكتور ليو إيغوي (عضو في مجلس الإدارة، منظمة الإنسانيين الدولية)، السيدة بوتينة لمهارزي (موظفة معنية بحقوق الإنسان، الاتحاد البرلماني الدولي)، السفير مختار عمر (كبير مستشاري الأمين العام، الاتحاد البرلماني الدولي)، الدكتور ألفس بينتو (محاضر في الشؤون القانونية والدرسات الدبلوماسية، جامعة أكسفورد)، الريفيزند إيلغا جوان سارابونغ (مديرة، معهد الحوار بين الأديان في إندونيسيا)

تناولت حلقة النقاش العلاقة بين سيادة القانون وحرية الدين أو المعتقد. قدّم أولاً أعضاء حلقة النقاش ومدير المناقشة تعاريف عملية لهذه المفاهيم.

وتحمي سيادة القانون النظام الاجتماعي بحيث يلتزم جميع الأفراد في مجتمع معين بنفس القوانين ويستفيدون على قدم المساواة من حمايتهم. وبالتالي، فإن سيادة القانون متجذرة في عقد اجتماعي بين أفراد المجتمع – أي المواطنين، بمعنى واسع. تتناقض هذه الفكرة مع السيادة الإلهية، المتأصلة في فكرة سلطة الله على الخلق. وحرية الدين أو المعتقد حق من حقوق الإنسان ينبغي احترامه بصرف النظر عن تمسك الفرد بدينه أو بلده أو جندره أو عمره أو أصله الإثني، وما إلى ذلك.

ويمكن أن تظهر صعوبات عند التقاطع بين سيادة القانون وحرية الدين أو المعتقد:

1. عندما يتنافس التعبير عن الدين أو المعتقد على أساس السيادة الإلهية مع الحقوق الأخرى المكرسة في سيادة القانون - بما في ذلك حرية الدين أو المعتقد للأفراد الآخرين - مما يطعن في العقد الاجتماعي.

2. عندما تسعى السلطات بصورة غير مشروعة إلى تقييد حرية الدين أو المعتقد، وغالباً ما تستهدف الفئات المهمشة.

وفي هذه الحالات، يجب الحفاظ على سيادة القانون للحفاظ على العقد الاجتماعي الذي تستمد منه الدولة والمواطنة.

تناولت حلقة النقاش الحالات التي تعرض فيها أولئك الذين لا يشاركون دين الأغلبية للاضطهاد. وفي هذا الصدد، فإن التمسك بسيادة القانون لضمان حرية الدين أو المعتقد أمر بالغ الأهمية أيضاً لتحقيق حوار شامل بين الأديان. وينبغي أن يُفهم الحوار بين الأديان وداخل الأديان على أنه ممارسة متساوية يمكن أن تتعايش فيها حقائق متعددة وتنتهي فيها حرية دين شخص ما حيث تبدأ حرية دين الآخر.

وفي الختام، اتفق الفريق على ضرورة مواصلة الزخم وشجع جميع المشاركين على الدخول في مزيد من الحوار. كما دعا الفريق الاتحاد البرلماني الدولي إلى النظر في وضع مجموعة أدوات للتقييم الذاتي وتشريعات نموذجية للبرلمانات لقياس مدى حساسيتها الدينية ودعم سيادة القانون، وضمان حرية الدين أو المعتقد لجميع أفراد المجتمع.

حلقة نقاش – المسار 4: صلاحيات مختلفة وأهداف مشتركة: الجهات الدينية الفاعلة والبرلمانيون باعتبارهم حلفاء لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، ومشاركة الشباب



السيدة سابينا كوديك (عضو، المنصة البرلمانية الدولية لحرية الدين والمعتقد – وعضوة برلمانية – البوسنة والهرسك)

تناولت حلقة النقاش مسألة الجهات الدينية الفاعلة والبرلمانيين كحلفاء لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ومشاركة الشباب. وناقش المشاركون في حلقة النقاش الحواجز القائمة أمام المشاركة المجدية للنساء والشباب وسبل التغلب عليها، كما تناولوا مسألة التعاون بين البرلمانات والجهات الدينية الفاعلة لتشجيع هذه المشاركة التي نحتاج إليها.

وشددت المناقشات على الحاجة إلى مزيد من التعليم وتحسين محو الأمية الدينية. ووصف التعليم بأنه أداة قوية، إن لم تكن الأهم، للتمكين. ويجب إشراك السياسيين والمنظمات الدينية على السواء والتزامهم بوضع أطر وتوفير الموارد اللازمة التي من شأنها توفير تعليم قوي.

وتناولت حلقة النقاش أيضاً حقيقة أن مشاركة النساء والشباب لا ينبغي أن تكون مجرد اتجاه عابر بل ينبغي أن تؤدي إلى مشاركتهن النشطة في صنع القرار. في حين أن الحصص والترشيحات كانت فكرة جيدة ظاهرياً، يمكن تطبيق ممارسات جيدة أخرى لبدء تدحرج الكرة، وهي:

- الحد من سن الأهلية بحيث تضم البرلمانات المزيد من الأعضاء الشباب (يتماشي مع سن الاقتراع).
 - تيسير/الدعوة لمزيد من الشباب والنساء في المناصب القيادية.

- التركيز على المسائل التي تهم الشباب والنساء لتشجيعهم على المشاركة.
- تشجيع البرلمان على وضع جدول أعماله لإدراج قضايا المرأة والشباب في مجالات السياسة العامة الأوسع نطاقاً.
- التصدي للعنف القائم على الجندر والتمييز على أساس الجندر وكذلك إقصاء الشباب داخل الأحزاب السياسية نفسها لتغيير ثقافة البرلمانات.

وأخيراً، اتفق المشاركون في حلقة النقاش على أن المشاركة النشطة للشباب والنساء في السياسة ستساعد على إعادة بناء الثقة في الديمقراطية وإقامة مجتمع أكثر شمولاً.

حلقة نقاش – المسار 5: تعزيز الثقة والاعتراف المتبادل: مساهمات الجهات الدينية الفاعلة الدينية والبرلمانيين لمواجهة خطاب الكراهية والتحريض على العنف والتحديات الرقمية للديمقراطية



من اليسار إلى اليمين: الإمام صلاح الدين بركات (مدير مشارك، مركز أمانه Amanah - السويد)، السيدة كارين برادلي (عضوة برلمانية - المملكة المتحدة)، معالي الدكتور علي راشد النعيمي (رئيس، مركز المنارة للتعايش الإقليمي، وعضو في مجلس الوطني الاتحادي - دولة الإمارات العربية المتحدة)، السيدة نيهال سعد (مديرة، تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة)، السيدة لورانس مرزال (مسؤولة البرامج، الاتحاد البرلماني الدولي)، سعادة السيد إيمانويل أداماكيس (مطرانية شيوخ خلقيدون)، السيدة ديسي هنارة (عضو سابقة في الفريق الدولي للبرلمانيين من أجل حرية الدين أو المعتقد)، الحاخام موشيه ديفيد هاكوهين (مدير مشارك، مركز أمانه Amanah - السويد)

تناولت حلقة النقاش مسائل خطاب الكراهية والعنف وتناولت التحديات الرقمية الجديدة للديمقراطية. وتساءل جزء من المناقشة عن العلاقة بين حرية الدين أو المعتقد من جهة وحرية التعبير من جهة أخرى. وشدد المشاركون بشكل خاص على ضرورة إعادة بناء الثقة، وتعزيز التثقيف بشأن هذه المسائل، والدعوة إلى التعاون البناء بين البرلمانيين والجهات الكراهية.

وطوال المناقشات، أقر المشاركون بالتحديات الرئيسية التي يشكلها العصر الرقمي الجديد، الذي يجعل المجتمع يغيب عن باله التضامن ويعاني من انعدام التفاعل البشري. يميل عمل وسائل التواصل الاجتماعي إلى تضخيم المعلومات المضللة

والمعلومات الخاطئة وخطاب الكراهية، والذي كان سيظل صغيراً في بيئة واقعية. وقد شجع الناس عدم الكشف عن الهوية على شبكة الإنترنت وعلى الإدلاء بتصريحات لم يكونوا ليدلوا بما لولا ذلك.

كما اقترح المشاركون وتبادلوا التوصيات لمواجهة هذه التحديات بشكل أفضل والقدرة على مواجهة خطابات الكراهية. واعترافاً بعدم وجود تفاعل مثمر بين الناس، شدد الفريق على ضرورة القيام بما يلي:

•إعادة بناء الثقة بين بعضها البعض وتعزيز الروابط الإنسانية من خلال تعزيز قيم التضامن والتعاطف

•التفكير في مفهوم الآخر وتعزيز المساواة.

وفي ما يتعلق بالتعليم، دعا الفريق إلى ما يلي:

•التعليم لتزويد الشباب بمهارات التفكير الناقد ليتمكنوا من التعرف على خطاب الكراهية وتفكيكه

•التثقيف بشأن الأدوات الرقمية والتحديات التي تطرحها.

ولتشجيع التعاون البناء بين البرلمانيين والجهات الدينية الفاعلة، أوصى الفريق بما يلي:

•مشاركة الجماعات الدينية في مساعدة البرلمانات على تحقيق أهداف السياسة العامة

•أن يعمل البرلمانيون والمنظمات الدينية معاً بشأن المعايير العالمية:

وضع تعريف واضح ودولي لخطاب الكراهية والتأكد من مواءمة البرلمانات لتشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية

•جلب القادة الدينيين إلى البرلمانات لجلسات الاستماع/المجالس الاستشارية للتأثير على التشريعات.

حلقة نقاش – المسار 6: المشرعون والقادة الدينيون باعتبارهم بناة الجسور: تعزيز الحقوق والحريات الأساسية لمجتمعات أكثر عدلاً وتماسكاً

استكشفت اللجنة السبل المختلفة التي يعمل بها المشرعون والقادة الدينيون كبناة جسور بين مختلف قطاعات المجتمع لتعزيز حقوق جميع المواطنين. بناءً على آراء الخبراء من المجالين البرلماني والديني والمنظمات الشعبية، ناقش الفريق سبب عمل المشرعين والقادة الدينيين معاً وفوائد القيام بذلك.



من اليسار إلى اليمين: سمو السيد داه كوشورو بالوغون (رئيس، مجلس فودو الوطني في بنين)، السيدة بابي دوغال (ممثلة لدى الأمم المتحدة، المجتمع الدولي للبهائيين)، سعادة السيد عبدالنبي سلمان ناصر (نائب رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين)، السيدة ديبيكا سينغ (الأمينة العامة المشتركة، أديان من أجل السيادم)، السيد موريسيو هويرتاس غلاوزر (موظف الشؤون السياسية، الاتحاد البرلماني الدولي)، السيدة هيلا يون (مؤسسة ومديرة تنفيذية، سفيرة الشباب الأفغانيين لمنظمة السلام)، البروفيسور جورج غونزاليس (رئيس الحوار بين الثقافات في اليونيسكو، جامعة كولومبيا الوطنية)، السيدة عائشة أدامز (نائب رئيس الجوار بين الثقافات في اليونيسكو، جامعة كولومبيا الوطنية)، السيدة عائشة أدامز (نائب رئيس الجمعية الوطنية في ملاوي)

ينبغي أن يعمل المشرعون والقادة الدينيون معاً للحفاظ على الحريات الأساسية وضمان التطور التدريجي للمجتمعات. وفي عملكة البحرين، كان التعاون والحوار بين المشرعين والقادة الدينيين أساسيين في صياغة تشريع يتناول الأحوال الشخصية والحالة الاقتصادية للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض. في ملاوي، حاسب القادة الدينيون المشرعين عندما تحول خطابهم السياسي إلى خطاب كراهية ويعملون معاً كوكلاء للسلام والاستقرار. وفي بنين، كفل المشرعون أن

تحتفل الطوائف الدينية بالأعياد الدينية وفقاً لمعتقداتهم. المشرعون هم مترجمون لنبضات قلب ناخبيهم، في حين أن القادة الدينيين لديهم القدرة على إلهام أتباعهم لتحقيق النبل. معاً، لديهم فرصة فريدة لاستعادة الثقة.

ومع ذلك، لكي ينجح هذا التعاون، يجب أن يكون الحوار بين المشرعين والقادة الدينيين صادقاً وواقعياً وعملياً. يجب عليهم تنحية خلافاتهم السياسية والدينية جانباً، لأن التعاون لا يترك مجالاً للمنافسة. يجب على المشرعين والقادة الدينيين أيضاً تحمل مسؤولياتهم سواء أكانوا في مجتمع علماني أم لا. وينبغي للقادة الدينيين أن يكفلوا استخدام الخطاب الديني عن قصد وأن يذكروا جميع قطاعات المجتمع بأنه تحكم الوجود البشري قوانين اجتماعية وأخلاقية ذات سبب ونتائج. من ناحية أخرى، يجب على المشرعين العمل مع جميع الأديان، وليس فقط مع الأديان التي يدعمونها أو يتبعونها. أخيراً، يجب على المشرعين والقادة الدينيين ضمان أن يكون تعاونهم شاملاً ويشمل جميع الجهات المعنية، ولا سيما النساء والشباب وقادة القبائل والأقليات.

ويتعين على المشرعين والقادة الدينيين ضمان استيفاء المتطلبات الأساسية لإشراك النساء والشباب والأقليات من أجل تمكين هذه الجماعات من المشاركة بطريقة مجدية في الحوار بين الأديان. وعلى الصعيد الدولي، يلزم أن يصل تدفق المعلومات إلى المستوى المحلي، وعلى الصعيدين الإقليمي والمحلي، ينبغي تشجيع المجتمع الدولي والجهات الحكومية الفاعلة وغيرها من الجهات المعنية على دعم الائتلافات المحلية والإقليمية، بما في ذلك الائتلافات التي تقودها النساء والشباب. ومن الهام أيضاً تمكين النساء والشباب بوصفهم مشاركين نشطين في الحوار بين الأديان.

الجلسة الختامية

في الجلسة الختامية المعقودة في 15 حزيران/يونيو 2023، قدم مقررون من حلقتي النقاش الرفيعتي المستوى وست حلقات نقاش أخرى تقاريرهم.



من اليسار إلى اليمين: السيادة أيانتو تاي (نائب مفوض لجنة التنمية والخدمات الاجتماعية التابعة للكنيسة الإنجيلية الإثيوبية ميكان يسوس)، السفيرة أندا فيليب (مديرة البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية، الاتحاد البرلماني الدولي)، السياد مارتن تشونغونغ (الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي)، معالي السياد رشياد الطالبي العلمي (رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية)، الدكتور أحمد عبادي (الأمين العام، الرابطة المحمدية للعلماء)، السيادة ديبيكا سينغ (الأمين العام، النواب في المملكة المغربية)، السيادة ديبيكا سينغ (الأمينة العامة المشتركة، أديان من أجل السلام)

عرضت الوثيقة الختامية للمؤتمر، وهي بيان مراكش (راجع الملحق)، السيدة أيانتو تاي، نائب مفوض لجنة التنمية والخدمات الاجتماعية التابعة للكنيسة الإنجيلية الإثيوبية ميكان يسوس، ومعالي السيد رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية. واعتمد البرلمانيون الحاضرون بيان مراكش بتوافق الآراء.

وفي الكلمات الختامية باسم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، شكر السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، برلمان المملكة المغربية، تحت رعاية جلالة الملك محمد السادس، على استضافته القديرة والسخية للمؤتمر. كما شكر أكثر من 700 برلماني وقائد ديني وممثل للمجتمع المدني، وخاصة ممثلي المنظمات الشريكة للاتحاد البرلماني الدولي، الذين حققوا نجاحاً باهراً للمؤتمر.

وأكد على ثلاث رسائل سيأخذها شخصياً من المؤتمر. أولاً، أن حماية حرية الدين مسؤولية جماعية تقع على عاتق الجميع، بما في ذلك البرلمانات. ثانياً، تكرار ما قاله صاحب الجلالة ملك المملكة المغربية من أن العالم يشهد "صداماً للجهل" لا يمكن معالجته إلا من خلال الاحترام والتثقيف بشأن الآخر. ثالثاً، أن البرلمانيين والقادة الدينيين يشتركون في أمور كثيرة، ولا سيما الهدف المتمثل في خدمة مجتمعاتهم المحلية لتعزيز التضامن والمساواة، ومكافحة التعصب، ودعم حقوق الجميع.

إعلان مراكش



ممثلو الديانتين الهندوسية والسيخية المشاركين في المناقشة العامة

نحن برلمانيو العالم أجمع، المجتمعون مع ممثلين للأديان والعقائد والمنظمات الدينية وهيئات المجتمع المدني وخبراء دوليين في أول مؤتمر من نوعه حول حوار الأديان، الذي نظمه خلال الفترة ما بين 13 و15 يونيو 2023، بمدينة مراكش بالمملكة المغربية، الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان المملكة المغربية بتعاون مع هيئة "أديان من أجل السلام"، وبدعم من تحالف الحضارات بمنظمة الأمم المتحدة والرابطة المحمدية للعلماء،

نؤكد أن حوار الأديان المبني على تعزيز الحريات والحقوق الأساسية، يعتبر وسيلة أساسية من أجل تعزيز الإدماج وتكريس دولة القانون وتشجيع الجهود المشتركة الهادفة إلى تطوير المجتمعات.

وإذا كان بإمكان مختلف الأديان والمعتقدات أن تنير تفكيرنا حول العالم وحول أوضاع مواطنينا، فإن من واجبنا، نحن المشرعين إزاء الدول والشعوب، أن نخلق الظروف المادية التي تيسر حياة سليمة وسعيدة بالنسبة للجميع. ويتعين علينا كفالة احترام دولة القانون وجميع الحقوق الانسانية والحريات الأساسية، من قبيل حرية التفكير، وحرية الرأي وحرية التدين والمعتقد، وحرية التعبير والتجمع. ويتعين علينا أيضا الحرص على أن يتمتع الجميع بمذه الحقوق والحريات دون تمين.

وفي الوقت الذي خرج فيه العالم للتو، من جائحة "كوفيد 19" التي جثمت على العالم لثلاث سنوات، فإنه يتعين علينا مواجهة تناسل وتصاعد النزاعات المسلحة، والتوترات الجيوسياسية وتدهور البيئة، وهي عوامل تعمق اللامساواة وعدم الاستقرار الاقتصادي والأزمات الإنسانية القائمة. ونلاحظ أن المجال المدني آخذ في التقلص، والتقاطب الاديولوجي يتزايد، والعنف السياسي يتصاعد في عدد من السياقات، وأن الأخبار والمعلومات الكاذبة وخطابات الحقد تزداد انتشارًا ويتم تضخيمها من طرف شبكة التواصل الاجتماعي، فيما يشعر المواطنون في عدد من مناطق العالم، أكثر فأكثر، بأنهم ليسوا في أمان وأنهم يفقدون الثقة في المؤسسات.

وفيما تحتد نزعات عدم التسامح إزاء الأقليات أو المجموعات الدينية والعقدية، فإن النساء هن من يعانين من تبعات هذه النزعات، في المقام الأول، علمًا بأنمن يواجهن أصلا صعوبات في التمتع بمجموع حقوقهن المدنية على قدم المساواة

مع الرجال، ويعانين من مختلف أشكال التمييز والعنف المبني على الجنس، وأحيانا باسم الدين أو المعتقد. ويجد الشباب، الذي يعتبر الفئة السكانية الآخذة في الاتساع، صعوبات كبيرة في إسماع صوتهم إلى العالم.

وإذا كان يتعين عدم تعريض أي ديانة أو عقيدة للتمييز أو التهميش من جانب أي مجموعة، فإنه يتعين على الجميع عدم تزكية العنف اتجاه أي مجموعة أخرى.

ونؤكد في هذا الصدد، أن الإرهاب والتطرف العنيف باعتبارهما آفتين خطيرتين تحددان السلم والأمن لا يمكن ربطهما بديانة أو عقيدة أو مجموعة عرقية أو ديانة بعينها.

وعلاقة بذلك، نؤكد أهمية الاعتدال في تسوية النزاعات المرتبطة بالدين أو العقيدة وعلى الدور الحاسم للآليات والمؤسسات المسخرة لتسوية النزاعات.

وإزاء ذلك، نعرب عن انشغالنا بما نلحظه في عدد من المجتمعات وداخل عدد من المجموعات في العالم بأكمله، من تراجع عام للديموقراطية وتبددٍ لقيم التضامن وللمبادئ الأخلاقية في السياسة وداخل المجتمعات عامة.

ويتطلب حل هذه المشاكل عملًا ملموسا وحاسما من جانبنا جميعا: البرلمانيون بسلطاتهم التشريعية، وكذا مجموع الفاعلين في المجتمع، بما في ذلك المؤسسات الرسمية والمجموعات الدينية والعقدية والمنظمات الدينية وهيئات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وفي فترات الأزمة واللايقين، نحن مطالبون، خاصة، بتجسيد روح القيادة القوية من أجل توحيد الناس حول رؤية مشتركة من أجل المستقبل.

وإننا لمقتنعون أشد الاقتناع بضرورة إرساء عقد اجتماعي يعزز الكرامة المشتركة، والإخاء والمساواة بين جميع الأشخاص. وبصفتنا برلمانيين، فإننا نلتزم، معا وسويا، من أجل بناء مجتمعات قوية قادرة على الادماج، يستطيع كل فرد أن يجد فيها مكانته. وعليه، فإننا نشجع ثقافة الحوار داخل البرلمانات باعتبارها مؤسسات لنشر السلام والإدماج، ونلتزم باعتماد سلوكات تحترم جميع الأشخاص وإلى تجنب خطابات التفرقة على أساس الديانات والمعتقدات وتوظيفها من أجل أهداف سياسية.

ونعتبر أن قادة المجموعات الدينية أو المجموعات العقدية، هم شخصيات عمومية مؤثرة تتمتع بإشعاع هام، وأن الشبكات الدينية أو العقدية تتجاوز مجموعات المصالح والحدود الوطنية، إذ إنهم غالبا ما يوجدون في الخطوط الأمامية في مواجهة الأوضاع الاستعجالية ويشكلون ملاذًا آمنًا بالنسبة للأشخاص الذين يحتاجون ذلك. وفي هذا الصدد، فإننا نعتبر العديد من مبادرات المجموعات الدينية والعقدية التي تعمل من أجل النهوض بالتعايش السلمي والمساواة في الحقوق بين جميع الشعوب، نماذج يحتدى بها. ويمكن لنا كبرلمانيين أن نستفيد في عملنا من الوعي المتزايد بتأثير وأهمية الديانات والمعتقدات ومساهمتها في رفاهية البشرية. ويتعين علينا أن نجعل من هذه الشبكات حلفاء في قضيتنا المشتركة من أجل العدالة الاجتماعية والتعايش.

وإذ نضم صوتنا، اليوم، كبرلمانيين يمثلون برلمانات العالم أجمع، إلى الدعوة إلى تعايش مبني على المساواة والكرامة للجميع، نؤكد إرادتنا للعمل معا من أجل التعايش السلمي والإدماج وبناء مؤسسات قوية في إطار الاحترام التام لدولة القانون. وعليه فإننا ندعو جميع البرلمانات الوطنية إلى الالتزام بمواصلة العمل من أجل تحقيق ما يلى:

- الحرص على أن تتمتع جميع الديانات والمعتقدات والمنظمات الدينية بمعاملة منصفة بعيدًا عن أي تمييز أمام القانون.
- إشراك ممثلي الأديان والمعتقدات والمنظمات الدينية، إلى جانب ممثلي المجتمع المدني، في الجهود المبذولة التي تتوخى تنفيذ القوانين الوطنية والالتزامات الدولية، وتعزيز التماسك الاجتماعي وذلك مع أخذ التنوع بعين الاعتبار.
- إرساء حوار مع القادة والمجموعات الدينية بهدف المساهمة في تعزيز التضامن ورفع تحديات العصر الكبرى من قبيل الفقر والفوارق، والاختلالات المناخية والنزاعات والحروب، والإدمان، وأنماط الاستهلاك المفرط، والتكنولوجيات الرقمية بما في ذلك الاستعمالات السلبية للذكاء الاصطناعي.
- تشكيل مجموعات عمل أو لجان برلمانية على مستوى البرلمانات الوطنية تحتم بالحوار بين الأديان وبين الثقافات من أجل التعايش السلمي والإدماج الاجتماعي وتيسير التعاون بين هذه المجموعات أو اللجان.
- تعزيز تعاون أوفق بين ممثلي الديانات والمعتقدات والسلطات الوطنية في مجال مكافحة الجريمة من قبيل الاتجار في البشر والاستغلال والعنف المنزليين والأعمال الشاقة وحماية ضحايا هذه الجرائم.
- اعتماد مدونات سلوك برلمانية على المستوى العالمي بما ييسر احترام الديانات والمعتقدات ويقي من خطابات الحقد.
- النهوض بمبادئ الإدماج والتنوع بين اليافعين والشباب، وخاصة ما يتعلق باحترام الآخر واحترام جميع الديانات والمعتقدات، باعتبار ذلك من أسس المجتمعات الدامجة والمؤمنة بالسلم.
- الترافع من أجل تربية وتوعية الأفراد بقيم الاحترام والتفاهم بين الأشخاص والمجموعات مهما تكن دياناتهم ومعتقداتهم، وعلى أساس احترام كرامة الجميع.
- مناهضة خطابات الحقد والازدراء بالأشخاص بسبب انتمائهم لديانة أو عقيدة بعينها والتصدي بحزم للمعاملات التمييزية بما في ذلك من خلال مبادرات تشريعية.
- تشجيع الاتحاد البرلماني الدولي على رصد الممارسات البرلمانية الفضلى الهادفة إلى دعم التعددية والتسامح والحوار، مع الحرص على احترام حقوق المواطنة ودولة القانون والتوجه باقتراحات في هذا المجال إلى البرلمانات الوطنية.

- تشجيع القادة الدينيين على النهوض بالإدماج والحقوق الأساسية والمساواة بين الجنسين داخل مجموعاتهم، وذلك وفق التشريع الوطني لكل بلد، ومع مراعاة الالتزامات الدولية.
- تعزيز التعاون والتواصل مع منظمة الأمم المتحدة، وباقي المنظمات الدولية والمجتمع المدني، واستشراف إمكانية اعتماد استراتيجيات وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحوار الأديان والثقافات بمدف استدراك العجز المسجل في التنفيذ على المستويات الوطنية.
- الحرص على أن تعكس أيام العطل الممنوحة بمناسبة أعياد دينية أو أحداث رسمية أخرى تخلد لأحداث هامة بالنسبة لديانة ما أو مجموعة عقدية، التعددية الدينية وتعددية المعتقدات في البلد.
- إحداث آلية مؤسساتية في إطار الاتحاد البرلماني الدولي ترتكز على نتائج مؤتمر مراكش بمدف دراسة الممارسات الفضلى ومتابعة ورصد المستجدات وتقديم اقتراحات في مجال حوار الأديان. ويعهد إلى هذه الآلية بمتابعة إدماج رؤية البرلمانيين وممثلى الديانات والمعتقدات وممثلى المجتمع المدني في ما يرجع إلى حوار الأديان.
- دعوة الاتحاد البرلماني الدولي على إدراج نتائج مؤتمر مراكش في برنامج عمله المنتظم وتقديم هذه الوثيقة إلى الدورة 147 للجمعية العمومية للاتحاد التي ستنعقد في أكتوبر 2023.
- نرحب بالدعوة الموجهة من البرلمان الإيطالي إلى الاتحاد البرلماني الدولي بشأن احتضان لقاء عالمي بشأن حوار الأديان في روما خلال عام 2025.

وفي الختام نشكر، نحن البرلمانيون وكافة المشاركين في المؤتمر، برلمان المملكة المغربية على احتضانه لهذا التجمع الفريد من نوعه، ونعرب عن شكرنا وعرفاننا لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية، على رعايته السامية للمؤتمر، وندعو جميع المشاركين إلى العمل على النحو الذي يُشَجِّعُ مجتمعاتهم على أن تَسْتَلْهِمَ من روحِ التضامن والحوار التي سادت مجموع أيام هذا المؤتمر المنعقد بمراكش.



اختلاط المندوبون أثناء استراحات القهوة في قصر المؤتمرات

ثامناً - اجتماعات الجمعية العامة الـ 147:

ستُعقد الجمعية العامة 147 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة في الجمعية الوطنية في الغولا، من الإثنين، 23 ولغاية الجمعة، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

سيجري حفل الافتتاح عند الساعة 19:00 من يوم الإثنين، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

وستبدأ الجمعية العامة مناقشتها في 24 تشرين الأول/أكتوبر، مع الجزء الرفيع المستوى المخصص لرؤساء البرلمانات. وستعتمد الجمعية العامة، في جلستيها المعقودتين في 26 و 27 تشرين الأول/أكتوبر، قرارات بشأن البند الطارئ، والبند الموضوع الذي ستتناوله اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان. سيعقد جزء خاص بالمساءلة لمدة ساعة خلال الجلسة العامة للجمعية العامة في 26 تشرين الأول/أكتوبر لمتابعة الإجراءات المتخذة من البرلمانات الأعضاء بشأن قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، ومقرراته الأخرى. ومن المتوقع أن تتوصل الجمعية العامة إلى وثيقة ختامية حول موضوع المناقشة العامة، وأن تختم أعمالها بحلول الساعة 18:00، يوم الجمعة، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

المشاركة

يجوز للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي أن تعيّن ثمانية مندوبين كحد أقصى، أو 10 لبرلمانات البلدان التي يبلغ عدد سكانها 100 مليون نسمة أو أكثر (المادة 10 الفقرة 2 من النظام الأساسي). يجب ألا يتجاوز عدد البرلمانيين الإضافيين المرافقين للوفود مستشارين اثنين.

ويرجى تذكير البرلمانات الأعضاء بأنه ينبغي إشراك شاغلي مناصب الاتحاد البرلماني الدولي في الوفود الوطنية إلى الجمعية العامة. ويمكن الاطلاع على قائمة شاغلي المناصب الحاليين على الموقع الالكتروني للاتحاد البرلماني الدولي على الرابط التالي:-www.ipu.org/about

ipu/structure-and-governance. وقد يتأخر تأكيد التسجيل بالنسبة للوفود التي لا تضم شاغلي المناصب.

وتماشياً مع المادة 10 الفقرة 3 من النظام الأساسي، "... يجوز للبرلمانات الأعضاء أن تسجل وفاراً إضافياً إذا كان يضم عضواً برلمانياً شاباً واحداً على الأقل (أقل من 45 سنة) شريطة أن يكون الوفاد مؤلفاً من الجنسين وألا يكون العضو متأخراً في تسديد المساهمات المقررة عليه". وبطبيعة الحال، إن البرلمانات الأعضاء ترحب بضم أكثر من برلماني شاب إلى وفودها.

وتُشجّع جميع البرلمانات الأعضاء أيضاً على السعي إلى تحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري)، والتوازن السياسي في تشكيلة وفودها. ووفقاً للمادة 10 الفقرة 4 من النظام الأساسي، إن أي وفد تألف حصراً من برلمانيين من الجنس نفسه لدورتين متتاليين للجمعية العامة، سيتم تخفيض عدده تلقائياً إلى شخص واحد.

ويرجى من المجموعات الجيوسياسية تحديد موعد اجتماعاتها في 22 تشرين الأول/أكتوبر، أو في وقت آخر يوم 23 تشرين الأول/أكتوبر، بحيث لا يتعارض مع جلسات منتدى النساء البرلمانيات.

وإنَّ البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي المترتب عليها متأخرات تساوي أو تزيد عن مبلغ الاشتراكات المستحقة عليها لسنتين كاملتين سابقتين لا يجوز أن يمثلها أكثر من مندوبين اثنين في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، (المادة 5 الفقرة 2 من النظام الأساسي)، ولا يحق لها التصويت.

ويجوز للأعضاء المنتسبين أن يشاركوا في الجمعية العامة ولجانها الدائمة بالحقوق نفسها التي تتمتع بما البرلمانات الأعضاء، باستثناء الحق في التصويت وتقديم مرشحين لمنصب انتخابي.

وتتسع قاعة الجلسات العامة، حيث ستُعقد اجتماعات الجمعية العامة والمجلس الحاكم، لعدد محدود من المقاعد. وتبعاً لما يسمح به الحضور الفعلي للجمعية العامة الـ147، ستسعى الأمانة العامة إلى

تخصيص عدد كاف من المقاعد لجميع الوفود. وعلى الأقل، سيُخصص لكل وفد برلماني وطني عدد كافٍ من المقاعد اللازمة للتصويت المحتمل أن تجريه الجمعية العامة والمجلس الحاكم.

اللجنة التوجيهية (لجنة التسيير)

تتألف اللجنة التوجيهية للجمعية العامة من رئيس الجمعية العامة ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي ونائب رئيس اللجنة التنفيذية. ويجوز لرؤساء اللجان الدائمة أن يشاركوا في أعمال اللجنة التوجيهية بصفة استشارية.

واللجنة التوجيهية مكلفة، بمساعدة الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، باتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان التنظيم الفعال والإدارة السهلة لأعمال الجمعية العامة. وستعقد الجلسة الأولى للجنة التوجيهية في الساعة

الشواغر المطلوب ملؤها خلال الجمعية العامة الـ 147

سيتم تعميم قائمة أولية بشواغر هيئات الاتحاد البرلماني الدولي إلى الأعضاء، وستنشر على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي قبل افتتاح الجمعية العامة.

وإن البرلمانات الأعضاء مدعوة إلى النظر في تقديم ترشيحات للجان الاتحاد البرلماني الدولي الرئيسية وهيئاته الأخرى (https://www.ipu.org/about-us/structure/assembly)، مع الأخذ بالاعتبار متطلبات التوازن الجندري للهيئات المعنية، كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده. وينبغي أن يتمتع المرشحون بالخبرة، قدر المستطاع، في مجالات عمل الهيئات المعينة، وينبغي أن يدعمهم برلمانهم في الاضطلاع بمهامهم بصفتهم شاغلي مناصب في الاتحاد البرلماني الدولي. وتُشجع البرلمانات الأعضاء الجديدة في الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء التي لا تشغل حالياً مناصب في الاتحاد بشكل خاص على تقديم الترشيحات.

كما اتفقت عليه المجموعات الجيوسياسية سابقاً، من المقرر إجراء تناوب على الرئاسة ونواب رؤساء اللجان الدائمة بمناسبة عقد الجمعية العامة في لواندا .

المناقشة العامة (البند 3 من جدول الأعمال)

سيتمحور موضوع المناقشة العامة في الجمعية العامة الـ147 حول العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة).

وتماشياً مع قواعد الجمعية العامة، يمكن لممثِلَين اثنين من كل وفد برلماني وطني أن يتكلما أثناء المناقشة العامة وأن يتشاركا وقت التحدث كما يرونه مناسباً. يجوز لأي عضو برلماني إضافي من كل وفد أن يأخذ الكلمة في المناقشة العامة، شرط أن يكون/تكون برلمانياً/برلمانية شاباً/شابة.

وكما جرت العادة، من أجل أخذ الكلمة في المناقشة العامة، يجوز للبرلمانات الأعضاء التسجيل في لحظتها في مكتب تسجيل المتحدثين خارج قاعة الجلسات العامة في الجمعية الوطنية، ويجوز للبرلمانات الأعضاء أيضاً أن تسجل المتحدث/المتحدثين مسبقاً عبر نظام التسجيل عبر الإنترنت، الذي سيفتح اعتباراً من 2023 آب/أغسطس 2023.

وسيتم تحديد وقت التحدث استناداً إلى عدد المتحدثين المسجلين وإلى المبادئ التوجيهية العامة التالية:

7 دقائق	جزء رفيع المستوى (رؤساء)	القائمة أ
6 دقائق	المتحدثون الأولون من الوفود	القائمة ب
الوقت المتبقي (على ما مجموعه 7 دقائق لمتحدثين اثنين)	المتحدثون الثانيون من الوفود	القائمة ج
دقيقتان	البرلمانيون الشباب	القائمة د
3 دقائق	المراقبون الدائمون	القائمة ه

وسيتم تحديد ترتيب المتحدثين بواسطة القرعة العلنية عند الساعة 17:00 يوم الإثنين، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

نواب رئيس الجمعية العامة

وفقاً للقاعدة 7 الفقرة 3 من قواعد الجمعية العامة، يحق لجميع الوفود من البرلمانات الأعضاء أن تسمي واحداً من أعضائها نائباً لرئيس الجمعية العامة. وسيتم استدعاء البعض من نواب الرئيس ليحلّوا مكان رئيس الجمعية العامة خلال إحدى الجلسات أو في جزءٍ منها.

وعند الوصول إلى مكتب التسجيل التابع للاتحاد البرلماني الدولي، يرجى من الوفود أن تعلن عن اسم البرلماني الذي ترشحه كنائب لرئيس الجمعية العامة. وبدلاً من ذلك، يمكن تقديم الأسماء إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، بحلول الساعة 12:00 ظهراً، يوم الثلاثاء، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

نتائج الجمعية العامة

ستعمم نتائج الجمعية العامة الـ147 إلى جميع الأعضاء، وستنشر على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي في غضون شهر واحد بعد اختتام الجمعية العامة، عند ذلك يمكن تحميل نسخة الكترونية كاملة بصيغة (PDF). ستحصل الوفود كافة أيضاً على نسخة مطبوعة واحدة من كتيّب النتائج عبر البريد.

توزيع الأصوات

سيتوفر جدول مؤقت يعرض توزيع الأصوات المخصصة للوفود في الجمعية العامة الـ147 على الموقع الإلكتروني للجمعية العامة.

ويرجى من البرلمانات الأعضاء التحقق من الأرقام المخصصة لهم مقابل اسم بلدهم، وعند الضرورة، إبلاغ الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي خطياً بأي تعديلات مطلوبة ومن المستحسن قبل انعقاد الجمعية العامة. وسيوزع الجدول النهائي الذي يبين توزيع الأصوات في الجمعية العامة عند افتتاح الجلسة.

جدول مؤقت يعرض توزيع الأصوات في الجمعية العامة الـ147 (وفقاً للمادة 15.2 من النظام الأساسي)

إجمالي عدد	الأصوات	عدد السكان	الأصوات	الأعضاء	
الأصوات	بموجب (ب)	1 بالملايين	بموجب (أ)		
16	6	40.01	10	أفغانستان*	1
11	1	2.85	10	ألبانيا	2
16	6	44.18	10	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	3
10	0	0.07	10	أندورا	4
15	5	34.50	10	أنغولا	5
16	6	45.28	10	الأرجنتين	6
11	1	2.8	10	أرمينيا	7
14	4	25.8	10	أستراليا	8
12	2	8.91	10	النمسا	9
13	3	10.3	10	أذربيجان	10
11	1	1.46	10	مملكة البحرين	11
21	11	168.42	10	بنغلادش	12
12	2	9.61	10	بيلاروسيا	13
13	3	11.58	10	بلجيكا	14
13	3	12.82	10	بنین	15
10	0	0.78	10	بوتان	16
13	3	12.01	10	بوليفيا (دولة متعددة القوميات)	17
11	1	3.3	10	البوسنة والهرسك	18

2021 تستند المعلومات المتعلقة بالسكان إلى بيانات الأمم المتحدة الرسمية لغاية تموز 1

⁽https://population.un.org/wpp/Download/Standard/MostUsed) وبشأن آخر المستجدات الواردة من الأعضاء.

إجمالي عدد	الأصوات	عدد السكان	الأصوات	الأعضاء	
الأصوات	بموجب (ب)	بالملايين	بموجب (أ)		
11	1	2.59	10	بوتسوانا	19
22	12	214.33	10	البرازيل	20
12	2	6.89	10	بلغاريا	21
14	4	22.1	10	بوركينا فاسو	22
13	3	12.55	10	بوروندي	23
10	0	0.59	10	كابو فيردي	24
13	3	16.59	10	كمبوديا	25
14	4	27.2	10	الكاميرون	26
15	5	38.16	10	کندا	27
12	2	5.46	10	جمهورية إفريقيا الوسطى	28
13	3	17.18	10	تشاد	29
13	3	19.49	10	تشيلي	30
23	13	1425.89	10	الصين	31
17	7	51.52	10	كولومبيا	32
10	0	0.82	10	جمهورية جزر القمر الاتحادية	33
				الإسلامية	
12	2	5.84	10	الكونغو	34
12	2	5.15	10	كوستا ريكا	35
14	4	27.48	10	ساحل العاج	36
11	1	4.06	10	كوستا ريكا ساحل العاج كرواتيا	37
13	3	11.26	10	كوبا	38
11	1	1.24	10	قبرص	39
13	3	10.51	10	جمهورية التشيك	40

إجمالي عدد	الأصوات	عدد السكان	الأصوات	الأعضاء	
الأصوات	بموجب (ب)	بالملايين	بموجب (أ)		
14	4	25.97	10	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	41
19	9	95.89	10	جمهورية الكونغو الديمقراطية	42
12	2	5.85	10	الدنمارك	43
11	1	1.11	10	جمهورية جيبوتي	44
13	3	11.12	10	جمهورية الدومينكان	45
13	3	17.8	10	الإكوادور	46
20	10	109.26	10	جمهورية مصر العربية	47
12	2	6.31	10	السلفادور	48
11	1	1.63	10	غينيا الاستوائية	49
11	1	1.33	10	إستونيا	50
11	1	1.19	10	إسواتيني	51
20	10	120.28	10	إثيوبيا	52
10	0	0.93	10	فيجي	53
12	2	5.54	10	فنلندا	54
18	8	64.53	10	فرنسا	55
11	1	2.34	10	الغابون	56
11	1	2.64	10	غامبيا	57
11	1	3.8	10	جورجيا	58
19	9	83.41	10	ألمانيا	59
15	5	32.83	10	غانا	60
13	3	10.45	10	اليونان	61
13	3	17.61	10	غواتيمالا	62

إجمالي عدد	الأصوات	عدد السكان	الأصوات	الأعضاء	
الأصوات	بموجب (ب)	بالملايين	بموجب (أ)		
13	3	13.53	10	غينيا	63
11	1	2.06	10	غينيا بيساو	64
10	0	0.81	10	غيانا	65
13	3	11.45	10	هايتي	66
13	3	10.28	10	هندوراس	67
12	2	9.71	10	المجو	68
10	0	0.37	10	آیسلندا	69
23	13	1,407.56	10	الهند	70
22	12	273.75	10	إندونيسيا	71
19	9	87.92	10	الجمهورية الإسلامية الإيرانية	72
16	6	43.53	10	جمهورية العراق	73
12	2	5.1	10	إيرلندا	74
12	2	8.90	10	إسرائيل	75
17	7	59.24	10	إيطاليا	76
20	10	124.61	10	اليابان	77
13	3	11.3	10	المملكة الأردنية الهاشمية	78
13	3	19.2	10	كازاخستان	79
17	7	53.01	10	کینیا	80
11	1	4.25	10	دولة الكويت	81
12	2	6.53	10	قيرغيزستان	82
12	2	7.43	10	جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية	83
11	1	1.87	10	لاتفيا	84

إجمالي عدد	الأصوات	عدد السكان	الأصوات	الأعضاء	
الأصوات	بموجب (ب)	بالملايين	بموجب (أ)		
12	2	5.59	10	الجمهورية اللبنانية	85
11	1	2.28	10	ليسوتو	86
12	2	6.74	10	دولة ليبيا	87
10	0	0.04	10	ليختنشتاين	88
11	1	2.79	10	ليتوانيا	89
10	0	0.64	10	لوكسمبورغ	90
14	4	28.92	10	مدغشقر	91
13	3	19.89	10	مالاوي	92
15	5	33.57	10	ماليزيا	93
10	0	0.52	10	مالديف	94
14	4	21.91	10	مالي	95
10	0	0.53	10	مالطا	96
10	0	0.04	10	جزر مارشال	97
11	1	4.62	10	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	98
11	1	1.3	10	موريشيوس	99
20	10	126.71	10	المكسيك	100
10	0	0.11	10	ولايات ميكرونيزيا المتحدة	101
10	0	0.04	10	موناكو	102
11	1	3.35	10	منغوليا	103
10	0	0.63	10	مونتينيغرو	104
15	5	37.08	10	المملكة المغربية	105
15	5	32.08	10	موزامبيق	106
17	7	53.8	10	ميانمار*	107

إجمالي عدد	الأصوات	عدد السكان	الأصوات	الأعضاء	
الأصوات	بموجب (ب)	بالملايين	بموجب (أ)		
11	1	2.53	10	ناميبيا	108
15	5	30.02	10	نيبال	109
13	3	17.50	10	هولندا	110
12	2	5.13	10	نيوزيلندا	111
12	2	6.85	10	نيكاراغوا	112
14	4	25.25	10	النيجر	113
22	12	213.40	10	نيجيريا	114
11	1	2.10	10	مقدونيا الشمالية	115
12	2	5.40	10	النرويج	116
11	1	4.96	10	سلطنة عُمان	117
22	12	231.40	10	باكستان	118
10	0	0.018	10	بالاو	119
12	2	5.13	10	دولة فلسطين	120
11	1	4.35	10	بنما	121
12	2	9.95	10	بابوا غينيا الجديدة	122
12	2	6.70	10	باراغواي	123
15	5	33.72	10	بيرو	124
20	10	113.88	10	الفليبين	125
15	5	38.31	10	بولندا	126
13	3	10.29	10	البرتغال	127
11	1	2.69	10	دولة قطر	128

إجمالي عدد	الأصوات	عدد السكان	الأصوات	الأعضاء	
الأصوات	بموجب (ب)	بالملايين	بموجب (أ)		
17	7	51.83	10	جمهورية كوريا	129
11	1	3.06	10	جمهورية مولدوفا	130
13	3	19.33	10	رومانيا	131
20	10	145.10	10	روسيا الاتحادية	132
13	3	13.46	10	رواندا	133
10	0	0.18	10	سانت لوسيا	134
10	0	0.10	10	سانت فينسنت والغرينادين	135
10	0	0.22	10	ساموا	136
10	0	0.03	10	سان مارينو	137
10	0	0.22	10	ساو تومي وبرينسيب	138
15	5	35.95	10	المملكة العربية السعودية	139
13	3	16.88	10	السينغال	140
12	2	7.3	10	صربيا	141
10	0	0.11	10	سيشيل	142
12	2	8.42	10	سيراليون	143
12	2	5.94	10	سنغافورة	144
12	2	5.45	10	سلوفاكيا	145
11	1	2.12	10	سلوفينيا	146
13	3	17.07	10	جمهورية الصومال الفيدرالية	147
17	7	59.39	10	جنوب إفريقيا	148
13	3	10.75	10	جنوب السودان	149
16	6	47.49	10	إسبانيا	150

إجمالي عدد	الأصوات	عدد السكان	الأصوات	الأعضاء	
الأصوات	بموجب (ب)	بالملايين	بموجب (أ)		
14	4	21.77	10	سريلانكا	151
10	0	0.61	10	سورينام	152
13	3	10.47	10	السويد	153
12	2	8.74	10	سويسرا	154
14	4	21.32	10	الجمهورية العربية السورية	155
12	2	9.75	10	طاجیکستان	156
18	8	71.60	10	تايلاند	157
11	1	1.32	10	تيمور – ليشتي	158
12	2	8.65	10	توغو	159
10	0	0.11	10	تونغا	160
11	1	1.53	10	ترينيداد وتوباغو	161
13	3	12.26	10	الجمهورية التونسية	162
19	9	84.78	10	تركيا	163
12	2	6.34	10	تركمانستان	164
10	0	0.01	10	توفالو	165
16	6	45.85	10	أوغندا	166
16	6	43.53	10	أوكرانيا	167
12	2	9.37	10	دولة الإمارات العربية المتحدة	168
18	8	67.28	10	المملكة المتحدة	169
18	8	63.59	10	جمهورية تنزانيا	170
11	1	3.43	10	أورغواي	171

177

			•	1 /
الأعضاء	الأصوات	عدد السكان	الأصوات	إجمالي عدد
	بموجب (أ)	بالملايين	بموجب (ب)	الأصوات
1′ أوزبكستان	10	34.08	5	15
1′ فانواتو	10	0.32	0	10
1′ فنزويلا (الجمهورية الب	10	28.20	4	14
1′ فيتنام	10	97.47	9	19
1' الجمهورية اليمنية	10	32.99	5	15
1′ زامبيا	10	19.47	3	13
1 زيمبابوي	10	15.99	3	13

^{*} بلدان مشاركة في الاتحاد البرلماني الدولي بصفتها مراقب غير مؤهل للتصويت، بحسب قرار المجلس الحاكم في دورته الـ209 التي انعقدت في نوسا دوا، لا يحق لها التصويت.

جدول أعمال الجمعية العامة:

- 1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ147
- 2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
- المناقشة العامة حول موضوع العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة)
 - 4. الجزء الخاص بالمساءلة بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى
 - 5. الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار (اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان)
 - 6. تقارير اللجان الدائمة
- 7. الموافقة على البند الموضوع للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـ149 وتعيين المقررين.

البند 3 من جدول الأعمال - المناقشة العامة:

مذكرة توضيحية للمناقشة العامة حول موضوع:

العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة)

تعتبر أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة في العام 2015 أفضل وصفة سياسية في العالم لمكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعيئة الظروف للسلام والحفاظ على الطبيعة وتعزيز رفاهية الإنسان.

ويشكل الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتعزيز السلام والعدل والمؤسسات القوية عامل تمكيني رئيسي لإطار أهداف التنمية المستدامة بكامله. ويقر هذا الهدف بأن الأزمات المتعددة في عصرنا تشكل تحدياً أساسياً في مجال الحوكمة المرتبطة بثقة الناس في مؤسسات الحكم وقدرتما على تلبية احتياجات جميع الناس على نحو منصف ومستدام.

والواقع أن العقد الاجتماعي الذي يربط الناس ببعضهم البعض وبمؤسساتهم الحكومية أصبح في خطر في مختلف أنحاء العالم. مع أهداف محددة بشأن سيادة القانون، والمؤسسات التمثيلية والفعالة والخاضعة للمساءلة، والحريات الأساسية، والفساد، والوصول إلى المعلومات، والتشرد، والعنف والإجرام، من بين أمور أخرى، يسلط الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة الضوء على "المادة الرمادية" التي تحافظ على تماسك المجتمعات والحكومات.

يؤكد الهدف رقم 16، أكثر من أي هدف آخر من أهداف التنمية المستدامة، على الحاجة إلى إدارة عامة فعّالة ومؤسسات حكومية – من الوزارات إلى البرلمانات والمحاكم والمجالس المحلية والمرافق العامة وغيرها – تعمل لصالح جميع الناس، ولا تغفل أحد. ترد حاجة إلى مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وتمثيلية لتحفيز المشاركة المدنية للناس على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال صناديق الاقتراع، لدعم الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم وحماية البيئة، والحد من التهرب الضريبي والفساد، والحد من التوترات في المجتمع التي غالباً ما تكون السبب الجذري للعنف، لا سيما ضد المرأة.

كما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في أيار/مايو 2023، فإن التقدم نحو الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة يسير ببطء شديد مع عدم وجود أي من الأهداف على المسار

الصحيح للموعد النهائي للتنفيذ في العام 2030. ويشير التقرير نفسه إلى أن "النزاعات العنيفة الجارية والجديدة في جميع أنحاء العالم تعرقل المسار العالمي نحو السلام وتحقيق الهدف رقم 16.. ويواجه المواطنون أيضاً تحديات في الوصول إلى العدل والخدمات الأساسية/الضمانات القانونية، وهي ممثلة تمثيلاً ناقصاً عموماً بسبب عدم فعالية المؤسسات. علاوة على ذلك، فإن الظلم الهيكلي وأوجه عدم المساواة والتحديات الناشئة في مجال حقوق الإنسان تجعل المجتمعات السلمية والشاملة بعيدة المنال". وكان الاتحاد البرلماني الدولي من أشد المناصرين لإدراج هدف الحوكمة في أهداف التنمية المستدامة. اليوم، تكمن العناصر الرئيسية للهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة في قلب استراتيجية الاولي على تحسين تمثيل النساء والشباب والأقليات في البرلمانات والمساعدة في بناء مؤسسات صامدة الدولي على تحسين تمثيل النساء والشباب والأقليات في البرلمانات المعقراطية، وهي أداة ومبتكرة. كما وضعت، بالتعاون مع المنظمات الشريكة، مؤشرات للبرلمانات الديمقراطية، وهي أداة التنمية. وتمثل المؤشرات خطوة رئيسية نحو رؤية مشتركة لبرلمانات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشفافة، فضلاً عن تحديد الأولويات اللازمة لمواصلة فضلاً عن التخاذ قرارات في البرلمانات تسّم بالاستجابة والشمول والتشارك والتمثيل.

ستوفر المناقشة فرصة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والوفود المشاركة الأخرى لتقييم الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة والتفكير بشكل أوسع في الاستياء الذي تشعر به الأغلبية الكبيرة في جميع أنحاء العالم في ما يتعلق بأمنهم وخدماتهم العامة ومؤسسات الحكومة - وخاصة البرلمانات. إن الوفود مدعوة إلى التفكير في الأسئلة التالية:

- كيف يمكن تعزيز رابط الثقة بين الناس ومؤسساتهم العامة؟
- كيف يمكن جعل المؤسسات أكثر فعالية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات والتمثيل على نطاق واسع؟
 - كيف يمكن التمسك بسيادة القانون باستمرار وحماية الحريات الأساسية؟
 - كيف يمكن منع العنف للحفاظ على السلم الاجتماعي كشرط للحكم الرشيد؟ ستدرج الرسائل الرئيسية للمناقشة في بيان ختامي سيعتمد في اليوم الأخير للجمعية العامة.

استمارة التسجيل المسبق عبر الإنترنت للتحدث في المناقشة العامة



استمارة التسجيل المسبق عبر الإنترنت للتحدث في المناقشة العامة

إن هذه الاستمارة مخصصة للأشخاص الذين يسجلون مسبقاً للتحدث في المناقشة العامة للجمعية العامة الـ147 حول موضوع العمل البرلماني من أجل السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة).

ويجوز لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والأعضاء المنتسبين تسجيل 3 أعضاء برلمانيين كحد أقصى، إذا كان العضو البرلماني ويجوز للوفود المراقبة أن تسجل شخصاً واحداً للتحدث.

يرجى استخدام استمارة واحدة لكل متحدث والتأكد من الانتهاء من التسجيل في الفعالية.

الموعد النهائي للتسجيل: 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023

المكون من 11	العامة الـ147	م للجمعية	الخاص بك	التسجيل	تأكيد	إدخال رقم	* يرجى
							رقماً:

- * يرجى اختيار واحدة من الفئات التالية:
 - ٥ عضو في الاتحاد البرلماني الدولي
 - ٥ عضو منتسب
 - مراقب (متحدث واحد فحسب)

* البلد
* اسم البرلمان أو المنظمة
* الصفة
○ السيدة
0 السيد
* اللقب الرسمي
* الاسم
الا سم
* الشهرة

* عنوان البريد الإلكتروني (يرجى استخدام العنوان نفسه المستخدم لتسجيل هذا الشخص للفعالية نفسها. سيتم إرسال رسائل التأكيد عبر البريد إلكتروني إلى هذا العنوان)

- * هل أنتم رئيس برلمان؟
 - 0 نعم
 - 0 کلا

تقديم

البند 4من جدول الأعمال - الجزء الخاص بالمساءلة:

الجزء الخاص بالمساءلة في المناقشة العامة: أعمال المتابعة من قبل الأعضاء بشأن قرارات الاتحاد البرلماني الدولي

الخميس، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، 14:30 – 18:30 قاعة الجلسات العامة

مذكرة توضيحية

يتوقف أثر عمل الاتحاد البرلماني الدولي إلى حد كبير على كيفية متابعة البرلمانات الأعضاء لنتائج الجمعيات وغيرها من أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي وتبادل التفاصيل بشأن النتائج التي تحققت. وعلاوة على ذلك، تتطلب استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي 2022-2026 مساءلة أقوى من جانب كل من البرلمانات الأعضاء والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي:

"إن تعزيز واستدامة ثقافة الثقة والمساءلة المتبادلة على جميع المستويات - من أجل البرلمانات الأعضاء وفي ما بينها، وبين البرلمانات الأعضاء والأمانة الاتحاد البرلماني الدولي، وداخل الأمانة العامة - قيمة تنظيمية رئيسية وعامل حاسم في ضمان استدامة التقدم نحو تحقيق جميع الأهداف الاستراتيجية وإحرازه بطريقة شفافة وديمقراطية".

ويستند هذا التركيز الاستراتيجي على المساءلة أيضاً إلى الأحكام القانونية للاتحاد البرلماني الدولي، التي تتطلب من جميع الأعضاء الإبلاغ عن الأنشطة استجابة لقرارات الاتحاد البرلماني الدولي. منذ العام 2017، قرر المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي اتباع نهج قائم على دورة تناوب يمكن التنبؤ بها. وفي كل عام، يعين عدد من البرلمانات من كل مجموعة جيوسياسية للإبلاغ عن الإجراءات المتخذة لمتابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي. ويقدم الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي تقريراً سنوياً الى الجمعية العامة يستند إلى المعلومات الواردة من الأعضاء – وسيتاح تقرير العام 2023 على الصفحة الإلكترونية للجمعية العامة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرلمانات مدعوة إلى تبادل خبراتها ووجهات نظرها مع نظرائها، وتعزيز التبادل التعاويي والمشاركة في ما بين جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي. وعلى هذا النحو، وخلال المناقشة العامة

للجمعية العامة في لواندا، سيخصص وقت للأعضاء لتقاسم ممارساتهم الجيدة وأنشطتهم التي اضطلعوا بما لمتابعة القرارات الصادرة عن الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي السابقة، بما في ذلك:

- (أ) إعلان كيغالي: المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلماً
- (ب) قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الزخم البرلماني لدفع عجلة التنمية المحلية والإقليمية للبلدان التي تشهد مستويات عالية من الهجرة الدولية ووقف جميع أشكال الاتجار بالبشر وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك التي ترعاها الدولة
- (ج) قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن إدانة غزو أوكرانيا وضم لاحق للأراضي، دفاعاً عن السلامة الإقليمية لجميع الدول
 - (د) إعلان المنامة: تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب
- (ه) قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال
 - (و) قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي
 - (ز) قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات
 - (ح) القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان للبرلمانيين

إن جميع الوفود مدعوة إلى الإسهام في هذه الجلسة الاستثنائية بمداخلات موجزة (ثلاث دقائق كحد أقصى) تسلط الضوء على أهم جوانب عملها، فضلاً عن توصيات لزيادة تعزيز عملية التنفيذ. كما أن الصور وتسجيلات الفيديو القصيرة للأنشطة التي تنظمها البرلمانات لمتابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي هي أيضاً موضع ترحيب وسيتم عرضها خلال الدورة الاستثنائية.

ان الوفود مدعوة إلى التسجيل المسبق لهذا الجزء عن طريق مراسلة البريد الإلكتروني التالي: mhg@ipu.org

مجالات التركيز للجان الدائمة في ما يتعلق باستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022–2026

لمحة عامة عن هذه الوثيقة

اعتمد المجلس الحاكم استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وتحدد خمسة أهداف استراتيجية للمنظمة وأربعة مجالات للسياسات سيعمل فيها الاتحاد البرلماني الدولي خلال هذه الفترة.

وتجتمع اللجان الدائمة مرتين في السنة في الجمعيتين العامتين للاتحاد البرلماني الدولي. وتتمثل أنشطتها الرئيسية في تنظيم مناقشات بشأن المسائل التي تدخل في نطاق ولايتها، واعتماد قرارات تعبر عن الموقف الجماعى للاتحاد البرلماني الدولي وتحدد إجراءات للمتابعة من جانب البرلمانات الأعضاء.

وبغية زيادة مساهمتها في تنفيذ الاستراتيجية، قررت اللجان الدائمة تركيز عملها من الآن وحتى العام 2026 على عدد صغير من "مجالات التركيز". وتُستخدم مجالات التركيز كتوجيه عند وضع جدول الأعمال وخطة العمل للجان الدائمة.

وتحدد هذه الوثيقة مجالات التركيز، وتوجز ما يعنيه ذلك بالنسبة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، وتشير إلى عملية وضع جدول أعمال اللجان الدائمة.

مجالات التركيز

إن مجال التركيز هو موضوع عام تنوي اللجنة الدائمة التحقيق فيه، من خلال سلسلة من القرارات أو المناقشات. ومن خلال تحديد مجالات التركيز، تهدف اللجان الدائمة إلى ما يلي:

- وضع برنامج عمل متسق على مدى فترة زمنية طويلة.
- تطوير الخبرة في مجال السياسات داخل اللجان الدائمة.
- إقامة اتصالات مع اللجان ذات الصلة في البرلمانات الوطنية ومع المجتمع الأوسع لخبراء السياسات.
 - تعزيز أثر عمل اللجان الدائمة في البرلمانات الوطنية.

ومجالات التركيز التي تم الاتفاق عليها داخل اللجان الدائمة هي التالية:

اللجنة الدائمة	نزع السلاح وعدم انتشاره والرقابة على الأسلحة
للسلم والأمن — الدوليين	منع نشوب النزاعات عن طريق العنف والاستجابة للأزمات والسلام المستدام
<u> </u>	تحسين الإدارة المتعددة الأطراف لتحديات السلم والأمن
اللجنة الدائمة	تغير المناخ
للتنمية المستدامة	التنمية المستدامة
اللجنة الدائمة	تحسين أداء البرلمانات
للديمقراطية	الديمقراطية وحقوق الإنسان في العصر الرقمي
وحقوق الإنسان	عالم أكثر شمولاً وإنصافاً

وتضع اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة جدول أعمالها من خلال عملية مختلفة. بالإضافة إلى عملها المنتظم الذي يركز على الأمم المتحدة، ستعتمد من الآن فصاعداً اقتراحات قصيرة وتشارك في حملات مثل حملتها الحالية من أجل جمعية عامة للأمم المتحدة أكثر مساواةً بين الرجال والنساء (جندرية).

ماذا يعنى ذلك بالنسبة للبرلمانات الأعضاء

تشجع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على اقتراح مواضيع لجدول أعمال كل لجنة دائمة (أي للقرارات أو المناقشات) تندرج ضمن مجالات تركيز كل لجنة دائمة.

تشجع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على اقتراح مواضيع للقرارات أو المناقشات في إطار مجالات تركيز اللجان الدائمة

تذكير: يمكن لجميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي تقديم مقترحات

الموعد النهائي لتقديم الاقتراح هو اليوم السابق لاجتماع المكتب المعني خلال الجمعية العامة

عملية وضع جدول أعمال اللجان الدائمة

لا تزال عملية صنع القرار المبينة في قواعد اللجان الدائمة من دون تغيير.

تقدم البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي مقترحات بشأن القرارات والمناقشات تقديم اقترحات تشجّع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني، الدولي على تقديم اقترحات

يقدم المكتب توصية إلى اللجنة الدائمة

، ينظر المكتب في الاقترحات من منظور مجالات التركيز

تتخذ اللجنة الدائمة قراراً

• تقوم اللجنة الدائمة بمواءمة جدول أعمالها مع مجال

توافق الجمعية العامة على عنوان القرار القادم

ولمزيد من المعلومات عن مجالات التركيز وعمل اللجان الدائمة، يرجى التواصل عبر البريد الالكتروني التالي: postbox@ipu.org

انتخاب رؤساء ونواب رؤساء اللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

من المقرر إجراء انتخابات لمناصب رؤساء ونواب رؤساء اللجان الدائمة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، في سياق الجمعية العامة ال 147 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا. سيتولى الرؤساء ونواب الرؤساء المنتخبون حديثاً، أدوارهم في نهاية الجمعية العامة ال 147 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا. سيتولى الرؤساء ونواب الرؤساء المنتخبون حديثاً، أدوارهم في نهاية الجمعية العامة الد 147 (اعتباراً من 28 تشرين الأول/أكتوبر) وسيشغلون هذه المناصب لمدة عامين، من تشرين الأول/أكتوبر 2025.

وتحدد المادة 7.5 من النظام الداخلي للجان الدائمة إطار انتخاب رؤساء ونواب رؤساء اللجان الدائمة:

المادة 7

5. تنتخب اللجان الدائمة رئيساً ونائباً للرئيس من بين أعضاء مكتبها. يُشغَل منصبا الرئيس ونائب الرئيس عادة في انتخاب واحد. تنسق المجموعات الجيوسياسية في ما بينها بحيث تكفل، قدر الإمكان، توزيعاً عادلاً لمناصب رؤساء ونواب رؤساء اللجان الدائمة.

خلال الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي (مدريد، تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، أيدت الهيئات الإدارية في الاتحاد البرلماني الدولي اقتراحاً تطلعياً بتناوب منصبي الرئيس ونائب الرئيس للدورات الست المقبلة، حتى العام 2033 (راجع المرفق). واستند هذا القرار إلى توزيع المناصب في الدورات الأخيرة وكذلك إلى معيارين رئيسيين هما:

- ينبغى تقاسم منصبي الرئيس ونائب الرئيس بالتساوي بين النساء والرجال.
- خلال فترة معينة، يجب أن تتاح لكل مجموعة جيوسياسية الفرصة لرئاسة كل لجنة من اللجان الدائمة. وفي ما يلى توزيع المناصب القيادية المتفق عليه للفترة 2023-2025:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين:

نائب الرئيس	الرئيس
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ - رجل	مجموعة أوراسيا – امرأة

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة:

نائب الرئيس	الرئيس
المجموعة العربية - امرأة	المجموعة الإفريقية – رجل

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان:

نائب الرئيس	الرئيس
مجموعة أوراسيا - رجل	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ – امرأة

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة:

نائب الرئيس	الرئيس
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - امرأة	مجموعة 12+ - رجل

وبناءً على هذا الاقتراح المتفق عليه، فإن المجموعات الجيوسياسية مدعوة إلى التشاور داخل مجموعاتها لتحديد الأشخاص الذين سيتم ترشيحهم لهذه المناصب القيادية. وللإشارة، ينبغي أن يكون رئيس اللجنة الدائمة ونائب رئيسها عضواً حالياً أو قادماً في مكتب تلك اللجنة. وستجرى انتخابات لملء الوظائف الشاغرة في مكاتب اللجان الدائمة قبل الانتخابات لشغل المناصب القيادية. وتشغل كل مجموعة جيوسياسية ثلاثة مقاعد في المكتب.

وستشكل اللمحة عن الرئيس نقطة رئيسية لدى النظر في رئاسات اللجان الدائمة. من أجل فعالية اللجنة، من المهم أن يكون الرئيس برلمانياً متمتعاً بخبرة موثقة، وبالتزام عميق في المسائل التي تقع ضمن اختصاص اللجنة المعنية، وبرغبة تخصيص الوقت والجهد لممارسة هذه الوظيفة. كذلك، تشكل المعرفة العملية بإحدى اللغتين الرسميتين للاتحاد البرلماني الدولي (الإنجليزية

والفرنسية)، والمكانة المعينة على الصعيدين الوطني والدولي، ميزة هامة. يشكل دعم برلمانه افي ممارسة هذه الوظيفة أمراً بالغ الأهمية.

وترد الملحقات التالية أيضاً للرجوع إليها:

- ملحق رقم 1: موجز عن توزيع رئاسات اللجنة الدائمة منذ التعديل الرئيسي الأخير لقواعد اللجان الدائمة في العام 2013.
 - ملحق رقم 2: التناوب في المستقبل على منصبي الرئيس ونائب الرئيس للدورات المقبلة، لغاية العام 2033.
 - ملحق رقم 3: لمحة عامة عن المناصب القيادية في جميع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي.
- ملحق رقم 4: قائمة الدول الممثلة في اللجنة التنفيذية. وتنص القواعد على أنه لا يمكن للبلد نفسه أن يكون عضواً في اللجنة التنفيذية وأن يتولى في الوقت نفسه رئاسة لجنة دائمة.
 - ملحق رقم 5: الأحكام ذات الصلة من لائحة اللجان الدائمة المتعلقة بالمكاتب.

ملحق رقم 1

الرئاسات الحالية والسابقة للجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

وكملخص للمعلومات الأساسية، كان الوضع الحالي وكذلك الرئاسات السابقة للجان منذ العام 2013، عندما اعتُمد آخر إصلاح رئيسي للنظام الداخلي للجان الدائمة، على النحو التالي:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين:

نائب الرئيس	الرئيس	
شاغر	المجموعة العربية (دولة قطر)	2023-2021
مجموعة أوراسيا (بيلاروسيا)	مجموعة 12+ (إسبانيا)	2020-2018
مجموعة 12+ (البرتغال)	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (المكسيك)	2018-2016
المجموعة العربية (المملكة المغربية)	المجموعة الإفريقية (جنوب إفريقيا)	2015-2013

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة:

نائب الرئيس	الرئيس	
المجموعة الإفريقية (سيشيل)	شاغر	2023-2021
المجموعة العربية (المملكة الأردنية الهاشمية)	المجموعة الإفريقية (زيمبابوي)	2020-2018
المجموعة الإفريقية (مالي)	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (كمبوديا)	2018-2016
مجموعة 12+ (الدنمارك)	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (تشيلي)	2015-2013

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان:

نائب الرئيس	الرئيس	
شاغر	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سورينام)	2023-2021
مجموعة 12+ (هولندا)	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (الهند)	2020-2018
مجموعة 12+ (قبرص)	المجموعة الإفريقية (بوتسوانا)	2018-2016
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (كولومبيا)	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (أفغانستان)	2015-2014
مجموعة أوراسيا (روسيا الاتحادية)	المجموعة الإفريقية (غانا)	2014-2011

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة (تشكلت رسمياً كلجنة دائمة في العام 2014):

نائب الرئيس	الرئيس	
مجموعة 12+ (بلجيكا)	شاغر	2023-2021
المجموعة العربية (دولة الكويت)	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2020-2018
	(الأرجنتين)	
المجموعة العربية (جمهورية السودان)	مجموعة 12+ (السويد)	2017–2015

ملحق رقم 2

تناوب رئاسات اللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي لغاية العام 2033

الجندر	نيابة الرئاسة	الجندر	الرئاسة	اللجنة الدائمة	التاريخ
رجل	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	امرأة	مجموعة أوراسيا	اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين	2025-2024
امرأة	المجموعة العربية	رجل	المجموعة الإفريقية	اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة	
رجل	مجموعة أوراسيا	امرأة	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان	
امرأة	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربيي	رجل	مجموعة 12+	اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة	
امرأة	مجموعة 12+	رجل	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين	2027-2026
رجل	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربيي	امرأة	المجموعة العربية	اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة	
امرأة	المجموعة الإفريقية	رجل	مجموعة أوراسيا	اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان	
رجل	المجموعة العربية	امرأة	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربيي	اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة	
رجل	المجموعة الإفريقية	امرأة	مجموعة 12+	اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين	2029-2028
امرأة	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	رجل	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة	
رجل	مجموعة 12+	امرأة	المجموعة الإفريقية	اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان	
امرأة	مجموعة أوراسيا	رجل	المجموعة العربية	اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة	
امرأة	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	رجل	المجموعة الإفريقية	اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين	2031-2030
رجل	مجموعة أوراسيا	امرأة	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة	
امرأة	المجموعة العربية	رجل	مجموعة 12+	اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان	
رجل	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	امرأة	مجموعة أوراسيا	اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة	

التاريخ	اللجنة الدائمة	الرئاسة	الجندر	نيابة الرئاسة	الجندر
2033-2032	اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	امرأة	المجموعة العربية	رجل
	اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة	مجموعة أوراسيا	رجل	مجموعة 12+	امرأة
	اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان	المجموعة العربية	امرأة	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	رجل
	اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	رجل	المجموعة الإفريقية	امرأة

ملحق رقم 3

قيادة هيئات الاتحاد البرلماني الدولي (اعتباراً من 12 أيلول/سبتمبر 2023)

نهاية الولاية	المجموعة الجيوسياسية	البلد	الرئيس	اللجان ومجموعات العمل
تشرين الأول/أكتوبر 2023	المجموعة العربية	دولة قطر	سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان بن محمد الأحبابي	اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين
آذار/مارس 2023	مجموعة 12+	هولندا	<i>شاغر</i> سابقاً: السيدة أ. مولدر	اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة
تشرين الأول/أكتوبر 2023	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	سورينام	السيد أ. غاجاديان	اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان
تشرين الأول/أكتوبر 2023	المجموعة الإفريقية	کینیا	<i>شاغر</i> سابقاً: السيدة س. عبد النور	اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة
كانون الثاني/يناير 2024	مجموعة 12+	بلجيكا	السيد س. كوغولاتي	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين
تشرين الأول/أكتوبر 2026	مجموعة 12+	فرنسا	السيد ه. جوليان-لافيريير	لجنة شؤون الشرق الأوسط
آذار/مارس 2025	المجموعة الإفريقية	کینیا	السيد ج. كياري	لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني
أيلول/سبتمبر 2023	مجموعة 12+	إسبانيا	شاغر	الفريق الاستشاري المعني بالصحة

نهاية الولاية	المجموعة الجيوسياسية	البلد	الرئيس	اللجان ومجموعات العمل
			سابقاً: السيد ج. إ. إيشانيز	
آذار/مارس 2025	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	المكسيك	السيدة س. لوبيز كاسترو	مكتب النساء البرلمانيات
آذار/مارس 2025	مجوعة 12+	المملكة المتحدة	السيد د. كاردين	مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي
تشرين الأول/أكتوبر 2025	المجموعة الإفريقية	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	<i>شاغر</i> سابقاً: السيد م. بودين	الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف
آذار/مارس 2025	مجموعة 12+	إيرلندا	السيد د. نوغتن	مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

ملحق رقم 4

تشكيل اللجنة التنفيذية (اعتباراً من 12 أيلول/سبتمبر 2023)

انتهاء فترة الولاية	الأعضاء	
تشرين الأول/أكتوبر 2023	السيد دوارتي باتشيكو (البرتغال)	عضو بحكم منصبه - الرئيس:
		نائب رئيس اللجنة التنفيذية:
		نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي:
	شاغر	المجموعة الإفريقية:
آذار/مارس 2025	معالي الدكتور على راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)	المجموعة العربية:
تشرين الأول/ أكتوبر 2023	السيدة ب. كراريكش (تايلاند)	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:
تشرين الأول/ أكتوبر 2023	السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)	مجموعة أوراسيا:
تشرين الأول/ أكتوبر 2024	السيدة ب. أرغيمون (الأوروغواي)	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:
	شاغر	مجموعة 12+:
تشرين الأول/ أكتوبر 2025	سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	الأعضاء:
تشرين الأول/ أكتوبر 2023	السيدي. فلوريس غارسيا (تشيلي)	
آذار/مارس 2027	السيدة ي. ك. ن. سابانغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	
تشرين الأول/ أكتوبر 2026	السيد ف. مارشان (فرنسا)	
	شاغر	

تشرين الأول/ أكتوبر 2026 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 تشرين الأول/ أكتوبر 2023

> آذار/مارس 2025 آذار/مارس 2025

السيدة أ. سرانجي (الهند) السيد ر. رباني (باكستان) السيدة ج. ألم إريكسون (السويد) السيدة إ. إنياكون (أوغندا) السيد ج. ف. ن. مودندا (زيمبابوي)

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة مكتب النساء البرلمانيات: السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك) رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب: السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)

ملحق رقم 4

تشكيل اللجان الدائمة (اعتباراً من 12 أيلول/سبتمبر 2023)

		لجنة السلم والأمن الدوليين
انتهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*		
تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الثانية)	سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان بن محمد الأحبابي (دولة قطر)	الرئيس:
	شاغر	نائب الرئيس:
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	سعادة السيد محمد أنور بوشويط	المجموعة الإفريقية
	(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	السيد ف. موسوا (ملاوي)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	السيدة س. أميرو (أوغندا)	
تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الثانية)	الرئيس الحالي	المجموعة العربية
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	سعادة السيدة وحدة محمود فهد عبد الجميلي (جمهورية العراق)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	سعادة السيد أحمد التويزي (المملكة المغربية)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيد ب. مهتاب (الهند)	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيدة ر.م. سينغكارو (إندونيسيا)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيد م. ريزاخا (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	السيدة أ. ألبو (جمهورية مولدوفا)	مجموعة أوراسيا

شاغر

آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)
آذار/مارس 2023 (الولاية الثانية)
تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الثانية)
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)

شاغر الأرجنتين) منطقة البحر الكاريبي شاغر (الأرجنتين) شاغر (تشيلي) شاغر (تشيلي) السيدة ك. كانو كوربودا (بناما) بجموعة 12+ السيد ل-ج. دو نيكولاي (فرنسا) السيدة د. بيرغاميني (إيطاليا) السيد ل. ويرلي (سويسرا)

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة مكتب النساء البرلمانيات: السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك) رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب: السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)

مقررا اللجنة الدائمة إلى الدورة ال148 للجمعية العامة:

السيد س. لاكروا (بلجيكا)
 السيدة م. ستولبيزر (الأرجنتين)

ملحق رقم 4

لجنة التنمية المستدامة

نهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*	*_	المكت	فی	عضوأ	بصفته	الولاية	فترة	نتهاء
--	----	-------	----	------	-------	---------	------	-------

	شاغر	الرئيس:
تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)	السيد و. ويليام (سيشيل)	نائب الرئيس:
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيدة ج. نايسولا ليسوودا (كينيا)	المجموعة الإفريقية
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيد ب. غيرفيس أسيرفادن (موريشيوس)	
	نائب الرئيس الحالي	
تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)	سعادة الدكتور حمد محمد المطر (دولة الكويت)	المجموعة العربية
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	سعادة السيدة ميرة السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة)	
تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)	سعادة السيد نضال محمود العلو (الجمهورية العربية السورية)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيد ف.د. رام (الهند)	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	السيد ب. س. رودانا (إندونيسيا)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	السيدة م.ر.ج أريناس (الفلبين)	
تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)	السيدة ت. فاردانيان (أرمينيا)	مجموعة أوراسيا
تشرين الأول/ أكتوبر 2024 (الولاية الأولى)	السيد س. غافريلوف (روسيا الاتحادية)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيدة م. باراتوفا (أوزبكستان)	

آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي السيدة إ. كويستا سانتانا (الإكوادور)

السيدة س. باراغ (غويانا)

آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)

السيد ر. لوزانو (الأوروغواي)

آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)

آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)

ألسيدة ج. بوروكيين (ليتوانيا)

آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)

السيد ف. نوتاري (موناكو)

شاغر

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة مكتب النساء البرلمانيات: السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)

رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب: السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)

مقررو اللجنة الدائمة إلى الدورة الـ148 للجمعية العامة:

- السيد س. باترا (الهند)
- سعادة السيدة ميرة السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة)
 - السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)

ملحق رقم 4

لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

انتهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*		
تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)	السيد أ. غاجاديين (سورينام)	الرئيس:
	شاغر	نائب الرئيس:
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	سعادة السيدة فريدة إليمي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	المجموعة الإفريقية
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيد و. أويزيمانا (رواندا)	
تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)	السيدة و.ن. ماتيكو (جمهورية تنزانيا الاتحادية)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	سعادة السيدة تمام محمد عبد القادر الرياطي (المملكة الأردنية الهاشمية)	المجموعة العربية
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	سعادة الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري (دولة قطر)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	سعادة الشيخ حميد بن عبد الله الأحمر (الجمهورية اليمنية)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيد ف. زون (إندونيسيا)	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيدة ج. محمود (المالديف)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	السيد ف. ه. نايك (باكستان)	
تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)	السيد ه. كونجوريان (أرمينيا)	مجموعة أوراسيا
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيد ن. تيلافولدييف (أوزبكستان)	
	شاغر	

آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى) تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى) آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية) آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى) آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى) آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى) آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى) مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي السيدة م. د. س. ألفا بريتو (البيرو)

الرئيس الحالي

السيدة س. نان (الأوروغواي)

السيد ف. سانشيز ديل ريال (إسبانيا)

السيد س. لوهر (سويسرا)

السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة مكتب النساء البرلمانيات: السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك) رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب: السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)

مقررا اللجنة الدائمة إلى الدورة ال147 للجمعية العامة:

- السيدة ل. رينولدز (أستراليا)

- السيد و . بوستامنتيه (البيرو)

ملحق رقم 4

لجنة شؤون الأمم المتحدة

انتهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*

	شاغر	الرئيس:
تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الثانية)	السيد أ. غريفروي (بلجيكا)	نائب الرئيس:
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	سعادة السيد على طالبي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	المجموعة الإفريقية
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	السيد د. لاوهينغامايي (تشاد)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيدة ر. تونكي (كينيا)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	سعادة السيد محمد تيسير بني ياسين (المملكة الأردنية الهاشمية)	المجموعة العربية
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	سعادة السيد محمد العجمي (دولة الكويت)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	سعادة الدكتورة حمدة بنت حسن بن عبدالرحمن ابوظاعن السليطي (دولة قطر)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيدة د. كوماري (الهند)	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	السيد ه. أيوياغي (اليابان)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	السيدة ب. كايتانو (الفلبين)	
تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)	السيدة ه. تيغرانيان (أرمينيا)	مجموعة أوراسيا
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيد أ. سافينيخ (بيلاروسيا)	
تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)	السيدة و. قطراوي (جمهورية مولدوفا)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيد أ. لينز (البرازيل)	مجموعة أمريكا اللاتينية
تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)	السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)	ومنطقة البحر الكاريبي
تشرين الأول/أكتوبر 2024 (الولاية الأولى)	السيد و. بوستامانتيه (البيرو)	

تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الثانية) آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى) آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى) مجموعة 12+ السيد د. ماكغوينتي (كندا) السيدة أ. شكروم (أوكرانيا)

أعضاء بحكم منصبهم:

السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)

رئيسة مكتب النساء البرلمانيات:

رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب: السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)

ملحق رقم 5

الأحكام ذات الصلة بقواعد

اللجان الدائمة

القاعدة 7.1 تنتخب كل لجنة دائمة، مكتباً مؤلفاً من ثلاثة ممثلين عن كل مجموعة من المجموعات الجيوسياسية القائمة، والتي ترشح لكل مكتب، ما لا يزيد عن مرشحين اثنين من الجنس نفسه. وتكون رئيسة مكتب النساء البرلمانيات ورئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب عضويين بحكم منصبهما في كل مكتب. ينبغي أن تُبذل الجهود كافة، لإدراج أسماء البرلمانيين الشباب، وتشجيع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الجدد على الترشح، إضافة إلى أعضاء الاتحاد الذين لا يشغلون مناصب أخرى في الاتحاد البرلماني الدولي.

القاعدة 7.2 تقدم المجموعة الجيوسياسية المعنية الترشيحات للمكتب (راجع النظام الأساسي، المادة 27 الفقرة 2)، ويجب أن يتمتع المرشحون بالخبرة والاختصاص، قدر الإمكان، في مجال عمل اللجنة الدائمة المعنية.

القاعدة 7.3 يتمّ دعم أعضاء المكتب المنتحبين من قبل برلماناتهم في القيام بواجباتهم كأعضاء في المكتب. ويجب بذل كل جهد لتأمين مشاركتهم، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وذلك طوال فترة ولايتهم في المكتب.

- القاعدة 9.1 ضماناً للتوزيع العادل لهذه المناصب بين أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي قدر الإمكان، لا يجوز لممثلي الأعضاء أن يشغلوا في الوقت نفسه أكثر من منصب واحد كرئيس أو نائب رئيس للجان الدائمة (راجع القاعدة 7 الفقرة 5)، أو شغل منصب في الهيئة نفسها لأكثر من أربع سنوات متتالية (راجع القاعدة 8 الفقرة 2).
- القاعدة 9.2 لا يجوز لأعضاء اللجنة التنفيذية، أن يشغلوا في الوقت نفسه منصب عضو في اللجان الدائمة (راجع النظام الأساسي، القاعدة 25 الفقرة 9، ولائحة اللجان الدائمة، القاعدة 11 الفقرة 2).
 - القاعدة 9.3 لا يجوز لأي برلمانٍ عُضو ممثلاً في اللجنة التنفيذية، أن يقترح مرشحاً عنه لمركز رئيس، أو نائب رئيس إحدى اللجان الدائمة.

تاسعاً - الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة:

تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

- (أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ وضع دولي هام حدث مؤخراً يستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، ومن المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت؟
- (ب) لا يجوز للجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛
- (ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ دمج مقترحاتهم لتقديمها في طلب واحد، شرط أن تتناول المقترحات الأساسية الموضوع نفسه؛
- (c) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية العامة، ما لم تكن هناك إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي اعتمدته الجمعية العامة.

و يجب أيضاً، أن تكون جميع مقترحات البند الطارئ، مرفقة بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار، يحدد بوضوح نطاق هذا الموضوع الذي ينطوي عليه الطلب.

وحتى تاريخ إعداد هذه المذكرة (2023/10/11)، لم يرد ضمن موقع الاتحاد البرلماني الدولي، أي طلب بإدراج بنود طارئة، على جدول أعمال الجمعية العامة.

عاشراً - اجتماعات اللجان الدائمة:

اللجان الدائمة

ستجتمع اللجان الدائمة الأربع خلال الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي.

في ما يلي المواعيد النهائية المتعلقة بإعداد قرار اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان على الشكل التالى:

الموعد النهائي للمقررين لتقديم مشروع القرار، والمذكرة التفسيرية إلى	30 حزيران/يونيو 2023
الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي.	
الموعد النهائي ليقدم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي المقترحات للتعديلات	08 تشرين الأول/أكتوبر 2023
على مشروع القرار.	
الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي	27-23 تشرين الأول/أكتوبر 2023
وضع الصيغة النهائية للقرار واعتماده.	

ووفقاً لقواعد اللجان الدائمة، ينبغي تقديم مقترحات بشأن البنود الموضوعة – تماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي ومجالات التركيز المحددة من قبل اللجنة الدائمة – قبل يوم واحد من اجتماع مكتب اللجنة الدائمة المعنية. وعلى هذا النحو، ينبغي على الأعضاء الذين يرغبون بذلك، أن يقدموا إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مقترحاتهم بشأن البند الموضوع القادم التي ستنظر فيها اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان في موعد أقصاه 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كحد أقصى. وستكون هذه المقترحات الأساس للمشاورات التي يجريها مكتب اللجنة الدائمة المعنية قبل اتخاذ قرار فعائى من قبل اللجنة الدائمة.

مبادئ توجيهية لتقديم تعديلات على مشاريع القرارات

معلومات عن المبادئ التوجيهية

تهدف هذه الوثيقة إلى مساعدة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في تقديم تعديلات على مشاريع القرارات. وتستند هذه الوثيقة إلى الإجراءات المعتادة والممارسات الجيدة في الاتحاد البرلماني الدولي. والهدف من ذلك هو تشجيع الممارسات الجيدة المتعلقة بطريقة تقديم التعديلات، بحيث يمكن نشر قائمة التعديلات بدقة وبسرعة.

نطاق التعديلات

يجب أن يحتوي نطاق التعديلات على مقترحات محددة لإضافة الكلمات أو الفقرات أو حذفها أو نقلها أو جمعها. ولا يمكن الأخذ بالاعتبار التوصيات العامة التي لا تحتوي على مقترحات محددة.

كما يجب أن ترتبط التعديلات بشكل مباشر بمشروع القرار. ويجب ألا يكون للتعديلات تأثير في تغيير نطاق مشروع القرار أو طبيعته. (قواعد اللجان الدائمة، القاعدة 23 الفقرة 1).

اللغة

يتم تقديم التعديلات عادةً باللغة الإنجليزية أو الفرنسية.

ويتم توفير ترجمة غير رسمية لمشاريع القرارات في اللغة الإسبانية من قبل مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي الظروف الاستثنائية، يمكن تقديم التعديلات باللغة الإسبانية. وفي مثل هذه الحالة، يجب أن تُحرى التعديلات على الترجمة الإسبانية لمشروع القرار.

تقديم التعديلات

تُقدم التعديلات عادةً مباشرةً في نص مشروع القرار.

- (أ) استخدام الخط العريض عند إضافة كلمات جديدة.
- (ب) شطب النص المراد حذفه. يرجى عدم حذف النص من الفقرة مباشرةً.
 - (ج) ابدأ بشطب النص المراد حذفه، ثم ضف نصاً جديداً.

وإذا لزم الأمر، يمكن تقديم التعديلات في وثيقة منفصلة .في مثل هذه الحالة، يرجى الإشارة بوضوح إلى رقم الفقرة المراد تعديلها.

إضافة الفقرات، أو حذفها، أو نقلها، أو جمعها

يرجى الإشارة بوضوح إلى الإجراء المقترح. مثلاً:

- (أ) إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 1 لتصبح كالتالي...؟
 - (ب) حذف الفقرة 2؛
 - (ج) نقل الفقرة 3 إلى قبل /بعد الفقرة 1؛
 - (د) جمع الفقرتين 4 و 5 لتصبح كالتالي...

ترقيم الفقرات

يرجى عدم تغيير ترقيم الفقرات في مشروع القرار عند تقديم التعديلات. وستقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بإعادة ترقيم الفقرات عند الضرورة.

الموعد النهائي لتقديم التعديلات

يجب تقديم التعديلات إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي"في موعد أقصاه 15 يوم قبل افتتاح الجمعية العامة" (قواعد اللجان الدائمة، القاعدة 13 الفقرة 2) ولن يتم الأخذ في الاعتبار التعديلات التي تقدم بعد الموعد النهائي.

أمثلة:

إضافة كلمات جديدة بالخط العريض

استخدم الخط العريض عند إضافة كلمات جديدة.

تعديل الفقرة 6 من منطوق مشروع القرار لتصبح كالتالي:

تحث البرلمانات على مساءلة الحكومات على توفير أفضل الخدمات للأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير مصحوبين بهم، وخاصة الأطفال المهاجرين والأطفال في حالات النزاع المسلح، مثل التعليم والعلاج الطبي، والتوجيه، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، ورعاية الأطفال والسكن والمساعدة القانونية، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للفتيات. وتحث أيضاً على دعم إنشاء آلية وطنية للإحالة لهذه الغاية.

شطب النص المراد حذفه. يرجى عدم حذف النص من الفقرة مباشرةً.

تعديل الفقرة 12 من منطوق مشروع القرار لتصبح كالتالي:

ر شطب النص المراد حذفه

كم تدعى البرلمانات وغيرها من المؤسسات لمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي بأفضل ممارساتها في مجال حماية حقوق الطفل، ولا سيم حقوق الأطفال المهاجرين بدون ذويهم والأطفال في حالات الحرب والنزاع المسلح، بمدف تطوير قانون نموذجي مناسب؛

الشطب أولاً الكلمات المراد حذفها ثم ضف كلمات جديدة بالخط العريض

ابدأ بشطب النص المراد حذفه، ثم ضف نصاً جديداً بعد ذلك:

تعديل الفقرة التمهيدية 1 ليصبح نصها كما يلي:

تدعى البرلمانات لسن تشريعات تمدف إلى إنشاء نظم حماية فعالة وشاملة بما يكفي من الموارد وتنسيقها من قبل ممؤول حكيمي مستقل رفيع المستوى لضمان أفضل مصلحة للطفل.

أسئلة

في حال ورود أي أسئلة بشأن التعديلات، يرجى الاتصال بالأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي (البريد الإلكتروني: postbox@ipu.org)، الهاتف: 50 41 22 919)

I) اللجنة الدائمة الأولى - لجنة السلم والأمن الدوليين:

مشروع جدول الأعمال:

يتضمن مشروع جدول أعمالها البنود الآتية:

- 1. إقرار جدول الأعمال
- الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة التي عقدتها اللجنة خلال الجمعية العامة الـ146
 للاتحاد البرلماني الدولى في المنامة (آذار/مارس 2023)
- 3. جلسة استماع للخبراء حول موضوع مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي

منذ مطلع الألفية، سمحت القفزات التكنولوجية بنشر العديد من التقنيات الجديدة في ساحة المعركة - بعد أكثر من 20 عاماً، تشمل الذكاء الاصطناعي وأنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، التي تزيل تدريجياً عملية صنع القرار البشري من خط المواجهة ووضع قرارات الحياة والموت في أيدي خوارزميات مبهمة. يؤدي الحد من العمل البشري في النزاعات إلى إنشاء منطقة رمادية للأخلاق يمكن من خلالها الطعن في السلام الدولي وحقوق الإنسان والاتفاقيات الراسخة من خلال اتخاذ قرارات مؤتمتة خارج نطاق السيطرة البشرية. استعداداً لقرار حول الموضوع الذي ستتم مناقشته واعتماده في الجمعية العامة الماكا للاتحاد البرلماني الدولي، ستعقد اللجنة جلسة استماع للخبراء لإبلاغ الأعضاء بالآثار الأخلاقية والقانونية والمجتمعية لأنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، فضلاً عن دور البرلمانات في تنظيمها وتشكيل تطورها ونشرها. سيستند المقررون المشاركون إلى جلسة الاستماع والمناقشة اللاحقة أثناء إعداد المسودة الأولى للقرار.

4. حلقة نقاش حول موضوع قائمة بالأدوات للأعضاء البرلمانيين للمشاركة في الحوار، والتشريع، والرقابة، والمنع في السعي لتحقيق السلام

كلّف قرار إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته من أجل تعزيز السلام الله الله الله الله النهاي الدولي بوضع قائمة بالأدوات الدائم، الذي تم اعتماده في آذار/مارس 2022، الاتحاد البرلماني الدولي بوضع قائمة بالأدوات للبرلمانات والأعضاء البرلمانيين للمشاركة في الحوار والتشريع والرقابة والمنع في السعى لتحقيق السلام.

سيتضمن بند جدول الأعمال هذا عرضاً للمسودة الأولية لهذه القائمة بالأدوات، وستقوم حلقة النقاش التي تلي ذلك بإبلاغ عملية الصياغة النهائية للمبادئ التوجيهية مباشرة، مما يمنح الأعضاء البرلمانين منصة لتبادل الأفكار حول تطبيق المفاهيم الجديدة ومناقشتها، وكيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء الاستمرار في تعزيز مشاركة الأعضاء البرلمانين في منع النزاعات، وعمليات السلام.

5. حلقة نقاش حول موضوع دور البرلمانات في تعزيز ثقافة الشفافية، ومكافحة الفساد، ومشاركة المواطن لإعادة الثقة في المؤسسات الوطنية والدولية، وتعزيز السلام

أدى تراكم الأزمات العالمية إلى تدهور الثقة في المؤسسات الوطنية والدولية. يهدف هذا النقاش إلى استكشاف التحديات والفرص لتعزيز الشفافية، بما في ذلك الإنفاق العام، وعواقب الأولويات غير المتوازنة، وسبل تعزيز المؤسسات الديمقراطية من أجل السلام والاستقرار. كما سيتناول استراتيجيات تعزيز الرقابة البرلمانية وآليات المساءلة بحيث تتم تلبية احتياجات المواطنين بشكل فعال.

6. انتخابات مكتب اللجنة الدائمة

ستقوم اللجنة بملء الشواغر الحالية في المكتب استناداً إلى المقترحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية. كما ستنتخب اللجنة رئيساً ونائب رئيس جديدين من بين أعضاء المكتب.

7. ما يستجد من أعمال

II) اللجنة الدائمة الثانية -لجنة التّنمية المستدامة:

مشروع جدول الأعمال:

يتضمن مشروع جدول أعمال اللجنة البنود الآتية:

1. إقرار جدول الأعمال

الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة التي عقدتما اللجنة خلال الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة (آذار/مارس 2023)

3. مناقشة حول موضوع القرار القادم بعنوان الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول الله طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار، والمسؤولية، والإنصاف

سيتم تنظيم هذه المناقشة حول موضوع القرار القادم للجنة، الذي سيتم اعتماده في الجمعية العامة الدلال الدائل المناقشة المقررين المشاركين بمعلومات أولية حول كيفية تعامل نهج البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي مع هذه المسألة ورأي الخبراء حول موضوع القرار.

4. الأعمال التحضيرية للاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف) في دولة الإمارات العربية المتحدة

سيعقد اجتماع برلماني، يشارك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالتزامن مع الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف. وسيتم إطلاع اللجنة على الترتيبات العملية للاجتماع. ثم سيتبادل أعضاء اللجنة الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية.

5. جلسة استماع للخبراء حول موضوع ضمان الأمن الغذائي العالمي

إن حجم أزمة الجوع وسوء التغذية العالمية الحالية هائل، حيث يواجه أكثر من 345 مليون شخص مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي في العام 2023 – أي أكثر من ضعف العدد في العام 2020. يشكل النزاع والظواهر المناخية المتطرفة والصدمات الاقتصادية، إلى جانب ارتفاع تكلفة الأطعمة المغذية وتزايد عدم المساواة، الدوافع الرئيسية وراء هذه الاتجاهات. ستناقش جلسة الاستماع للخبراء السبل التي يمكن للبرلمانات من خلالها المساهمة في تحويل أنظمة الأغذية الزراعية لجعلها أكثر

استدامة ومرونة، ولتمكينها من تقديم أطعمة مغذية منخفضة التكلفة وأنظمة غذائية صحية ميسورة التكلفة للجميع.

6. انتخابات مكتب اللجنة الدائمة

ستقوم اللجنة بملء الشواغر الحالية في المكتب استناداً إلى المقترحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية. كما ستنتخب اللجنة رئيساً ونائب رئيس جديدين من بين أعضاء المكتب.

7. ما يستجد من أعمال

III) اللجنة الدائمة الثالثة – لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان:

مشروع جدول الأعمال:

يتضمن مشروع جدول أعمال اللجنة البنود الآتية:

- 1. إقرار جدول الأعمال
- الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة التي عقدتما اللجنة خلال الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولى في المنامة (آذار/مارس 2023)
 - 3. الإعداد لقوار بعنوان الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار
 - (أ) عرض مشروع القرار والمذكرة التفسيرية التي أعدها المقررون المشاركون
 - (ب) مناقشة حول مشروع القرار
 - (ج) صياغة مشروع القرار واعتماده في الجلسة العامة
 - (د) تعيين مقرر للجمعية العامة الـ147
 - 4. الأعمال التحضيرية للجمعيات العامة المقبلة
 - (أ) موضوع القرار المقبل الذي ستعده اللجنة
 - (ب) بنود أخرى على جدول أعمال اللجنة في الجمعية العامة اله 148 للاتحاد البرلماني الدولي

5 انتخابات مكتب اللجنة الدائمة

ستقوم اللجنة بملء الشواغر الحالية في المكتب استناداً إلى المقترحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية. كما ستنتخب اللجنة رئيساً ونائب رئيس جديدين من بين أعضاء المكتب.

6. ما يستجد من أعمال

أ-مذكرة تفسيرية:

الإتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار

مذكرة تفسيرية مقدمة من المقررين المتشاركين، السيدة ل. رينولدز (أستراليا) والسيد إ. بوستامانتي (البيرو)

- 1. يحق لكل طفل، دون أي نوع من التمييز، الحماية من جميع أشكال الاستغلال الضارة بأي جانب من جوانب رفاه الطفل.
- 2. يعيش حوالي 5.4 مليون طفل من جميع أنحاء العالم في مؤسسات بما فيها ما يسمى بدور الأيتام، التي تححف بحقوقهم ولا تلبي احتياجاتهم. ومن بين هؤلاء، ما يقدر بـ 80 في المئة أو أكثر ليسوا أيتاماً.
- 3. خلال الجمعية العامة الــــ 146 للاتحاد البرلماني الدولي (التي عُقدت في المنامة، مملكة البحرين في آذار/مارس 2023)، عقدت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان حلقة نقاش حول الاتحار بالأيتام. ويكرر مشروع القرار ملاحظات وإسهامات البرلمانات الأعضاء والمنظمات الشريكة في ذلك النقاش.
- 4. يدعو مشروع القرار البرلمانات إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإصلاح الأطر القانونية الوطنية من أجل منع الاتجار بدور الأيتام والسياحة، ومواءمة السياسات والبرامج الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان في ما يتعلق بحقوق الطفل.

- 5. يؤكد مشروع القرار الالتزامات باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن بيع، وبغاء، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، وكذلك بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الانتقالية.
- 6. يقرّ مشروع القرار بأن التصدي للإتجار بالأيتام يمكن أن يعزز تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- 7. وأخيراً، يشجع مشروع القرار البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي والشركاء الآخرين ذوي الصلة على التعاون من أجل اتخاذ إجراءات وطنية محددة، ورصد التقدم، وبناء قدرات البرلمانات والبرلمانيين على وضع آليات لمنع الاتجار بالأيتام، ومقاضاة مرتكبيه، وحماية الأطفال المعرضين للإتجار في دور الأيتام.

ب- مشروع القرار:

الإتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الأضرار

مشروع قرار مقدم من قبل المقررين المشاركين، السيدة ل. رينولدز (أستراليا) والسيد إ. بوستامانتي (البيرو)

إنّ الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي،

- (1) إذ تشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن بيع وبغاء واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ ذلك البروتوكول الاختياري (CRC/C/156)،
- (2) وإذ ترحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 133/74 المؤرخ في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2019 بشأن حقوق الطفل، ولا سيما تركيزه على الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين، ودعوته الدول إلى الاستعاضة تدريجياً عن الإيداع في المؤسسات بالرعاية البديلة الجيدة، بما فيها، من بين أمور أخرى، الرعاية الأسرية والمجتمعية والفقرة 35 (ر) منه، التي تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى: اتخاذ "التدابير المناسبة لحماية الأطفال ضحايا الاتجار والمحرومين من رعاية الوالدين، وكذلك سن التشريعات وإنفاذها لمنع و مكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم في مرافق الرعاية، ومساعدة الأطفال الذين وقعوا ضحية الاتجار في العودة إلى أسرهم وتلقي المساعدة المناسبة في مجال الصحة النفسية والعقلية التي تركز على الضحايا وتراعي آثار الصدمات"، واتخاذ "التدابير المناسبة لمنع ومعالجة الأضرار المتصلة ببرامج التطوع في دور الأيتام، بما فيها في سياق السياحة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الاتجار والاستغلال" (ظاهرة تعرف بالعامية باسم "السياحة التطوعية")،
- (3) وإذ تقر بالتوصية د.1 الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل 2021 يوم تقرير نتائج المناقشة العامة، والتي تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من بين عدة أمور، إلى "اعتماد تشريعات ولوائح للقضاء على السياحة في دور الأيتام والعمل التطوعي في دور الأيتام، ومنع الحوافز التي تؤدي إلى إضفاء الطابع المؤسساتي والانفصال الأسري، وضمان المخالفات وفرض العقوبات

المناسبة لمنع انتهاكات حقوق الأطفال عند تقديم الرعاية البديلة وتمكين مقاضاة مرتكبيها، بما فيها الاتجار بالأيتام"،

- (4) وإذ تسلط الضوء على الفقرة 93 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 142/64 المؤرخ في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2009 بشأن المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال، والتي تنص على أنه "ينبغي أن تؤمن جميع مؤسسات الرعاية البديلة حماية كافية للأطفال من الاختطاف والإتجار والبيع والاستغلال بأشكاله الأخرى كافة"،
- (5) وإذ تشير إلى المادة 35 من اتفاقية حقوق الطفل التي تطلب من الدول الأطراف اتخاذ "جميع التدابير الملائمة الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمنع اختطاف الأطفال أو بيعهم أو الاتجار بحم لأي غرض من الأغراض أو بأي شكل من الأشكال"، والمادة 36، التي تتطلب من الدول الأطراف "حماية الطفل من سائر أشكال الاستغلال الضارة بأي جانب من جوانب رفاه الطفل"،
- (6) وإذ تقر ببروتوكول منع الاتجار بالأشخاص وقمعه ومعاقبة مرتكبيه، وخاصة بالنساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الانتقالية، ولا سيما المادة 5.9 التي تطالب الدول الأطراف "باعتماد أو تعزيز التدابير التشريعية أو غيرها من التدابير، مثل التدابير التعليمية أو الاجتماعية أو الثقافية، بما فيها من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، لتثبيط الطلب الذي يشجع جميع أشكال استغلال الأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، الذي يؤدي إلى الاتجار"،
- (7) وإذ تشدد على المبادئ التوجيهية لاتفاقية حقوق الطفل، أي مصالح الطفل الفضلى وعدم التمييز والمشاركة والبقاء والنمو، التي توفر الإطار لجميع التدابير المتعلقة بالأطفال،
- (8) وإذ تقر بأن الاتجار بالأيتام ينطوي على نقل الأطفال أو تجنيدهم في مؤسسات الرعاية الأغراض الاستغلال و/ أو الربح،
- (9) وإذ تشير إلى أن الاتجار بالأيتام كشكل من أشكال الاتجار والعبودية الحديثة يشكل شاغلاً دولياً متزايداً ينبغي التعامل معه من خلال التآزر والتعاون عبر الحدود،

- (10) وإذ تقر بالدعوة التي وجهها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً في سياق السفر جنسياً إلى تقديم تقرير بشأن التصدي لاستغلال الأطفال والاعتداء عليهم جنسياً في سياق السفر والسياحة؛ نظرة عن كثب على ظاهرة السياحة التطوعية،
- (11) وإذ تدرك ضرورة اتباع نهج متعدد الأوجه لمنع الاتجار بالأيتام ومكافحته من أجل حماية الأطفال من هذا الاستغلال في المقام الأول،
- (12) وإذ يساورها القلق لعدم توفر الإطار القانوني اللازم لمكافحة الاتجار بالأيتام لدى جميع الدول حالياً، ولا سيما الأحكام القانونية لتجريمه، أو الموازنة أو الخبرة التقنية أو الموارد البشرية لمعالجة القضية،
- (13) وإذ يساورها القلق أيضاً إزاء عدم وجود تنظيم للسياحة التطوعية، ولا سيما أنشطة السياحة التطوعية التي يشارك فيها الأطفال، مما يعرض الأطفال لخطر تحويلهم إلى سلع في سياق الأنشطة الهادفة للربح،
- (14) وإذ تقر بأهمية التوعية بمخاطر الاتجار بالأيتام ومؤشراته والأضرار المرتبطة به في أوساط الجمهور، ولا سيما الآباء والمعلمين والأطفال وقادة المجتمعات المحلية والمشرعين وغيرهم من صانعي السياسات ذوي الصلة،
- (15) وإذ تسلط الضوء على هشاشة وضع الأطفال المتورطين في مسائل الاتجار بالأيتام، وأهمية اتباع نمج يركز على الضحايا عند التصدي للمسألة، وكذلك عمليات إعادة التأهيل التي تركز على الأطفال،
 - (16) وإذ تشير إلى أن الاتجار بالأيتام هو عمل تجاري وقد يكون مدفوعاً بدوافع اقتصادية،
- (17) وإذ تدرك بأن معالجة الاتجار بالأيتام يمكن أن توفر فرصاً كبيرة في المضيي نحو العديد من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحلول العام 2030، وهي:
 - الهدف 3.1 بشأن أنظمة وتدابير الحماية الاجتماعية
 - الهدف 1.أ المتعلق بالقضاء على الفقر

- الهدف 1.4 المتعلق بالتعليم الابتدائي والثانوي المجاني والمنصف والجيد
- الهدف 2.4 بشأن تنمية الطفولة المبكرة الجيدة والرعاية والتعليم لما قبل المرحلة الابتدائية
- جميع غايات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بشان المساواة بين الرجال والنساء
 (الجندرية)
- الهدف 7.8 من أهداف التنمية المستدامة بشأن القضاء على العمل القسري والعبودية الحديثة
 والاتجار بالبشر وعمل الأطفال،
- الهدف 2.16 بشأن القضاء على الإساءة والاستغلال والاتجار وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم،
- (18) وإذ تقرر أيضاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 159/77 الصادر في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن تعزيز دور البرلمانات في تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة،
- (19) وإذ تشير إلى أن مكتب رصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص التابع لوزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية يقدم كل عام تقارير عن التقدم الذي تحرزه الدول في التصدي للإتجار بالبشر والعبودية الحديثة، وتم إدراج الإبلاغ عن الاتجار بالأيتام منذ العام 2018،
- (20) وإذ تسلط الضوء على أهمية الفقرة 31 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 133/74 المؤرخ في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2019 بشأن حقوق الطفل، والتي تحث الدول على "تعزيز رعاية الطفل وأنظمة حماية الطفل وتحسين جهود إصلاح الرعاية"،
- (21) وإذ تعترف بقرار الاتحاد الأوروبي المؤرخ في 9 حزيران/ يونيو 2023 للتوسع في شكل الزواج الاتجار المعترف به في توجيهه بشأن منع الاتجار بالبشر والتصدي له وحماية ضحاياه ليشمل الزواج القسري والتبني غير القانوني كأنواع واضحة من الاستغلال التي يغطيها التشريع،
- (22) وإذ تشعر بالقلق من أن تقديم الدعم حسن النية للمؤسسات من خلال التبرعات، وبرامج رعاية الأطفال، والتطوع في دور الأيتام أو السياحة في دور الأيتام، والبعثات الدينية، يمكن أن يؤدي إلى انفصال غير ضروري بين الأسرة والطفل، وإدامة نماذج الرعاية المؤسساتية، وتقويض تطوير المزيد من خدمات الرعاية الأسرية، وإنشاء حافز اقتصادي للإتجار بالأيتام،

- (23) وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها الحكومات التي أصدرت إرشادات السفر التي تثني عن السياحة والعمل التطوعي في دور الأيتام،
- (24) وإذ تسلط الضوء على أن الفقر، باعتباره أحد الدوافع الرئيسة للإبحار بالأيتام، يتفاقم بسبب الكوارث الإنسانية والنزاعات، ونقص التعليم، والهياكل الاجتماعية الاقتصادية غير المنصفة، والتمييز بين الرجال والنساء،
- 1. تدين جميع أشكال الاتجار بالأيتام والسياحة في دور الأيتام، وكذلك العمل التطوعي في دور الأيتام حيث يتاح الاتجار بالأيتام؛
- 2. تدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى سن قانون نموذجي للدول التي تضفي الطابع الرسمي، بما يخدم مصالح الطفل الفضلي، على إطار تشريعي واضح لمكافحة الاتجار بالأيتام والسياحة في دور الأيتام، حيث تكون حقوق الأطفال والتعليم والأصوات والاحتياجات والأمن في صميم أية تدابير تؤثر على رفاههم؛
- 3. تدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى إعداد دليل برلماني يحدد آليات عمل البرلمانات لمناقشة التشريعات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأيتام والسياحة في دور الأيتام، بما فيها أدوات الرقابة لرصد السياسات العامة لحماية الأطفال من الاتجار بالأيتام، وآليات محددة التدابير التي تنطبق على البرلمانات في مناطق مختلفة من العالم؛
- 4. تدعو الدول التي لم تصادق بعد على البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع وبغاء واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، وبروتوكول منع الاتجار بالأشـخاص وقمعه ومعاقبة مرتكبيه، وبخاصة النساء والأطفال، للنظر في ذلك؛
- 5. تشدد على أهمية التعاون المتعدد التخصصات والتعاون الدولي في استراتيجيات مكافحة الاتجار بالأيتام والسياحة في دور الأيتام؛
- 6. تشجع البرلمانات على تنفيذ تدابير تراعي الاحتياجات والتجارب المتباينة للأطفال حسب سنهم وجندرهم، بما فيه عن طريق ضمان مشاركتهم في وضع التدابير المتعلقة بمم؟

- 7. تؤكد على أهمية التزام القطاع الخاص والمجتمع المدني والجمعيات الخيرية والمجتمع بالعمل المشترك مع الحكومات لوقف تدفق الأموال والمتطوعين إلى المؤسسات الربحية التي تتعامل مع الأطفال كسلع؟
- 8. تحث البرلمانات والبرلمانيين على تعزيز وعي المجتمع المدني والجمعيات الخيرية وجماعات المجتمع المحلى والأسر بشأن الاتجار بالأيتام، وبالتالي توفير الحماية للأطفال؛
- 9. تدعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى تحديد اجتماعات دورية وورشات عمل مع مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً وغيره من الجهات المعنية والخبراء والناشطين، مع التركيز على المبادرات المحلية والإقليمية لمنع مشكلة الاتجار بالأيتام والسياحة في دور الأيتام ومعالجتها، وغيرها من الأنشطة الأخرى للسماح للبرلمانات بتبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة في مكافحة الاتجار بالأيتام والسياحة في دور الأيتام؛
- 10. تحث البرلمانات على اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ الالتزامات الدولية وجعل أطرها القانونية والتنظيمية المحلية متوافقة تماماً مع اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 133/74 بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن حقوق الطفل، بما فيها من خلال:
- أ. ضمان أن تسمح القوانين الجنائية بملاحقة جرائم الاتجار بالأيتام وجرائم الاستغلال، بما فيها انتزاع الطفل غير القانوني من الوالدين أو الأوصياء وإيداعه في دار رعاية لغرض الاستغلال أو الربح؛
- ب. تجريم إستدراج الأطفال والأشخاص الموثوق بهم (الآباء والأوصياء ومقدمو الرعاية) لتسهيل الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت وخارجه وخاصة من قبل الأشخاص في مواقع القوة أو السلطة أو النفوذ؟
- ج. إنشاء ولاية قضائية خارج الإقليم بموجب القانون لجميع جرائم الاتجار بالأطفال واستغلالهم واستدراجهم؟

- د. وضع لوائح لحماية الطفل واجبة التنفيذ لقطاع السفر والعمل التطوعي والسياحة في دور الأيتام التي تشمل حظر التطوع في دور الأيتام وزيارتها، وتنظيم أشكال أخرى من الأنشطة التطوعية التي تشمل الأطفال؛
- ه. إدراج اللوائح المتعلقة بمشاركة المتطوعين والزائرين في اللوائح الحالية لحماية الطفل ورعايته والرعاية البديلة، وتحديداً حظر الزيارات والتطوع داخل مرافق رعاية الأطفال السكنية؛
- و. ضـمان أن تكون آلية الإبلاغ الملائمة للأطفال والشـباب في متناول الأطفال في مؤسـسات الرعاية، والأطفال والشـباب الذين انتقلوا إلى الرعاية أو خرجوا من الرعاية ؟
- ز. وضع لوائح تنظيمية كافية للقطاع غير الهادف للربح وضمان امتثال الأنشطة الخيرية للمعايير الدولية لحقوق الطفل، وحماية مصالح الأطفال الفضلي، وحماية الأطفال من الأذى والإساءة وانتهاكات الحقوق؛
- ح. تعزيز تنفيذ قوانين ولوائح حماية الطفل، بما فيها الرقابة والإشراف على مرافق الرعاية السكنية بالتعاون مع المجتمع المدني، واتخاذ تدابير وقائية لتجنب تكرار الصدمات النفسية وتكرار إيذاء الضحايا من الأطفال جراء عمليات التحقيق وإجراءات القضاء.

IV) اللجنة الدائمة الرابعة – اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة:

جدول الأعمال المؤقت:

يتضمن جدول أعمال اللجنة البنود الآتية:

الجلسة الأولى: الأربعاء، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، 2020 - 11:00

1. إقرار جدول الأعمال

2. الموافقة على المحاضر الموجزة للدورة التي عقدتما اللجنة خلال الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة (آذار/مارس 2023)

3. الحضور الميداني للأمم المتحدة في دعم التنمية الوطنية: حالة أنغولا

تتواجد منظومة الأمم المتحدة في معظم البلدان النامية، مع فريق قُطري للأمم المتحدة من ممثلي الوكالات يرأسه منسق مقيم. يدعم فريق الأمم المتحدة القُطري خطط التنمية الوطنية من خلال مجموعة من المشاريع والأنشطة الاستشارية التي يتم الاتفاق عليها مع الحكومة ويتم تمويلها من خلال مزيج من موارد الموازنة والموارد الخارجة عن الموازنة.

فعلى مر السنين، دعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى علاقة أوثق بين فريق الأمم المتحدة القُطري وبرلمان البلد المضيف كطريقة لبناء مساءلة أقوى وتأييد العمل الإنمائي للأمم المتحدة. ستتضمن هذه الجلسة نقاشاً حول دور المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القُطري تجاه حكومة أنغولا، وبرلمانها.

4. تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الجمعية العامة للأمم المتحدة

كما تمت مناقشته في جلسة المنامة للجنة، وفي جلسة إحاطة متابعة للأعضاء البرلمانين في 3 أيار/مايو 2023، يحتاج المجتمع البرلماني إلى الدعوة بنشاط للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وحالياً، ترد امرأة واحدة فحسب من بين كل أربعة سفراء (ممثلين دائمين) في الجمعية العامة. يعطي عدم التوازن بين الرجال والنساء (الجندرية) في أعلى هيئة لصنع القرار في الأمم المتحدة الانطباع بأن الأمم المتحدة لا تمارس ما تدعو إليه عندما يتعلق الأمر بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). إن جعل الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة الرئيسية على قدم المساواة

بين الرجال والنساء (الجندرية) سيعزز بشكل كبير النظام متعدد الأطراف وقدرته على تقديم الخدمات للناس.

وسيدور هذا البند حول مشروع مقترح يحدد إجراءات محددة للبرلمانات للنهوض بهذه المسألة. وسيقدم مكتب اللجنة مشروع المقترح، وسيطرح للتصويت.

الجلسة الثانية: الخميس، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، 20:30 - 13:00

5. إصلاح مجلس الأمن لنظام متعدد الأطراف أقوى

تم تصميم مجلس الأمن لاتخاذ "إجراءات فورية وفعالة" للحفاظ على السلام أو استعادته، وهو إلى حد بعيد أقوى جهاز في الأمم المتحدة. تحمل قراراته قوة القانون الدولي ويمكن فرضها من خلال العقوبات الاقتصادية، وفي نهاية المطاف، العمل العسكري.

ومع ذلك، فإن تشكيل مجلس الأمن لم يعد يمثل الحقائق الجيوسياسية للعالم. إن عدم التوازن المتأصل في الأصوات والتمثيل في المجلس، فضلاً عن الاستخدام العشوائي لحق النقض من قبل بعض الأعضاء الدائمين، يفسر الكثير من عدم قدرة المجلس على التصرف بشكل فعال ومتسق استجابة للنزاعات والتهديدات الأمنية الأخرى في جميع أنحاء العالم. بعد سنوات من المفاوضات الفاشلة، تتعرض الأمم المتحدة لضغوط متزايدة لإصلاح مجلس الأمن. وعلى وجه الخصوص، دعا تقرير نيسان/أبريل 2023 الحم المتشاري رفيع المستوى حول تعددية الأطراف الفعالة قمة المستقبل للعام 2024 إلى الموافقة على مؤتمر استعراض الميثاق الذي يركز على إصلاح مجلس الأمن.

وسيعمل هذا البند على إطلاع البرلمانات على بعض مقترحات الإصلاح الرئيسية لمجلس الأمن وإتاحة الفرصة للتفكير في الإجراءات البرلمانية المحتملة في هذا الصدد.

6. انتخابات مكتب اللجنة الدائمة

ستقوم اللجنة بملء الشواغر الحالية في المكتب استناداً إلى المقترحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية. كما ستنتخب اللجنة رئيساً ونائب رئيس جديدين من بين أعضاء المكتب.

7. ما يستجد من أعمال

حادي عشر - اجتماعات الأجهزة والهيئات واللجان الأخرى:

ستجتمع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً أثناء انعقاد الجمعية:

1 - منتدى النساء البرلمانيات:

إن دورة منتدى البرلمانيات مفتوحة للنساء والرجال البرلمانيين الذين يرغبون في المشاركة في مختلف النقاشات والمناقشات.

الدورة السادسة والثلاثون لمنتدى النساء البرلمانيات

جدول الأعمال المؤقت

دورات منتدى النساء البرلمانيات مفتوحة أمام البرلمانيات والبرلمانيين

الإثنين 23 تشرين الأول/اكتوبر 2023، من الساعة 10:30 إلى الساعة 13:00، ومن الساعة 14:30 إلى الساعة 17:30 الإثنين 23 تشرين الأول/اكتوبر (Sala Nobre)، قصر الجمعية الوطنية

- 1. انتخاب رئيسة الدورة السادسة والثلاثين لمنتدى النساء البرلمانيات
 - 2. إقرار جدول الأعمال
 - 3. الأنشطة للنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

سيتم إطلاع المشاركين على ما يلي:

- (أ) أعمال مكتب النساء البرلمانيات ومداولاته في الدورتين المعقودتين في المنامة، في 11 آذار/مارس 2023، وفي لواندا، في 23 تشرين الأول/اكتوبر 2023.
 - (ب) عمل مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتوصياتها
 - (ج) الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)
 - 4. المساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ 147 من منظور جندري

بناء على توصية المكتب، سيدعو المنتدى إلى مناقشة مشروع القرار المدرج في جدول أعمال الجمعية العامة الد 147، بعنوان الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الضرر (اللجنة الدائمة للديموقراطية وحقوق الإنسان). وسيناقش المشاركون مشروع القرار من منظور جندري وسيصدرون توصيات بشأن التعديلات المتصلة بالجندر التي سيقدمها منتدى النساء البرلمانيات إلى اللجنة الدائمة. ولهذا الغرض، سيعمل المشاركون في الجلسات العامة.

وبناء على توصية المكتب، سيعيّن المنتدى رئيسة، ومقررة للنقاش. وستقدم المقررة توصيات من النقاش إلى منتدى النساء البرلمانيات في جلسته بعد الظهر.

وسيعقد النقاش من الساعة 11:30 إلى الساعة 13:00. وسيعقد النقاش من الساعة 14:30.

5. حلقة نقاش بشأن النساء في السياسة: البقاء أو الرحيل؟

في عالم سياسي مليء بالتحديات يسوده التمييز القائم على الجندر، والعنف ضد النساء عبر الإنترنت وخارجه في السياسة، وزيادة مستويات قلة الأدب، كيف يمكن للنساء، بكل تنوعهن، وعلى قدم المساواة مع الرجال، المشاركة في السياسة، والسعى إلى حياة سياسية، ومهنة؟

وبالرغم من الانتشار الكبير للتحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء في السياسة في جميع أنحاء العالم، تواصل السياسيات النساء إظهار المرونة والتصميم. أكدت أكثر من 90٪ من النساء البرلمانيات اللواتي شملهن الاستطلاع في أبحاث الاتحاد البرلماني الدولي واللواتي تعرضن للعنف القائم على الجندر في السياسة عزمهن على مواصلة عملهن البرلماني. ومع ذلك، في مرحلة ما، لم تعد النساء على أعلى مستويات القيادة قادرات على تحمل الخطر والإرهاق والضغط، وتقررن ترك السياسة. إن مستقبل مشاركة النساء وقيادتمن في صنع القرار السياسي على الحك.

فما هي التحديات التي تواجهها النساء لدى دخولها إلى القيادة السياسية، والبقاء فيها؟ هل يتحسن الوضع؟ كيف يمكننا أن نضمن أنه يمكن للنساء أن يعشن حياة سياسية وحياة مهنية خالية من الخطر والضغط الساحق والإرهاق؟ إلى أي مدى وصلنا إلى جعل عدم التسامح مطلقاً مع العنف ضد النساء في السياسة حقيقة واقعة؟

وسيقوم المنتدى، مسترشداً بفريق من النساء القياديات، بما في ذلك بعض اللواتي تركن السياسة، بدراسة هذه المسائل الهامة، واستخلاص الاستنتاجات والدروس من تجارب أعضاء حلقة النقاش، ومناقشة السبل الممكنة لتحسين دعم النساء واستدامتهن في المناصب السياسية.

وستعقد حلقة النقاش من الساعة 14:30 إلى الساعة 16:00.

6. الاستماع إلى المرشحين لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

ستتاح للمشاركين فرصة الاستماع إلى المرشحين لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

وستعقد جلسة الاستماع من الساعة 16:00 إلى 17:15.

7 انتخابات مكتب النساء البرلمانيات

سيدعى المنتدى إلى ملء المقاعد الشاغرة في مكتب النساء البرلمانيات. وستجرى الانتخابات على أساس الترشيحات التي تقدمها المجموعات الجيوسياسية.

8. تقرير عن مناقشة مشروع قرار في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 147

ستقدم مقررة فريق النقاش تقريرها. وسيطلب المنتدى بعد ذلك من المقررة أن تتشاور مع رئيسة مكتب النساء البرلمانيات وأن تعد أي تعديلات تقدم أثناء مناقشات اللجنة الدائمة للديموقراطية وحقوق الإنسان.

9. مكان وموعد انعقاد الدورة السابعة والثلاثين لمنتدى النساء البرلمانيات

تشكيل مكتب النساء البرلمانيات وأعضاء مكتبه (اعتباراً من 10 آب/أغسطس 2023)

الرئاسة (آذار/مارس 2023 – آذار/مارس 2025)

الرئيسة: السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)

النائب الأول للرئيسة: سعادة السيدة فريدة إليميي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

النائب الثاني للرئيسة: سعادة الدكتورة عايدة نصيف أيوب عوض الله (جمهورية مصر العربية)

	, , •	
الممثلات الإقليميات		انتهاء فترة الولاية
المجموعة الإفريقية		
السيدة ن. بوجيلا (إسواتيني)	السيدة ج. أ. أ. طبان (جنوب السودان)	آذار/مارس 2025
سعادة السيدة فريدة إليمي (الجمهورية الجزائرية	السيدة ج. كافيرا مابيرا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	آذار/مارس 2027
الديمقراطية الشعبية)		
المجموعة العربية		
شاغر	سعادة الدكتورة عايدة نصيف أيوب عوض الله	آذار/مارس 2025
	(جمهورية مصر العربية)	
سعادة السيدة سهام موسى حمود الموسوي	سعادة الدكتورة جنان محسن رمضان	آذار/مارس 2027
(جمهورية العراق)	(دولة الكويت)	
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ		
السيدة ب. أ. كومارودين (إندونيسيا)	السيدة و. أزد (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)	آذار/مارس 2025
السيدة س. سيريفيجشابون (تايلاند)	السيدة ل. راينولدز (أستراليا)	آذار/مارس 2027
مجموعة أوراسيا		
السيدة ج. كاريلوفا (روسيا الاتحادية)	السيدة م. فازيليفيتش (بيلاروسيا)	آذار/مارس 2025
شاغر	شاغر	آذار/مارس 2027
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكا	ريبي	
السيدة و. ب. أندراديه مونيوز (الإكوادور)	السيدة أ. ف. ساغاستي (الأرجنتين)	آذار/مارس 2025
	السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)	آذار/مارس 2027

مجموعة 12+

آذار/مارس 2025	السيدة س. بونوفيتش (صربيا)	السيدة ف. ريوتون (فرنسا)
آذار/مارس 2027	السيدة د. بيرغاميني (إيطاليا)	السيدة م. ريمبيل غارنر (كندا)

انتهاء فترة الولاية

أعضاء اللجنة التنفيذية:

(بحكم منصبهيّ، طوال مادة عضويتهن في اللجنة التنفيذية)

السيدة إ . ك . ناصروا سابانجو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) تذار/مارس 2027 السيدة أ . سارانغي (الهند) تشرين الأول/أكتوبر 2024 السيدة ب . أرغيمون (الأوروغواي) تشرين الأول/أكتوبر 2024 السيدة و . أنياكون (أوغندا) تشرين الأول/أكتوبر 2023 السيدة ب . كرايريكش (تايلاند) تشرين الأول/أكتوبر 2023 السيدة ج . ألم أريكسون (السويد) تشرين الأول/أكتوبر 2023 السيدة ج . ألم أريكسون (السويد)

انتهاء فترة الولاية

رئيسات دورات منتدى النساء البرلمانيات:

(بحكم منصبهنّ لمادة سنتين)

سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين) آذار/مارس 2025 السيدة م. باتيت (إسبانيا) تشرين الأول/أكتوبر 2023 السيدة ي. يوسيانان روبا بوتري (إندونيسيا) تشرين الأول/أكتوبر 2024 السيدة إ. نييراسافاري (رواندا) تشرين الأول/أكتوبر 2024 السيدة إ.

2 - منتدى البرلمانيين الشباب:

جدول الأعمال المؤقت:

يناقش الاجتماع جدول الأعمال المؤقت الذي يتضمن البنود الآتية:

منتدى البرلمانيين الشباب

جدول الأعمال المؤقت جدول الأعمال المؤقت

الثلاثاء، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، من الساعة 14:00 إلى الساعة 17:30 الثلاثاء، 24 تشرين الأول/أكتوبر (Sala Nobre) - الطابق الأرضي

- 1. إقرار جدول الأعمال
- 2. الكلمات الافتتاحية
- 3. انتخابات مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب

سيجري المنتدى انتخابات لملء الشواغر في مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب.

4. التحديثات بشأن مشاركة الشباب

سيقيّم المنتدى التطورات الأخيرة في مشاركة الشباب العالمية والوطنية في البرلمان، بما في ذلك إصدار معلومات جديدة ضمن تقرير الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2023 حول مشاركة الشباب في البرلمانات العالمية. سينظر البرلمانيون الشباب في النجاحات، والتحديات الحالية، ويتوصلون إلى نتائج، ويقدمون توصيات. وسيتم إبلاغهم بأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة والمقبلة دعماً لمشاركة الشباب.

5. المساهمة في عمل الجمعية العامة الـ 147

تماشياً مع هدف المنتدى المتمثل في تسليط الضوء على منظور الشباب في عمل الجمعية العامة وقراراتما، سيتبادل أعضاء المنتدى وجهات النظر من منظور الشباب حول:

• موضوع المناقشة العامة للجمعية العامة الـ 147، بعنوان العمل البرلماني من أجل السلام والعدالة والمؤسسات القوية؛

• مشروع القرار الذي سيجري النظر فيه في الجمعية العامة اله 147، بعنوان الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الضرر، الذي ستنظر فيه اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

6. جلسة استماع مع المرشحين لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي

ستتاح لأعضاء المنتدى فرصة الاستماع إلى المرشحين لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

7. الأعمال التحضيرية للجمعية العامة الـ 148 (آذار/مارس 2024)

وفقاً للممارسة المعتادة، سيعد المنتدى للجمعية العامة الـ 148 بمناقشة القرارات المقبلة المدرجة في جداول أعمال اللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي من منظور الشباب: مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذائمة للاتحاد التشغيل والذكاء الاصطناعي، التي ستنظر فيه اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين؛ والشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار، والمسؤولية، والإنصاف، التي ستنظر فيه اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة. وسيدعى أعضاء المنتدى إلى الموافقة على تعيين مقرر يرشحه مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب لتقديم تقرير استعراضي للشباب عن كل موضوع من هذه المواضيع إلى اللجنة الدائمة المعنية.

8. ما يستجد من أعمال

الأنشطة المتعلقة بالشباب للعام 2023

تقرير عن الأنشطة المنفذة منذ آذار/مارس 2023 والأنشطة المقبلة

كان الاتحاد البرلماني الدولي منذ أكثر من عقد من الزمان يمكّن البرلمانيين الشباب من تعزيز الديمقراطيات وتجديدها وجعلها أكثر تمثيلاً لجميع الأجيال. وفي العام 2010، اعتمدت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي قراراً تاريخياً لتعزيز مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية. وعلى الرغم من هذا الالتزام السياسي الواضح والتقدم المؤقت، فإن مستوى تمثيل الشباب في البرلمان، كما يقيسه الاتحاد البرلماني الدولي بانتظام، لا يزال منخفضاً. يبلغ نصف سكان العالم أقل من 30 عاماً في حين أن 2.8 في المئة فقط من أعضاء البرلمان على مستوى العالم تقل أعمارهم عن 30 عاماً وأقل من نصفهم من الشابات.

ولمعالجة الفجوة في تمثيل الشباب، أطلق الاتحاد البرلماني الدولي حملة أنا أقول نعم للشباب في البرلمان! مع ستة تعهدات حددها البرلمانيون الشباب باعتبارها أكثر الوسائل تأثيراً لإحداث تغيير تحويلي: تعزيز حصص الشباب؛ ومواءمة سن الأهلية مع سن التصويت؛ ودعم قنوات الشباب في البرلمان؛ وتوجيه الطامحين الشباب والدعوة إلى مشاركة الشباب. اعتباراً من 15 أيلول/سبتمبر 2023، تم تسجيل ما مجموعه 1460 صانع تغيير، بما في ذلك 668 برلمانياً و60 رئيساً للبرلمانات ورؤساء الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

ومنذ آذار/مارس 2023، نظم الاتحاد البرلماني الدولي الأنشطة التالية المتصلة بالشباب لتعزيز مشاركة الشباب في البرلمان وفي الاتحاد البرلماني الدولي:

- عقدت اجتماعات منتدى البرلمانيين الشباب ومجلس إدارته في الجمعية العامة ال 146 في المنامة (آذار/مارس 2023)؛ بالإضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات المجلس افتراضياً في نيسان/أبريل وحزيران/يونيو 2023.
- استمر تعزيز حملة أنا أقول نعم للشباب في البرلمان! بما في ذلك من خلال الفعالية الافتراضية صرخة إلى صانعي التغيير Shout Out to Changemakers (2023).

- عقدت إحاطتين في إطار سلسلة تمكين البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الشباب في المفاوضات المتعلقة بالمناخ (31 أيار/مايو 2023) وبشأن حقوق الإنسان للشباب (11 آب/أغسطس 2023)، تزامناً مع اليوم الدولي للشباب.
- عقد المؤتمر العالمي التاسع للبرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي في هانوي (فيتنام) حول دور الشباب في تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التحول الرقمي والابتكار (15- 17 أيلول/سبتمبر 2023).
- وجرى التواصل مع منظمات الشباب، بما في ذلك من خلال زيارات قام بما رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي إلى الأمريكتين وآسيا (تموز/يوليو وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2023).
 - مساهمات البرلمانيين الشباب في المداولات الدولية.
 - إطلاق تقرير الاتحاد البرلماني الدولي عن مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية للعام 2023.

ويرد أدناه المزيد من المعلومات عن هذه الأنشطة، إلى جانب قائمة بالأنشطة المقبلة.

1 . لحة عامة عن الأنشطة منذ آذار /مارس 2023

اجتماعات منتدى البرلمانيين الشباب ومجلس إدارته في الجمعية العامة الـ 146

عقد منتدى البرلمانيين الشباب في 12 آذار/مارس 2023. وجمعت 60 برلمانياً شاباً من 58 دولة. تشكل نسبة حوالي 37 في المئة منهم من الشابات.

أجرى أعضاء المنتدى تقييماً لمشاركة الشباب في بلدانهم وتبادلوا الخبرات والممارسات الجيدة، مثل: إنشاء تجمعات شبابية جديدة، وزيادة نشاط الأحزاب السياسية لتمكين البرلمانيين الشباب والمزيد. وبإدراج منظور الشباب في موضوع المناقشة العامة، تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب، ناقش أعضاء المنتدى الدور القيادي الذي يجب أن يؤديه البرلمانيين الشباب في صنع القرار ومفاوضات السلام.

ومع انتهاء ولاية مجلس الإدارة، وافق المنتدى على ترشيحات مجلس الإدارة الجدد الذين سيعملون خلال السنتين المقبلتين. ثم انتخب مجلس الإدارة الجديد السيد دان كاردين من المملكة المتحدة رئيساً لمجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب.

ومن بين إجمالي 683 برلمانياً شاركوا في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي، مثّل 680 برلمانياً شاباً 22 في المئة من المندوبين. على الرغم من أن هذا الرقم كان أقل من هدف المنتدى المتمثل في أن 25 في المئة على الأقل من المندوبين البرلمانيين هم برلمانيين شباب، فقد تم تحقيق الهدف في أكثر من نصف الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي منذ العام 2021. ولتحقيق هدف أعلى في تعزيز مشاركة أكبر من البرلمانيين الأصغر سنًا، أجرى مجلس الإدارة، أثناء انعقاده الجمعيات العامة، مناقشة بشأن هذا الموضوع وقدم مقترحات بشأن تعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده لمنتدى البرلمانيين الشباب. وافق أعضاء مجلس الإدارة على التوصية بتخفيض الحد الأدبى للسن ليتم اعتباره برلمانياً شاباً.

اجتماع مجلس الإدارة الافتراضي

عُقدت اجتماعات غير رسمية لمجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب افتراضيا في 12 نيسان/أبريل و 20 حزيران/يونيو. وركزت المناقشات على تعزيز مشاركة الشباب في مفاوضات المناخ. وتم الاتفاق على مجموعة من الإجراءات، بما في ذلك تعزيز مشاركة الشباب ووجهات نظرهم في الدورة اله 128 لمؤتمر الأطراف (COP28).

حملة أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!

في 15 أيلول/سبتمبر، تعهد ما مجموعه 1460 من صانعي التغيير بدعم مشاركة الشباب في البرلمان، من بينهم 60 رئيساً للبرلمانات، و668 برلمانياً، و15 ممثلاً رفيع المستوى، مثل رؤساء الدول، ونواب رؤساء البلدان، ومبعوث الأمم المتحدة للشباب. وخلال الجمعية العامة اله 146 للاتحاد البرلماني الدولي، نُفذت أنشطة تعزيزية شملت إنشاء مقصورة مخصصة للحملات والترويج الاستباقي للحملة للمندوبين.

وللاحتفال بالذكرى السنوية الثانية لحملة أنا أقول نعم للشباب في البرلمان! وتبادل الخبرات، نظم الاتحاد البرلماني الدولي في أيار/مايو 2023، فعالية افتراضية بعنوان صرخة إلى صانعي التغيير. وضم

الاجتماع برلمانيون وقادة شباب والمجتمع المدني ومناصرين فرديين. وشارك 69 مشاركاً من 27 بلداً، منهم 38,6 في المئة من النساء. بالإضافة إلى البرلمانيين، تضمن الاجتماع مشاركة شركاء رئيسيين رفيعي المستوى، بما في ذلك السيدة جاياتما ويكراماناياكي، مبعوثة الأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالشباب في ذلك الوقت؛ السيدة كورين مومال – فانيان، المديرة التنفيذية لمؤسسة كوفي عنان؛ والسيدة هيلغا فوغستاد، المديرة التنفيذية للشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل؛ والسيد سامسون إيتودو، المدير التنفيذي لمنظمة YIAGA Africa.

خلال الفعالية، ظهرت العديد من النقاط الرئيسية. وتم تحديد نهج شامل باعتباره مفتاحاً لنجاح تنفيذ تعهدات الحملة. وشدد المشاركون على أهمية العمل عبر الخطوط الحزبية وحشد الدعم في وسائل الإعلام والتعاون مع مختلف الجهات المعنية. وسلط الضوء على أهمية منابر تبادل أفضل الممارسات داخل الأوساط البرلمانية الدولية. وحدد المشاركون أيضاً مجالات جديدة هامة لتعزيز مشاركة الشباب تتطلب مزيداً من الاهتمام، بما في ذلك: التقاطع، والحواجز المالية، وأدوار الأحزاب السياسية في تعزيز التغيير المجدى.

وأبلغت البرلمانات أيضاً عن تطورات جديدة في تنفيذ تعهدات الحملة. فعلى سبيل المثال، يرد في اليونان اقتراح جديد بتخفيض سن الأهلية للترشح (التعهد 2)؛ وفي غيانا، شرع رئيس البرلمان في تنظيم مسابقات جديدة لمناقشات الشباب لتغذية عمل برلمان الشباب في البلد (التعهد رقم 5)؛ وفي كازاخستان، أنشأ رئيس البرلمان نادياً للخبراء الشباب لتغذية آراء الشباب في العمليات البرلمانية (التعهد 3)؛ وفي جنوب إفريقيا، هناك خطط جارية لإنشاء تجمع جديد للبرلمانيين الشباب بما يتماشى مع الحملة.

سلسلة تمكين البرلمانيين الشباب

واصل الاتحاد البرلماني الدولي سلسلة من أنشطة بناء القدرات كجزء من سلسلة تمكين البرلمانيين الشباب.

منذ آذار/مارس 2023، استضاف الاتحاد البرلماني الدولي الإحاطتين السادسة والسابعة للبرلمانيين الشباب. وضمت هذه الاجتماعات ما مجموعه 78 مشاركاً (برلمانيون وموظفون برلمانيون) من 34 بلداً. وكان من بين المشاركين 41 شابة (52 في المئة). ونظمت إحاطة عن الشباب في مفاوضات

المناخ في 31 أيار/مايو 2023، وعقدت جلسة أخرى عن حقوق الإنسان للشباب في 11 آب/أغسطس 2023 بمناسبة اليوم الدولي للشباب وبالاقتران مع مبادرة حقوق الإنسان 75 المؤدية إلى الذكرى السنوية الـ75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 كانون الأول/ديسمبر 2023. ووفرت الإحاطات منبراً لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في دعم مشاركة الشباب في المفاوضات المتعلقة بالمناخ والنهوض بالحقوق السياسية للشباب، فضلاً عن تحديد الحلول التشريعية والحلول المتصلة بالسياسات.

المؤتمر العالمي التاسع للبرلمانيين الشباب

عُقد المؤتمر العالمي التاسع للبرلمانيين الشباب في الفترة من 15 إلى 17 أيلول/سبتمبر 2023 في هانوي، فيتنام. وجمع حوالي 300 برلماني شاب من حوالي 65 دولة. وكان حوالي 44 في المئة من البرلمانيين الشباب ممثلون عن المنظمات الدولية والإقليمية ومجموعات الشباب والشركات الناشئة والأوساط الأكاديمية والقادة الملهمين. يصادف المؤتمر الذكرى الثامنة لإعلان هانوي بشأن أهداف التنمية المستدامة، الذي اعتمده الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2015.

تناولاً لموضوع دور الشباب في تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التحول الرقمي والابتكار، أكد البرلمانيون الشباب التزامهم بمواصلة تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التحول الرقمي والابتكار. واعتمدوا بياناً عملياً المنحى للمؤتمر يتضمن اقتراحاً بسد الفجوات الرقمية بحيث تكون التكنولوجيات أكثر سهولة وأماناً للجميع، ويدعو إلى تعزيز الابتكار والنظم الإيكولوجية الناشئة، وإلى اتباع نهج مسؤول وشامل إزاء التكنولوجيات الجديدة القادرة على التخفيف من المخاطر وتعزيز التنوع الثقافي والحوار.

تعزيز الروابط مع منظمات الشباب ومساهمة البرلمانيين الشباب في المداولات الدولية

تمشياً مع أهداف المنتدى الرامية إلى تعزيز الروابط بين البرلمانات والشباب والإسهام في المداولات الدولية، جرت أنشطة مختلفة:

-شارك وفد من منتدى البرلمانيين الشباب في منتدى شباب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC) والفعاليات الجانبية التي نظمها في مدينة نيويورك (25-27 نيسان/أبريل 2023). وترتب على ذلك ارتباطات مع المجتمع المدني وقادة الشباب، مثل مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالشباب. وكان للبرلمانيين الشباب أيضاً أدوار قيادية أسهمت في مناقشات المنتدى وفي فعاليات موازية.

-اضطلع رئيس مجلس الإدارة بسلسلة من البعثات لتعزيز مشاركة الشباب والعمل مع منظمات الشباب. وعقدت هذه الاجتماعات في الولايات المتحدة (تموز/يوليو 2023) وشيلي وبيرو (آب/أغسطس 2023) وتايلاند وسنغافورة (أيلول/سبتمبر 2023)، وشملت اجتماعات مع البرلمانيين وممثلي منظمات الشباب.

-شارك أعضاء مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب في المنتدى البرلماني العالمي (GPF) الذي تم تنظيمه مع مجموعة البنك الدولي (WBG) وصندوق النقد الدولي (IMF) في نيسان/أبريل 2023. وشمل ذلك أيضاً مساهمات في مبادرة Young MP التابعة لمجموعة البنك الدولي.

-شارك أعضاء مجلس إدارة المنتدى في جلسات افتراضية لمراكز المساءلة عن المشاركة المدنية، نظمتها مؤسسة كوفي عنان (سبتمبر، أكتوبر 2023). وقد ربطت هذه الاجتماعات بين البرلمانيين الشباب وقادة الشباب من جميع أنحاء العالم.

تقرير الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2023 مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية

يقدم تقرير الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2023، مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية، الذي تم إطلاقه في الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي، بيانات ومعلومات محدثة عن مستويات مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية، بما في ذلك: أعمار البرلمانيين، وبيانات مصنفة على أساس الجندر، ومعلومات عن حصص الشباب، واللجان، وتجمعات البرلمانيين الشباب، وأكثر من ذلك. بعض النقاط البارزة الرئيسية:

- 2.8 في المئة فقط من أعضاء البرلمانات في العالم يبلغون 30 عاماً أو أقل، و 18.8 في المئة فقط يبلغون من العمر 40 عاماً أو أقل.
 - 39 في المئة من البرلمانات ليس لديها برلمانيون يبلغون 30 عاماً أو أقل.
 - لا تزال النساء ناقصات التمثيل بشكل غير متناسب مقارنة بالرجال في جميع الفئات العمرية.
 - 70 في المئة من مجالس البرلمان تفرض "وقت انتظار" بين سن الاقتراع وسن الأهلية للمنصب.

مستنيراً بالمقابلات مع البرلمانيين الشباب، يقدم التقرير أيضاً ملاحظات رئيسية حول تنفيذ تعهدات حملة أنا أقول نعم للشباب في البرلمان! الستة.

2 . الأنشطة المقبلة المتصلة بالشباب في العامين 2023 و 2024

- دعم الأنشطة الرامية إلى مساعدة البرلمانات على تعزيز وتنفيذ حملة أنا أقول نعم للشباب في البرلمان! ، بما في ذلك المساعدة على إطلاق الحملة في البرلمانات الوطنية وتقديم الدعم التقني في تنفيذ التعهدات.
- مواصلة التدريب (افتراضياً وبالحضور الشخصي) لأعضاء البرلمانات الشباب، مثل تدريب وحدات الاتحاد البرلماني الدولي على القيادة والإرشاد والاتصال للبرلمانيين الشباب.
 - إنتاج مواد اتصالات وترويجية جديدة لحملة أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!
 - مواصلة تقديم الإحاطات الافتراضية كجزء من سلسلة التمكين.
- مساهمة البرلمانيين الشباب في المداولات الدولية، بما في ذلك الاجتماع البرلماني في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28).
 - المؤتمر العالمي العاشر للبرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي في العام 2024.

الشراكات

ترد شراكات ويتم الحفاظ عليها مع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالشباب، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة المحقق الأمم والوليد والطفل ومنتدى المساواة بين الأجيال (GEF)، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH)، ومجموعة البنك الدولي، ومؤسسة كوفي عنان (KAF)، والمعهد الديمقراطي الوطني (NDI)، و Plan International ومختلف منظمات الشباب الدولية والإقليمية والوطنية، والأكاديميين، وغيرها الكثير.

3. الاجتماعات الأخرى:

1- الاجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي:

سينعقد اجتماع مشترك بين رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة يوم الإثنين،23 تشرين الأول/أكتوبر، من الساعة 11:00 إلى ،13:00 في صالة تيندا 1 (Tenda))، الطابق الأرضى (الجمعية الوطنية في أنغولا)

2 - جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية:

أ- دعوة الرئيس:

الرباط، المملكة المغربية، 30 حزيران/يونيو 2023

الأمناء العامون،

حضرة الزملاء،

إنه لمن دواعي سروري أن أراسلكم لأعلن أنّ الاجتماع المقبل لجمعيتنا سينعقد بين يوم الإثنين 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بالتزامن مع الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي. ستنعقد اجتماعات جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية في قصر الجمعية الوطنية، في لواندا، أنغولا.

وتحدون مرفقاً بهذا البريد الإلكتروني مشروع جدول أعمال اجتماعاتنا. ولا يزال البرنامج قابلاً للتغيير، سيتم إقرار جدول الأعمال النهائي خلال جلستنا العامة الكاملة الأولى التي ستبدأ عند الساعة 11:00 صباحاً من يوم الثلاثاء 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ومن المقرر أن تنعقد مناقشات عامة عديدة؛ بشأن "تجديد الديمقراطيات التمثيلية في زمن الأزمات: ما هي التحديات والفرص؟" و"العلاقة بين الإدارة والبرلمانيين". يمكن تقديم المداخلات حول مواضيع جديدة، أو في إطار المواضيع التالية المقترحة في جدول الأعمال؛ "الشؤون الراهنة" و " قدرات الإدارات البرلمانية في ما يتعلق بتنظيم الذكاء الاصطناعي، واستخدامه" و "تعزيز الشفافية والمساءلة عبر تواصل مؤسسي أفضل في البرلمانات" و"التعاون بين الإدارات البرلمانية". وأود أن أذكر الأعضاء الذين تقدموا بطلبات لتقديم عرض بأن تركيز هذه الجمعية ينصب على البعد الإداري لمواضيع النقاش، وليس على البعد السياسي.

ويرجى إرسال عنوان للمداخلات المقترحة إلى إلكترا غارفي-آدامز (garvieadamse@parliament.uk) بحلول يوم الجمعة 6 تشرين الأول/أكتوبر. وترد مساحة محدودة على جدول الأعمال وسيتم قبول العناوين على أساس الأولوية بالأسبقية. إذا تم قبول عنوان مداخلتكم، يجب إرسال النصوص الخطية لمداخلتكم، باللغتين الإنجليزية والفرنسية، إلى الأمانة العامة قبل بدء مؤتمر جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية. سيتم نشر هذه النصوص الخطية، في صيغة وورد Word، على الموقع الإلكتروني لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، لمساعدة الزملاء على التحضير.

وأخيراً، أود أيضاً أن أعلن أنّه سيتم تنظيم عدّة انتخابات خلال هذه الدورة من أجل ملء منصبين لعضوين عاديين للجنة التنفيذية. سيتم تعميم مذكرة تحدد الإجراءات المتعلقة بالانتخابات وسيتم نشرها على الموقع الإلكتروني بشكل منفصل (https://www.asgp.co/future) في ما يتعلق بجميع التفاصيل العملية المتعلقة بهذه الدورة، أدعوكم إلى أخذ الوقت لمراجعة الرسالة من الأمينة العامة المشتركة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

(التوقيع)

نجيب الخدي

رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

ب- رسالة الامين العام المشترك:

لندن، 30 حزيران/يونيو 2023

حضرة الأمناء العامين،

إنه لمن دواعي سرور الأمانة العامة لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية أن تقدم تفاصيل عن الاجتماع المقبل للجمعية، الذي سيعقد في لواندا، أنغولا من الإثنين 23 تشرين الأول/أكتوبر إلى الخميس 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وستعقد الاجتماعات على مدى أربعة أيام، وتشمل رحلة ثقافية ينظمها البرلمان المضيف يوم الإثنين 23 تشرين الأول/أكتوبر، وجلسة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، ستجري بعد ظهر الأربعاء 25 تشرين الأول/أكتوبر، حول موضوع "التحول الرقمي في البرلمانات".

المكان والمواصلات:

ستعقد الاجتماعات في موقع الجمعية الوطنية في لواندا. كما ستعقد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في الموقع نفسه.

التسجيل:

كما جرت العادة، يجب على المشاركين أن يتسجلوا لدى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي لكي تظهر أسماؤهم على قائمة المشاركين وأن يتلقوا تصريحاً أمنياً لمركز المؤتمرات.

وسيتم تفعيل نظام التسجيل عبر الإنترنت بدءاً من 10 تموز/يوليو 2023. إن الموعد النهائي للتسجيل مع الاتحاد البرلماني الدولي هو 02 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

التدابير الصحية:

سيتعين على أعضاء جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية اتخاذ أي تدابير صحية متعلقة بكوفيد، التي تنطبق أيضاً على المشاركين في الاتحاد البرلماني الدولي. من الضروري تقديم شهادة تلقيح ضد

كوفيد-19، أو عندما يكون ذلك غير ممكن، نتيجة اختبار بي سي آر (PCR) سلبية، تم إجراؤه قبل 48 ساعة من الوصول.

وإن التلقيح ضد الحمى الصفراء إلزامي أيضاً للدخول إلى أنغولا.

البرنامج الثقافي:

سيجري البرنامج الثقافي لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية يوم الإثنين 23 تشرين الأول/أكتوبر. سيعود المشاركون في الوقت المناسب من الرحلة لحضور الحفل الافتتاحي للاتحاد البرلماني الدولي عند الساعة 19:00 من هذا اليوم.

ويهدف يوم الرحلة إلى تمكين أعضاء جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية من الاجتماع بصورة غير رسمية، والتعرف أكثر إلى ثقافة مضيفينا.

ولا يزال مضيفونا يضعون الصيغة النهائية على برنامج العمل. سيتم توفير المزيد من التفاصيل في الأسابيع القادمة. يجب على الأعضاء الذين يرغبون بالمشاركة في البرنامج الثقافي مل استمارة تسجيل لإعادة إرسالها، وسترسل عبر البريد الإلكتروني إلى أعضاء الجمعية وستتوفر على الموقع الإلكتروني لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية.

وفي اجتماع اللجنة التنفيذية في مملكة البحرين، اتفقت على الحد من عدد الأشخاص الإضافيين الذين يسمح لهم بحضور البرنامج الثقافي، والعشاء، وفعاليات جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية إلى عضو في جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية زائد شخص، أو شخصين، في حال ورود مترجم فوري أيضاً.

اجتماعات الجمعية

إن الجدول الزمني لاجتماعات الجلسة العامة لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية هو على النحو التالى:

جلسة الصباح من الساعة 11:00 ولغاية الساعة 12:30	الثلاثاء 24 تشرين الأول/أكتوبر
جلسة بعد الظهر من الساعة 14:30 ولغاية الساعة	
17:30	
جلسة الصباح من الساعة 10:00 ولغاية الساعة 12:30	الأربعاء 25 تشرين الأول/أكتوبر
الجلسة المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء	
العامين للبرلمانات الوطنية من الساعة 14:30 ولغاية الساعة	
16:00	
جلسة بعد الظهر من الساعة 16:00 ولغاية الساعة	
17:30	
جلسة الصباح من الساعة 10:00 ولغاية الساعة 12:30	الخميس 26 تشرين الأول/أكتوبر
جلسة بعد الظهر من الساعة 14:30 ولغاية الساعة	
17:30	

ستجتمع اللجنة التنفيذية يوم الثلاثاء 24 تشرين الأول/أكتوبر، والأربعاء 25 تشرين الأول/أكتوبر، والخميس 26 تشرين الأول/أكتوبر، عند الساعة 09:00 في قاعة الجلسات العامة.

وخلال الدورة، يطلب منكم الاطلاع على جدول الأعمال ونصوص المداخلات والمساهمات للمناقشة العامة على الموقع الإلكتروني على جهازكم اللوحي، أو الكمبيوتر. تماشياً مع القرارات التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي لأسباب تتعلق بالبيئة، وبالتكلفة، لن يتم توفير نسخ ورقية. الترجمة الفورية

ستتوفر الترجمة الفورية في اللغات الرسمية لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية في اللغتين الإنجليزية، والفرنسية، وبفضل سخاء جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية، ستتوفر أيضاً في اللغة العربية.

وأود توجيه انتباهكم إلى أنه كما كان الحال في مملكة البحرين، ستتم الترجمة الفورية عن بُعد. في حال تودون الترتيب للترجمة الفورية إلى لغة إضافية، يرجى التواصل مع الأمانة العامة. بسبب القيود التقنية، إن عدد قنوات اللغات محدود، لذا يجب البقاء على تواصل في أقرب وقت ممكن.

وفي حال تودون التحدث خلال المؤتمر، ينبغي عليكم استخدام إحدى اللغات التي تم توفير الترجمة الفورية لها. إن الترجمة التتبعية غير مسموح بها في اجتماعات جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية إذ إنها تمنع المناقشة الحرة المتدفقة، وتستغرق وقتاً طويلاً. سيتم رفض المداخلات التي لا تحترم هذه القاعدة. المشاركة في جدول أعمال جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

تناقش جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، وتوافق على مواضيع المناقشة العامة والمواضيع قبل كل مؤتمر لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية. تقرر مشروع جدول أعمال أنغولا في الاجتماع الأخير في مملكة البحرين. إن جميع الأعضاء مدعوون لاقتراح عناوين المناقشة العامة أو المواضيع للاجتماع المقبل. وتعقد جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية نوعين من المناقشة العامة:

- المناقشة العامة المفتوحة: يقدم المحاور موضوع المناقشة في كلمة مدتما 10 دقائق. بعد ذلك، يتم فتح باب المناقشة للحضور ويمكن لجميع الأعضاء التحدث بشكل عفوي رداً على الموضوع من خلال رفع أيديهم. يمكن لكل شخص التحدث لمدة أقصاها 5 دقائق. يمكن للأعضاء أيضاً إخطار المحاور مسبقاً برغبتهم في التحدث (ولكن هذا ليس مطلوباً).
- مناقشة عامة مع مجموعات نقاش غير رسمية: يقوم المحاور بتقديم موضوع المناقشة في كلمة مدتما 10 دقائق. بعد ذلك، ينقسم الأعضاء إلى مجموعات لغوية محددة (الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية، والعربية) لمناقشة الموضوع. ترشح كل مجموعة مقرراً يقوم بعد ذلك بتلخيص الأفكار من مجموعتهم في كلمة أمام الجلسة العامة الرئيسية.

ويمكن للأعضاء تقديم مساهمة خطية رداً على المناقشة العامة، التي سيتم وضعها على الموقع الإلكتروني. ومع ذلك، لا يتم نشر هذه المساهمات الخطية في الاستعراض الدستوري والبرلماني، الذي يسجل المداولات الشفوية فحسب.

ويتم اختيار المواضيع المدرجة على جدول الأعمال لإلهام الأعضاء لتقديم عرض مدته 10 دقائق، يسمى مداخلة، حول هذه المسألة. يمكن لأي عضو التقدم لإلقاء كلمة مدتما 10 دقائق حول موضوع في جدول الأعمال باستخدام استمارة التسجيل. إن الأعضاء مدعوون أيضاً لاقتراح عناوين مداخلات غير

مرتبطة بالمواضيع الحالية. يتبع عرض المداخلة ما يصل إلى 10 دقائق من الأسئلة والأجوبة التلقائية من الزملاء.

كيفية التقديم لإلقاء مداخلة

إن الموعد النهائي لتقديم مقترحات للمداخلات هو يوم الجمعة 6 تشرين الأول/أكتوبر. تحتفظ اللجنة التنفيذية بالحق في عدم قبول المقترحات التي تصل بعد انتهاء الموعد النهائي. نظراً لورود مساحة محدودة على جدول الأعمال، سيتم قبول العناوين على أساس الأولوية بالأسبقية. يجب إرسال عناوين المراسلات إلى الأمينة العامة المشتركة البريطانية إلكترا غارفي—آدامز على البريد الإلكتروني التالي: garvieadamse@parliament.uk

الإلكترونية.

ويجب على أي عضو يقدم مداخلة مدتما 10 دقائق أن يرسل النص الخطي لكلمته، باللغتين الفرنسية والإنجليزية، بصيغة مايكروسوفت وورد Microsoft Word، إلى الأمانة العامة بحلول يوم الأربعاء 18 تشرين الأول/أكتوبر حتى يمكن نشرها على الموقع الإلكتروني لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية قبل الاجتماع.

وإذا كنتم ترغبون في استخدام عرض PowerPoint أثناء التحدث، فيرجى مشاركته مع الأمانة العامة قبل المؤتمر.

وأود أن ألفت انتباهكم إلى قرار اللجنة التنفيذية، الذي تم اتخاذه خلال دورة العام 2016 في جنيف، بأنه في حال تقديم النصوص الخطية بعد انتهاء الموعد النهائي، فمن المحتمل تأجيل العرض حتى دورة لاحقة، أو نشره على الموقع الإلكتروني من دون أي يكون لدى كاتب النص الفرصة لتقديم عرض شفوي.

رسوم العضوية

بموجب القاعدة 30 (3) من الجمعية:

" يساهم كل مجلس ممثلة في الجمعية سنويًا في موازنة الجمعية بمبلغ تحدده الجمعية."

وعلاوة على ذلك، وبموجب القاعدة 30 (6)، يمكن للجنة التنفيذية أن تقرر تعليق حق التصويت، أو عضوية الجمعية، من الأعضاء أو الأعضاء المنتسبين الذين لم يدفعوا رسوم العضوية لعدة سنوات.

وفي بداية العام، تلقى كل عضو في الجمعية طلب رسوم العضوية للعام 2023. يرجى التأكد من أنكم دفعتم رسوم عضويتكم للعام 2023. يجب الانتهاء من الدفع للعام 2023 قبل افتتاح الدورة في لواندا، أنغولا.

الانتخابات

سيفتح باب الترشيحات لمنصبين شاغرين كعضوين عاديين في اللجنة التنفيذية خلال مؤتمر لواندا. إذا تقدم أكثر من مرشحين اثنين، فستجرى انتخابات.

ويحق فحسب للأعضاء الذين استكملوا سداد اشتراكاتهم أن يكونوا مرشحين للانتخابات.

ويحق فحسب لأعضاء جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، أو لأعضاء الشرف في الجمعية، أو من يتمكن من التصويت بالنيابة عن عضو في جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، أو عضو الشرف، بالتوكيل، أن يصوتوا في هذه الانتخابات. إن قواعد التصويت بالتوكيل هي التالية:

- يجب أن يتم تعيين البديل قبل بدء جلسة اليوم الذي ينعقد خلاله الانتخابات؟
- يجب تعيين البديل بالاسم في رسالة موقعة من العضو أو العضو الفخري، وتتوفر استمارة على
 الموقع الإلكتروني لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية؛
 - يجب أن يكون البديل عضواً من الموظفين في برلمانكم؛
- يحق لكل شخص أن يصوت مرة واحدة، بالتالي، لا يمكن للبديل أن يكون عضواً مصوتاً من الجمعية، أو أن يكون بديلاً عن شخص آخر.

وفي مملكة البحرين، وافقت اللجنة التنفيذية على أن القاعدة الاستثنائية التي أدخلت بسبب الجائحة، وفي مملكة المرشحين غير الحاضرين فعلياً في الاجتماع قادرون على الترشح للانتخابات لشغل المناصب الشاغرة، لن تنطبق بعد الآن.

وسترسل مذكرة أخرى، تبين بالتفصيل عملية الانتخابات وقواعدها، عن طريق البريد الإلكتروني إلى جميع الأعضاء وستنشر على الموقع الالكتروني للجمعية.

الحضور

سأكون ممتنة إذا أعلمتم دانييل مويلر، قبل الدورة، عن أي تغييرات تودون إجراؤها في قائمة الأعضاء. يطلب من الأمناء العامين الجدد ونواب الأمناء العامين ملء استمارة العضوية المرفقة بمذا البريد الالكتروني. يمكن التواصل مع دانييل عبر البريد الالكتروني التالي إذا كان لديكم أي أسئلة:

.moellerd@parliament.uk

وإذا تودون أن يتم تمثيلكم من قبل أحد زملائكم في الدورة، وتماشياً مع قواعد الجمعية، يرجى إبلاغنا مسبقاً عبر رسالة موجهة إلى سعادة السيد نجيب الخدّي، رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية. يجب أن تتضمن الرسالة اسم الشخص الذي سيكون بديلاً عنكم. يجب إرسال الرسالة عبر البريدين الإلكترونيين التاليين: garvieadamse@parliament.uk و الإلكترونيين التاليين: garvieadamse@parliament.uk و (ccapon@assemblee-nationale.fr

الموقع الإلكتروني لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

كما نوقش في مملكة البحرين، يتم تحديث الموقع الإلكتروني لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية ويتم نقله إلى WordPress. من الممكن أن يتعذر الوصول إلى الموقع الإلكتروني الحالي (www.asgp.co) مؤقتاً خلال يوم النقل إلى WordPress. نعتذر عن أي إزعاج قد يسببه ذلك. وسيتم تشغيل الموقع الإلكتروني الجديد اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2023 فصاعداً.

وقبل إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد، سترسل الأمانة العامة معلومات إلى جميع الأعضاء للتأكد من قدرتهم على تصفح الموقع الإلكتروني الجديد والوصول إلى وثائق مؤتمر أنغولا. سيرد أيضاً عرض توضيحي قصير للميزات الجديدة للموقع الالكتروني خلال مؤتمر أنغولا.

وفي حال كانت التفاصيل على صفحتكم الشخصية على الموقع الإلكتروني غير محدثة، يرجى إرسال أي معلومات غير واردة أو أي تغييرات إلى البريد الإلكتروني التالي: asgp@parliament.uk. وأخيراً، يرجى عدم التردد في الاتصال إذا كان لديكم أي أسئلة أخرى عن الدورة المقبلة، أو عن جمعية

الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية بصفة عامة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

إلكترا غارفي-آدامز

الأمينة العامة المشتركة البريطانية لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية مؤتمر أنغولا مؤتمر أنغولا 2023 تشرين الأول/أكتوبر 2023

إذا كنتم ترغبون في تقديم عرض لمدة 10 دقائق، المعروف بالمداخلة، في مؤتمر أنغولا، يرجى ملء هذه الاستمارة. وبعد عرضكم، ستتاح مدة 10 دقائق لكم للإجابة على أسئلة الحضور.

وإن الموعد النهائي لاقتراح عنوان مداخلة هو الجمعة 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023. يرجى إرسال هذه الاستمارة إلى الأمينة العامة المشتركة، الكترا غارفي-آدامز، عبر البريد الإلكتروني التالي: _garvieadamse@parliament.uk

ويحق للجنة التنفيذية أن ترفض الاقتراحات المقدمة بعد الموعد النهائي. بما أنه يرد حيّز محدود على جدول الأعمال، ستقبل الطلبات على أساس الأولوية بالأسبقية.

وفي حال قبول عنوان مداخلتكم، يجب عليكم إرسال نصوص خطية عن ملاحظتكم الشفهية، باللغتين الإنجليزية والفرنسية، في صيغة مايكروسوفت وورد Microsoft Word، بحلول 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023. في حال عدم تزويدنا بالنصوص الخطية قبل المؤتمر، سيتم إرجاء مداخلتكم إلى المؤتمر المقبل.

مداخلة في مؤتمر جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية في أنغولا بشــــأن الموضـــوع	أود أن أقدم
	التالي:
	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
	• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •

سم (بالأحرف الكبيرة باللغة الأجنبية):	الا.
<i>ـ</i> :د:	البل
	المجل

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

الأمانة العامة البريطانية

إلكترا غارفي-آدامز، ودانيال مولر

مجلس العموم

لندن

SW1A OAA الملكة المتحدة

رقم الهاتف: 3292 7219 20 (44+)/الهاتف الخليوي: 1577071 ر

البريد الإلكتروني: garvieadamse@parliament.uk

www.asgp.co

الأمانة العامة الفرنسية

كابوسين كابون

الجمعية الوطنية

126، شارع الجامعة

75355 باریس SP 07، فرنسا

رقم الهاتف: 65 66 63 1 (43+)

البريد الإلكترون: ccapon@assemblee-nationale.fr

www.asgp.co/fr

استمارة طلب عضوية في جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

الشهرة
الاسم
تاريخ الميلاد
الجنسية
عنوان المكتب
رقم الهاتف (المكتب)
الفاكس
البريد الإلكتروني
الموقع الإلكتروني
اسم الدولة
الوظيفة
هل برلمانك هو برلمان دولة ذات سيادة؟
هل بلدك عضو في الأمم المتحدة؟ (إن لم يكن، لم لا؟)
هل برلمانك عضو في الاتحاد البرلماني الدولي؟ (إن لم يكن، لم لا؟)

اسم الجمعية أو البرلمان الذي أنت حالياً أمينها/ أمينه العام
من هي السلطة التي قامت بتعيينك؟
تحت أي سلطة تقوم بمسؤولياتك؟
كم يبلغ عدد الموظفين الذين يعملون تحت إشرافك؟
هل أنت عضواً مُنتخباً في الجمعية؟

يرجى إرفاق مخطط تنظيمي لإدارة خدمات الجمعية / البرلمان	
وصف واجباتك ومسؤولياتك	السجل الوظيفي ¹
	نوع الوظيفة
	عدد الموظفين الذين تشرف عليهم
	سبب ترك الوظيفة
	اسم الموظف
وصف واجباتك ومسؤولياتك	السجل الوظيفي
	نوع الوظيفة
	عدد الموظفين الذين تشرف عليهم
	سبب ترك الوظيفة
	اسم الموظف
وصف واجباتك ومسؤولياتك	السجل الوظيفي
	نوع الوظيفة
	عدد الموظفين الذين تشرف عليهم
	سبب ترك الوظيفة
	اسم الموظف

يرجى إرفاق سيرة ذاتية (C.V) موجزة وصورة في صيغة JPEG ،JPG، أوGIF (يرجى إرسالها عبر البريد الإلكتروني: asgp@parliament.uk)

التوقيع

استمارة تعيين بديل

سعادة السيد نجيب الخدي
رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية
عناية الأمناء العامين المشتركين، جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية
أعيّن
عضواً من موظفي البرلمان الذي أنتمي إليه، كبديل عني في:
 الانتخابات التي ستعقد خلال الدورة في أنغولا، في تشرين الأول/أكتوبر 2023

توقيع عضو جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية:

الاسم (مطبوع): الجنسية:

ورشة عمل منظمة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بالشراكة مع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

التحول الرقمي للبرلمانات

الأربعاء، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، 14:30 – 16:00 صالة متعددة الأغراض 2 (Sala Multiusos 2)، الطابق الثاني

مذكرة توضيحية

تهدف ورشة العمل المشتركة هذه إلى تحقيق هدفين رئيسين:

- إطلاق دليل التحول الرقمي في البرلمانات (مرفق رقم 1) الجديد بالشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية.
 - جمع البرلمانيين والأمناء العامين لتبادل وجهات النظر حول أهداف التحول الرقمي وفرصه وتحدياته.

يعتبر التحول الرقمي عملية تطبيق للأدوات والتقنيات الرقمية الجديدة على العمليات والثقافة البرلمانية. ويتم ذلك كجانب من حملة أوسع لتحديث البرلمانات وتحسينها وجعلها أكثر كفاءة وفعالية.

يشكّل التحول الرقمي ضرورةً للبرلمانات ويشكّل فرصةً لها في آن واحد، لأنه يتعيّن عليها، كما قامت دائماً أن تستمر في التطور مع تغير العالم. إن الوقوف على الحياد في الوقت الذي يتغير فيه المجتمع ليس خياراً. يشكّل التحول الرقمي فرصة لأنه يمكن أن يساعد البرلمانات على أن تكون أكثر كفاءةً وأكثر فعاليةً في عملها، وأن تكون أكثر انفتاحاً وشفافيةً تجاه المواطنين.

إنّ التحول الرقمي هو أمر استراتيجي وتشغيلي. فعلى المستوى الاستراتيجي، يتعيّن على البرلمان أن يقرر نوع المؤسسة التي يريدها، وكيف يمكن للتحول الرقمي أن يساعد في تحقيق هذه الغاية. وعلى المستوى التشغيلي، يتعيّن عليه إنشاء هياكل الحوكمة والإدارة، وتخصيص الموارد وتحديد الأولويات وتخطيط المشاريع وتنفيذها، ورصد التقدم المستمر وإجراء التعديلات عند الحاجة.

يصف التحول الرقمي رحلة الابتكار والتحديث والتجديد. يبدأ كل برلمان من مكان مختلف، ويتقدم للأمام بالسرعة التي تناسبه ويمضى لأبعد ما بوسعه.

ستتضمّن ورشة العمل المجالات الأربعة الرئيسية لتأثير برنامج التحول الرقمي: الثقافة والناس والعمليات والتكنولوجيا.



ج- مشروع جدول الأعمال:

مشروع جدول أعمال المؤتمر

تم إعداد مشروع جدول الأعمال هذا من قبل رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، استناداً إلى المواضيع والمقترحات المقدمة في الاجتماع الأخير في مملكة البحرين. ولم يتم النظر فيه من قبل اللجنة التنفيذية ولم يتم إقراره من قبل الجمعية ولذلك هو قابل للتغيير.

الإثنين 23 تشرين الأول/أكتوبر

16:00 - 10:00 (سيتم التأكيد عليه)

البرنامج الثقافي لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

(سيتم التأكيد على التفاصيل)

20:00 - 19:00

الحفل الافتتاحي للاتحاد البرلماني الدولي

الثلاثاء 24 تشرين الأول/أكتوبر (صباحاً)

10:30 - 09:00

اجتماع اللجنة التنفيذية

12:30 - 11:00

افتتاح الدورة

جدول أعمال المؤتمر؛ الأعضاء الجدد؛ إعلان متعلق بالانتخابات، عرض عن الموقع الإلكتروني الجديد

الترحيب وعرض موجز عن النظام البرلماني في أنغولا.

الموضوع: الشؤون الراهنة

• م*داخلة:*

الثلاثاء 24 تشرين الأول/أكتوبر (بعد الظهر)

15:00 - 14:30

عرض حول آخر التطورات في الاتحاد البرلماني الدولي

17:30 - 15:00

❖ الموضوع: قدرات الإدارات البرلمانية في ما يتعلق بتنظيم الذكاء الاصطناعي، واستخدامه

- مداخلة
- مداخلة
- مداخلة:
- م*داخلة:*

الموضوع: التعاون بين الإدارات البرلمانية

- مداخلة:
- م*داخلة:*
- مداخلة:

الأربعاء 25 تشرين الأول/أكتوبر (صباحاً)

09:45 – 09:00 اجتماع اللجنة التنفيذية

11:30 - 10:00

الموضوع: تعزيز الشفافية والمساءلة عبر تواصل مؤسسي أفضل في البرلمانات

- م*داخلة:*
- م*داخلة:*

12:30 - 11:30

المناقشة العامة: تجديد الديمقراطيات التمثيلية في زمن الأزمات: ما هي التحديات والفرص؟

مدير حلقة النقاش: لم يتم التأكيد عليه بعد

- ما هي التحديات التي تواجه الديمقر اطية التمثيلية؟
- هل تحتاج ممار سات البر لمانات إلى التغيير لتناسب العالم الحديث على نحو أفضل؟
 - كيف يمكن للبر لمانات أن تجدد الديمقر اطية التمثيلية؟

الأربعاء 25 تشرين الأول/أكتوبر (بعد الظهر)

16:00 – 14:30 الجلسة المشتركة بين جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

التحول الرقمى للبرلمانات

17:30 - 16:00

معلومات مستكملة عن مشاريع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية:

- الترحيب بأعضاء البرلمان الجدد
- دايل دور الأمين العام في القرن الحادي والعشرين
- ورشات عمل بشأن خُطة العمل المناخية للاتحاد البرلماني الدولي قبل الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28)

الساعة 17:00: الموعد النهائي لتقديم ترشيحات للمنصبين الشاغرين كعضوين عاديين للجنة التنفيذية.

الخميس 26 تشرين الأول/أكتوبر (صباحاً)

09:45 - 09:00 اجتماع اللجنة التنفيذية ***

12:30 - 10:00

مناقشة عامة مع مجموعات نقاش غير رسمية: العلاقة بين الإدارة والبرلمانيين

مدير حلقة النقاش: لم يتم التأكيد عليه بعد

- هل من الضروري وضع قواعد تحكم العلاقة بين الموظفين الإداريين وأعضاء البرلمان (على سبيل المثال، قواعد السلوك، ومعايير الخدمة، والأدوار المحددة بوضوح)؟
 - كيف يشكل السياق السياسي الذي يعمل فيه البرلمانيين (ولاية قصيرة، فحص إعلامي، سياسة حزبية) العلاقة مع الإدارة؟
 - هل السياق السياسي فريد من نوعه لدرجة أنه يستحق مبادئ مختلفة لقانون العمل عن الصناعات الأخرى؟

سيناقش الأمناء العامون الموضوع بشكل غير رسمي في مجموعات لغوية محددة (الإنجليزية، الفرنسية، العربية، الإسبانية). ثم يقوم مقرر من كل مجموعة بتقديم تقرير إلى الجلسة العامة

عرض الاستنتاجات من كل مجموعة من قبل المقررين

الخميس 26 تشرين الأول/أكتوبر (بعد الظهر)

14:30

عرض من قبل المرشحين والانتخابات (في حال تقدم أكثر من مرشحين إثنين فحسب لشغل المنصبين الشاغرين لعضو عادي في اللجنة التنفيذية)

- الموضوع: كيف تغيرت البرلمانات نتيجة لهذه الجائحة؟
 - مداخلة:
 - مداخلة:
 - م*داخلة:*
 - المسائل الإدارية
- •عرض موازنة جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية للعام 2024
 - •مشروع جدول أعمال الاجتماع المقبل في ربيع العام 2024

17:30

اختتام المؤتمر

ثان عشر - ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد:

الشواغر التي يتعيّن ملؤها خلال الجمعية العامة الـ 147

يجب تقديم جميع الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، يحدد فيها عضوية اللجنة في البرلمان، والإلمام بالمسائل التي تتناولها هيئة الاتحاد البرلماني اللدولي من أجل المقعد الذي يتم السعي للحصول عليه، بالإضافة إلى صورة واستمارة معلومات الاتصال بعد ملئها (راجع الملحق).

وتماشياً مع أحكام النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، يجب أن يتمتع المرشحون بالخبرة، والتجربة، بقدر الإمكان، في مجالات العمل ذات الصلة، ويجب أن يدعمهم برلمانهم في القيام بمهامهم بصفتهم شاغلي مناصب الاتحاد البرلماني الدولي (بما في ذلك، في ما يتعلق بضمهم في القيام بمهامهم المعنيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، والفعاليات الأخرى ذات الصلة). ينبغي بذل كل جهد أيضاً لضم الأعضاء البرلمانيين الشباب، وتشجيع تقديم الترشيحات من الأعضاء الجدد في الاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك، من البرلمانات التي لا تشغل مناصب أخرى في الاتحاد البرلماني الدولي.

ويمكن تقديم الترشيحات عبر البريد الإلكتروني التالي: postbox@ipu.org، أو شخصياً خصاً خصاً خصاً خصاً خطلال انعقاد الجمعية العامة إلى دائرة مراقبة الوثائق.

رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، سينتخب المجلس الحاكم رئيساً جديداً ليحل محل معالي السيد دوارتي باتشيكو (البرتغال)، الذي تنتهي مدة عضويته في نهاية الدورة الـ 212 للمجلس الحاكم (راجع المادة 19 من النظام الأساسي والقواعد 6 و 7 و 8 من قواعد المجلس الحاكم). راجع المذكرة المتعلقة بانتخاب الرئيس هنا.

يمكن تقديم الترشيحات بموعد أقصاه الساعة <u>09:00 من يوم الخميس 26 تشرين الأول/أكتوبر</u> 2023.

وقد وردت حتى الآن الترشيحات التالية:

- ترشيح السيدة أدجي ديارا ميرغان كانوتي (السنغال)
 - ترشيح السيدة كاثرين غوتاني هارا (ملاوي)
- ترشيح السيدة توليا أكسون (جمهورية تنزانيا الاتحادية)
- ترشيح السيدة مروة عبدباشير حاجي (جمهورية الصومال الفيدرالية)

اللجنة التنفيذية

في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، سينتخب المجلس الحاكم 10 أعضاء لملء الشواغر التالية:

المجموعة الإفريقية:

شاغرين إثنين، يتعين ملؤهما من قبل امرأة ورجل ¹، ليحلوا محل السيدة إ. أنياكون (أوغندا)، والسيد ج. ف. ن. مودندا (زيمبابوي)، اللذين تنتهي عضويتهما في اللجنة في الدورة الـ212 للمجلس الحاكم.

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

شاغرين إثنين، يتعين ملئ أحدهما من قبل رجل، ليحلوا محل السيد ر. رباني (باكستان)، والسيدة ب. كرايريكش (تايلاند)، الذين تنتهي عضويتهما في اللجنة في الدورة الـ 212 للمجلس الحاكم.

مجموعة أوراسيا:

شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل امرأة، لتحل محل السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)، الذي تنتهي عضويته في اللجنة في الدورة الـ 212 للمجلس الحاكم.

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل رجل، ليحل محل السيد إ. فلوريس غرسيا (تشيلي)، الذي تنتهي عضويته في اللجنة في الدورة الـ 212 للمجلس الحاكم.

 $^{^{1}}$ ستضم المجموعات ذات الأربعة مقاعد عدداً متساوياً من الرجال والنساء؛

ستضم المجموعات ذات الثلاثة مقاعد رجل وامرأة واحدة على الأقل؛

ستضم المجموعات ذات المقعدين عدداً متساوياً من الرجال والنساء؛

ستضمن المجموعات ذات المقعد الواحد أن يشغل هذا المقعد رجل وامرأة على الأقل لثلاث فترات.

مجموعة 12+:

أربع شواغر، يتعين ملؤها من قبل رجلين وامرأتين، ليحلوا محل السيد ف. مارشان (فرنسا)، الذي لم يعد عضواً برلمانياً، والسيدة و. كيفالوجياني (اليونان)، التي تم تعيينها وزيرة، والسيد ج. ي. إيشانيز (إسبانيا) الذي لم يعد عضواً في البرلمان، والسيدة ج. ألم إريكسون (السويد) التي تنتهي عضويتها في اللجنة في الدورة الدكم.

* استناداً إلى المادة 25 القاعدة 6 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، في حال لم يعد عضو من اللجنة التنفيذية عضواً برلمانياً، يعيِّن عضو الاتحاد البرلماني الدولي المعني بديلاً عنه يزاول مهماته، حتى انعقاد الدورة التالية للمجلس الحاكم التي يتم خلالها إجراء الانتخابات. وإذا كان العضو الجديد الذي تم انتخابه ينتمي إلى برلمان مختلف عن برلمان العضو السابق، فإنه فإنه فإنه فإنه المقضي تقضي فترة تفويض كاملة. أمّا إذا كان كانت ينتمي تنتمي إلى البرلمان نفسه فإنه فإنه فإنه المناه فإنه المنه المنها.

ويمكن تقديم الترشيحات من قبل المجموعات الجيوسياسية المعنية، بموعد أقصاه الساعة 09:00 من يوم الخميس، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

اللجان والهيئات الأخرى

مكاتب اللجنة الدائمة

ستجري اللجان الدائمة الانتخابات التالية:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

يتعين ملء سبع شواغر من المجموعات الجيوسياسية التالية:

المجموعة العربية: شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل رجل أو امرأة، ليحل/تحل محل سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان بن محمد الأحبابي (دولة قطر).

مجموعة أوراسيا: شاغران اثنان، يتعين ملء واحد منهما على الأقل من قبل امرأة، ليحل/تحل محل السيدة ه. هاكوبيان (أرمينيا)، السيد س. راشكوف، والسيد ب. تولستوي (روسيا الاتحادية) الذين أنهوا فترة ولايتهم في آذار/مارس 2023.

مجموعة أمريكا اللاتينية ثلاثة شواغر، يتعين ملء واحد منها على الأقل من قبل امرأة، ليحلوا محل السيدة ومنطقة البحر الكاريبي: ل. كريكسيل (الأرجنتين)، السيد ج. راثغيب شيفيرلي (تشيلي) والسيدة س. كانو كوردوبا (بناما) .

مجموعة 12+: شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل رجل أو امرأة، ليحل/تحل محل السيد ل. ج. دو نيكولاي (فرنسا).

يتعين ملء شاغر واحد من المجموعة الجيوسياسية التالية:

محموعة 12+: شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل رجل أو امرأة، ليحل/تحل محل السيدة م. ماكفيدران (كندا).

إن أعضاء المكتب من أرمينيا، ودولة الكويت، وسيشيل والجمهورية العربية السورية أكملوا فترة ولايتهم الأولى المؤلفة من سنتين، ويحق لهم أن تتم إعادة انتخابهم لولاية ثانية.

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

يتعين ملء شاغرين إثنين من المجموعتين الجيوسياسيتين التاليتين:

شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل امرأة، لتحل محل السيدة ن. رحمونوفا (طاجيكستان) التي أنحت فترة ولايتها في آذار/مارس 2023.

مجموعة أوراسيا:

مجموعة 12+: شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل A/147/Inf.1-rev1 على السيد في السيد المناس ا

إن أعضاء المكتب من أرمينيا، وسورينام وجمهورية تنزانيا الاتحادية فترة ولايتهم الأولى المؤلفة من سنتين، ويحق لهم أن تتم إعادة انتخابهم لولاية ثانية.

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

يتعين ملء شاغرين إثنين من المجموعات الجيوسياسية التالية:

مجموعة أمريكا اللاتينية شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل امرأة، لتحل محل السيدة س. لوبيز كاسترو ومنطقة البحر الكاريبي: (المكسيك). شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل رجل أو امرأة، ليحل/تحل محل السيد أ. غريفروى (بلجيكا).

إن أعضاء المكتب من أرمينيا وجمهورية مولدوفا أكملوا فترة ولايتهم الأولى المؤلفة من سنتين، ويحق لهم أن تتم إعادة انتخابهم لولاية ثانية.

وفق قواعد اللجان الدائمة:

- يُنتخب أعضاء المكتب، لمدة سنتين، ويُمكن إعادة انتخابهم لمدة سنتين إضافيتين.
- إذا شغل أحد أعضاء المكتب، مقعده لأربع سنوات متتالية، فلا يجوز انتخاب ذلك الشخص مرة أخرى للمكتب نفسه، إلا بعد انقضاء سنتين.
- لا يجوز لممثلي الأعضاء أن يشغلوا في الوقت نفسه أكثر من منصب واحد كرئيس أو نائب رئيس لإحدى اللجان الدائمة، أو شغل وظيفة في الهيئة نفسها لأكثر من أربع سنوات متتالية.
- قد يفقد أعضاء المكتب، الذين يتغيبون عن دورتين متتاليتين، من دون تقديم أي عذر مقبول، مقاعدَهم بقرار من اللجنة المعنية. وفي مثل هذه الحالة، تُحرى انتخابات جديدة في الجلسة التالية للجنة الدائمة لملء المقاعد الشاغرة.

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، سينتخب المجلس الحاكم عضواً واحداً ليحل محل السيدة أ. جيركينز (هولندا)، التي لم تعد عضوةً في البرلمان.

يرجى ملاحظة أنه على الرغم من أن تشكيل هذه اللجنة ينبغي أن يعكس توزيعاً جيوسياسياً عادلاً للمقاعد، ينتخب أعضاء هذه اللجنة في صفتهم الفردية على أساس اختصاصهم والتزامهم بحقوق الإنسان وتوافرهم، وليس كممثلين لبرلمانهم أو مجموعتهم الجيوسياسية.

وفي ضوء التشكيل الحالي للجنة وقاعدتها المتعلقة بتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، تُشجَّع بشدة البرلمانيات المهتمات من المجموعات الجيوسياسية العربية وآسيا والمحيط الهادئ وأوراسيا على تقديم ترشيحاتهن.

ويتعين على البرلمانيين الراغبين في أن يصبحوا أعضاء في هذه اللجنة أن يستوفوا مجموعة من المعايير المتميزة. ولذلك أيطلب من المرشحين ملء الاستمارة المتاحة على الموقع الالكتروبي للاتحاد البرلماني اللحولى: www.ipu.org/file/17310/download

يمكن تقديم الترشيحات بموعد أقصاه الساعة 09:00 من يوم الخميس 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

مكتب النساء البرلمانيات

في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، سينتخب منتدى النساء البرلمانيات أعضاء لملء الشواغر التالية في مكتب النساء البرلمانيات:

- ممثلة إقليمية واحدة للمجموعة العربية (انتهاء فترة الولاية: آذار/مارس 2025)، لتحل محل سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)، التي أصبحت عضوةً بحكم منصبها في المكتب بعد أن ترأست الدورة الـ 35 لمنتدى النساء البرلمانيات في آذار/مارس 2023؛
- ممثلتان إقليميتان لمجموعة أوراسيا (انتهاء فترة الولاية: آذار/مارس 2027) لتحلا محل السيدة ز. غريسياني (جمهورية مولدوفا) والسيدة إ. فتوريجينا (روسيا الاتحادية) اللتين انهتا فترتي ولايتهما في آذار/مارس 2023 ولم يحل محلهن أحد في الجمعية العامة السابقة؛
- ممثل إقليمي واحد مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انتهاء فترة الولاية: A/147/Inf.1-rev1 آذار/مارس 2025)، ليحل محل السيدة و. ب. أندرادي مونيوز (إكواد في البرلمان.

يمكن تقديم ترشيحات من المجموعات الجيوسياسية المعنية بموعد أقصاه الساعة 12 ظهراً من يوم الأحد 22 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

سيقوم منتدى البرلمانيين الشباب في اجتماعه المقبل بانتخاب أعضاء لملء الشواغر التالية في مجلس الإدارة:

- شاغر واحد يملأه رجل، ممثل مجموعة أوراسيا (انتهاء فترة الولاية: آذار/مارس 2025) للمقعد الذي لم يتم ملؤه في الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي.

وفقًا للمادة 5.3 من قواعد المنتدى وآليات العمل: "يتألف مجلس الإدارة من ممثلين اثنين من كل مجموعة من المجموعات الجيوسياسية للاتحاد البرلماني الدولي، رجل وامرأة"، دون سن الـ 45 عاماً.

يمكن تقديم الترشيحات من المجموعات الجيوسياسية المعنية بموعد أقصاه الساعة 09:00 من يوم الثلاثاء 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

اللجنة المعنية بشؤون الشرق الأوسط

في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، سينتخب المجلس الحاكم ثلاثة أعضاء (رجل واحد وامرأتان) ليحلوا محل:

- سعادة السيدة فوزية بن باديس (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) التي تنتهي مدة عضويتها في الدورة الـ 212 للمجلس الحاكم؛
 - السيد أ. علي سيرا (إندونيسيا)، الذي استقال، و
 - السيدة ر. كافاكسي كان (تركيا)، التي لم تعد عضوةً في البرلمان.

وعلى الرغم من أن تشكيل هذه اللجنة ينبغي أن يعكس تمثيلاً جيوسياسياً متنوعاً، فإن أعضاء هذه اللجنة ينتخبون بصفتهم الفردية، وليس كممثلين لبرلمانهم أو لمجموعتهم الجيوسياسية.

يمكن تقديم الترشيحات بموعد أقصاه الساعة 09:00 من يوم الخميس A/147/Inf.1-rev1 من يوم الخميس 2023.

لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنسابي

في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، سينتخب المجل الحاكم ثلاثة أعضاء على النحو التالي:

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ: شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل رجل، ليحل محل السيد س. باترا (الهند)

مجموعة أوراسيا: شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل امرأة، لتحل محل السيدة ي. أفاناسييفا (روسيا

الاتحادية).

مجموعة 12+: شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل رجل، ليحل محل السيد س. لاكروا (بلجيكا).

يمكن تقديم الترشيحات من قبل المجموعات الجيوسياسية المعنية بموعد أقصاه الساعة 09:00 من يوم الخميس 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعنى بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، سينتخب المجلس الحاكم أربعة أعضاء على النحو التالي:

مجموعة أوراسيا:

شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل امرأة، للمقعد الذي لم يتم ملؤه في الجمعية العامة اله 146 للاتحاد البرلماني الدولي.

مجموعة 12+:

ثلاث شواغر، يتعين ملء اثنان منهما من قبل امرأتين، ليحلوا محل السيدة أ. فاداي (هنغاريا) التي تنتهي فترة عضويتها في الدورة الد 12 للمجلس الحاكم، والسيد أ. ديكتر (إسرائيل) الذي لم يعد عضواً في البرلمان، والسيدة ج. غاباني (سويسرا) التي تخلفت عن المشاركة في أكثر من ثلاثة اجتماعات متتالية للفريق الاستشاري.

يمكن تقديم الترشيحات من قبل المجموعات الجيوسياسية المعنية بموعد أقصاه الساعة 09:00 من يوم الخميس 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

*مراجعة اختصاصات الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. (مرفق 1)

مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، سينتخب المجلس الحاكم أربعة أعضاء على النحو التالي:

الجموعة الإفريقية:

شاغران اثنان، يتعين ملؤهما من قبل امرأتين، لتحلان محل السيد ف. تشاو (بنين) الذي لم يعد عضواً برلمانياً،

والسيدة س. كاسانغا (كينيا) التي لم تعد عضوةً في البرلمان

والتي لم يتم شغل مقعدها في الجمعية العامة الـ 146

للاتحاد البرلماني الدولي.

شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل امرأة، لتحل محل السيدة

ر. أ. كامباين برامبيلا (الإكوادور)

شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل امرأة، لتحل محل السيدة

ب. غيردينك (هولندا) التي تخلفت عن المشاركة في أكثر

من ثلاث اجتماعات متتالية لمجموعة العمل*.

مجموعة أمريكا اللاتينية

ومنطقة البحر الكاريبي:

مجموعة 12+:

يمكن تقديم الترشيحات من قبل المجموعات الجيوسياسية المعنية بموعد أقصاه الساعة 09:00 من يوم الخميس 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

*مراجعة مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا. (مرفق 2)

تعيين اثنين من المدققين الداخليين لحسابات العام 2024

في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2023، سيقوم المجلس الحاكم بتعيين اثنين من المدققين الداخليين للسنة المالية 2024. ومن المتوقع أن يقدموا تقريرهم إلى المجلس الحاكم في جلسته التشريعية الأولى للاتحاد البرلماني الدولي في العام 2025. ويفضل أن يكون لدى البرلمانيين المهتمين بتقديم ترشيحهم لهذا المنصب خبرة سابقة إما في لجنة المالية البرلمانية أو في لجنة التدقيق.

يمكن تقديم الترشيحات بموعد أقصاه الساعة 09:00 يوم الخميس 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

معلومات الاتصال المتعلقة بالمرشح المقدم لملء الشواغر في اللجان والهيئات الأخرى للاتحاد البرلماني الدولي يرجى ملء استمارة واحدة لكل مرشح يرجى الطباعة بوضوح

اسم اللجنة أو الهيئة الأخرى التي يتم تقديم طلب الترشيح عليها:		
تفاصيل المرشح		
الاسم:	□السيدة	
الشهرة:	□السيد	
	تاریخ المیلاد:	
	اسم البرلمان:	
	البلد:	
□ عضو مجلس الشيوخ (مجلس الشيوخ)	🗖 عضو في البرلمان (مجلس النواب)	
عناوين البريد الإلكترويي		
لن يتم قبول الترشيحات من دون البريد الإلكتروني الشخصي		
عنوان البريد الإلكتروني الشخصي الأساسي للمرشح		
عنوان البريد الإلكتروني الثاني للمرشح (مساعد شخصي أو مساعد برلماني)		
أرقام الهواتف		
(يشمل رمز البلد)		
ورقم مكتبه (إذا كان متوفراً)	رقم الهاتف الخليوي الشخصي للمرشح	

يرجى تقديم هذه الاستمارة مع رسالة تغطية موقعة، سيرة ذاتية موجزة، وصورة واحدة (شكل مربع، 600x600 بيكسل Pixel كحد أدنى) إما عبر البريد الإلكتروني: postbox@ipu.org أو شخصياً خلال انعقاد الجمعية العامة إلى دائرة مراقبة الوثائق.

مرفق رقم 1

الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

الاختصاصات

أقره المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 203 (جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الاختصاصات

أقره المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 203 (جنيف، 18 تشرين الأول/اكتوبر 2018)

الولاية

يعمل الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف التابع للاتحاد البرلماني الدولي، تحت سلطة اللجنة التنفيذية والمجلس الحاكم، كمركز تنسيق برلماني عالمي للأنشطة البرلمانية المتصلة بمكافحة الإرهاب.

واستناداً إلى القرارات التي اتخذتها الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وأعضاؤه، الذين يرغبون في تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في هذا الميدان، وضع الاتحاد البرلماني الدولي خطة عمل موجهة من الأعضاء للبرلمانات للتصدي للإرهاب.

الهدف

ويتمثل دور الفريق في توجيه خطة العمل الموجهة من الأعضاء للبرلمانات من أجل للتصدي للإرهاب ومنع التطرف العنيف، فضلاً عن سد الثغرات الكبيرة في تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة ذات الصلة.

ستعتمد خطة العمل أيضاً على صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة مثل استراتيجية الأمم المتحدة العالم 2016، العالمية لمكافحة الإرهاب للعام 2016، ومراجعة الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب للعام 2016، والتي تشمل مكافحة انتشار التطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب.

وسيركز الفريق على دعم التدابير البرلمانية والأعمال التشريعية اللازمة لتنفيذ القرارات والاستراتيجيات القائمة للاتحاد البرلماني الدولي وللأمم المتحدة والتي هي متعلقة بالإرهاب ومنع التطرف العنيف. وتتمثل المخرجات الرئيسية المتوقعة في ما يلي: تنظيم المؤتمرات البرلمانية الدولية الإقليمية والعالمية؛ وإنشاء شبكة برلمانية عالمية لتعزيز التعاون في ما بين لجان الأمن البرلمانية الوطنية ذات الصلة بمكافحة

الإرهاب؛ وتنظيم برامج لبناء قدرات البرلمانات في مجال مكافحة الإرهاب؛ وإصدار تقرير برلماني سنوي

عن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة ذات الصلة؛ ووضع أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية للبرلمانيين؛ ورسم خرائط لأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي القائمة في مجال منع التطرف العنيف وتوحيدها.

ومن المتوقع أن يسهل عمل الفريق تنسيق وتنفيذ جهود مكافحة الإرهاب التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي عن طريق دعم العمليات البرلمانية لترجمة الالتزامات الدولية إلى قوانين وطنية، وضمان التنفيذ على الصعيد الوطني.

وسيتولى فريق دعم تابع للاتحاد البرلماني الدولي تنسيق الأنشطة المقترحة، بدعم تقني من مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة.

العضوية

يتألف الفريق من 21 عضواً في البرلمانات الوطنية، ترشحهم مجموعاتهم الجيوسياسية على أساس الخبرة الفنية ووفقاً للصيغة المستخدمة في تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات (حصة المجموعة الجيوسياسية في اللجنة التنفيذية مضافاً إليها حصة واحدة لكل مجموعة). 2 يكون تشكيل الفريق متوازناً بين الرجال والنساء وفقاً لأحكام المادة 21 (و) من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، تكون رئيسة مكتب النساء البرلمانيات ورئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب عضوين بحكم منصبهما.

وستكون المنظمات الدولية، بالإضافة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التي تتمتع بالخبرة الفنية ذات الصلة، مرتبطة بالفريق.

ويعمل أعضاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى لفترة ولاية واحدة مدتما أربع سنوات.

تُنهى تلقائياً ولايات الأعضاء أو ممثليهم الذين لا يشاركون في ثلاثة اجتماعات متتالية للفريق الاستشاري الرفيع المستوى.

تكون إحدى المنظمات الدولية العاملة في مجال مكافحة الإرهاب، وهي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، جزءاً من فريق الدعم المشترك الذي يخدم الفريق.

² المجموعة الإفريقية: خمس أعضاء؛ المجموعة العربية: عضوين إثنين؛ مجموعة آسيا والمحيط الهادئ: أربع أعضاء؛ مجموعة أوراسيا: عضوين إثنين؛ مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: ثلاث أعضاء؛ ومجموعة 12+: خمس أعضاء

الرئيس

ينتخب الفريق رئيسه لمدة سنة واحدة. ويجوز إعادة انتخابه/انتخابها لمدة سنة أخرى.

ويجوز للفريق الاستشاري أيضاً أن ينتخب نائباً للرئيس لمدة سنة واحدة وفقاً للإجراء نفسه المتبع في انتخاب الرئيس.

الجلسات

يجتمع الفريق عادة مرتين في السنة في دورة عادية، بمناسبة انعقاد الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وتجتمع في جلسات مغلقة. ويحدد الفريق مواعيد جلساته استناداً إلى المقترحات المقدمة من الأمين العام. ويجوز عقد اجتماعات إضافية، إذا قرر الفريق ذلك، خارج الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

جدول الأعمال

يضع رئيس الفريق جدول الأعمال المؤقت للفريق بالتشاور مع الأمين العام.

القرارات

وكقاعدة عامة، تتخذ قرارات الفريق بتوافق الآراء. وفي حالات أخرى، تحال التوصيات الرئيسية، فضلاً عن الآراء المتباينة، إلى المجلس.

البعثات

وقد يقرر الفريق القيام بزيارات ميدانية، وذلك مبدئياً لدراسة الدور الذي يؤديه برلمان وطني معين في معالجة المسائل التي تقع ضمن ولاية الفريق. وتجري هذه البعثات وفقاً للقواعد والمبادئ المتفق عليها.

الإبلاغ

ويقدم الفريق تقارير مرتين في السنة في دورة عادية عن أعماله إلى المجلس الحاكم، الذي يكون هيئة فرعية.

مرفق رقم 2

مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا الاختصاصات

الاختصاصات

مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

الولاية والهدف

تعمل مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا، تحت سلطة اللجنة التنفيذية والمجلس الحاكم، كمركز تنسيق برلماني عالمي للمسائل المتصلة بالعلم والتكنولوجيا.

ينبغي لمجموعة العمل أن تلهم العمل البرلماني العالمي من خلال العمل التشريعي في ميدان العلم والتكنولوجيا. ويتعيّن على مجموعة العمل أن تسهم في تنفيذ عنصر العلم والتكنولوجيا في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، بالتركيز على الأخلاقيات وعلى مكافحة أوجه عدم المساواة والتمييز التي تعوّق حصول الجميع على العلم والتكنولوجيا.

وعلى نحو أكثر تحديداً، ينبغي للمجموعة أن: تسدي المشورة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بشأن تنفيذ الالتزامات الدولية ذات الصلة؛ والمشاركة في وضع مواد إعلامية وتثقيفية للبرلمانيين؛ والقيام بزيارات ميدانية لاستخلاص الدروس من المبادرات الوطنية الرامية إلى تنشئة المجتمع البرلماني بأسره؛ وإعطاء أهمية أكبر للعمل البرلماني من خلال وضع استراتيجيات أكثر فعالية. وسيدعى الفريق أيضاً إلى التفكير في التغير الحضاري الذي أحدثه العلم والتكنولوجيا، وتقييم أثر ذلك التغير على المجتمع البشري، وتقديم مقترحات إلى البرلمانات بشأن كيفية توقعه والإعداد له. وستقدم المجموعة أيضاً المشورة بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجان الدائمة ذات الصلة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي.

العضوية

تتألف المجموعة من 21 عضواً من البرلمانات الوطنية تعينهم مجموعاتهم الجيوسياسية على أساس الصيغة التالية (حصة المجموعة الجيوسياسية في الجنة التنفيذية زائد واحد لكل مجموعة). وبناءً على ذلك، يكون التشكيل كما يلى:

• خمس أعضاء من المجموعة الإفريقية

- عضوين إثنين من المجموعة العربية
- أربع أعضاء من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
 - عضوين إثنين من مجموعة أوراسيا
- ثلاث أعضاء من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
 - خمس أعضاء من مجموعة 12+

ويجب تعيين الأعضاء على أساس خبرتهم وتجاربهم المثبتة في قطاع العلم والتكنولوجيا. يجب أن يرد تكافؤ بين الرجال والنساء. وبالإضافة إلى ذلك، تكون رئيسة مكتب النساء البرلمانيات ورئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب أو ممثليهم عضوين بحكم منصبهما.

ويعمل أعضاء المجموعة، باستثناء الأعضاء بحكم مناصبهم، لفترة واحدة مدتما أربع سنوات.

وسيجرد تلقائياً من ولاياتهم الأعضاء أو ممثلوهم الذين لا يحضرون ثلاثة اجتماعات متتالية.

إذا توفي عضو من أعضاء المجموعة أو استقال أو لم يعد عضواً في البرلمان، يعيّن عضو الاتحاد البرلماني الدولي المعنى بديلاً للعمل حتى الدورة التالية للمجلس الحاكم، عند إجراء الانتخابات.

ويمكن أن ترتبط بالمجموعة منظمات دولية، بما في ذلك المنظمة الأوروبية للبحوث النووية (CERN)، وكذلك هيئات بحثية ذات خبرة في تقييم التقدم العلمي والتكنولوجي.

الرئيس

سيرأس المجموعة رئيس يُنتخب من بين أعضائها، يساعده أيضاً نائب للرئيس تنتخبه المجموعة. مدة ولاية الرئيس ونائب الرئيس سنة واحدة قابلة للتجديد.

ترتيبات العمل

تجتمع المجموعة عادةً مرتين في السنة في دورة عادية، بمناسبة انعقاد الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وتجتمع في جلسات مغلقة. ويحدد الفريق مواعيد جلساته استناداً إلى المقترحات المقدمة من الأمين العام.

ويجوز للمجموعة تنظيم اجتماعات أو زيارات دراسية خارج الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

وتحدد المجموعة جدول أعمالها وتنظم أعمالها على النحو الذي اقترحه رئيسها، بالاتفاق مع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

ويمكن للمجموعة أن تنشر تقارير لتعميمها على جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي.

القرارات

تتخذ المجموعة عادة قراراتها بتوافق الآراء. وفي حالة عدم التوصل إلى توافق في الآراء، ستعرض توصياتها الرئيسية والآراء المتباينة على المجلس الحاكم.

الإبلاغ

تقدم المجموعة تقارير مرتين في السنة، في دورة عادية عن أعمالها، إلى المجلس الحاكم الذي يكون هيئة فرعية.

تشكيل اللجنة التنفيذية

تم التحديث في 02 تشرين الأول/أكتوبر 2023

الأعضاء التهاء فترة الولاية

الرئيس بحكم منصبه: السيد دوارتي باتشيكو (البرتغال) تشرين الأول/أكتوبر 2023

نائب رئيس اللجنة التنفيذية:

نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي:

المجموعة الإفريقية:

المجموعة العربية: معالي الدكتور علي راشد النعيمي آذار/مارس 2025

(دولة الإمارات العربية المتحدة)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ: السيدة ب. كرايريكش (تايلاند) تشرين الأول/أكتوبر 2023

مجموعة أوراسيا: السيد أ. سيدوف (أوزبكستان) تشرين الأول/أكتوبر 2023

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي: السيدة ب. أرغيمون (الأوروغواي) تشرين الأول/أكتوبر 2024

مجموعة 12+: ش*اغر*

الأعضاء: سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) تشرين الأول/أكتوبر 2025

السيد إ. فلوريس غارسيا (تشيلي) تشرين الأول/أكتوبر 2023

السيدة ي. ك. ن. سابانغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) آذار/مارس 2027

شاغر

شاغر

السيدة أ. سرانجي (الهند)

السيد ر. رباني (باكستان)

السيدة ج. ألم إريكسون (السويد)

السيدة. إ. إنياكون (أوغندا)

السيد ج. ف. ن. مودندا (زيمبابوي)

تشرين الأول/أكتوبر 2026

تشرين الأول/أكتوبر 2023

تشرين الأول/أكتوبر 2023

تشرين الأول/أكتوبر 2023

تشرين الأول/أكتوبر 2023

أعضاء بحكم منصبهم:

آذار/مارس 2025

آذار/مارس 2025

السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)

رئيسة مكتب النساء البرلمانيات:

رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب: السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)

اللجنة الفرعية للشؤون المالية

تعمل لجنتنا الفرعية للشؤون المالية كهيئة استشارية في لجنتنا التنفيذية. وتقوم بمراجعة وتقديم توصيات بشأن المسائل المالية أو أي مسألة أخرى تحيلها إليها اللجنة. وعلى وجه الخصوص، فإنحا توجه الأمانة أثناء إعداد الموازنة السنوية للاتحاد البرلماني الدولي.

وهي تتألف من ممثل واحد من كل مجموعة من مجموعاتنا الجيوسياسية الست، والذي يتم اختياره من قبل اللجنة التنفيذية من بين أعضائها الحاليين. إن ولاية الأعضاء هي سنتين، قابلة للتجديد مرة واحدة.

تم التحديث في 28 آذار/مارس 2023

انتهاء فترة الولاية

الرئيس: السيدة ج. ألم إريكسون (السويد) تشرين الأول/ أكتوبر 2023

الأعضاء: السيد إ. فلوريس غارسيا (تشيلي) تشرين الأول/ أكتوبر 2023

شاغر

السيدة ب. كراريكيش (تايلاند) تشرين الأول/ أكتوبر 2023

معالى الدكتور على راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة) آذار/مارس 2025

السيد أ. سيدوف (أوزبكستان) تشرين الأول/ أكتوبر 2023

الفريق العامل المعني بالشفافية، والمساءلة، والانفتاح

تتألف هذه المجموعة من الأعضاء الستة التاليين المعينين من قبل اللجنة التنفيذية:

تم التحديث في 21 أيلول/سبتمبر 2023

تشرين الأول/أكتوبر 2023	السيدة و. أنياكون (أوغندا)	الأعضاء:
نيسان/أبريل 2025	معالي الدكتور علي راشد النعيمي	
	(دولة الإمارات العربية المتحدة)	
تشرين الأول/أكتوبر 2023	السيدة ب. كرايريكش (تايلاند)	
تشرين الأول/أكتوبر 2023	السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)	
تشرين الأول/أكتوبر 2024	السيدة ب. أرغيمون (الأوروغواي)	
تشرين الأول/أكتوبر 2023	السيدة ج. ألم إريكسون (السويد)	

مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

تتألف هذه المجموعة من الأعضاء الأربعة التاليين المعينين من قبل اللجنة التنفيذية:

تم التحديث في 02 تشرين الأول/أكتوبر 2023

الرئيس: معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)

الأعضاء: السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك) السيدة ج. ألم إريكسون (السويد) السيد أ. سيدوف (أوزبكستان)

اللجان الدائمة

ترد أربع لجان دائمة تساعد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي العادية في عملها. وهي تشمل ممثلين عن جميع المجموعات الوطنية وتعمل وفقًا لقواعدها الخاصة. وتتألف مكاتب كل منها على النحو التالي:

لجنة السلم والأمن الدوليين

		تم التحديث في 21 أيلول/سبتمبر 2023
		انتهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*
الرئيس:	سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان بن محمد الأحبابي (دولة قطر)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الثانية)
نائب الرئيس:	شاغر	
المجموعة الإفريقية	سعادة السيد محمد أنور بوشويط	آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)
	(الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	
	السيد ف. موسوا (ملاوي)	آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)
	السيدة س. أميرو (أوغندا)	آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)
المجموعة العربية	الرئيس الحالي	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الثانية)
	سعادة السيدة وحدة محمود فهد عبد الجميلي (جمهورية العراق)	آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)
	سعادة السيد أحمد التويزي (المملكة المغربية)	آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد ب. مهتاب (الهند)	آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)
	السيدة ر.م. سينغكارو (إندونيسيا)	آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)
	السيد م. ريزاخا (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)	آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)

آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى) السيدة أ. ألبو (جمهورية مولدوفا) مجموعة أوراسيا شاغر شاغر مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة شاغر (الأرجنتين) آذار /مارس 2025 (الولاية الثانية) البحر الكاريبي آذار/مارس 2023 (الولاية الثانية) شاغر (تشیلی) تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى) السيدة ك. كانو كوربودا (بناما) تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الثانية) السيد ل-ج. دو نيكولاي (فرنسا) مجموعة 12+ آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى) السيدة د. بيرغاميني (إيطاليا) آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى) السيد ل. ويرلى (سويسرا)

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة مكتب النساء البرلمانيات: السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)

رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب: السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)

مقررا اللجنة الدائمة إلى الدورة الـ148 للجمعية العامة:

- السيد س. لاكروا (بلجيكا)
- السيدة م. ستولبيزر (الأرجنتين)

لجنة التنمية المستدامة

انتهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*

الرئيس:	شاغر	
نائب الرئيس:	السيد و. ويليام (سيشيل)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
المجموعة الإفريقية	السيدة ج. نايسولا ليسوودا (كينيا)	آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)
	السيد ب. غيرفيس أسيرفادن (موريشيوس)	آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)
	نائب الرئيس الحالي	
المجموعة العربية	سعادة الدكتور حمد محمد المطر (دولة الكويت)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
	سعادة السيدة ميرة السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة)	آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)
	سعادة السيد نضال محمود العلو (الجمهورية العربية السورية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد ف.د. رام (الهند)	آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)
	السيد ب. س. رودانا (إندونيسيا)	آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)
	السيدة م.ر.ج أريناس (الفلبين)	آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)
مجموعة أوراسيا	السيدة ت. فاردانيان (أرمينيا)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)
	السيد س. غافريلوف (روسيا الاتحادية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2024 (الولاية الأولى)
	السيدة م. باراتوفا (أوزبكستان)	آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)

مجموعة أمريكا اللاتينية السيدة إ. كويستا سانتانا (الإكوادور)
ومنطقة البحر الكاريبي السيدة س. باراغ (غويانا)
السيد ر. لوزانو (الأوروغواي)
السيد ر. لوزانو (الأوروغواي)
مجموعة 12+
السيدة ج. بوروكيين (ليتوانيا)
السيد ف. نوتاري (موناكو)
السيد ف. نوتاري (موناكو)

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة مكتب النساء البرلمانيات: السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)

رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب: السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)

مقررو اللجنة الدائمة إلى الدورة الـ148 للجمعية العامة:

- السيد س. باترا (الهند)
- سعادة السيدة ميرة السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة)
 - السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)

لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

انتهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*		
تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)	السيد أ. غاجاديين (سورينام)	الرئيس:
	شاغر	نائب الرئيس:
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	سعادة السيدة فريدة إليمي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	المجموعة الإفريقية
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيد و. أويزيمانا (رواندا)	
تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)	السيدة و.ن. ماتيكو (جمهورية تنزانيا الاتحادية)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	سعادة السيدة تمام محمد عبد القادر الرياطي (المملكة الأردنية الهاشمية)	المجموعة العربية
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	سعادة الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري (دولة قطر)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	سعادة الشيخ حميد بن عبد الله الأحمر (الجمهورية اليمنية)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيد ف. زون (إندونيسيا)	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيدة ج. محمود (المالديف)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	السيد ف. ه. نايك (باكستان)	
تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)	السيد هـ. كونجوريان (أرمينيا)	مجموعة أوراسيا
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيد ن. تيلافولدييف (أوزبكستان)	
	شاغر	

آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)

مجموعة أمريكا اللاتينية السيدة م. د. س. ألفا بريتو (البيرو) ومنطقة البحر الكاريبي

الرئيس الحالي

تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)

آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)

بعموعة 12+ شاغر

آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)

آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)

السيد س. لوهر (سويسرا)

السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)

السيدة س. نان (الأوروغواي)

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة مكتب النساء البرلمانيات: السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)

رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب: السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)

مقررا اللجنة الدائمة إلى الدورة الـ147 للجمعية العامة:

- السيدة ل. رينولدز (أستراليا)
- السيد و . بوستامنتيه (البيرو)

لجنة شؤون الأمم المتحدة

انتهاء فترة الولاية بصفته عضواً في المكتب*

	شاغر	الرئيس:
تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الثانية)	السيد أ. غريفروي (بلجيكا)	نائب الرئيس:
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	سعادة السيد على طالبي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	المجموعة الإفريقية
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	السيد د. لاوهينغامايي (تشاد)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيدة ر. تونكي (كينيا)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	سعادة السيد محمد تيسير بني ياسين (المملكة الأردنية الهاشمية)	المجموعة العربية
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	سعادة السيد محمد العجمي (دولة الكويت)	
	سعادة الدكتورة حمدة بنت حسن بن عبدالرحمن ابوظاعن السليطي	
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	(دولة قطر)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيدة د. كوماري (الهند)	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	السيد ه. أيوياغي (اليابان)	
آذار/مارس 2025 (الولاية الأولى)	السيدة ب. كايتانو (الفلبين)	
تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)	السيدة ه. تيغرانيان (أرمينيا)	مجموعة أوراسيا
آذار/مارس 2025 (الولاية الثانية)	السيد أ. سافينيخ (بيلاروسيا)	
تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الولاية الأولى)	السيدة و. قطراوي (جمهورية مولدوفا)	

جموعة أمريكا اللاتينية السيد أ. لينز (البرازيل)
ومنطقة البحر الكاريبي
السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)
السيد و. بوستامانتيه (البيرو)
السيد و. بوستامانتيه (البيرو)
عجموعة 12+
الله الرئيس الحالي
السيد د. ماكغوينتي (كندا)
السيد د. ماكغوينتي (كندا)
السيد د. أشكروم (أوكرانيا)
السيدة أ. شكروم (أوكرانيا)

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة مكتب النساء البرلمانيات: السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك) رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب: السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)

^{*} وفقاً للقاعدة 8 الفقرة (1) من لوائح اللجان الدائمة بصيغتها المعدلة في تشرين الأول/ أكتوبر 2013، "ينتخب أعضاء المكتب لمدة سنتين، ويجوز إعادة انتخابهم لفترة أخرى مدتها سنتين.

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

يُنتَخب أعضاء اللجنة، لفترة ولاية مدتما خمس سنوات، بصفتهم الشخصية بطريقة تضمن تمثيل جميع الحضارات والأنظمة السياسية المختلفة في العالم. ويخضع عمل اللجنة لقواعدها وممارساتها بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة بفحص الشكاوى ومعالجتها. وتتألف عضوية اللجنة حالياً من:

تم التحديث في 23 حزيران/يونيو 2023

انتهاء فترة الولاية

الرئيس: السيد س. كوغولاتي (بلجيكا) آذار/مارس 2026

رئيس منتخب حتى كانون الثاني/يناير 2024

نائب الرئيس: السيدة م. ج. أوديامبو (كينيا) تشرين الأول/أكتوبر 2027

السيد ب. مبوكو لاكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) آذار/مارس 2026

السيد و. بلان (فرنسا) آذار/مارس 2027

السيدة ل. كوارتابيل (إيطاليا) آذار/مارس 2026

شاغر

السيدة أ. رينوسو (المكسيك) تشرين الأول/أكتوبر 2024

السيد م. حسين سيد (باكستان) تشرين الأول/أكتوبر 2027

السيدة س. أسيان بيريرا (الأوروغواي) آذار/مارس 2026

السيد هـ. كامبوني (زامبيا) تشرين الأول/ أكتوبر 2027

لجنة شؤون الشرق الأوسط

وافق المجلس الحاكم على التعديلات المقترحة على قواعد اللجنة في 21 آذار/مارس 2022. وتتألف عضوية اللجنة حالياً من:

تم التحديث في 9 حزيران/يونيو 2023

انتهاء فترة الولاية

الرئيس: السيد ه. جوليان-لافيريير (فرنسا) تشرين الأول/ أكتوبر 2026

الأعضاء: سعادة السيدة فوزية بن باديس (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) تشرين الأول/ أكتوبر 2023

السيدة ن.و.ت. ماكوينجا (بوتسوانا)

سعادة السيد كريم درويش (جمهورية مصر العربية) تشرين الأول/ أكتوبر 2025

الرئيس الحالي

شاغر

سعادة السيدة نجوى حميد محمد على كاكه يي (جمهورية العراق) تشرين الأول/ أكتوبر 2026

السيد د. دانون (إسرائيل) بحكم منصبه

السيد ه. ج. تالسما (هولندا)

سعادة السيد موسى حديد (دولة فلسطين) بحكم منصبه

السيدة ل. فيهلمان رييل (سويسرا) تشرين الأول/ أكتوبر 2026

شاغر

سعادة الدكتورة شيخة عبيد سالم خليفة الطنيجي (دولة الإمارات العربية المتحدة) تشرين الأول/ أكتوبر 2025

السيد أ. نيفوري (الأوروغواي) تشرين الأول/ أكتوبر 2026

السيد و. مومومبا أموتيكيه (زامبيا)

مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

الأعضاء:

عيّن المجلس البرلماني الدولي آنذاك هذه المجموعة في أيلول/سبتمبر 1998 كبديل للجنة السابقة لرصد الحالة في قبرص التي انتهت ولايتها. تتكون مجموعة المسهلين من الأعضاء الثلاثة التالية:

تم التحديث في 28 آذار/مارس 2023

السيد س. كوغولاتي (بلجيكا) تشرين الأول/أكتوبر 2026 السيد ل. ويرلي (سويسرا) تشرين الأول/أكتوبر 2026 الدكتور أ. فاداي (المجر) آذار/مارس 2027

لجنة تعزيز احترام القانون الدولى الإنساني

مجموعة 12+

أقرّ المجلس الحاكم لوائح اللجنة في تشرين الأول/ أكتوبر 2013. وتتألف اللجنة حالياً من الأعضاء التاليين:

تم التحديث في 28 آذار/مارس 2023 انتهاء فترة الولاية آذار /مارس 2025 السيد ج. كياري (كينيا) الرئيس: الأعضاء: السيدة ف. مويومبا فوراحا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) تشرين الأول/ أكتوبر 2025 المجموعة الإفريقية السيد ج. كياري (كينيا) آذار /مارس 2027 سعادة السيدة دلال جاسم الزايد (مملكة البحرين) المجموعة العربية آذار /مارس 2025 سعادة السيد أرشد الصالحي (جمهورية العراق) آذار /مارس 2025 السيدة د. أونيل (أستراليا) مجموعة آسيا والمحيط الهادئ تشرين الأول/ أكتوبر 2023 السيد س. باترا (الهند) آذار/مارس 2025 مجموعة أوراسيا السيد و. سينشيفي (جمهورية مولدوفا) شاغر تشرين الأول/ أكتوبر 2026 مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي السيدة م. براوير (الأرجنتين) تشرين الأول/ أكتوبر 2026 السيد أ. أ. باريديس غونزاليس (البيرو)

السيد ك. لاكروا (بلجيكا)

السيدة ج. موراوسكا-ستانيكا (بولندا)

تشرين الأول/ أكتوبر 2023

تشرين الأول/ أكتوبر 2026

الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

تم التحديث في 21 أيلول/سبتمبر 2023
انتهاء فترة الولاية

		تم التحديث في 21 ايلول/سبتمبر 2023
		انتهاء فترة الولاية
الرئيس:	شاغر	
نائب الرئيس:	السيدة أ. فاداي (الجحر)	تشرين الأول/ أكتوبر 2023
الأعضاء:		
المجموعة الإفريقية	سعادة السيد منذر بودن (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيدة س. نتاراكوتيمانا (بوروندي)	تشرين الأول/ أكتوبر 2026
	السيد أ. على (مالي)	آذار/مارس 2025
	السيد م. كاريديو (النيجر)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيدة ه. ن. مورانغوا (رواندا)	آذار/مارس 2025
المجموعة العربية	سعادة السيدة لجينة بنت محسن بن حيدر درويش الزعابية (سلطنة عمان)	آذار/مارس 2027
	سعادة اللواء الركن الدكتور عبدالرحمن بن صنهات بن عبدالله الحربي (المملكة العربية	آذار/مارس 2027
	السعودية)	
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيدة س. أمباريش (الهند)	آذار/مارس 2027
	السيد أ. غولروو (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)	آذار/مارس 2027
	السيدة و. عبدالله (المالديف)	تشرين الأول/ أكتوبر 2025
	السيد أ. سوانمونغكول (تايلاند)	آذار /مارس 2025

تشرين الأول/ أكتوبر 2025 السيدس. راشكوف (بيلاروسيا) مجموعة أوراسيا شاغر آذار /مارس 2027 مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة السيدة م. غيرا كاستيلو (المكسيك) البحر الكاريبي تشرين الأول/ أكتوبر 2025 السيدة أ. غونزاليز (بناما) آذار /مارس 2025 السيد ج. غانديني (الأوروغواي) تشرين الأول/ أكتوبر 2023 السيدة أ. فاداي (المجر) مجموعة 12+ آذار/مارس 2027 السيد د. دانون (إسرائيل) آذار/مارس 2027 السيد م. كارلسون (السويد) شاغر شاغر

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة مكتب النساء البرلمانيات: السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)

رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب: السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)

مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

تم التحديث في 02 تشرين الأول/أكتوبر 2023		
انتهاء فترة الولاية		
آذار/مارس 2025	السيد د. نوغتن (أيرلندا)	الرئيس:
آذار/مارس 2025	سعادة السيدة سحر عبد المنعم محمد عطية	نائب الرئيس:
	(جمهورية مصر العربية)	
		الأعضاء:
	شاغر	المجموعة الإفريقية
آذار/مارس 2025	السيد ر. ب. و. توفوندراي (مدغشقر)	
آذار/مارس 2025	السيد أ. رامدهاني (موريشيوس)	
آذار/مارس 2025	السيدة أ. موزانا (رواندا)	
	<i>شاغر</i>	
آذار/مارس 2025	سعادة السيدة سحر عبد المنعم محمد عطية	المجموعة العربية
	(جمهورية مصر العربية)	
آذار/مارس 2027	سعادة السيد عباس حسين صالح الجبوري (جمهورية العراق)	
آذار/مارس 2025	السيدة تونغ يي (الصين)	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
آذار/مارس 2025	السيدة ه. فيجايكومار غافيت (الهند)	
آذار/مارس 2025	السيد ك. وونغ (ماليزيا)	

	السيد ك. تونتيسيرين (تايلاند)	آذار /مارس 2027
مجموعة أوراسيا	السيد ف. سبينو (جمهورية مولدوفا)	تشرين الأول/أكتوبر 2025
	السيدة ل. غوميروفا (روسيا الاتحادية)	آذار /مارس 2025
مجموعة أمريكا اللاتينية	شاغر	
ومنطقة البحر الكاريبي	السيد ف. أوليسكو باريرو (دولة بوليفيا متعددة القوميات)	آذار/مارس 2025
	السيد م. بوفا (سورينام)	آذار/مارس 2025
مجموعة 12+	السيد ف. فوجتكو (جمهورية التشيك)	تشرين الأول/أكتوبر 2026
	الرئيس الحالي	
	شاغر	
	السيدة س. دينيكيا (رومانيا)	آذار/مارس 2025
	السيد ت. هورتر (سويسرا)	آذار/مارس 2025

أعضاء بحكم منصبهم:

رئيسة مكتب النساء البرلمانيات: السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)

رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب: السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)

تم التحديث في 16 آب/أغسطس 2023

الفريق الاستشاري المعني بالصحة

أقر المجلس الحاكم قواعد وممارسات الفريق الاستشاري في تشرين الأول/أكتوبر 2012. وتتألف المجموعة حالياً من الأعضاء التالية:

انتهاء فترة الولاية

الرئيس: شاغر

نائب الرئيس: السيدة س. نونييز سيرون (المكسيك)

الأعضاء: السيدي. سيليك (كرواتيا) شباط/فبراير 2026

السيدة و.س. لونا موراليس (كوبا)

السيدة ل. كليفورد-لي (إيرلندا)

السيد ن. أ. شيما (باكستان) شباط/فبراير 2027

السيد د. موروزوف (روسيا الاتحادية) تشرين الأول/أكتوبر 2023

سعادة السيدة هدى عبدالرحمن صالح الحليسي (المملكة العربية السعودية)

السيد ف. ندوغوليلي (جمهورية تنزانيا الاتحادية) شباط/فبراير 2027

شاغر

السيدة و. أتانيازوفا (أوزبكستان) تشرين الأول/ أكتوبر 2027

السيدة ج. كاتوتا مويلوا (زامبيا)

المستشاران الخاصان: السيدة ب. لى (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيدة أولريكا كارلسون (السويد)

مكتب النساء البرلمانيات

يتألف هذا المكتب، الذي أنشأه منتدى النساء البرلمانيات، من سيدات أعضاء بحكم منصبهن ومن سيدات منتخبات، ويعمل وفقاً لقواعده الخاصة. ويتألف على الشكل التالى:

تم التحديث في 02 تشرين الأول/أكتوبر 2023

المكتب (2023 –2025):

انتهاء فترة الولاية الرئيسة: السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك) السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك) النائب الأول للرئيسة: سعادة السيدة فريدة إليمي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) آذار/مارس 2025 النائب الثاني للرئيسة: سعادة الدكتورة عايدة نصيف أيوب (جمهورية مصر العربية)

الممثلات الإقليميات

المجموعة الإفريقية

سعادة السيدة فريدة إليمي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) السيدة ج. كافيرا مابيرا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) آذار/مارس 2025 السيدة ن. بوجيلا (إسواتيني) السيدة ج. أ. أ. تبان (جنوب السودان) آذار/مارس 2025

المجموعة العربية

سعادة السيدة سهام موسى حمود الموسوي (جمهورية العراق) سعادة الدكتورة جنان محسن رمضان (دولة الكويت) آذار/مارس 2025 شاغر شاغر

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

	السيدة ل. رنولدز (أستراليا)	السيدة س. سيريفجشابون (تايلاند)	آذار/مارس 2027
	السيدة ب. أ. كومارودين (إندونيسيا)	السيدة و. أزد (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)	آذار /مارس 2025
مجموعة أوراسيا			
	شاغر	شاغر	آذار /مارس 2027
	السيدة م. فازيليفيتش (بيلاروسيا)	السيدة ج. كاريلوفا (روسيا الاتحادية)	آذار/مارس 2025
مجموعة أمريكا اللاتر	تينية ومنطقة البحر الكاريبي		
	السيدة ف. بيرسو (غيانا)	السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)	آذار /مارس 2027
	السيدة أ. ف. ساغاستي (الأرجنتين)	شاغر	آذار/مارس 2025
مجموعة 12+			
	السيدة م. رامبيل غارنر (كندا)	السيدة د. بيرغاميني (إيطاليا)	آذا <i>ر /م</i> ارس 2027
	السيدة ف. ريوتون (فرنسا)	السيدة س. بونوفيتش (صربيا)	آذار/مارس 2025

أعضاء اللجنة التنفيذية:

(بحكم منصبهن، طوال مدة عضويتهن في اللجنة التنفيذية)

انتهاء فترة الولاية

السيدة ي. ك. ن. سابانغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) آذار/مارس 2027 السيدة أ. سرانجي (الهند) تشرين الأول/أكتوبر 2024 تشرين الأول/أكتوبر 2023 تشرين الأول/أكتوبر 2023 تشرين الأول/أكتوبر 2023 السيدة ب. أرغيمون (الأوروغواي) السيدة و. أنياكون (أوغندا) السيدة ب. كرايريكش (تايلاند) السيدة ج. ألم إريكسون (السويد)

رؤساء دورات منتدى النساء البرلمانيات:

(بحكم منصبهيّ لمدة سنتين)

آذار/مارس 2025 تشرين الأول/أكتوبر 2025 آذار/مارس 2024 تشرين الأول/أكتوبر 2023 سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين) السيدة و. نييراسفاري (رواندا) السيدة ي. يوسيانان روبا بوتري (إندونيسيا) السيدة م. باتيت (إسبانيا)

مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب

يُعدُّ منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي هيئة دائمة مكرسة لتعزيز المشاركة الكمية والنوعية للشباب في البرلمانات وفي الاتحاد البرلماني الدولي. ويعمل المنتدى وفقاً لقواعده وطرق عمله التي وافق عليها المجلس الحاكم في آذار / مارس 2014.

ويقوم مكتب مُنتخب، يعرف باسم مجلس منتدى البرلمانيين الشباب، بأعمال المنتدى. وتمثل كل مجموعة جيوسياسية في المجلس من قبل رجل واحد وامرأة واحدة دون سن 45 عاماً. تم التحديث في 28 آذار/مارس 2023

السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)	الرئيس
سعادة السيد محمد أنور بوشويط (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)	المجموعة الإفريقية
السيدة إ. ت. موتيكا (ناميبيا)	
سعادة السيد كمال أيت ميك (المملكة المغربية)	المجموعة العربية
سعادة السيدة سارة فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة)	
السيدة د. ر. إستي (إندونيسيا)	مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
السيد ف. فاكافانوا (تونغا)	
السيدة ه. هاكوبيان (أرمينيا)	مجموعة أوراسيا
شاغر	
السيدة ب. أغيري (إكوادور)	مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر
السيد و. سوتو (البيرو)	الكاريبي
السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)	مجموعة 12+
السيدة و.رودينكو (أوكرانيا)	
	سعادة السيد محمد أنور بوشويط (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) السيدة إ. ت. موتيكا (ناميبيا) سعادة السيد كمال أيت ميك (المملكة المغربية) سعادة السيدة سارة فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة) السيدة د. ر. إستي (إندونيسيا) السيد ف. فاكافانوا (تونغا) السيدة ه. هاكوبيان (أرمينيا) السيدة ب. أغيري (إكوادور) السيد و. سوتو (البيرو) السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)

ثالث عشر - الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية:

تعقد وفود المجموعة البرلمانية العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم الأحد، الواقع في 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، عند الساعة 17:00 ولغاية 19:00، في الأحد، الواقع في 2021 (MARQUEE 2) في الجمعية الوطنية في انغولا، للتباحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة اله 147، والدورة اله 212 للمجلس الحاكم وأيّة أمور تستجدّ.

وتقترح الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، أن يناقش الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية العربية البنود الآتية:

- 1- إقرار جدول الأعمال.
- 2- الاستماع لعرض من معالي الدكتور على راشد النعيمي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ممثل المجموعة الجيوسياسية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة منذ الجمعية الـ 146.
- 3- تبادل الآراء حول الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة، أو بنود إضافية على جدول أعمال المجلس الحاكم (إن وُجدت).
 - 4- الاتفاق على دعم أحد المرشحين لرئاسة الاتحاد البرلماني الدولي.
- 5- الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة أو الفرعية للاتحاد (إن وُجدت).
- 6- توصیات ومخرجات مؤتمر الحوار بین الأدیان، خاصة الاقتراح المضمن في إعلان مراکش والمتعلق به "إحداث آلیة مؤسساتیة في إطار الاتحاد البرلماني الدولي ترتکز علی نتائج مؤتمر مراکش بهدف دراسة الممارسات الفضلی ومتابعة ورصد المستجدات وتقدیم اقتراحات في مجال حوار الأدیان، ویعهد إلی هذه الالیة بمتابعة إدماج رؤیة البرلمانیین وممثلي الدیانات والمعتقدات وممثلی المجتمع المدنی فیما یرجع إلی حوار الأدیان".
 - 7- ما يستجد من أعمال.

ملاحظة إجرائية

1-تخضع البنود الطارئة إلى أحكام القاعدة 11 (الفقرة 1) من لوائح الجمعية العامة التي تنص على التالى:

يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يغطيه الطلب. وتقوم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بإرسال الطلب وأي وثائق من هذا القبيل إلى جميع الأعضاء على الفور.

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

- أ. يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ وضع دولي هام حدث مؤخراً يستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، ومن المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغى أن يحصل على ثلثى الأصوات المشاركة في التصويت؛
- ب. لا يجوز للجمعية العامة أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛
- ج. يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ دمج مقترحاتهم لتقديمها في طلب واحد، شرط أن تتناول المقترحات الأساسية الموضوع نفسه؛
- د. لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية العامة، ما لم تكن هناك إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي اعتمدته الجمعية العامة.

ويجب أيضاً، أن تكون جميع مقترحات البند الطارئ، مرفقة بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار، يحدد بوضوح نطاق هذا الموضوع الذي ينطوي عليه الطلب.

وحتى تاريخ إعداد هذه المذكرة(2023/10/11)، لم يرد ضمن موقع الاتحاد البرلماني الدولي، أي طلب بإدراج بنود طارئة، على جدول أعمال الجمعية العامة.

رابع عشر- الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية:

ستعقد وفود المجموعة البرلمانية الإسلامية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، وذلك للتباحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 147، والدورة 212 للمجلس الحاكم، يوم 23/أكتوبر/2023 من الساعة 11:00 إلى الساعة 13:00 في قاعة Marquee 1 بمدينة لواندا بجمهورية أنغولا.

الجمعية السابعة والأربعين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي لواندا/ جمهورية أنغولا: 23 – 27/ أكتوبر 2023 مشروع جدول أعمال الاجتماع التشاوري للمجموعة الإسلامية 2023 أكتوبر 2023

المكان : القاعة Marquee 1 بمدينة لواندا

13:00-11:00 : الزمان : 23 أكتوبر 2023، الساعة: 20:10-11:00

- 1. اعتماد مشروع جدول الأعمال.
- 2. كلمة مختصرة للأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الاجتماع.
- تبني موقف موحد بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك للمجموعة الإسلامية في اجتماع الجمعية السابعة والأربعين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي على بنود جدول الأعمال.
 - 4. ما يستجد من أعمال.

خامس عشر- الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية:

رسالة

إلى: جميع البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية

معاليكم،

منذ السنوات الأولى من إنشاء الجمعية البرلمانية الآسيوية في العام 2006، طرحت مبادرة في اجتماعها الذي عقد في العام 2008 لاستكشاف آلية عملية تمكن الجمعية البرلمانية الآسيوية من الاستفادة من القدرة المحتملة للاتحاد البرلماني الدولي خلال جمعياته العامة النصف السنوية.

وفي الفترة التي سبقت هذه المبادرة، شرع مندوبو الجمعية البرلمانية الآسيوية بتنظيم الاجتماعات التنسيقية تزامناً مع عقد الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، باعتبارها منتدى مهماً لتعزيز المزيد من التكامل الآسيوي. ولهذه الغاية، بذلت الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية جهودها المتضافرة لتيسير هذه المبادرة ضمن إطار القرار بعنوان:

"التعاون والتنسيق حول المسائل الدولية الرئيسية ذات الأهمية للجمعية البرلمانية الآسيوية"

وبموجب هذا القرار، تم اتخاذ القرار بالإجماع على عقد الاجتماعات التنسيقية في بلد متطوع، بلد رئيس الجمعية البرلمانية الآسيوية، وكذلك، على هامش الجمعيات العامة النظامية للاتحاد البرلمانية الدولية الرئيسية، الدولي، بصفتها فرصة سانحة لبلورة المواقف المشتركة والاستجابات المنسقة إلى المسائل الدولية الرئيسية، باعتبارها شرطاً أساسياً للمزيد من التكامل في آسيا.

وبناء على ذلك، تم تعيين الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية لتقديم معلومات أساسية، حسب الاقتضاء، إلى الاجتماعات التنسيقية للجمعية البرلمانية الآسيوية حول مسائل دولية رئيسية ذات أهمية للجمعية البرلمانية الآسيوية على جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي.

ومنذ ذلك الحين، تنظم الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية بانتظام اجتماعاً تنسيقياً على هامش الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وحاولت الاستفادة إلى أقصى قدر من هذه الفرصة القيّمة عبر تبادل وجهات النظر، والمداولات لاعتماد موقف موحّد في ما يتعلق بالمسائل الدولية ذات الأهمية للجمعية البرلمانية الآسيوية.

وترى الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية أن نجاح الفعاليات الجانبية للجمعية البرلمانية الآسيوية للتوصل إلى توافق الآراء، يعتمد بشكل كبير على مدى التعاون، والتنسيق المسبقين بين الوفود المشاركة. في الوقت عينه، ينبغي وضع آلية للتنسيق المكثف بين مختلف المجموعات الجيوسياسية، في حال تدعو الحاجة إلى التوصل إلى موقف موّحد بشأن مسألة ذات اهتمام مشترك.

وستنتهز الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية هذه الفرصة للتشاور مع البرلمانات الأعضاء من أجل أن تكون قادرة على تحديد آلية تختلف كثيراً عن الممارسات المعتادة السابقة من خلال تقديم طريقة عمل جديدة لتنظيم الاجتماعات التنسيقية الجانبية في المستقبل. ويمكن أن تكون هذه الآلية أيضاً أحد بنود جدول الأعمال للنظر فيه في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي المقبلة في لواندا.

وأخيراً، من أجل التمكن من تمهيد الأسس المناسبة لمزيد من المشاورات والتوصل إلى توافق في الآراء في ما يتعلق بالبنود الطارئة في الاتحاد البرلماني الدولي، أوصي بأن ترسل البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسيوية البنود المقترحة إلينا مسبقاً من أجل إتاحة الوقت الكافي لإجراء نقاشات مثمرة وتبادل وجهات النظر للمشاركين في الاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية المقرر على هامش الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي المقبلة في لواندا.

(التوقيع) مع أطيب التمنيات، محمد رضا مجيدي

دعوة

الاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية على هامش الجمعية العامة الـ 147

للاتحاد البرلماني الدولي

الاثنين 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023 17:00 مين الساعة: 17:00 مبنى الجمعية الوطنية – Marquee2 لواندا (أنغولا)

معالي السيد/ة الرئيس/ة معالى السيد/ة رئيس/ة البرلمان

بمناسبة انعقاد الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا (أنغولا)، يسعدني إعلامكم أن الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية ستعقد وفق عادتما اجتماعاً تنسيقياً على هامش الجمعية العامة المقبلة. وستقام هذه الفعالية الساعة 15:00 يوم الاثنين 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

تعقد هذه الفعالية الجانبية كممارســـة معتادة بناءً على قرار الجمعية البرلمانية الآســيوية رقم APA/Res/2008/07 تاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 بشأن التعاون والتنسيق حول المسائل الدولية الهامة الرئيسـية التي تهم البرلمانات الأعضاء في الجمعية البرلمانية الآسـيوية في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. كما نقدر أن تتمكّنوا معاليكم من حضـور هذا الاجتماع أو تكليف عضــو واحد على الأقل من وفدكم لدى الاتحاد البرلماني الدولي إلى لواندا لتمثيلكم في فعالية هذه الدورة.

تشكّل الاجتماعات التنسيقية للجمعية البرلمانية الآسيوية مع الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي بلا شك جهداً برلمانياً متضافراً من أجل مساهمة أوسع للبرلمانات الأعضاء في الجمعية

البرلمانية الآسيوية من أجل ضم صفوفها لاتخاذ تدابير جماعية تخص المسائل ذات الاهتمام المشترك. وعليه، فإننا نتطلع إلى أن نشهد مشاركة ومساهمة فاعلة من معاليكم في هذه الفعالية من أجل التشاور المثمر وتبادل وجهات النظر حول المسائل البرلمانية. تجدون مرفق طيه استمارة التسجيل لهذه الفعالية.

وتفضلوا معاليكم، بقبول أسمى آيات التقدير.

(توقيع)

مع أطيب التمنيات

محمد رضا مجيدي

الجمعية البرلمانية الآسيوية استمارة التسجيل

الاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية على هامش الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي (15:00 اللاثنين 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023- الساعة: 15:00) المكان: الجمعية الوطنية في أنغولا – Marquee 2

لواندا – جمهورية أنغولا

يرجى ملء استمارة واحدة لكل مشارك (بالأحرف الكبيرة باللغة الإنجليزية) وإعادتها إلى الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية على البريد الإولى الكتوبر الإولى الكتوبر

												• •				• • •		 						• • • •	٤: .	وف
	لك	بر ذا	غب		ئتور	بلدك	<i>[</i>]			سيادة	الس		ید 🛮	السب				\checkmark	لامة	ع عا	وض	جی	: ير-	قب	الل	
																									-م:	ړس:
																									هرة:	شإ
																				لان	البرا	في	صب	المند	•	
																	• • • •	 					• • • •			
••••				 									• • •		•							اتف	م الها	, ق	•	
				۴	الرق		بنة	المدي	رمز		لبلد	مز ا	,		•								1.	,		
				 											•					يوي	الخا	اتف	م الها	رق	•	
				 											•						L	اکس	م الف	رق	•	
				 											•				۵ د ن	'لكة			ٔ نوان			
				 • •					•••										روي .	,	ءَ ء		- 5	-	-	

أي اقتراح حول البند الطارئ:

الجمعية البرلمانية الآسيوية

الاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية على هامش الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي

الجمعية الوطنية في أنغولا – Marquee 2 الجمعية الوطنية في أنغولا – 2023 الساعة: 15:00) الاثنين 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023 الساعة: 15:00

مشروع جدول الأعمال

- 1. إقرار جدول الأعمال،
- 2. الكلمة الافتتاحية من قبل رئيس الاجتماع،
- 3. تقرير معالي الدكتور محمد رضا مجيدي، الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية:
- أ. أنشطة الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية منذ اجتماعها الأخير في المنامة وجدول الفعاليات الدورية للجمعية البرلمانية الآسيوية في العام 2023،

(سوف يقدم الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية تحت هذا البند، تقريراً موجزاً عن الاجتماعات اللحورية للجمعية البرلمانية الآسيوية التي عقدت لغاية الآن، والاجتماعات المقرر عقدها لغاية نحاية العام (2023)

ب. كيف يمكن للجمعية البرلمانية الآسيوية أن تتوصل إلى استراتيجية أفضل لتنسيق موقف موحد حول المسائل الدولية التي تهم الجمعية البرلمانية الآسيوية،

(سوف يطلع الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية تحت هذا البند، المشاركين على بعض المسائل الأخرى التي تعم الجمعية البرلمانية الآسيوية، والتدابير اللازمة التي يتعين اتخاذها للارتقاء بمستوى اجتماعات الجمعية البرلمانية الآسيوية إلى جانب الجمعيات العامة النظامية للاتحاد البرلماني الدولي)،

النظر في البنود الطارئة المقترحة لإدراجها في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي،

5. ما يستجد من أعمال،

مذكرة تقنية للمترجمين الفوريين

نحيط المشاركين الذين يحتاجون إلى خدمات ترجمة فورية علماً بما يلى:

نشير إلى أن قاعة الاجتماعات غير مجهزة بمقصورة للترجمة الفورية، وقد قام منسق الفعاليات الرقمية للاتحاد البرلماني الدولي، السيد أنجيلو جاسينتو، بتوفير منصة زووم (Zoom) من أجل اجتماعنا.

يرجى التأكد من تدريب المترجمين الفوريين على منصة زووم (Zoom). إن السيد أنجيلو جاسينتو مستعد لتقديم أية مساعدة. إن عنوان بريده الإلكتروني هو التالي: aja@ipu.org. وأرقام الهاتف هي التالية: 71 391 79 391 41 42 و 41 42 919 41 42).

إن رابط منصة زووم (Zoom) لهذا الاجتماع هو التالي:

 $\underline{https://us06web.zoom.us/j/89689174762?pwd=qwMUsfEokGhY0RIXfbdn0uqIP}\\K6saR.1$

معرّف الاجتماع: 4762 896 891

رمز المرور: 164439

في حال تواجد المترجمين الفوريين في الموقع، فإنهم يحتاجون إلى جهاز كمبيوتر محمول للاتصال بالنظام وذلك لعدم وجود مقصورات في القاعة.

سادس عشر - الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإفريقية:

ستعقد وفود المجموعة البرلمانية الإفريقية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، وذلك للتباحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 147، والدورة 212 للمجلس الحاكم، يوم 22 تشرين الأول/ أكتوبر من الساعة 5 مساءً ولغاية الساعة 8 مساءً، في صالة متعدّدة الأغراض رقم 2 (Room Multiusos 2).

سابع عشر - فعاليات أخرى:

أولاً ورشة عمل مشتركة للاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف

دور البرلمانات في تأمين الإنفاق العام الفعّال على حقوق الطفل الثلاثاء 24 تشرين الأول/ اكتوبر 2023، 12:00 – 13:30 صالة 1.07 (Sala 1.07)، الطابق الأول

مذكرة توضيحية

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل

توفر اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل الإطار القانوني الدولي الشامل لحماية حقوق الطفل. تؤدي البرلمانات دوراً محورياً في تسهيل تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك عن طريق ضمان استثمار التمويل والموارد بشكل فعّال من منظور حقوق الطفل.

المادة 4

تتخذ الدول الأطراف التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية. وفي ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتخذ الدول الأطراف هذه التدابير إلى أقصى حدود مواردها المتاحة، وحيثما يلزم، في إطار التعاون الدولي.

منذ العام 1989، حققت الاتفاقية تقدماً ملحوظاً في تعزيز حقوق الطفل، وتوجيه السياسات الوطنية المتعلّقة بالأطفال والتي تأخذ في الاعتبار "المصالح الفضلى للطفل" (المادة 3 من الاتفاقية). يتزايد سماع أصوات الأطفال، وأصبحت

البرلمانات أماكن تعالج اهتمامات الأطفال. وقد أدى جمع وتحليل البيانات المتعلقة بحالة الأطفال بشكل منهجي وواسع النطاق إلى تحسين عملية صنع السياسات.

علاوة على ذلك، أدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز النهوض بحقوق الطفل.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الذي لا يمكن إنكاره، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به والتحديات آخذة في التزايد. ولا يزال الأطفال يعانون من الفقر، والجاعة، والجوع، والأمّية، والمرض، والتمييز، والاستغلال، والاتجار بالأطفال، والعمل والزواج – وكذلك من العنف بجميع أنواعه. إن الأطفال هم الأكثر عرضة لآثار الجوائح والنزاعات وتغير المناخ. بالنسبة لهؤلاء الأطفال، لا يزال تنفيذ الاتفاقية مجرد أمنية.

التمويل العام للأطفال (PF4C)

يرتبط الاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف بشراكة طويلة الأمد لحثّ البرلمانيين على العمل وتأمين مساهمتهم في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وقد تم التركيز بشكل خاص لهذا العمل على المادة 4 من الاتفاقية. وقد دعمت هذه الجهود جمع الأدلة، واعتماد تدابير الدعوة، والمشاركة العامة في صنع القرار المتعلق بالموازنة، والمشاركة في عملية التخطيط وإعداد الموازنة، وحشد الموارد.

وفي هذا الصدد، يهدف عمل الإدارة المالية العامة لليونيسف إلى دعم الإعمال الكامل لحقوق الطفل من خلال تحقيق أفضل استخدام ممكن للموازنات العامة. إن عمل اليونيسف في برنامج التمويل العام للأطفال (PF4C) محدد السياق، ويمكن تكييفه مع المستوى الوطني أو القطاعي أو المحلي.

تعتبر البرلمانات إحدى أهم الجهات المعنية في مجال التمويل العام للأطفال (PF4C). وزادت المكاتب القطرية لليونيسف من تعاونها مع البرلمانات بشأن مجموعة من المسائل، في جميع أنحاء العالم،

بما في ذلك: تقييم الإنفاق المتعلّق بالطفل في الموازنة الوطنية وتقديم المشورة والتوصيات؛ ودعم أصوات الأطفال والشباب في مناقشات الموازنة البرلمانية؛ وتحسين شفافية الموازنة ومصداقيتها.

أهداف حلقة النقاش

- رفع الوعى البرلماني بالحاجة إلى موازنة لتعزيز وحماية حقوق الطفل، ومسارات العمل الممكنة.
- تحديد ومشاركة ومتابعة الممارسات البرلمانية الجيدة في جميع مراحل دورة الموازنة، بما في ذلك مراقبة تنفيذ الموازنة، لتكون بمثابة مصدر إلهام لوضع موازنة أفضل لدعم حقوق الطفل.
- تسليط الضوء على التحديات والمشاكل في حشد الموارد للأطفال، والتي سيتم لفت انتباه
 الاتحاد البرلماني الدولي واليونيسيف إليها للحصول على المشورة والمتابعة.

تنظيم حلقة النقاش

سيشارك في هذه الجلسة التفاعلية برلمانيون وممثلون عن اليونيسف وعضو في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وستسترشد المناقشات بالأسئلة التالية:

- كيف يقوم البرلمان في بلدكم بقياس الإنفاق العام على الأطفال بشكل منتظم؟
- هل كان الإنفاق العام على الأطفال كافياً؟ وهل زاد في السنوات الأخيرة؟ هل استجاب لاحتياجات الأطفال؟
- كيف تمكنت البرلمانات من ضمان أن منظور حقوق الطفل هو الذي يقود عملية تخصيص الموارد؟
- ما هي التحديات التي تواجهها البرلمانات عندما تأخذ في الاعتبار احتياجات الأطفال وتعكسها في موازنتها؟ وبعبارة أخرى، هل يستغل المشرعون الإمكانات الكاملة للجدل المتعلق بحقوق الأطفال عند مناقشة التسلسل الهرمي للأولويات؟
- ما هي الممارسات الجيدة للمشاركة البرلمانية في المراحل الأربعة من دورة الموازنة لدعم حقوق الطفل؟
 - كيف ساهمت البرلمانات في مصداقية الموازنة؟

- ما هي الخطوات التي اتخذتها البرلمانات لمنع التمييز في التشريعات المتصلة بالموازنة وللتصدي لأوجه عدم المساواة التي تؤثر على الأطفال، مثلاً عن طريق زيادة أو إعادة ترتيب أولويات أجزاء معينة من الموازنة، أو تحسين الفعالية والكفاءة والإنصاف عموماً في موازنتها؟
 - هل تم دمج منظور حقوق الطفل بشكل كاف مع منظور جندري؟
 - ما هي الخطوات التي اتخذتما البرلمانات لضمان تأثير آراء الأطفال على تصميم الموازنات؟
- إلى أي مدى عزز وجود لجان برلمانية مكرسة لحقوق الطفل في بعض البرلمانات عملية وضع الموازنة لدعم حقوق الطفل؟ كيف عملت هذه اللجان مع لجان المالية/الموازنة البرلمانية؟

ثانياً

القمة البرلمانية العالمية الثانية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

الاستجابة العالمية للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل

الأربعاء، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، 2020 - 18:30 ، تيندا 2 (Tenda 2)، الطابق الأرضى

مذكرة توضيحية

1. المقدمة

عقدت القمة البرلمانية العالمية الأولى لمكافحة الإرهاب في فيينا في أيلول/سبتمبر 2021، حيث وافقت كتلة برلمانية على إعلان مشترك بشأن التهديد الوجودي الذي يواجه شعب منطقة الساحل ودوله. (وثائق القمة الأولى)

ونتيجة لهذا الإعلان، أعطى الاتحاد البرلماني الدولي الأولوية لمبادرة الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل. وقد أدى ذلك إلى تنظيم القمة البرلمانية العالمية الثانية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، التي ستعقد في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في لواندا، في وقت تمر فيه منطقة الساحل في إفريقيا بحالة محفوفة بالمخاطر. لقد كانت هذه المنطقة معرّضة للخطر لمدة طويلة من الزمن. ولا تزال تواجه نزاعات متكررة وتحديدات إرهابية وانقلابات آخذة في الازدياد - ثمانية منذ العام 2020 - وكلها، إلى جانب عوامل هامة أخرى، تعيق التقدم الديمقراطي، وتسهم في عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن، وتؤدي إلى نزوح شعوب بأكملها والشعور بالاستياء والإحباط من قبل شرائح من المجتمع.

أطاح قادة الانقلابات العسكرية، بدعم شعبي واسع، بالرؤساء والحكومات، معربين عن استياء المجتمعات، الشباب والنساء الذين سئموا من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في بلدائهم. وعلى الرغم من التعاون الدولي، لا يعلم العديد من المواطنين بأثره الحقيقي على مجتمعاتهم المحلية وحياتهم، وكذلك على مكافحة الإرهاب الذي يتزايد ويثير المزيد من التشرد. وبحسب ما ورد، نفذت الجماعات المسلحة أكثر من 800 هجوم مميت العام الماضي. وأدى هذا العنف إلى تهجير نحو 450 000 شخصاً داخل بلدائهم وأجبر 36 000 آخرين على الفرار إلى بلد مجاور، مما أثر على مجتمعات محلية بأكملها،

وترك 2,5 مليون شخص نازحين. ويبلغ الآن عدد اللاجئين في بلدان الساحل الأوسط، وهي بوركينا فاسو ومالى والنيجر، 410 000 لاجئاً. 1

وعلاوة على ذلك، فإن تنمية دول منطقة الساحل راكدة وتواجه تحديات متعددة. وتميمن دول المنطقة على فئة البلدان الأقل نمواً. ويرد حالياً 46 اقتصاداً في العالم (33 منها من إفريقيا، من بينها 7 بلدان من منطقة الساحل) حددتما الأمم المتحدة بوصفها من البلدان الأقل نمواً ذات أدبى مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من ثراء هذه البلدان بالموارد الطبيعية، فخلال العام 2020، 32 مليون شخص في البلدان الأقل نمواً يعيشون في فقرٍ مدقع (يعيشون بأقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم)². وفي الوقت نفسه، تتدهور الحالة الإنسانية بسرعة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر وسط أزمات على جبهات متعددة. وانعدام الأمن هو المحرك الرئيسي الذي تفاقم بفعل الفقر المدقع، وتفاقم آثار أزمة المناخ والأمية والبطالة وعدم حصول الشباب على الفرص.

وتتطلب المعالجة الفعّالة لهذه الحالة المعقدة، فهماً عميقاً للديناميات السياسية من منظور إفريقي. ومن خلال فهم المشاعر السائدة بين السكان الأفارقة، يمكننا أن نتخذ المبادرات المناسبة لتقليل تأثير الجماعات المسلحة وضمان سلامة المجتمعات المحلية. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تعاوناً وثيقاً مع الشركاء العالميين والإقليميين، للتصدي للتحديات الأمنية المعقدة المطروحة.

وتعتبر إدارة الأزمات القائمة على التنمية أمراً أساسياً في منطقة الساحل، حيث ترتبط المسائل السياسية والاقتصادية والأمنية ارتباطاً وثيقاً بالتخلف الإنمائي، الذي يزيد الفساد من تفاقمه. ترد حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة المخاوف الفورية مثل انعدام الأمن الغذائي والوصول إلى المياه والرعاية الصحية، مع التأكيد أيضاً على ضرورة التنمية الطويلة الأمد من أجل المرونة والنمو الاقتصادي والاستقرار. ويوفر إعطاء الأولوية لجهود التنمية ومكافحة الفساد طريقاً نحو منطقة ساحل أكثر إشراقاً وأمناً، تلى احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة.

-

²⁰²² إحاطة صحفية للمتحدث باسم المفوضية بوريس شيشيركوف 14 كانون الثاني/يناير 1

² مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير البلدان الأقل نمواً للعام 2022

2. لمحة عامة

في حزيران/يونيو 2019، عُقد مؤتمر إقليمي حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في نيامي، النيجر، تدخّل خلاله الاتحاد البرلماني الدولي وحثَّ مجتمع البرلمانيين على معالجة الوضع المعقد في منطقة الساحل.

وفي أيلول/سبتمبر 2021، ناقش البرلمانيون في القمة البرلمانية العالمية الأولى لمكافحة الإرهاب في فيينا، النمسا، كيفية بناء مسارات للسلام، ومستقبل أفضل لجميع السكان، بما في ذلك ضحايا الإرهاب، مع التركيز بشكل خاص على منطقة الساحل. وأسفرت مداولات القمة عن اللعوة إلى النقاذ منطقة الساحل، وهو إعلان مشترك دعا فيه البرلمانيون إلى دعم السلام والتنمية المستدامة في منطقة الساحل. وأنشأت كتلة برلمانية مشتركة (الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان العربي، واللجنة البرلمانية الدولية لمجموعة دول الساحل الخمس، وبرلمان البحر الأبيض المتوسط) لتنسيق أعمال الدعوة. كما تتعاون تعاوناً وثيقاً مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجربمة. إن هدف الكتلة هو تحقيق نتائج ملموسة من خلال مساعدة ودعم دول الساحل من خلال نهج شامل في خمسة مجالات رئيسية: البيئة والمجتمع المحلى والأمن والتعليم والتنمية.

وعقدت خمسة اجتماعات مواضيعية بشأن هذه المجالات الرئيسية للاستماع إلى سكان منطقة الساحل. حيث انعقدت ثلاثة اجتماعات مواضيعية في كيغالي (رواندا) والمنامة (مملكة البحرين) والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (الجزائر) وعُقد آخر اجتماعين في جنيف (سويسرا). وأصدر كل اجتماع توصيات ستقدم في هذه القمة الثانية بوصفها استجابة عالمية للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل. وتشمل الاستجابة خارطة طريق تتضمن مختلف الخطوات والأنشطة التي يتعين اتباعها والتي ستسهم في تنمية سكان منطقة الساحل، مع الحد من انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم خارطة الطريق هذه، بدائلاً لمنع التطرف العنيف في منطقة الساحل.

تسعى استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 بشكلٍ عام إلى تطوير النظم البيئية البرلمانية للديمقراطية. تمت صياغة الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل بروحية هذه الاستراتيجية. ويعطي الأولوية لجميع مجالات السياسات الرئيسية التي حددتما الاستراتيجية، بما في ذلك السلم والأمن؛ والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ومشاركة الشباب؛ وتغير المناخ؛

والتنمية المستدامة للجميع. وسيكفل هذا النهج البيئي البرلماني تركيز الاتحاد البرلماني الدولي على التعامل مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية التي تؤثر على البرلمانات والبرلمانيين ومجتمعاتهم الأوسع. ولا يزال من الأولويات ضمان أن تكون الأنشطة مدفوعة باحتياجات منطقة الساحل وبأصوات المنطقة.

3. الأهداف

ستهدف القمة البرلمانية العالمية الثانية إلى الجمع بين مجموعة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك البرلمانيون من جميع أنحاء العالم، والأمم المتحدة، والخبراء من المنظمات الدولية، وأعضاء الجمعيات البرلمانية الإقليمية، وممثلو المجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية. وسيعالج الوضع في بلدان منطقة الساحل، في محاولة لتحقيق ما يلي:

- فهم ومعالجة العلاقة بين الحكم الرشيد والانقلابات والفساد وانتشار الإرهاب والتطرف العنيف.
- معالجة وجهات النظر المختلفة لأزمة منطقة الساحل، وتراثها التاريخي، والبحث عن حل مستدام.
- تحويل الجهود العالمية والاستراتيجيات العالمية والقرارات الدولية إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع ذات تأثير ملموس في دعم منطقة الساحل.
 - تعزيز الوعى وتقديم الدعم لإيجاد حل إفريقي للأزمة الإفريقية بالتضامن العالمي.

التاريخ ومكان الانعقاد

ستعقد القمة يوم الأربعاء 25 تشرين الأول/أكتوبر في لواندا، أنغولا من الساعة 14:00 ولغاية الساعة 18:30، تيندا 2 (Tenda 2).

برنامج العمل

ستبدأ القمة بجزء رفيع المستوى يضم رئيس الجمعية الوطنية في أنغولا ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي ورئيس مجلس الشورى في دولة قطر.

وسيعقبه متحدثون رئيسيون بشأن هذا الموضوع، الرئيس بالنيابة للفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف للاتحاد البرلماني الدولي، ومنسق الأمم المتحدة الخاص للتنمية في منطقة الساحل (سيتم التأكيد عليه لاحقاً)، والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، والرئيس التنفيذي التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (سيتم التأكيد عليه لاحقاً)، والرئيس التنفيذي ومؤسس معهد الاقتصاد والسلام.

وستعقد ثلاث جلسات مواضيعية بعد الجزء الرفيع المستوى، بشأن مختلف المواضيع المتصلة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

الجلسة 1: الدعوة الى إنقاذ منطقة الساحل: رياح التغيير

ستتناول الجلسة المسائل السياسية في المنطقة بتحليل العلاقة بين الانقلابات والحكم والفساد وانتشار الإرهاب باعتبارها تهديدات وجودية لشعب منطقة الساحل.

الجلسة 2: جيل منطقة الساحل الصاعد: الكفاح من أجل إيصال الصوت

ستناقش الجلسة التحديات التي يواجهها الشباب في المنطقة، وآفاقهم المستقبلية، وسبب عدم الاهتمام الإفريقيا. تمثل منطقة الساحل أعلى نمو سكاني ونمو في الخصوبة في العالم، حيث يرد عدد كبير من الشباب، وخاصة النساء، الذين يمكن أن يثبتوا أنهم قوة عاملة في المنطقة.

الجلسة 3: الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل: التنمية هي الحل

لن تعالج الأزمة في منطقة الساحل إلا من خلال التنمية. وستُقدم عروض لنتائج الاجتماعات المواضيعية الخمسة، والاستراتيجيات الفعّالة وأفضل الممارسات ذات الأثر الإيجابي على أرض الواقع.

الجلسة 4: عرض بشأن الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل

الكلمات الختامية واستنتاجات القمة المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف يقدمها الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، سعادة السيد مارتن تشونغونغ.

4. تفاصيل التواصل

وللمزيد من الاستفسارات، يرجى التواصل مع السيدة كارمن إيلينا كاستيلو عبر البريد الإلكتروني التالي:

.counter-terrorism@ipu.org

ثالثاً

مناقشة متكافئة الفرص يهمني أن أهتم: الرجال البرلمانيون يشاركون في مسؤوليات رعاية متساوية

الأربعاء، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2023، 09:00 - 10:30 الأربعاء، 25 تشرين الأول/أكتوبر (Sala Nobre)، الطابق الأرضى

يمكن الهدف العام من المناقشة متكافئة الفرص في تعزيز الحوار بين النساء والرجال في الاتحاد البرلماني الدولي وتشجيعهم على مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك معاً. تماشياً مع مبدأ المناقشة متكافئة الفرص، سيكون تشكيل فريق المناقشة متوازناً بين الرجال والنساء (جندرياً). كما سيتبع ترتيب المتحدثين المدعوين للمداخلات تسلسلاً متوازناً بين الرجال والنساء (جندرياً). سيسمح وجود عدد متساوٍ من الرجال والنساء للتحدث في المناقشة بإبراز وجهات النظر والتجارب المختلفة والمتكاملة لكلا الجندرين. ولذلك، فإن الوفود مدعوة إلى أن يمثلها في هذه المناقشة مشاركين من الرجال والنساء.

مذكرة توضيحية

قبل عام، اعتمدت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إعلان كيغالي بشأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دوافع للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلماً، وهو معلم بارز في التقدم نحو تحقيق المساواة بين الرجال والنساء والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري.

ومن التحديات الرئيسية التي يشجع هذا الإعلان البرلمانات والبرلمانيين على التصدي لها هي المساواة في مسؤوليات الرعاية بين الرجال والنساء. في الإعلان، التزم البرلمانيون بـ "أن نكون قدوة في مجتمعاتنا

من خلال القيام بنسبة 50 في المئة من أعمال الرعاية اليومية لعائلاتنا، بغض النظر عما إذا كنا رجال برلمانيين أو نساء برلمانيات".

ويمكن أن يحدث هذا الالتزام الجديد تغييراً جذرياً. ونظراً للأعراف الاجتماعية الجندرية التي تعتبر العمل في مجال الرعاية غير المدفوعة الأجر من اختصاص الإناث، فإن النساء في جميع أنحاء العالم يقضين حالياً أربعة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال في الرعاية غير المدفوعة الأجر 3. كما أن الكيفية التي يعالج بما المجتمع وصانعو السياسات والمؤسسات المسائل المتعلقة بمسؤوليات الرعاية لها آثار هامة على تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية): فهي يمكن أن توسع قدرات وخيارات المرأة والرجل، أو أن تحصر المرأة في الأدوار التقليدية المرتبطة بالرعاية والأمومة، والرجل في الأدوار التقليدية المرتبطة بالرعاية والأمومة، والرجل في الأدوار التقليدية المرتبطة بالرعاية والأمومة،

ومع ذلك، وجد تقرير حالة آباء العالم للعام 42023 أن الأمهات والآباء يعرّفون الرعاية بأغلبية ساحقة بعبارات إيجابية، باستخدام كلمات مثل الحب والمساعدة والحماية والاهتمام والمسؤولية لتحديد الرعاية. ووجد التقرير أيضاً أن الرجال الذين أجابوا على الاستطلاع الذي شمل 17 دولة أفادوا بأنهم يشاركون في الرعاية أكثر من ذي قبل.

وبالإضافة إلى ذلك، قال أكثر من نصف كل من الأمهات والآباء إن النشاط السياسي لسياسات إجازة الرعاية مهم بالنسبة لهم. وتراوح ذلك بين 57 في المئة للآباء و66 في المئة للأمهات في الهند، و92 في المئة للآباء و94 في المئة للأمهات في رواندا. لن يكون التغيير الفردي كافياً بدون تغيير السياسة لدعم المساواة في الرعاية.

وقالت نسبة كبيرة من النساء والرجال في جميع البلدان إنهم اتخذوا شكلاً من أشكال العمل لتحسين سياسات الرعاية. تحدثت أعلى نسبة (74 في المئة) من النساء والرجال إلى الأصدقاء والعائلة حول هذه المسألة، تليها 39 في المئة من النساء و36 في المئة من الرجال الذين قالوا إنهم وقعوا أو شاركوا

⁸ يبلغ متوسط الوقت المخصص لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر للنساء على الصعيد العالمي 277 دقيقة (4 ساعة و 37 دقيقة أو 7,7 في المئة من يوم مدته 24 ساعة) (منظمة العمل مدته 24 ساعة). وبالنسبة للرجال، يبلغ المتوسط العالمي 111 دقيقة (1 ساعة و 51 دقيقة أو 7,7 في المئة من يوم مدته 24 ساعة) (منظمة العمل الدولية، 2019).

www.equimundo.org/resources/state-of-the-worlds-fathers-2023 4

عريضة عبر الإنترنت، و 27 في المئة من النساء و 33 في المئة من الرجال الذين حضروا فعالية شخصياً لدعم القضية. أخيراً، قال 20 في المئة من النساء و 25 في المئة من الرجال إنهم اتصلوا أو تحدثوا إلى القادة المحليين.

يشير ذلك إلى أن هناك فرصة غير مستغلة لإشراك الرجال جنباً إلى جنب مع النساء في المطالبة بسياسات الرعاية التي تحتاجها جميع الأسر.

ومن خلال تجسيد التغيير، يمكن للبرلمانيين العمل كنماذج يحتذى بها وقيادة الطريق. ويكتسي الرجال البرلمانيون الذين يتبنون بالكامل دورهم كآباء ومقدمي رعاية أهمية خاصة. على الرغم من أنها لا تزال نادرة، إلا أنها تقدم بديلاً صحياً للصورة القديمة والمنفصلة للسياسي البارد والبعيد. والأهم من ذلك أن هذه القدوة الذكورية لمقدمي الرعاية تسهم في تقييم الرجال الآخرين والمجتمع ككل لمسؤوليات الرعاية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر الضرورية لرفاه الأطفال، ولرفاه الرجال أنفسهم، وكذلك للمجتمعات الصحية والمتساوية بين الرجال والنساء (جندرية) والعادلة وغير العنيفة. 5

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبرلمانيين الدعوة والمشاركة في تنفيذ السياسات لتحقيق التوزيع المتساوي لأعمال الرعاية وتشجيع الاستثمار الكامل للرجل في هذه المجالات. ويمكن أن تشمل هذه السياسات، من بين عدة أمور، الإجازة الوالدية لجميع الآباء، ومرافق رعاية الأطفال لجميع الآباء العاملين، وإعادة توزيع أعمال الرعاية المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر بين الرجال والنساء، وتشجيع مشاركة الأب في فترة ما قبل الولادة حتى الولادة والطفولة، وتنظيم حملات لإشراك الأولاد والشباب في أعمال الرعاية.

ولا يمكن للبرلمانيين الرجال والنساء أن يتصرفوا بمفردهم؛ إنهم بحاجة إلى برلمانات كمؤسسات للمساعدة في قيادة الطريق نحو الإطار التحويلي المطلوب للرعاية المتساوية. ولهذا السبب، التزمت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، ضمن الإجراءات الـ 10 الواردة في إعلان كيغالي، بالتنفيذ على

Equimundo, Equity of Care, www.equimundo.org/our-work-equity-of-care,5

Equimundo: سيدعم مركز الذكورة الدورة بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي. تشارك Equimundo في تنسيق حملة MenCare العالمية للأبوة وتنتج تقرير حالة آباء العالم نصف السنوي. منصة التزام MenCare 50/50 هي منصة التزام بالسياسة تركز السياسات الرئيسية التي من شأنها تعزيز مشاركة الرجال في المساواة في الرعاية.

مدى السنوات 10 المقبلة، من أجل" تصبح برلمانات حريصة، من خلال توفير احتياجات الرعاية الكاملة للبرلمانيين والموظفين، من الرجال والنساء، أثناء قيامهم بواجباتهم البرلمانية".

وستركز هذه المناقشة المتكافئة الفرص على تنفيذ هذين الالتزامين القويين من إعلان كيغالي. وستتيح الفرصة للقيام بما يلى:

- فهم مسؤوليات الرعاية.
- استكشاف السياسات والمبادرات المتعلقة بالرعاية المتساوية.
- صياغة الرسائل الرئيسية وخطة عمل للدعوة إلى رعاية متساوية.

الصيغة

ستيسر الصيغة التعلم بشأن الرعاية المتساوية، وتبادل المشورة والتقنيات في مجال الدعوة، والتفاعل بشأن الممارسات الجيدة في صنع السياسات. وستسترشد المناقشة المتكافئة الفرص بمدخلات الخبراء بشأن الرعاية المتساوية وستشمل ممارسات عملية بشأن الدعوة.

جدول الأعمال

كلمات افتتاحية

الجزء 1: المساواة في مسؤوليات الرعاية في الممارسة العملية: ممارسة تفاعلية

الجزء 2: السياسات والمبادرات البرلمانية المتعلقة بالمساواة في الرعاية: عرض الممارسات الجيدة وتبادلها

الجزء 3: الدعوة إلى المساواة في الرعاية: التقنيات والنصائح وخطط العمل.

رابعاً

ورشة عمل مشتركة للاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية تحليل التطوّر في اتفاق الجائحة

الخميس، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2023، 2020 – 11:00 – 11:00 تيندا 2 (Tenda 2)، الطابق الأرضي

مذكرة توضيحية

لمحة عامة:

سلّطت جائحة كوفيد-19 الضوء على العديد من العيوب في النظام العالمي لحماية الناس من الجوائح. وقد كشفت عن الثغرات في نظم التأهب والاستجابة الوطنية والإقليمية والعالمية، ولكنها سمحت أيضاً بتحديد الفرص لتعزيز الهيكل الصحى الدولي.

في الدورة الاستثنائية لجمعية الصحة العالمية التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر 2021، اتخذت الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية قراراً بإنشاء هيئة تفاوض حكومية دولية (INB) تمثل جميع مناطق العالم، لصياغة اتفاقية منظمة الصحة العالمية أو اتفاقها أو صك دولي آخر بشأن الوقاية من الجوائح والتأهب لها والاستجابة لها (اتفاق الجائحة) والتفاوض بشأنها.

وستمثّل الهدف الرئيسي لاتفاق الجائحة، المتجذر في دستور منظمة الصحة العالمية، في تعزيز نهج شامل متعدد القطاعات لتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية والعالمية والقدرة على مواجهة الجوائح في المستقبل. إن المفاوضات جارية من قبل الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية حالياً، والمعهد الوطني للإحصاء مكلّف بتقديم نتائجه للنظر فيها من قبل جمعية الصحة العالمية الر 77 في أيار/مايو 2024.

وسيضطلع البرلمانيون بدور هام في تعزيز ملكية وشفافية اتفاق الجائحة، وضمان الاتساق مع احتياجات مختلف المجتمعات المحلية والبلدان في جميع أنحاء العالم لمعالجة أوجه التفاوت الصحية المحددة والحساسيات الثقافية والتفاوتات الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، ستساعد المشاركة الهامة للبرلمانيين والدعوة على زيادة الوعي بأهمية التعاون الصحي العالمي وستسهم في تعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة في معالجة الجوائح، مما يؤدي إلى عالم صحي وآمن وعادل.

التركيز:

ستوفر ورشة العمل للتوعية هذه فهماً أعمق للمناقشات الحالية حول تعزيز بنية الصحة العالمية. وستتيح فهماً شاملاً للعناصر الرئيسية لاتفاق الجائحة ونطاقه وآثاره المحتملة وفوائده، ويشرح أدوار مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الدور الرئيسي للبرلمانيين، ويعزز الحوار بين البرلمانيين لتبادل وجهات النظر والشواغل والأفكار.

جدول الأعمال المؤقت:

الترحيب والمقدمة: الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 وعملية هيئة	_	09:30
التفاوض الحكومية الدولية (INB)		09:45
منظور مكتب هيئة التفاوض الحكومية الدولية (INB)	_	09:45
		09:55
حلقة نقاش: وجهات نظر برلمانية بشأن تعزيز الهيكل الصحي العالمي	_	09:55
		10:15
مناقشة تفاعلية	_	10:15
		10:55
الخاتمة	_	10:55
		11:00

ثامن عشر - معلومات تنظيمية:

المعلومات العامة للمشاركين

ستنعقد الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة في الجمعية الوطنية في أنغولا في لواندا (جمهورية أنغولا)، في الفترة من 23 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

التسجيل وشارات الجمعية العامة

إن المندوبين مدعوون إلى التسجيل عبر الإنترنت بموعد أقصاه 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على رابط التسجيل المتوفر على الصفحة الإلكترونية للجمعية العامة الـ147.

وسيتاح التسجيل في موقع انعقاد الجمعية يوم:

- السبت، 21 تشرين الأول/أكتوبر، من الساعة 09:00 ولغاية الساعة 18:00
- الأحد، 22 تشرين الأول/أكتوبر ولغاية يوم الخميس، 26 تشرين الأول/أكتوبر، من الساعة 08:00 ولغاية الساعة 18:30.

الجمعة، 27 تشرين الأول/أكتوبر، من الساعة 08:00 ولغاية الساعة 18:00.

اعتماد الصحافة ووسائل الإعلام

سيحصل أعضاء الصحافة ووسائل الإعلام المؤكدين فحسب على اعتماد وسائل الإعلام. ينبغي تقديم رسالة من وسيلة الإعلام الخاصة بكم ونسخة عن بطاقتكم الصحافية إلى البريد الإلكتروني التالي: press@ipu.org لدعم تسجيلكم عبر الإنترنت.

وسيتم تفعيل مركز صحافي من يوم الأحد، 22 تشرين الأول/أكتوبر، ولغاية يوم الجمعة، 27 تشرين الأول/أكتوبر، ولغاية يوم الجمعة، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023. لجميع الطلبات المقدمة، يرجى التواصل مع فريق الاتصالات على البريد الإلكتروني التالي: press@ipu.org.

ويلتزم الاتحاد البرلماني الدولي التزاماً عميقاً باحترام خصوصية أعضائه وشركائه. للمزيد من المعلومات حول كيفية استخدام الاتحاد البرلماني الدولي لبياناته، راجع بيان الخصوصية الخاص بنا.

اللغات والكلمات والوثائق

ستقدم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي خدمات الترجمة الفورية، خلال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، بلغات عمل الجمعية العامة للاتحاد (العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية) في اجتماعات الهيئات التشريعية كافة.

وتم حجز أربع قنوات أخرى للترجمة الفورية للغات الصينية، واليابانية، والبرتغالية، والروسية في جلسات العامة. الجمعية العامة والمجلس الحاكم. سيتوفر عدد محدود من المقصورات الإضافية في قاعة الجلسات العامة. يتحمل الطرف الطالب التكاليف ذات الصلة. سيتم تناول هذه الطلبات على أساس الأولوية بالأسبقية.

وستتوفر الترجمة الفورية عن بُعد عبر منصة زووم Zoom أو إنتربريفاي Interprefy الاجتماعات اللجان الدائمة، ومنتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب. لذلك، ينبغي على البرلمانات الراغبة في الحصول على قناة في قاعة اللجنة الدائمة الرئيسية القاعة الكبرى (Sala Nobre) التأكد من أن مترجميهم الفوريين مدربون بشكل كامل على كلا المنصتين القائمتين على الحوسبة السحابية.

وعند الاقتضاء، سيسر فريق خدمات المؤتمرات التابع للاتحاد البرلماني الدولي (conf-) تقديم المزيد من المعلومات.

وستُنشر نصوص البيانات الرسمية التي تسلّم في المناقشة العامة على الصفحة الإلكترونية للجمعية العامة، وستكون جزءاً من سجلات الجمعية العامة. بالتالي، يجب على جميع الوفود إرسال كلماتهم عبر البريد الإلكتروني التالي: speeches@ipu.org. وبسبب القيود التقنية، سيتم نشر الكلمات باللغات الإنجليزية، والفرنسية والإسبانية فحسب.

وتماشياً مع القرار الذي اتخذه المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي للحد من انبعاثات الكربون من المنظمة ومواصلة الحد من النفايات الورقية، ستتم طباعة عدد محدود من مجموعات الوثائق لمختلف جلسات الجمعية العامة.

تطبيق الجمعية العامة على الهواتف الخليوية

سيكون تطبيق الجمعية العامة الـ147 متاحاً للتحميل مجاناً على الهواتف الخليوية، في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويهدف التطبيق إلى تمكين تسهيل التشاور عبر الإنترنت لوثائق الاتحاد البرلماني الدولي وتسهيل مشاركة المندوبين البرلماني الدولي وتسهيل مشاركة المندوبين في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

الإقامة

يُطلب من المشاركين ترتيب أماكن إقامتهم الخاصة لمكوثهم في لواندا. اختار البرلمان المضيف فنادق متعددة في لواندا كفنادق رسمية. ويمكن الاطلاع على قائمة الفنادق الرسمية التابعة للجمعية العامة ورابط استمارة الحجز على الموقع الإلكتروني التالي: https://ipu147.ao.

ومن أجل تيسير عملية الحجز، يرجى إرسال تأكيد على حضوركم وتشكيل وفدكم، بما في ذلك تواريخ الوصول واسم الفندق الذي تم اختياره، في موعد أقصاه 23 آب/أغسطس 2023 إلى البريد الإلكتروني التالي: 147ipu@parlamento.ao.

ويُطلب من المشاركين تغطية نفقات الإقامة والسفر الخاصة بهم، بالإضافة إلى التأمين الصحي الدولى/السفر وغيرها من المصاريف العرضية.

ويمكن الحصول على معلومات ومساعدة إضافية مباشرة من الأمانة العامة للجمعية الوطنية في أنغولا الخاصة بالجمعية العامة الـ147 عبر:

الهاتف: 244 923120140

البريد الإلكتروني: 147ipu@parlamento.ao

الموقع الإلكتروني: https://ipu147.ao

إجراءات تأشيرات الدخول

ستصدر تأشيرات الدخول مجاناً لجميع المندوبين الرسميين المسجلين لحضور الجمعية العامة ال147 في لواندا، جمهورية أنغولا، من أجل الحصول على تأشيرة دخول إلى أنغولا، يحتاج مقدمو الطلب إلى التواصل مع أقرب بعثة دبلوماسية/قنصلية لجمهورية أنغولا.

وسيتم منح جميع المندوبين الذين يصلون من البلدان التي لا ترد فيها بعثة دبلوماسية/قنصلية مذكورة أعلاه تأشيرة مجاملة عند وصولهم إلى مطار لواندا الدولي. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالى:https://ipu147.ao

ويمكن الاطلاع على قائمة بالبلدان المعفاة من تأشيرات الدخول على الموقع الإلكتروني التالي التابع للجمعية العامة: https://ipu147.ao.

الأمن

سيتخذ البرلمان المضيف التدابير اللازمة لضمان أمن وسلامة جميع المشاركين وممتلكاتهم خلال الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في جمهورية أنغولا. وفي هذا الصدد، يُطلب من المندوبين ارتداء شارات الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي الخاصة بهم في جميع الأوقات، سواء أفي مكان انعقاد الجمعية العامة أو في جميع الفعاليات الرسمية المدعوين إليها.

وكجزء من الترتيبات الأمنية، سيتم فحص جميع الأشخاص والمقتنيات الشخصية (الحقائب/الأمتعة) عند مدخل مكان انعقاد الجمعية.

وستكون شارات الجمعية العامة مرمّزة بالألوان لمساعدة موظفي الأمن. ينبغي الإبلاغ عن جميع الشارات المفقودة تلقائياً إلى مكتب التسجيل والمعلومات. ويرجى من المندوبين إظهار شاراتهم عند نقاط التفتيش الأمنى عند دخول الجمعية الوطنية في أنغولا.

الوصول والمغادرة

وسيتوفر مكتب استقبال في مطار لواندا الدولي لجميع المشاركين. سيوفر البرلمان المضيف النقل لجميع المندوبين عند وصولهم إلى الفنادق الرسمية وعند مغادرتهم.

وستتوفر خدمات النقل المكوكي من الفنادق الرسمية إلى الجمعية الوطنية في أنغولا، وكذلك إلى جميع الفعاليات الرسمية في فترة انعقاد الجمعية العامة. سيتم عرض الجدول الزمني في مكتب المعلومات في فنادق الجمعية العامة. في حال يرغب وفدكم باستئجار سيارة، يرجى إرسال طلبكم للحصول على سيارة معتمدة من السلطات المضيفة عبر البريد الإلكتروني التالي: 147ipu@parlamento.ao.

معلومات ميدانية ومعلومات أخرى مفيدة

التأمين

يوصى بأن يأخذ المشاركون بوالص التأمين الخاصة بمم ضد المخاطر. ينبغي على جميع المندوبين أن يكون لديهم تأمين صحى دولي عند سفرهم إلى جمهورية أنغولا.

الاجتماعات الثنائية

سيتم تخصيص عدد محدود من القاعات للاجتماعات الثنائية/الاجتماعات المغلقة. ستتوفر قاعات الاجتماعات الثنائية من 22 ولغاية 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ويمكن أن يتم حجزها لمدة 30 دقيقة، وفقاً لتوافر القاعات على أساس "الأولوية بالأسبقية". سيتم فتح تقديم الطلبات لقاعات الاجتماعات الثنائية من 22 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ويمكن إرسالها إلى دائرة المؤتمرات للاتحاد البرلماني الدولي على البريد الإلكتروني التالي: conf-services@ipu.org مع ذكر "طلب للاجتماعات الثنائية 147 "147 bilateral meeting request" في خانة الموضوع.

الإنترنت

تتوفر خدمة Wi-Fi مجاناً في قاعات الاجتماعات كافة.

الخدمات الطبية

سيتوفر الموظفون الطبيون وخدمات الإسعافات الأولية في الفنادق الرسمية وفي مكان انعقاد الجمعية العامة.

وستكون جميع الخدمات الطبية الأخرى على نفقة المشاركين الخاصة. يرجى التأكد من أن لديكم تأمين صحي دولي. ويُنصح الأشخاص الخاضعون لعلاج طبي خاص بإحضار كميات كافية من الأدوية اللازمة.

ولا بد من إبلاغ الأمانة العامة للبرلمان المضيف بمؤشرات طبية أو غيرها من المؤشرات (الاحتياجات الغذائية، والحساسية، ومحدودية الحركة) في أقرب وقت ممكن (يمكن إدراج هذه المعلومات خلال التسجيل الإلكتروني) للتمكن من اتخاذ الاحتياطات أو التدابير اللازمة.

وترد ثماني مستشفيات إحالة للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا: مستشفى بريندا Prenda، وعيادة حيراسول Girassol، ومستشفى كارديال دوم ألكسندر دو ناسيمنتو Girassol، ومستشفى كارديال دوم ألكسندر دو ناسيمنتو Aexandre do Nascimento لأمراض القلب والرئتين، ومستشفى جوزينا ماشل Asgrada Esperança، وعيادة مالتيبيرفيل Azancot de Mezences، وعيادة مالتيبيرفيل Azancot de Mezences لرعاية الأم والطفل، والمستشفى العسكري، ومستشفى لواندا العام. ستقدم هذه المستشفيات الثماني الخدمات الطبية عند الحاجة أثناء الفعالية.

ويتعين على المندوبين إحضار إثبات اللقاح ضد كوفيد-19 معهم لتقديمه عند الوصول.

ويجب على جميع المندوبين الذين ليس لديهم شهادات تلقيح ضد كوفيد-19 الحصول على شهادة اختبار التفاعل التسلسلي للبوليميراز والمستنسخة العكسية (RT-PCR) سلبي قبل 48 ساعة من وصولهم.

ويجب على المندوبين الذين يغادرون أنغولا إلى البلدان التي تتطلب اختبار التفاعل التسلسلي للبوليميراز والمستنسخة العكسية (RT-PCR) سلبي الحصول عليها قبل مغادرتهم.

خدمات إضافية في مكان انعقاد الجمعية العامة:

- أجهزة الصراف الآلي/صرف العملات
 - خدمة الطباعة عند الطلب
 - المطاعم والمقاهي
 - مكتب سفر

معلومات أخرى مفيدة

المناخ والطقس

تتراوح درجات الحرارة في تشرين الأول/أكتوبر بين 23 و28 درجة مئوية.

الوقت

الوقت في لواندا هو توقيت غرينتش+1 (GMT+1)

إمدادات الكهرباء

إمدادات الطاقة في لواندا هي 220 فولت AC، AC هيرتز. المقابس الكهربائية هي من نوع C، أي المقابس ذات الدبوسين المدورين.

الاتصالات

تتوفر الجهات المقدمة لخدمات الاتصالات الخليوية في أنغولا التالية:

- Unitel •
- Movicell
 - Africell •

وتوفر شركات خدمات الهاتف المحمول الإنترنت عبر GSM وGSM و3G و4G و5G. تتوفر بطاقات الهاتف الخليوي على نطاق واسع؛ ولكن، يتوقع وفقاً للقانون تسجيل كل

مستخدم/مشتر لبطاقة الهاتف SIM في لواندا لتفعيلها عند تقديم وثيقة هوية (بطاقة هوية أو جواز سفر). يمكن تسجيل بطاقة الهاتف SIM عند نقطة الشراء.

الخدمات المصرفية والعملات

العملة المحلية هي الكوانزا الأنغولي (AOA). إن أسعار الصرف مرتبطة بالدولار الأمريكي. إن ساعات العمل المصرفية هي من الساعة 08:00 إلى 15:00 من الإثنين إلى الجمعة. تتوفر الخدمات المصرفية في جميع المصارف التجارية. تملك معظم المصارف آلات صرف نقدية تقبل Visa وMasterCard.

وتتوفر تسهيلات الصرف الأجنبي في لواندا.

ويمكن تبادل معظم العملات المعترف بها دولياً في المصارف التجارية وبعض الفنادق وفي مطار لواندا الدولي. يتم قبول بطاقات الائتمان الرئيسية في معظم الفنادق والمطاعم والمتاجر.

ساعات العمل والتسوق

تفتح المكاتب العامة من الساعة 08:00 إلى 15:00 من الإثنين إلى الجمعة. ساعات العمل المعتادة هي من الساعة 08:00 إلى 17:00، من الإثنين إلى الجمعة وتتراوح بين الساعة 08:00 إلى 22:00 إلى 15:00 ألى 22:00 يومياً.

التدخين

لا يُسمح بالتدخين، بما في ذلك السجائر الإلكترونية، داخل المباني العامة (الفنادق، والمطاعم، إلخ). وستبلغ تفاصيل المناطق المحددة للتدخين في أماكن الاجتماعات.

الأنظمة الجمركية

يجب على أي مندوب يرغب في إدخال معدات إلكترونية متخصصة إلى أنغولا ملء استمارة جمركية يمكن تنزيلها من الموقع الإلكتروني التالي: https://ipu147.ao. للمزيد من المعلومات أو التوضيح، يمكن تنزيلها من الموقع الإلكتروني التالي: 147ipu@parlamento.ao.

المزيد من المعلومات حول لواندا

يمكن الحصول على معلومات ومساعدة إضافية بسهولة من الأمانة العامة للجمعية العامة الـ147 لبرلمان أنغولا على العناوين التالية:

الهاتف: 244 924612927 (بالإنجليزية)

(بالإنجليزية) +244 940266360

+244 940266420 بالفرنسية)

+244 998063101 (بالإنجليزية)

البريد الإلكتروني: 147ipu@parlamento.ao

الموقع الإلكتروني: https://ipu147.ao

مذكرة تفسيرية عن التسجيل الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي

يمكن الوصول إلى نظام التسجيل الإلكتروني للأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي من خلال الصفحة الإلكترونية للجمعية العامة الـ147، وذلك بمجرد الضغط على زر التسجيل. وسيفتح نظام التسجيل اعتباراً من 10 تموز/يوليو 2023، ولغاية 02 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

هام: من المستحسن أن يعين المشاركون كافة منسقاً واحداً للوفد. وسيكون المستخدم الوحيد لنظام التسجيل عبر الإنترنت وهو الذي سيختار كلمة المرور.

وتتم عملية التسجيل كما يلي:

- 1. اضغط على "التسجيل لهذه الفعالية" "Register for this event" على الصفحة الإلكترونية للجمعية العامة للتسجيل في الجمعية العامة الـ147.
- 2. يرجى إدخال المعلومات المطلوبة بدقة في الصفحة الأولى. يرجى أخذ العلم أنه لا يمكن تعديل هذه المعلومة في مرحلة لاحقة. بصفتك منسقاً للوفد، لا تنسى أن تُدرج اسمك إذا كنت تخطط لحضور الفعالية.
- 3. أذكر بريداً إلكترونياً فردياً لكل مندوب 1 (الأمر إلزامي إذ إنه جزء من هوية تسجيل المندوب).
 - 4. املأ تاريخ ميلاد كل مندوب.

تستخدم الأمانة العامة هذه المعلومة لإعداد إحصاءات الجمعية العامة (رصد مشاركة الشباب في العملية السياسية).

¹ يلتزم الاتحاد البرلماني الدولي باحترام خصوصية الناس الذين يتعامل معهم. تتوفر المزيد من المعلومات حول كيفية استخدام الاتحاد البرلماني الدولي للبيانات على الموقع الإلكتروني التالي: https://www.ipu.org/privacy-statement.

وتشمل عملية التسجيل مرحلة تحقق، حيث سيدرس في خلالها مسؤولو النظام طلبك للتسجيل. وفور التحقق من صحة تسجيلك، سيتم إرسال تأكيد عبر البريد الإلكتروني. وإلا، سيتصل بك أحد المشرفين لدينا لاتخاذ أي إجراء يتطلب المتابعة.

وإذا كانت لديك أي أسئلة حول عملية التسجيل، يرجى إرسالها إلى خدمات المؤتمر على البريد الإلكتروني التالي: registration@ipu.org ، مع نسخة إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: postbox@ipu.org.

أهلًا بكم في نظام التسجيل في الفعالية للاتحاد البرلماني الدولي

إنّ نظام التسجيل الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي متاح فحسب لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والأعضاء المنتسبين والمراقبين الدائمين ووسائل الإعلام. أي منظمات أخرى و/أو أشخاص مهتمين بحضور الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من الفعاليات مدعوون إلى مراسلة البريد الإلكتروني التالي: postbox@ipu.org. يجب أن يرد منسق واحد فحسب لكل وفد يستخدم نظام التسجيل في الفعالية. سنستخدم المعلومات التي تقدمونها لنبقيكم على اطلاع على عمل الاتحاد البرلماني الدولي وأنشطته*.

جعل الجمعية العامة مراعية للبيئة

تماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022 - 2026، يتم بذل جهود واعية للحد من الأثر البيئي للجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. تشمل التدابير تقليص عدد الوثائق المطبوعة وتقليل استخدام البلاستيك لمرة واحدة.

ويُدعى المندوبون إلى النظر في بذل جهودهم للحد من آثارهم السلبية على البيئة.

* يلتزم الاتحاد البرلماني الدولي باحترام خصوصية الأشخاص الذين يتعامل معهم. تتوفر المزيد من المعلومات حول ممارسات الخصوصية لدينا على الرابط التالي:

.https://www.ipu.org/privacy-statement

المكان: الجمعية الوطنية لواندا، أنغولا التاريخ: 23-27 تشرين الأول/أكتوبر 2023

معلومات عن المندوب

يرجى ملء جميع الحقول الواردة في هذه الصفحة بدقّة، إذ لا يمكن تعديلها في مرحلة لاحقة.
جميع الحقول المشار إليها بـ * هي إلزامية. يرجى الضغط مرتين على التالي Next للمتابعة.
* اللقب
* الاسم
* الشهرة
(بالأحرف الكبيرة في اللغة الأجنبية)
* الجندر
* تاريخ الميلاد اليوم/الشهر/السنة
* عنوان البريد الإلكتروني
(الشخصي،
الفردي)
* رقم الهاتف (يرجى ذكر
رمز البلد، أي -XX+
xxx-xxx-xxx
* رقم جواز السفر

معلومات عن فئة التسجيل

- إذا كان برلمانكم من بين الـ179 عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي، يرجى اختيار عضو في الاتحاد البرلماني الدولي.
- إذا كنت جزءاً من السلك الدبلوماسي، يرجى اختيار أيضاً عضو في الاتحاد البرلماني الدولي.
- إذا كانت منظمتكم من بين الـ14 عضواً المنتسبين، يرجى اختيار عضو منتسب.
- إذا كانت منظمتكم من بين الـ70 مراقباً دائماً في الاتحاد البرلماني الدولي، يرجى اختيار مراقب دائم.
 - إذا كنت غير متأكد، يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني التالي: postbox@ipu.org.

▼	* فئة التسجيل
▼	* فئة المشارك
▼	* البلد
	ا أنا أسجل بالنيابة عن هذا الشخص
التالي	إلغاء

معلومات إضافية

جميع الحقول المشار إليها به هي إلزامية.

- * المنصب أو الوظيفة ضمن البرلمان عضو برلماني
 - رئیس برلمان أو رئیس
 - نائب رئيس برلمان أو نائب رئيس
 - عضو برلماني
 - و غير ذلك
 - * رئيس الوفد؟
 - نعم 🔾
 - ٥ كلا
 - * رئيس مجموعة في الاتحاد البرلماني الدولي؟
 - نعم
 - ٥ كلا
- * عضوية في لجنة الاتحاد البرلماني الدولي أعضاء برلمانيون فحسب
 - عضو في اللجنة التنفيذية
 - عضو في مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين
 - عضو في مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة
 - عضو في مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان
 - عضو في مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة
 - عضو في مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب
 - عضوة في مكتب النساء البرلمانيات
 - عضو في لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين
 - عضو في لجنة شؤون الشرق الأوسط
 - عضو في لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني
 - عضو في مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص
 - عضو في الفريق الاستشاري المعني بالصحة
- عضو في الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

- عضو في مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا
 - مغير منطبق
- * لجان الاتحاد البرلماني الدولي (المنصب الذي يشغله أي رئيس، أو نائب رئيس). يرجى وضع N/A
 - * هل أنتم منتمون إلى حزب سياسى؟
 - نعم 🔾
 - ٥ كلا
 - * ما هو عدد اللجان البرلمانية الذي تنتمون إليه؟
 - 1 0
 - 2 0
 - مغير منطبق
 - * هل ستشاركون في منتدى النساء البرلمانيات؟
 - نعم 🔾
 - ٥ كلا
- * هل ستشاركون في منتدى البرلمانيين الشباب؟ (إن المنتدى مفتوح فحسب للأعضاء البرلمانيين دون سن الـ45)
 - نعم 🔾
 - ٥ كلا
 - * اللغة المفضلة للمراسلات في الجمعية العامة
 - 0 الإنجليزية
 - 0 الفرنسية
 - ٥ كلا اللغتين

التالي

* هل من متطلبات خاصة (صحية، تنقل...)؟
 ٥ نعم
 ٧
 السابق
 إلغاء

قائمة الفنادق

		.مات	الخا			المسافة							
وسيلة الدفع	حجز عبر الإنترنت	حمام سباحة	منتجع صحي	صالة العاب رياضية	قاعة مؤتمرات	بين الفندق ومكان عقد الجمعية العامة	جهات الاتصال	الأسعار القابلة للتفاوض	الغرف المتوفرة	عدد الغرف	الموقع	الفندق	الرقم
فيزا وماستر كارد	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	9 دقائق 4.6 كم	الهاتف: +244 226300000 البريد الإلكتروني: diana.sousa@ihg.com	 أ. 350 دولار أمريكي ج. 470 دولار أمريكي د. 495 دولار أمريكي ه. 495 دولار أمريكي ه. 495 دولار أمريكي ه. 525 دولار أمريكي ز. 577.50 دولار أمريكي حولار أمريكي دولار أمريكي 	أ. غرفة بسرير كينغ كلاسيكي ب. سريران مزدوجان ج. سريران كينغ كلوب كلوب د. سرير كينغ كلوب ه. سريران مزدوجان كلوب	150	جادة نيهرو رقم 2 – إينغومبوتا	فندق انتركونتينتال ****	01

								ط. 1575 دولار أمريكي ي. 3675 دولار أمريكي	ز. سریر کینغ کلاسیکی مع مغطس ح. جناح جونیور فر سریر کینغ ط. جناح ذو سریر کینغ مفرد مع إطلالة علی الخلیج ی. جناح رئاسی				
فيزا وماستر كارد	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	6 دقائق 5.8 کم	الهاتف: +244 941900890/ +244 222642600 البريد الإلكتروني: dir.luanda@ep ic.sanahotels.c om	أ. 360 دولار أمريكي ب. 1000 دولار أمريكي	 أ. 70 غرفة عادية ب. 30 جناح ج. 3 أجنحة رئاسية 	103	شارع ميساوو - إنغومبوتا	فندق إيبك سانا	02
فیزا وماستر کارد وأمیکس کارد	نعم	K	نعم	K	نعم	11 دقیقة 7.3 كم	الهاتف: +244 92312047 +244923120471 البريد الإلكتروني: geral@hotelpr esidente.co.ao	 أ. 220 دولار أمريكي/ 109.252.00 كوانزا أنغولي + 7% ضريبة على القيمة المضافة 	أ. غرفة عادية	150	لارجو 17 دي سبتمبر – إنغومبوتا	فندق بریزیدانت ****	03

فيزا	نعم	У	نعم (غير متوفر)	نعم	نعم	4 دقائق 2.6 كم	الهاتف: /924170300+244 +244 222670900 البريد الإلكتروني: reservas@sky nahotels.com	أ. 123 دولار أمريكي ب. 145 دولار أمريكي	أ. غرفة فردية ب. غرفة مزدوجة	170	جادة البرتغال - إنغومبوتا	فن <i>دق</i> سكاينا ****	04
فیزا وماستر کارد وأمیکس کارد	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	5 دقائق 10 کم	الهاتف: +244 +244 /222620666 930038326/ +351 934675038 البريد الإلكتروني: diogo.gomes @tdhotels.com – boonings.tropi co@tdhotels.com	 أمريكي أمريكي أمريكي ج. 905 دولار أمريكي دولار أمريكي د. 2705 دولار أمريكي 	أ. غرفة عادية بريميوم ب. جناح صغير ج. جناح تنفيذي د. جناح رئاسي	150	شارع ميساو – إنغومبوتا	فندق تروبيكو ****	05
فیزا وماستر کارد وأمیکس کارد	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	6 دقائق 1.8 كم	الهاتف: +244/222620666 +244 930038326/ +351 934675038 البريد الإلكتروني: diogo.gomes @tdhotels.com – boonings.baia@t dhotels.com	أ. 290 دولار أمريكي ب. 570 دولار أمريكي	أ. غرفة عادية بريميوم ب. جناح	100	شارع الدكتور أنطونيو أغوستينو نيتو – إنغومبوتا	فندق بایا	06

فیزا وماستر کارد وأمیکس کارد	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	9 دقائق 4.7 كم	الهات الهاتف: +244 +244/222620666 930038326/ +351 934675038 البريد الإلكتروني: diogo.gomes@tdhotels. com – boonings.alvalade@tdh otels.com	أ. 290 دولار أمريكي ب. 545 دولار أمريكي	أ. غرفة عادية بريميوم ب. جناح	50	شارع كوماندانتي جيكا – مايانغا	فندق ألفالاديه ****	07
فيزا	نعم	У	У	نعم	نعم	13 دقیقة 7.7 کم	الهاتف: +244 947364294 البريد الإلكتروني: recepcaohotel@marina baia.co.ao	250.000,00 295.000,00 330.000,00 350.000,00 630.000,00 كونزا أنغولي	 أ. غرفة عادية ب. جناح ديلوكس ج. جناح ديلوكس مطل د. جناح بانورامي ه. جناح بايا 	13	شارع مورتالا محمد – إلها دي كابو	فن <i>دق</i> مارینا بی <i>تش</i> ****	08
فیزا وماستر کارد وأمیکس کارد	نعم	نعم	У	لا	نعم	28 دقیقة 15.1 کم	الهاتف: +244 222620666/ +351 934675038 البريد الإلكتروني: diogo.gomes @tdhotels.com - Boonings.hcta @tdhotels.com	 أمريكي 	أ. غرفة عادية بريميوم ب. جناح صغير ج. جناح تنفيذي د. جناح رئاسي	80	تالاتونا	فندق إتش سي تي إيه ***	09

فيزا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	27 دقیقة 15.5 کم	الهاتف: +244 939772727 البريد الإلكتروني: antonieta@pal meirashotels.com	أ. 398 دولار أمريكي ب. 238 دولار أمريكي	أ. أجنحة فاخرة سوبريورب. غرفة عادية	56	تالاتونا	فندق بالميراس ****	10
فيزا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	8 دقائق 7.1 كم	الهاتف: +244 934555025/ +244 923762360 البريد الإلكتروني: reservas@hoteldiama nte.co.ao	أ. 109 دولار أمريكي ب. 100 دولار أمريكي	أ. مزدوجة ب. فردية	100	شارع كيباكاس - إنغومبوتا	فن <i>دق</i> دیامانتیه ***	11
فيزا وماستر كارد	نعم	У	У	نعم	نعم	4 دقائق 2.4 کم	الهاتف: 4244 948972276: البريد الإلكتروني: reservas@hotelcontinental luanda.com	أ. 120 دولار أمريكي	أ. غرفة عادية	40	شارع راينها جينغا رقم 18 – إنغومبوتا	فندق كونتيننتال ***	12
فيزا	نعم	צ	¥	¥	צ	5 دقائق 10 كم	الهاتف: +244 941323555 البريد الإلكتروني: Operacoes.goldenpark @gmail.com الرمز: 102023	أ. 100 دولار أمريكي	أ. غرفة عادية	24	شارع دوتور بينتو دي أزيفيدو رقم 16 إنغومبوتا	فندق غولدن بارك ***	13

فیزا وماستر کارد	نعم	У	نعم	نعم	نعم	9 دقائق 4.3 کم	الهاتف: +244 934535328 البريد الإلكتروني: m.david@mull ygroup.com	69.900,00 69.900,00 كونزا أنغولي	أ. غرفة مزدوجةب. غرفة ذوسرير مزدوج	70	شارع الفالادي – مايانغا	فندق اكسبريس ***	14
فیزا وماستر کارد	نعم	У	У	K	نعم	10 دقائق 6.8 كم	الهاتف: +244 926404041 البريد الإلكتروني: ilhamar@gmail. com - contabilidadehotelilhamar @gmail.com	49.000,00 43.800,00 75.000,00 كونزا أنغولي	 أ. 12 غرفة ب. 16 غرفة مفردة ج. 1 جناح 	29	شارع مرتالا محمد – إلها دي كابو	فندق إلها مار ***	15
فيزا	نعم	У	У	У	نعم	13 دقیقة 3.4 کم	الهاتف: +244 923600272 البريد الإلكتروني: reservas@aparthoteltropic analuanda.com	أ. 100 دولار أمريكي ب. 130 دولار أمريكي	أ. شقة كلاسيكية ب. شقة فاخرة سوبريور	70	جادة كومندانتي ڤالوديا إينغومبوتا	شقق فندقية تروبيكانا ***	16
فيزا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	9 دقائق 9.3 کم	الهاتف: +244 948115301 البريد الإلكتروني: reservashotelforum@gesth otel.co.ao	أ. 180 دولار أمريكي ب. 287 دولار أمريكي	أ. غرفة عادية فاخرة ب. جناح صغير	30	مایانغا، ترافیسا هو تشی مینه	فن <i>دق</i> فوروم ***	17
فیزا وماستر کارد وأمیکس کارد	У	У	У	У	نعم	50 دقیقة 16.2 کم	الهاتف: 4244 923446310 البريد الإلكتروني: heldernazare@ aaa.co.ao	90.000,00 108.000.00 كونزا أنغولي	أ. مفردة ب. مزدوجة	100	تالاتونا	فندق أيكا ***	18

فیزا وماستر کارد وأمیکس کارد	Y	لا	Y	Ŋ	نعم	50 دقیقة 16.2 کم	الهاتف: +244 923446310 البريد الإلكتروني: heldernazare@ aaa.co.ao	48.000,00 60.000,00 كونزا أنغولي	أ. مفردة ب. مزدوجة	46	تالاتونا	فندق آي يو ***	19
فيزا وماستر كارد	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	8 دقائق 2.3 کم	الهاتف: 4244 945690234 البريد الإلكتروني: dg@hotelcotinentalhor iznte.com	أ. 210 دولار أمريكي	أ. غرفة عادية	100	شارع كوماندانتي ستونا	فندق هوريزونتي كونتيننتال ****	20
												1631	الإجمالي

خدمة استئجار سيارات

الشركة: سكاي درايفر Sky Driver

السعر اليومي (مع السائق والوقود)	نوع السيارة	الرقم
730 دولار أمريكي	مرسيدس أس 550	1
730 دولار أمريكي	بي أم دبليو أس7	2
600 دولار أمريكي	أودي ايه 6	3
600 دولار أمريكي	فولفو أس80	4

العنوان: مطار كواترو دي فيفيريرو الدولي الهاتف: 244 932667219

معلومات عن البنك

بنك ڤالور Valor

رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN): 0 1018 0 8671 0000 0062 0000 0062 وقم الحساب: 30867110001

بنك بي.ف.إي BFA

رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN): 1 14143587930001 - رقم الحساب: A006 0000 0000 4143 587930001 - رقم الحساب

خدمة استئجار سيارات Mantcha FV Comércio & Prestação de Serviço (SU), LDA الشركة: مانتشا أف ڤي كومرسيو وبريستساو دي سيرفيكو (أس يو)، أل دي إي

السعر اليومي (مع السائق والوقود)	نوع السيارة	الرقم
800 دولار أمريكي	مرسيدس أس 550	1
800 دولار أمريكي	بي أم دبليو أس 7	2
790 دولار أمريكي	أودي أيه 6	3
790 دولار أمريكي	فولفو أس 80	4
800 دولار أمريكي	لكسز 570	5

العنوان: جادة بيدرو دي كاسترو فان دونم لوي - بناية كوندومينو كاجويرو بلوك E الطابق الأول E لواندا العنوان: جادة بيدرو دي كاسترو فان دونم لوي E بناية كوندومينو كاجويرو بلوك E الطابق الأول E العنوان: E العنوان:

البريد الإلكتروني: geral@mantchafv.co.ao | الموقع الإلكتروني: geral@mantchafv.co.ao

معلومات عن البنك بنك بي.إي.أي BAI

رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN): 6 1019 1014 3621 0000 0040 0040 0040 0040 . رقم الحساب: 17054362110001

بنك بي.أي.سي BIC

رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN): 9 1018 1538 1000 7914 - رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN): 4006 1538 1000 - رقم الحساب

بنك أتلانتيكو Atlantico

خدمة استئجار سيارات

الشركة: أس.جي.تي كوربوريشن، أل دي إي SGT Corporation, LDA

السعر اليومي (مع السائق والوقود)	نوع السيارة	الرقم
750 دولار أمريكي	لكسز 570 ڤي8	1
600 دولار أمريكي	لاند كروزر أل سي20 ڤي أكس ڤي 8	2
750 دولار أمريكي	لاند كروزر أل سي300 ڤي أكس ڤي 6	3
220 دولار أمريكي	تويوتا برادو ڤي أكس	4
350 دولار أمريكي	نيسان باترول	5
750 دولار أمريكي	رانج روفر ڤوغ	6
500 دولار أمريكي	ميني باص تويوتا كوستر — 32 مقعد	7

العنوان: شارع ديريتا دا سامبا رقم 125 – لواندا

الهاتف: 937700000 / 937700000 +244

easgtcorp@gmail.com البريد الإلكتروني:

معلومات عن البنك

بنك بيك Bic

رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN): 5 1510 5526 1510 - رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN): وقم الحساب

بنك سول Sol

رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN): 3 1010 3828 1000 9537 مرقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN): 9537382810001 وم

خدمة استئجار سيارات Safe Trip Rent-a-Car Angola الشركة: سيف تريب رانت – إي-كار أنغولا

السعر اليومي (مع السائق والوقود)	نوع السيارة	الرقم
650 دولار أمريكي	مرسيدس أس 550	1
650 دولار أمريكي	بي أم دبليو أس 7	2
600 دولار أمريكي	بي أم دبليو أس 5	3
600 دولار أمريكي	أودي ايه 6	4
600 دولار أمريكي	فولفو أس 80	5
680 دولار أمريكي	هيونداي جينيسيس	6

العنوان: شارع ييونيداد إي لوتا، حي كاسيندا رقم 15، لواندا

الهاتف: 244943478090+

البريد الإلكتروني: gera@safetripangola.com

معلومات عن البنك

بنك بي.أف.أي BFA

رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN): 1 1 102 2402 2402 0000 0000 0000 - رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN): 26522240230001

معلومات متعلقة بالصحة

سيتوفر الموظفون الطبيون وخدمات الإسعافات الأولية في الفنادق الرسمية وفي مكان انعقاد الجمعية العامة.

وستكون جميع الخدمات الطبية الأخرى على نفقة المشاركين الخاصة. يرجى التأكد من أن لديكم تأمين صحي دولي. ويُنصح الأشخاص الخاضعون لعلاج طبي خاص بإحضار كميات كافية من الأدوية اللازمة.

ولا بد من إبلاغ الأمانة العامة للبرلمان المضيف بمؤشرات طبية أو غيرها من المؤشرات (الاحتياجات الغذائية، والحساسية، ومحدودية الحركة) في أقرب وقت ممكن (يمكن إدراج هذه المعلومات خلال التسجيل الإلكتروني) للتمكن من اتخاذ الاحتياطات أو التدابير اللازمة.

وترد ثماني مستشفيات إحالة للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا: مستشفى بريندا Prenda، وعيادة جيراسول Girassol ، ومستشفى كارديال دوم ألكسندر دو ناسيمنتو Josina Machel ، وعيادة ساغرادا الامراض القلب والرئتين، ومستشفى جوزينا ماشل Nascimento ، وعيادة ساغرادا إسبيرانسا Sagrada Esperança، وعيادة مالتيبيرفيل Multiperfil، ومستشفى أزانكوت دي مينيز Azancot de Mezences لرعاية الأم والطفل، والمستشفى العسكري، ومستشفى لواندا العام. ستقدم هذه المستشفيات الثماني الخدمات الطبية عند الحاجة أثناء الفعالية.

ويُبلغ المندوبون أنه تم رفع جميع التدابير الإلزامية الوطنية في مكافحة كوفيد-19 في 15 تموز/يوليو 2023، موجب مرسوم رئاسي، بما في ذلك شرط تقديم دليل على التلقيح أو الفحص عند الوصول إلى أنغولا.

وفي حين أن التلقيح ضد الحمى الصفراء ليس شرطاً وطنياً من أجل دخول البلاد، إلا أن بعض شركات الطيران تمنع الوصول إلى الرحلات الجوية إذا لم يكن الشخص يحمل إثباتاً على التلقيح ضد الحمى الصفراء. وإنها أيضاً توصية من منظمة الصحة العالمية وبعض الوكالات الوطنية. لذلك يُنصح بالتلقيح ضد الحمى الصفراء قبل السفر إلى أنغولا وأن تحملوا إثباتاً على ذلك.

ويوصى أيضاً بأن يطلب المسافرون إلى أنغولا المشورة الطبية بشأن تدابير الوقاية من الملاريا قبل السفر.

استمارة الوصول والمغادرة

الفندق في لواندا	وقت المغادرة	تاريخ المغادرة اليوم/الشهر/السنة	رقم رحلة المغادرة	وقت الوصول	تاريخ الوصول اليوم/الشهر/السنة	رقم رحلة الوصول	رقم جواز السفر	اللقب/الصفة الوظيفية	الاسم الكامل	#
										1
										2
										3
										4
										5
										6
										7
										8
										9
										10
										11
										12
										13
										14
										15
										16
										17
										18
										19
										20

يرجى ملء هذه الاستمارة **إلكترونيا**ً.

يرجى إعادة إرسال هذه الاستمارة بموعد أقصاه 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى البريد الإلكتروني التالي: 147ipu@parlamento.ao



جمهورية أنغولا وزارة العلاقات الخارجية مكتب الوزير

لجانب الاتحاد البرلماني الدولي جنيف

رسالة ضمان

تتعهد حكومة جمهورية أنغولا، التي تستضيف الجمعية العامة ال 147 للاتحاد البرلماني الدولي، ووفقاً لسياسة الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بتأشيرات الدخول، بإصدار تأشيرات دخول مجاملة (مجانية) لجميع المندوبين الذين سيشاركون في الفعالية المشار إليها، في لواندا، بمن فيهم الأشخاص التاليين:

- 1- برلمانيون من جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والأعضاء المنتسبون المسجلون بصفة مندوبين إلى الجمعية العامة؛
 - 2- ممثلو المراقبين الدائمين للاتحاد البرلماني الدولي؛
- 3- أعضاء وفود المنظمات الدولية والوكالات الدولية الأخرى الذين دعتهم اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي إلى حضور الجمعية العامة بصفة مراقب؛
 - 4- الموظفون في الاتحاد البرلماني الدولي؛
 - 5- الضيوف الخاصون المدعوون من الاتحاد البرلماني الدولي؛

المستشارون، والخبراء الاستشاريون، وأمناء السر، والأشخاص المرافقون للمندوبين المسجلين من مختلف الكيانات المدعوة إلى الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي.

لواندا، في 17 كانون الثاني/يناير 2023.

(التوقيع والختم)

تيتي أنطونيو الوزير







جمهورية أنغولا وزارة العلاقات الخارجية معهد الجاليات الأنغولية في الخارج والخدمات القنصلية

لائحة السفارات والبعثات القنصلية ونطاق تغطيتها

إفريقيا

العنوان / التواصل	سفارة / بعثة قنصلية	التغطية	المدينة	البلد
1030, Francis Baard Street, Hatfield, Pretoria 0083				
الهاتف: 787468350 +27	سفارة	سيشال	بريتوريا	
embaixada.africadosul@mirex.gov.ao :البريد الإلكترويي				
Tribault Pavilion, 1St Floor-Tribault Square				
الهاتف: 27 215544534 / +27 214258700 / +27 765804992	بعثة قنصلية		كيب تاون	جنوب إفريقيا
consulado.captown@mirex.gov.ao:البريد الإلكتروني				
Walterside Place 15 Zulberg Close Bruma				
الهاتف:7820940675/+27 116226025+	بعثة قنصلية		جوهانسبرغ	
consuladogeral.jh@mirex.gov.ao:البريد الإلكترويي				
شارع دومين بم حدادي سعيد، دار ضياف شراغا				الجمهورية الجزائرية
الهاتف: 21925244 / 213 21925987 / +213 2192524 (طاتف: 4213 21925337 / +213	سفارة	الجمهورية التونسية	الجزائر	
البريد الإلكتروني: Embaixada.argelia@mirex.gov.ao				الديمقراطية الشعبية
Plot 18605-G. West Phase II Gaborone				
الهاتف:267 21341152 +267 3900204 +267	سفارة		غابورون	بوتسوانا
embaixada.botswana@mirex.gov.ao :البريد الإلكتروني				

Cidade da Praia, Bairro da Prainha-Rua Dr Manuel Duarte n°13 +238 2623235 / +238 9192023: embaixada.caboverde@mirex.gov	سفارة		برايا	كابو فيردي
Cocody, Rue de la Canebiére Impasse "Chemin les Filaos" +225 224444300/+225 22444591 embaixada.costamarfim@mirex.gov.ao : البريد الإلكتروني	سفارة	بوركينا فاسو مالي	أبيدجان	ساحل العاج
مبنى رقم 6، شارع 256، المعادي الهاتف:201270666217+ البريد الإلكتروني: angoembcai@angolaeg.net	سفارة		القاهرة	جمهورية مصر العربية
Nefas-Selk-Lafto Kefle Ketema Region, Kebele 04, House n° 485 +251 116180771 الهاتف: embaixada.ethiopia@mirex.gov.ao	سفارة	جمهورية السودان جمهورية الصومال الفيدرالية جمهورية جيبوتي	أديس أبابا	إثيوبيا
Avenida Francisco Mendes, n°13 +245 3207376/+245 3207377:الهاتف embaixada.guinebissau@mirex.gov.ao البريد الإلكتروني:	سفارة	السنغال غامبيا	بيساو	غينيا بيساو
الهاتف: +224 30462280/+224 30462281 البريد الالكتروني: embaixada.guineconacri@mirex.gov.ao	سفارة	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	كونا كري	غينيا كوناكري
Redhill road n°11, Gigiri +254 702636688:الهاتف	سفارة	اوغندا	نايروبي	كينيا
جادة أحمد الرفاعي 53 كم 5 – ص.ب السويسي 1318 الهاتف: 661591691+212 537659239/+212 661591691 البريد الإلكتروني:embaixada.marrocos@mirex.gov.ao	سفارة		الرباط	المملكة المغربية
Avenida Kenneth Kaunda n°783 +258 21493139:الهاتف embaixada.moçambique@mirex.gov.ao:البريد الالكتروني	سفارة	إسواتيني	مابوتو	موزامبيق

Dr. Agostinho Neto street n°3 +264 61227535/+264 612213393	سفارة		ويندهوك	
الهاتف:264065221799/+264065220110+264065220110	بعثة قنصلية		أوشاكاتي	ليبيان
الهاتف: +264812181443/+264816626451 د البريد الالكتروني: consuladogeral.rundu@mirex.gov.ao	بعثة قنصلية		روندو	
Plop-9, Pope John Paul 2, Off Ghana Str- Maitama +234 94614731:الماتف embaixada.nigeria@mirex.gov.ao	سفارة	بنين توغو نيجر	أبوجا	نيجيريا
الهاتف:243 999970747/+243 277219627/+243 815563442 وembaixada.rdc@mirex.gov.ao	سفارة		كينشاسا	
الهاتف:243974071371/+243816775856+ البريد الالكتروني: consuladogeral.katanga@mirex.gov.ao	بعثة قنصلية		كاتانغا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
الهاتف:243999906043/+243990458051 /+243999090032	بعثة قنصلية		ماتادي	
Rue Pateau Ville +243999970747/+24322814721 المريد الالكتروني:embaixada.congobrazzaville@mirex.gov.ao	سفارة		برازافيل	
Avenue Fayette Tchitembo, Centre Ville B.P. 1139 +242 056057252:فاتن consulado.pontanegra@mirex.gov.ao:البريد الالكتروني	بعثة قنصلية		بوينت نوار	جمهورية الكونغو
الهاتف:24277219170/+242056862100+24277219170/+242056862100	بعثة قنصلية		دوليسي	
4, KG 543 St Kacyiru	سفارة		كيغالي	رواندا

الهاتف: 250789896575+ البريد الالكتروني: embassyofngolain.ruanda@gmail.com				
الهاتف:23672379410+ البريد الالكتروني:darocha.nene57@yahoo.com	بعثة قنصلية			جمهورية إفريقيا الوسطى
Avenida Kwame N'Kruma n° 353, Distrito de Água Grande +239 9861067/ +239 2224167/ +239 2243801 الهاتف:	سفارة		ساو تومي	ساو تومي وبرينسيبي
Msasani Peninsula, Buzwagi Street, Chole Road, Plot no.1016 +255222602683/+255222602683: embaixada.tanzania@mirex.gov.ao:البريد الالكتروني	سفارة	بوروند <i>ي</i> سيشيل	دار السلام	تانزانیا
الهاتف:260979674762+ البريد الالكتروني:embaixada.zambia@mirex.gov.ao	سفارة		لوساكا	
Independence Avenue n°27 +260218821902: المريد الالكتروني:kamapanda300@outlook.com	بعثة قنصلية		سولويزي	زامبيا
الهاتف:+260211292277/+260950229720 البريد الالكتروني:consuladogeral.mongu@mirex.gov.ao	بعثة قنصلية		مونغو	
Doncaster House n°26- Speke Avenue +2634770077: الهاتف embassy@angola.org.uk/zimangoembassy@gmail.com: البريد الالكتروني	سفارة		هاراري	زمبابوي

أمريكا

العنوان / التواصل	سفارة / بعثة قنصلية	التغطية	المدينة	البلد
Calle Virrey Loreto n°2477				
الهاتف: +541145548877/+5447837398/+5491136094488	سفارة		بوينس آيرس	الأرجنتين
embaixada.argentina@mirex.gov.ao:البريد الالكتروني				
Shis, QL 06- Conjunto 05- Casa 01- Lago Sul				
الهاتف: 6132480761 55+	سفارة		برازيليا	
embaixada.brasil@mirex.gov.ao:البريد الالكتروني				
Avenida rio branco nº 311, 2ºandar	7 7		ريو دي جانيرو	
الهاتف:552135269439+	بعثة قنصلية		33. 4 3.9	
Rua Estados Unidos, 1030 Jardim América				
الهاتف:1130625577 55+	بعثة قنصلية		ساو باولو	البرازيل
cgasp@consuladogeraldeangolasp.net:البريد الالكتروني				<i>J. J.</i>
		كولومبيا		
		باراغواي		
		إكوادور		
		بوليفيا		
5ta Avenida n° 1012, Miramar, Playa		نيكاراغوا		
الهاتف: +53772044391/+53772044390/+5352491419	سفارة	بنما	هافانا	كوبا
البريد الالكتروني:Embaixada.cuba@mirex.gov.ao		هايتي		

الهاتف:59896701049+	بعثة قنصلية		مونتفيديو	أورغواي
20009,2100–2108 16th Street NW الهاتف:12027851156 المريد الالكتروني:embaixada.eua@mirex.gov.ao	سفارة		واشنطن	
Post Oak Boulevard 3040, Suite 730 الهاتف: 0118327820434	بعثة قنصلية	كندا المكسيك	هيوستن	الولايات المتحدة الأمريكية
الهاتف: 917 5881677+ البريد الالكتروني:consuladogeral.newyork@mirex.gov.ao	بعثة قنصلية		نيويورك	
Avenida el paseo con calle oriente, Qta Dager, Parcela E-193 Unb. Prado del Este, Baruta, Miranda +582129784627	بعثة قنصلية		كاراكاس	فنزويلا

آسيا

العنوان / التواصل	سفارة / بعثة قنصلية	التغطية	المدينة	البلد
Tayuan Diplomatic office Building, 1-8-1/2 +861065326968/+861510123190:الهاتف	سفارة		بيجينغ	
embaixada.china@mirex.gov.ao : البريد الالكتروني: Fisrt International Building, Lin Lhe Xi Road,6th floor, room 602,Tian He Dis	بعثة قنصلية		غوانغتزو	الصين
الهاتف: 862085165411/+8613544515545+ الهاتف: 853 28716229+ البريد الالكترون: consuladogeral.macau@mirex.gov.ao	بعثة قنصلية		ماكاو	
Hannam2-dong 1-398, Yonsan-gu, n°140 +822 79628463:الماتف secretariado@angolaembassy.or.kr	سفارة		سيول	جنوب كوريا
Paschimi Marg Vasant Vihar n°86 +911126146197 البريد الالكتروني: angolaembassyindia@gmail.com	سفارة	تايلاند ماليزيا	نيو دلهي	الهند
3 Temasek Avenue, Centennial tower +65 63419360:الماتف embangola@angolaembassy.sg :البريد الالكتروني	سفارة	فلبين إندونيسيا تيمور الشرقية نيوزيلندا بروناي استراليا	سنغافورة	سنغافورة

Likbahar Mah Galip Erden Cad, 616, Sovak n°16 +90 3124282770: البريد الالكتروني: embaixada.turquia@mirex.gov	سفارة	أنقرة	تركيا
	بعثة قنصلية	اسطنبول	
PR AL9-21 D5 Yoon Dao Tay Ho +84983569593	سفارة	هانوي	فيتنام

أوروبا

العنوان / التواصل	سفارة / بعثة قنصلية	تغطيتها	المدينة	البلد
Wallstrasse n°58/59 الهاتف: +/49302408970++49302408971/ البريد الالكتروبي: embaixada.alemanha@mirex.gov.ao	سفارة	جمهورية التشيك	برلين	ألمانيا
Seilerstätte Strasse n° 15/10		كرواتيا	فيينا	النمسا
الهاتف: 7187488+	سفارة	سلوفاكيا		
embangola.viena@embangola.at البريد الالكتروني:		سلوفينيا		
Rue Franz Merjay n° 182 +3223461880/+3223461872/+3223468749 المريد الالكتروني: embaixada.belgica@mirex.gov.ao	سفارة	لوكسمبورغ	بروكسل	بلجيكا
Calle Serrano n°64-3ªplanta +34 914356166 الماتف: embaixada.espanha@mirex.gov.ao البريد الالكترويي: embaixada.espanha	سفارة		مدريد	إسبانيا
Rue Henri Rochefort n°16 +331145019480/+331534316459:الهاتف consuladogeral.paris@mirex.gov.ao:البريد الالكتروبي	بعثة قنصلية		باريس	فرنسا
الهاتف:31104401660+31104401660+31104401660 البريد الالكتروني:consuladogeral.roterdao@mirex.gov.ao	بعثة قنصلية		روتردام	هولندا
H–1124,Siraly u.3 الهاتف:436305440210/+3614877680 البريد الالكتروني:anemba@angolaembassy.hu	سفارة		بودابيست	هنغاريا

Via Druso n°39 الهاتف: 9390630880780/+390630880780 البريد الالكتروني: embaixada.italia@mirex.gov.ao	سفارة		روما	إيطاليا
الهاتف:351222058827/+351222058902+351222058902 البريد الالكتروني:consuladogeral.lisboa@mirex.gov.ao	بعثة قنصلية		لشبونة	
Rua Dr Carlos Cal Brandão n° 132 الهاتف:4351 22050328 البريد الالكترون: consuladogeral.porto@mirex.gov.ao	بعثة قنصلية		بورتو	البرتغال
UI, Goszezynkiego 12 +228440994/+228440983	سفارة		وارسو	بولندا
Bedford Square WCIB 3DP n°46 +447448416460:الهاتف consuladogeral.londres@mirex.gov.ao:البريد الالكتروني	بعثة قنصلية	إيرلندا الشمالية	لندن	المملكة المتحدة
UI. Olof Palme n°6 الهاتف: 474951436324/+74951436334	سفارة		موسكو	روسيا
Jrupanjska n°21 الهاتف:+38165041802/+38112666457 البريد الالكتروني: embaixada.servia@mirex.gov.ao	سفارة	رومانيا بلغاريا مونتينيغرو	بلغراد	صربيا
Skeppn n°8 P.O BOX 3199, SE 103 64 +468242890/+4687666410:الماتف info.angolaemb@telia.com البريد الالكتروبي:	سفارة	الدانمرك النرويج فنلندا آيسلاندا	ستوكهولم	السويد
الهاتف:227323060/+41313518585+ البريد الالكتروني: embaixada.suicaberna@mirex.gov.ao	سفارة		بيرن	سويسرا

لائحة البلدان المعفاة من تأشيرة الدخول

نوع جواز السفر	البلد	الرقم
إفريقيا		
دبلوماسي، مهمة وعادي	جمهورية بوتسوانا	1
دبلوماسي، مهمة وعادي	جمهورية كابو فيردي	2
دبلوماسي ومهمة	جمهورية الكونغو الديمقراطية	3
دبلوماسي ومهمة	جمهورية غينيا الاستوائية	4
دبلوماسي ومهمة	جمهورية ساحل العاج	5
دبلوماسي، مهمة وعادي	جمهورية موريشيوس	6
دبلوماسي ومهمة	المملكة المغربية	7
دبلوماسي، مهمة وعادي	جمهورية موزامبيق	8
دبلوماسي، مهمة وعادي	جمهورية ناميبيا	9
دبلوماسي، مهمة وعادي	جمهورية رواندا	10
دبلوماسي، مهمة وعادي	جمهورية ساو تومي وبرينسيبي الديمقراطية	11
دبلوماسي، مهمة وعادي	جمهورية سيشيل	12
دبلوماسي ومهمة	جمهورية جنوب إفريقيا	13
دبلوماسي، مهمة وعادي	جمهورية زمبابوي	14

أمريكا			
دبلوماسي ومهمة	جمهورية الأرجنتين	15	
دبلوماسي ومهمة	جمهورية البرازيل الفدرالية	16	
دبلوماسي ومهمة	جمهورية كوبا	17	
دبلوماسي ومهمة	جمهورية الإكوادور	18	
دبلوماسي ومهمة	جمهورية أوروغواي الشرقية	19	
آسيا			
دبلوماسي ومهمة	جمهورية الصين الشعبية	20	
دبلوماسي ومهمة	جمهورية إندونيسيا	21	
دبلوماسي، مهمة وعادي	جمهورية الفلبين	22	
دبلوماسي، مهمة وعادي	جمهورية سنغافورة	23	
دبلوماسي ومهمة	جمهورية كوريا	24	
دبلوماسي ومهمة	جمهورية فيتنام الاشتراكية	25	
أوروبا			
دبلوماسي ومهمة	الجمهورية الفرنسية	26	
دبلوماسي ومهمة	جمهورية هنغاريا	27	
دبلوماسي ومهمة	جمهورية إيطاليا	28	
دبلوماسي	جمهورية بولندا	29	
دبلوماسي ومهمة	الجمهورية البرتغالية	30	
دبلوماسي ومهمة	روسيا الاتحادية	31	
دبلوماسي ومهمة	مملكة اسبانيا	32	
دبلوماسي ومهمة	الاتحاد السويسري	33	



الأسئلة الأكثر تداولاً من قبل المندوبين في الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي

1 .ما نوع تأشيرة الدخول التي يتعين على المندوبين التقدم للحصول عليها؟

■ يجب على المندوبين التقدم بطلب للحصول على إحدى أنواع التأشيرات التالية: تأشيرة الدخول الدبلوماسية (جوازات السفر الدبلوماسية)، تأشيرة الدخول الرسمية (جوازات سفر مهمة) أو تأشيرة الدخول المجاملة (جوازات السفر العادية).

2. ما هي مدة صلاحية تأشيرة الدخول بعد منحها؟

تأشيرة الدخول صالحة للدخول إلى أنغولا خلال 60 يوماً من إصدارها.

3 . ما هي مدة صلاحية تأشيرة الدخول بعد دخول أنغولا؟

تأشيرة الدخول صالحة للإقامة في أنغولا لمدة تصل إلى 30 يوماً.

4 . ما هي المستندات التي يجب تقديمها مع جواز السفر الخاص بي في سفارة / قنصلية جمهورية أنغولا؟

يجب على المتقدمين للحصول على تأشيرة الدخول تقديم المستندات التالية:

- o نموذج طلب تأشيرة الدخول مكتمل، تم تنزيله عبر الرابط https://www.ambassadeangola.ch/Download/consular/visto_angola.pdf
- نوع تأشيرة الدخول التي سيتم اختيارها: إما دبلوماسية (جوازات سفر دبلوماسية)، أو رسمية (جوازات سفر مهمة) أو مجاملة (جوازات سفر عادية)؛
 - جواز سفر صالح لمدة 6 أشهر على الأقل بعد تاريخ انتهاء تأشيرة الدخول؛
 - صورتان شخصيتان بالحجم المعتمد لجواز السفر (أي 3.5 × 4.5 سم)؛
 - رسالة الدعوة من الجهة المنظمة للفعالية في أنغولا (متاحة عبر الرابط الإلكتروني التالي: https://ipu147.ao/visa-information)
 - رسالة رسمية موقعة ومختومة من رئيس الوفد لطلب تأشيرات الدخول.
 - 5 . كم من الوقت سيستغرق الحصول على تأشيرة الدخول؟
 - عادة يستغرق منح التأشيرات حوالي 5 أيام.
 - 6. في حالة انتهاء صلاحية تأشيرة الدخول أثناء التواجد في أنغولا، ما الذي يمكن فعله؟
- لن تنتهي صلاحية تأشيرة الدخول لأن مدة صلاحيتها 30 يوماً من تاريخ الوصول. وكقاعدة عامة، من المتوقع أن تبقى الوفود في لواندا في الفترة من 19 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر.
 - 7. ما هي صلاحية جواز السفر المطلوبة لتقديم طلب تأشيرة الدخول؟
 - يجب أن يكون جواز السفر صالحاً لمدة 6 أشهر على الأقل بعد تاريخ انتهاء تأشيرة الدخول.
 - 8 .أين يمكنني الحصول على مزيد من المعلومات بخصوص طلب تأشيرة الدخول إلى أنغولا؟
- يمكن الحصول على المعلومات من الموقع الإلكتروني للجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي (https://ipu147.ao/visa-information).

ويمكن أيضاً الحصول عليها من الموقع الإلكتروني لوزارة خارجية أنغولا أو الموقع الإلكتروني للسفارة ذات الصلة.

- 9 . في حالة سرقة/فقدان جواز سفري أو تأشيرتي، ما هو الإجراء الإداري الذي يجب اتباعه؟
- في مثل هذه الحالات، يمكن إصدار جواز مرور من الممثلية الدبلوماسية/القنصلية ذات الصلة في أنغولا.
 - 10. ما الذي يجب القيام به في حالة تلف تأشيرة الدخول؟
- سيتعين على المندوب إعادة تقديم طلب للحصول على تأشيرة الدخول في بلده الأصلي. إذا كان المندوب موجوداً في أنغولا، فستتواصل وزارة الخارجية مع خدمات الهجرة للسماح للمندوب بالمغادرة دون قيود.
- 11 . في حالة عدم وجود سفارة / قنصلية لجمهورية أنغولا في بلدي، ما هو الإجراء الإداري الذي يجب اتباعه للحصول على تأشيرة الدخول عند الوصول إلى مطار لواندا الدولي؟
- يتعيّن على المندوب إرسال نسخة من جواز سفره إلى البرلمان المضيف المندوب إرسال نسخة من جواز سفره إلى البرلمان المضيف (147IPU.visa@parlamento.ao) وسيتلقى المندوبون، قبل السفر، رسالة تفويض رسمي يؤكد أن تأشيرات الدخول سيتم تسليمها عند الوصول، وذلك لتسهيل سفرهم إلى أنغولا.
 - 12 . كم من الوقت سيستغرق استلام رسالة التفويض للحصول على تأشيرة الدخول عند الوصول إلى أنغولا؟
 - عادة ما يستغرق الأمر حوالي 5 أيام.
 - 13. هل هناك دول معفاة من شرط الحصول على التأشيرة للدخول إلى أنغولا؟

تأشيرات الدخول ليست مطلوبة لحاملي جوازات سفر الدول التي يحق لمواطنيها، بموجب الاتفاقيات الدولية التي وقعتها أنغولا، البقاء في البلاد لمدة تصل من 30 إلى 90 يوماً. ويمكن الاطلاع على قائمة هذه البلدان على الموقع الإلكتروني للجمعية العامة اله 147 للاتحاد البرلماني الدولي.

14. هل يرد برنامج للمرافقين؟

سيتم توفير برنامج للأشخاص المرافقين، بما في ذلك زيارات إلى المواقع السياحية في لواندا والمناطق المحيطة بما.
 ولهذا الغرض، ستتواجد وكالات السياحة في مكان انعقاد الجمعية العامة الـ 147.

15. هل هناك مصورين محليين مستقلين متاحين لاستئجار خدماتهم؟

• إن المصورين المحليين المستقلين متاحين لاستئجار خدماتهم. يجب على المندوبين المهتمين بخدماتهم التواصل مع البرلمان المضيف.

16. هل يرد برنامج سياحي للمندوبين الراغبين في الإقامة لفترة أطول في أنغولا؟

■ سيكون البرنامج السياحي متاحاً للمندوبين الراغبين في البقاء لفترة أطول في أنغولا ويتعين على هؤلاء المندوبين التواصل مع البرلمان المضيف مسبقاً على العنوان الإلكتروني التالي (147IPU@parlamento.ao) ولهذا الغرض، ستتواجد وكالات السياحة في مكان انعقاد الجمعية العامة الـ 147.

17 . كيف هو الطقس في أنغولا في تشرين الأول/أكتوبر؟

تتراوح درجات الحرارة في شهر تشرين الأول/أكتوبر ما بين 23 إلى 28 درجة مئوية.

18 . ما هي سياسة الإلغاء الخاصة بالفنادق؟

• سياسة الإلغاء في الفنادق بشكل عام هي من 24 إلى 48 ساعة قبل تاريخ تسجيل الدخول. ومع ذلك، يُنصح المندوبون بالتحقق مباشرة من سياسة الإلغاء الفردية الخاصة بهم مع الفنادق. يجب أن يتم أي إلغاء مباشرة مع الفندق، مع طلب تأكيد خطي للإلغاء من الفندق.

19 . ما هي التدابير التي يتم اتخاذها لضمان سلامة جميع المندوبين؟

• سيتخذ البرلمان المضيف التدابير اللازمة لضمان أمن وسلامة جميع المشاركين وممتلكاتهم خلال الجمعية العامة اله 147 للاتحاد البرلماني الدولي في جمهورية أنغولا. وفي هذا الصدد، يُطلب من المندوبين ارتداء شارات الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في جميع الأوقات، سواء في مكان انعقاد الجمعية العامة أو في جميع الفعاليات الرسمية التي تتم دعوقهم اليها. كجزء من الترتيبات الأمنية، سيتم تفتيش جميع الأشخاص والأغراض الشخصية (الحقائب/الأمتعة) عند مدخل مكان انعقاد الجمعية العامة.

20 .ما هي نوعية خدمات تقديم الطعام التي ستكون متاحة للوفود؟

■ ستتوفر الخدمة الذاتية و/أو مطاعم البوفيه والمقاهي في مكان انعقاد الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي للمندوبين لاستخدامها على نفقتهم الخاصة.

21 . ما هو نظام النقل الذي سيكون متاحاً للوفود؟

- ستتوفر وسائل نقل محلية مجانية (حافلات مكوكية) للمندوبين على المسارات التالية:
 - 0 المطار الفندق المطار؛
 - الفندق مكان انعقاد الجمعية العامة الفندق؛
 - الفعاليات الاجتماعية.
- تتوفر خدمة تأجير السيارات للمندوبين ويمكن حجزها عبر الموقع الإلكتروني للجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي.

22 .ما هي المتطلبات الصحية للمندوبين؟

- ستتوفر خدمات الإسعافات الأولية والطاقم الطبي في الفنادق الرسمية وفي مكان انعقاد الجمعية العامة. ستكون جميع الخدمات الطبية على نفقة المشاركين الخاصة. يرجى التأكد من أن لديكم تأمين صحي دولي. ويُنصح الأشخاص الذين يخضعون لعلاج طبي خاص بإحضار كمية كافية من الأدوية. يجب إبلاغ الأمانة العامة للبرلمان المضيف بالمؤشرات الطبية المحددة أو غيرها (الاحتياجات الغذائية، الحساسية، محدودية الحركة) في أقرب وقت ممكن (قد يتم تضمين هذه المعلومات أثناء التسجيل الإلكتروني) حتى يتم اتخاذ الاحتياطات أو التدابير اللازمة.
- ستقدم ثمانية مستشفيات الخدمات الطبية في حال الحاجة إليها خلال الفعالية. أُبلغ المندوبون أنه في 15 تموز/يوليو 2023، بموجب مرسوم رئاسي، تم رفع جميع التدابير الإلزامية الوطنية في مكافحة كوفيد-19، بما في ذلك شرط تقديم دليل على التلقيح أو الاختبار عند الوصول إلى أنغولا.
- يرجى ملاحظة أن بعض شركات الطيران تمنع الوصول إلى الرحلات الجوية إذا كان الشخص لا يحمل دليلاً على التلقيح ضد الحمى الصفراء. ولذلك يُنصح بتلقيحكم ضد الحمى الصفراء قبل السفر إلى أنغولا وأن تحملوا إثباتاً بالتلقيح. ومن المستحسن أيضاً أن يطلب الأشخاص الذين يسافرون إلى أنغولا المشورة الطبية بشأن تدابير الوقاية من الملاريا قبل السفر.

23. كيف تتم معالجة المتطلبات الدينية بين المندوبين؟

ستكون غرف الصلاة متاحة للمندوبين خلال الفعالية في مقر الجمعية العامة.

24 . مع من يجب التواصل لأي استفسارات أخرى؟

■ السيدة نيلديس باريكا فيليسيانو، جهة التواصل المحلية للاتحاد البرلماني الدولي:

البريد الإلكتروني: 147ipu@parlamento.ao / 147ipu@parlamento.ao

تاسع عشر – الخاتمة:

برجاء التكرّم بالاطلاع والعلم آملاً أن تحقق هذه المذكرة الفائدة المرجوّة، راجياً إبداء أي ملاحظات من شأنها أن تؤدي إلى تحسين نوعية المذكرات المستقبلية المتعلقة بالفعاليات البرلمانية المختلفة، وتتضمن هذه المذكرة الوثائق التي نُشرت على موقع الاتحاد البرلماني الدولي لغاية المختلفة، وتتضمن هذه المذكرة الوثائق التي نُشرت على كافة الوثائق فإن المؤمل من الاتحاد البرلماني الدولي أن يضع فترة زمنية محددة، أسبوع قبل انعقاد المؤتمر لوقف نشر الوثائق والمعلومات على الموقع، ليتسنى ترجمتها وتوزيعها على الأعضاء.

ونظراً لتأخر إرسال الوثائق من قبل الاتحاد البرلماني الدولي، فمن الممكن أن يكون هناك بعض الأخطاء الطباعية نتيجة لضيق الوقت، فالمرجو لفت نظرنا إليها حال اطلاعكم الكريم على المذكرة.

مؤكّداً حرص الأمانة العامة على إبراز كل ما من شأنه أن يسهم في مشاركة المجموعة البرلمانية العربية بفعاليات الجمعية العامة والمجلس الحاكم بشكل فعال، بما ينعكس إيجابياً على القضايا التي تطرحها أو تدعمها المجموعة.

والله ولي التوفيق.

واقبلوا وافر الاحترام والتقدير

فايز الشوابكة

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي